المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
الحاصلة على شهادة الجودة
ISO 9002
Certificate No.: 82210
03/05/2001

UKAS
QUALITY
MANAGEMENT

الاتجاهات الحديثة فى
المكتبات والمعلومات

كتاب دورى محكم يصدر مؤقتا مرتين فى السنة

رئيس التحرير :

أ.د. محمد فتحى عبد الهادى

سكرتير التحرير

د. محمد سالم غنيم

لجنة التحرير :

أ.د. هشام عبد الله عباس

أ.م.د. السيد أحمد حسب الله

أ.د. أسامة السيد محمود

د. إبراهيم البندارى

الناشر :

أ. أحمد أمين

عنوان المجموعة البريدية للمجلة

Post Message :
Library – Trends – owner@yahoogroups.com

Subscribe :
Library – Trends – subscribe@yahoogroups.com

List Owner :
Library – Trends – owner@yahoogroups.com

حقوق النشر

العدد الحادي والعشرين – المجلد الثاني عشر ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الاكاديمية

شركة مساهمة مصرية
رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٧٣,٨٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير – الدقى – الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)
فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

الاتجاهات الحديثة فى
المكتبات والمعلومات

كتاب دورى محكم يصدر مؤقتا مرتين فى السنة

المجلد الثانى عشر | **العدد الحادى والعشرين** | **يناير ٢٠٠٤**

الافتتاحية :

* البحث العلمى فى مجال المكتبات والمعلومات — **رئيس التحرير** — ٧

البحوث والدراسات العامة :

* شبكة الإنترنت فى الوطن العربى بين حرية التعبير وميكانزمات الرقابة — **د. شريف درويش اللبان** — ١٧

ملف العدد : البحث والتعليم في مجال المكتبات والمعلومات في عالم متغير

البحوث والدراسات :

* تكامل المسارين النوعى والكمي فى بحوث علم المعلومات والمكتبات — **د. أحمد بدر** — ٤٣
* الإنترنت والأطر البحثية فى استرجاع المعلومات — **د. ناريمان إسماعيل متولى** — ٥٥
* الإنتاجية العلمية ودورها فى تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بكليات وأقسام المكتبات والمعلومات — **د. محمد إبراهيم حسن** — ٧٩
* الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين فى دوريات المكتبات والمعلومات العربية : دراسة تحليلية مقارنة — **د. علاء عبد الستار مغاورى** — ١٠٩
* الأخطاء الشائعة فى تصميم وتفريغ الاستبيانات وعرض بياناتها ؛ دراسة تحليلية — **د. أمنية مصطفى صادق** — ١٣١

المكتبة الاكاديمية

* تأهيل وتدريب القوى العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات بمصر : دراسة ميدانية — د. محمد فتحى عبد الهادى — ١٥٧
* تخصص علم المعلومات فى لبنان — د. حسانة محى الدين — ١٧٥
* إعداد موقع لقسم المكتبات على الإنترنت — د. عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ — ١٩١
* الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات : دراسة ببليومترية — د. هدى محمد باطويل — ٢١٣
* التطور التاريخى لتعليم أخصائى المكتبات والمعلومات — فايزة دسوقى أحمد — ٢٥٩
* Library Education : Theory V. S. Practice — د. أمجد الجوهرى — ٢٨١

العروض والمراجعات :

* الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات فى مصر دراسة ببليومترية — عرض د. محمد إبراهيم حسن — ٣٠١
* البحث ومناهجه فى علم المكتبات والمعلومات — عرض وتحليل ليلى سيد سميع — ٣٠٧
* قسم المكتبات والوثائق والمعلومات عبر خمسين عاماً (١٩٥١-٢٠٠٠) — عرض وتحليل د. نعمات مصطفى — ٣١١
* الندوة العربية حول التكوين الجامعى فى مجال علم المكتبات والمعلومات — عرض وتحليل د. أمانى رفعت — ٣١٥
* التكوين العالى فى علوم المكتبات والمعلومات : أهدافه ، أنواعه، واتجاهاته الحديثة — عرض وتحليل د. محمد سالم غنيم — ٣١٩

الافتتاحيـــــة

رئيس التحرير

البحث العلمى فى مجال المكتبات والمعلومات

بقلم رئيس التحرير

رغم أن التعليم والبحث هما وجهان لعملة واحدة باعتبار أن كلا منهما يؤثر فى الآخر تأثيراً مباشراً إلا أننا سنقتصر فى هذه الدراسة على تناول البحث فقط .

إن البحث العلمى هو أساس تطور مجال المكتبات والمعلومات ، وهو الركيزة التى يرتكز عليها فى بناء دعائمه ، وفى تميزه عن المجالات الأخرى، وفى احترام كافة الأطراف له ؛ فلا عمل بدون علم ولا تطبيق بدون نظر ولا فعل بدون فكر ، نقول ذلك من أجل «انتشال» هذا المجال من الحرفية أو المهنية الزائدة عن الحد ، ومن أجل «عدم الذوبان» فى تخصصات أو مجالات أخرى أكثر بريقاً .

ودون الدخول فى تفصيلات فإنه يمكن طرح بعض القضايا والأفكار الجديرة بالنقاش فى عالمنا العربى .

أولاً : إذا كان الباحث أو العنصر البشرى هو الدعامة الأولى لأى بحث علمى ناجح فإنه من الضرورى الإعداد الجيد له والاعتناء به . إن العين الخبيرة هى التى تلتقط الباحث من بين أكوام القش. ورغم أن الباحث قد يكون هو الشخص الموهوب أو الذى لديه استعداد بحكم الطبيعة ، إلا أنه ثبت أيضاً أن تنمية الاستعداد والصقل هما الأساس فى خلق شخصية بحثية متميزة .

إن التعليم والمناهج الدراسية فى المرحلة الجامعية الأولى أو حتى فى الدراسات العليا لا تؤدى إلى باحث جيد فى ظل الاعتماد على التلقين من جانب الأستاذ والحفظ من جانب الطالب ، وفى ظل الانغلاق فى فكر جامد لأحد الأساتذة أو فى كتاب دراسى عتيق ، وفى ظل عدم التشجيع على الابتكار وحل المشكلات والقدرة على التصرف فى المواقف المختلفة ، فضلا عن عدم تحفيز النظر إلى القضايا والمسائل من زوايا متعددة أو الاختلاف فى الرأى .

وهكذا فإن التعليم الجامعى فى مجال المكتبات والمعلومات فى حاجة إلى «انتفاضة» فى الجانب البحثى يمكن أن تؤدى إلى أن يكون «الفكر» البحثى مكوناً من مكونات الخريج بصفة عامة حتى لا يكون منقادا على الدوام للآخرين ، وحتى يمتلك زمام المبادرة عند الحاجة ، وحتى يكون هو نفسه قادراً على حل المشكلات التى تواجهه أثناء العمل وعلى ابتكار الأدوات والوسائل والأساليب التى تطور من عمله بل ومن عمل الآخرين أيضاً.

ومن الضرورى لفت الانتباه إلى أن هناك مسئولية كبيرة على عضو هيئة التدريس بالجامعة فى الجانب البحثى للمجال . إن عليه أن يكتشف الباحثين أثناء التدريس وأن يشجعهم ويرعاهم ، وعليه أن يسهم إسهاما حقيقيا فى البحث العلمى بحكم متطلبات وظيفته وبحكم متطلبات الترقى ..

ومن الغريب مثلا أن يصل عضو هيئة التدريس إلى سن المعاش وهو فى وظيفة مدرس ولا تفعل له الجامعة أى شيء ، بل تعينه أو تكرّمه بوظيفة مدرس أو أستاذ متفرغ . ومن الغريب أيضاً أن تعين بعض الجامعات أساتذة متفرغين أو غير متفرغين ليس لهم مساهمات حقيقية فى مجال البحث العلمى . ومن الغريب كذلك أن تسمح الجامعات لأعضاء هيئة التدريس بالتقوقع فى فكر جامد عتيق لمجرد أنهم يقومون بالتدريس ويتقدمون للترقية بطريقة روتينية ثم يتوقفون عن الإضافة لسبب أو آخر .

إن العلم الآن ليس حكرا على أفراد وإن بلغوا أعلى درجات القمة ... وقد مضى ذلك العهد الذى كان يعيش فيه العالم فى برج عاجى وفى جزيرة منعزلة عن الآخرين .. إننا الآن فى عهد «فرق العمل» المفتقدة إلى حد كبير فى بحوثنا العربية ، وفى عهد «مدارس البحث» المتميزة المفتقدة هى الأخرى فى بحوثنا العربية . إن «فرق العمل» و«مدارس البحث» هى التى تنقى الساحة العربية من الفكر المحدود لبعض الباحثين ، ومن البحوث أحادية الجانب ، ومن البحوث أو الدراسات التى لا تعدو كونها مجرد ترجمات أو توليفات أو إعادة صياغة أو إعادة قولبة لفكر الآخرين باستخدام ألفاظ لولبية أو ألفاظ منمقة .

ولا يجب أن يقتصر البحث العلمى على عضو هيئة التدريس «الملزم» بإعداد بحوث إن أراد الترقى ، بل لابد من مساهمة الأطراف الأخرى فى مجال المكتبات والمعلومات مساهمة حقيقية ، سواء من جانب طلاب البحث فى مستوى الماجستير والدكتوراه ، أو من جانب الباحثين المتفرغين ، بل ومن جانب أخصائيى المكتبات والمعلومات الذين يعملون فى مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها .

إننا نلفت الانتباه إلى عدم وجود باحثين متخصصين متفرغين فى عدد غير قليل من مؤسسات المعلومات الكبرى بالوطن العربى ، وإلا فأين أقسام البحوث والتطوير فى هذه المؤسسات التى تعمل على حل المشكلات وتقديم الجديد اعتمادا على فرق عمل متخصصة .

ثانياً : يجب تشجيع إنشاء مراكز متخصصة للبحوث فى مجال المكتبات والمعلومات ودعم المراكز القائمة ، وألا ينصرف اهتمام مثل هذه المراكز إلى الانخراط فى تقديم برامج التدريب رغم أهميتها وقيمتها أو فى عقد المؤتمرات والندوات التى يغلب عليها الطابع التجارى والاجتماعى ، وإنما من الضرورى وضع خطط لمشروعات بحثية طموحة ، مع البحث عن مصادر التمويل اللازمة فضلاً عن السعى لدى المؤسسات المختلفة لتشجيعها على إجراء البحوث المشتركة التى تهدف إلى التطوير وتحسين الأداء .

وليس وضع خطط المشروعات البحثية الطموحة هو من اختصاص مراكز البحوث المتخصصة فحسب وإنما هو من اختصاص أقسام

المكتبات والمعلومات أيضا . وعلى حد علم الباحث فلا يوجد قسم أكاديمى يضع خطة خمسية مثلا للبحوث المطلوبة والتى يشغّل فيها طلاب الماجستير والدكتوراه ، لتناول قضايا ومشكلات دقيقة فى بيئة العمل .

ونضيف إلى ما سبق ، ضرورة تشجيع المؤسسات الكبرى للبحث فى الدولة على أن تضع ضمن خطط أقسامها أو ضمن مشروعاتها ، بحوث المكتبات والمعلومات ، فإن مراكز البحوث العلمية ومراكز البحوث الاجتماعية التى تطرح مشروعاتها السنوية لإعداد البحوث تكاد تخلو من بحوث فى قطاع المكتبات والمعلومات رغم أن لديها التمويل والإجراءات التى يمكن أن تؤدى إلى إعداد بحوث مفيدة .

ورغم أنه يطلق على مؤسسات المعلومات أنها مؤسسات خدمية بالدرجة الأولى ، إلا أن هذا المفهوم قد تغير إلى حد ما فى السنوات الأخيرة ، بعد أن أصبح الاستثمار فى المعلومات ملمحا أساسيا فى المجتمعات التى تسعى إل أن تكون مجتمعات معلومات . وبالطبع فالاستثمار فى المعلومات يتطلب مشروعات بحثية ودراسات جدوى ومصادر تمويل ملائمة .

ثالثاً : إن المُطلع على الأطروحات المجازة فى بعض الأقسام الأكاديمية للمكتبات والمعلومات فى السنوات الأخيرة يكاد يلاحظ اجتراراً لأفكار قديمة وتكراراً واضحاً فى بعض الأحيان وإلا فما معنى دراسة بناء وتنمية المجموعات فى مكتبة جامعة كذا، ثم تأتى دراسة أخرى تتناول نفس الموضوع فى مكتبة جامعية أخرى ، وهكذا الأمر بالنسبة لدراسة ثالثة ورابعة ... رغم أن المكتبات الجامعية فى الدولة متشابهة الظروف لدرجة كبيرة .

وما معنى دراسة واقع الحال فى فئة معينة من المكتبات مثل مكتبات مراكز الشباب أو المكتبات العامة أو المكتبات المدرسية فى مدن مختلفة أو حتى فى محافظات أو أقاليم مختلفة داخل الدولة رغم أن الظروف متشابهة إلى حد كبير .

وقد تحولت الدراسات الببليوجرافية الببليومترية للإنتاج الفكرى العربى إلى قوالب تكتظ بمعلومات إحصائية شكلية بعيدة عن التحليلات المعمقة التى تهدف إلى التعرف على السمات والبنية الحقيقية للإنتاج الفكرى فى تخصص موضوعى معين .

والظاهرة الجديدة هذه الأيام هى التحول من دراسة مصادر المعلومات التقليدية إلى دراسة مصادر المعلومات الإلكترونية ، ومن دراسة المكتبات بأنواعها المختلفة إلى دراسة المواقع على الإنترنت وذلك بالفكر القديم وبالأساليب القديمة وبالطريقة ذاتها فى التكرار مما يفقدها الأهمية إلى درجة كبيرة .

ومن يطلع على رسائل ماجستير ودكتوراه كثيرة لا يجد فرقا بينها يكاد يذكر مع أن الهدف من أطروحة الماجستير هو إثبات قدرة الباحث على استيعاب الإنتاج الفكرى فى تخصصه من ناحية وتطبيق أساليب البحث العلمية بطريقة جيدة من

ناحية أخرى ، أما أطروحات الدكتوراه فهى تتعدى ذلك بكثير إلى الإضافة إلى العلم وتقديم الجديد .

ويقودنا ذلك إلى تناول مناهج البحث المستخدمة ، وأدوات ووسائل جمع البيانات والمعلومات . لقد صار استخدام المناهج نمطيا أو شكليا ، كذلك الأمر بالنسبة للأدوات أو الوسائل فعندما يُستخدم المنهج المسحى الميدانى مثلا نجد الباحث يكتب الوسائل التالية دون تطبيق علمى جيد : الاستبيان ، قائمة المراجعة ، الملاحظة ، المقابلة .

ولذا يبدو من الضرورى التفكير فى أساليب وطرق جديدة للبحث وخاصة فى ظل البيئة الإلكترونية الجديدة وفى ظل عالم الإنترنت .

رابعاً : يحتاج علم المكتبات والمعلومات إلى دراسات نظرية وفلسفية تؤصل هذا العلم وتجعله كيانا قائماً بذاته له موضوعه المحدد ومناهجه الواضحة وعلاقاته وارتباطاته بالعلوم والمجالات الأخرى . ورغم أن المساهمات النظرية والفلسفية قليلة على المستوى العالمى فى هذا المجال إلا أنها تكاد تكون نادرة فى الإنتاج الفكرى العربى .

إن الفكر العربى فى هذا الشأن ، رغم ندرته ، ورغم بعض الومضات الطيبة لأفراد معدودين هو مجرد «نهب» لفكر غربى أو حتى «مسخ» له . إننا نحتاج إلى فكر عربى أصيل يهضم الفكر الغربى ويظهر قدرة العالم والباحث العربى على الإبداع والإضافة استناداً إلى تراث عربى إسلامى عظيم ، وواقع يتسم بقدر من الخصوصية رغم كل ما يشاع من مفاهيم العولمة .

إن هناك حاجة لمدارس فكرية عربية متميزة لعلم المكتبات والمعلومات خاصة وأن الأمة العربية الإسلامية هى أمة «إقرأ» ، الأمة التي شهدت أقدم وأعظم المكتبات فى التاريخ القديم والوسيط والأمة التى أنجبت أعظم العلماء والباحثين فى ذلك العصرين أيضاً .

إننا فى حاجة إلى تأصيل نظرى للفكر الببليوجرافى والمكتبى عند العرب والمسلمين . وفى حاجة إلى تأصيل نظرى لعلم المخطوطات فنحن نملك أعظم رصيد من المخطوطات فى العالم ، وفى حاجة إلى تأصيل نظرى لنظم الاتصال العلمى والتأليف عند الباحثين العرب والمسلمين ، وفى حاجة إلى تأصيل نظرى لعلم المكتبات والمعلومات الحديث والمعاصر وفلسفته .. أقول أننا فى حاجة إلى أكثر من رانجاناثان «عربى» واحد يجعل العالم الغربى يحترم فكر البلاد النامية ويؤمن بأن لها دوراً له اعتباره فى كوكبنا الذى نعيش فيه .

خامساً : رغم وجود كم لا بأس به من الإنتاج الفكرى الغربى بل والعربى أيضاً فى مجال المكتبات والمعلومات إلا أن الصعوبة الكبرى التى يواجهها الباحث العربى هى إمكان وصوله إلى هذا الإنتاج العربى بسهولة وبيسر . إن الدليل الببليوجرافى الوحيد الذى يعلم عن الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات هو «الإنتاج الفكرى

العربى فى مجال المكتبات والمعلومات» الذى صدرت منه خمسة مجلدات حتى الآن .. وقد جرت العادة أن يحصر الإنتاج الفكرى فى الفترة الأخيرة كل خمس سنوات ، ولا توجد وسيلة لنشره سنويا على الأقل حتى الآن لأسباب متعددة كذلك لا توجد نشرة مستخلصات للبحوث العربية الجادة فى المكتبات والمعلومات .

تبقى الإشارة إلى عدم وجود مكتبة متخصصة كافية يمكن أن يرجع إليها الباحث العربى ويجد فيها الإنتاج الفكرى الذى يحتاج إليه عند إعداد بحثه . وأذكر أننى كلما كلفت طلبة الدراسات العليا الذين يدرسون للماجستير أو للدكتوراه بقراءات حتى فى دوريات عربية صادرة فى مصر أو غيرها من البلاد العربية أجد الحيرة فى عيونهم بسبب عدم وجود المجلات الأساسية فى التخصص أو الأعداد الحديثة منها فى مكتبات يمكنهم الرجوع إليها ، ناهيك عن المجلات الأجنبية الحديثة والكتب الأجنبية وخاصة الإنجليزية .

والسؤال : كيف يمكن تكوين باحث جيد مُطلع على الإنتاج الفكرى دون وجود مكتبة أو مركز معلومات متخصص يمكنه الرجوع إليه ؟

قد يقال أن الإنترنت تكاد تغنى عن أماكن كثيرة يلجأ إليها الباحث ... وهذا القول صحيح فى جانب صغير منه فقط ، إذا علمنا أن بعض المكتبات التى يتردد عليها الباحث لا توجد بها خدمة الإنترنت ، كما أن الإنترنت نفسها غير كافية رغم تنوع وغزارة المعلومات التى تقدمها فى أى تخصص ومنها تخصص المكتبات والمعلومات ، إذ أن المعلومات ذات القيمة لا تقدم مجانا ، فضلا عن وجود كم كبير من المعلومات المهمة غير متاح على الإنترنت .

وهكذا يتطلب الأمر ضرورة وجود مكتبات أو مراكز متخصصة يلجأ إليها الباحث للحصول على المعلومات اللازمة له ، كما يتطلب الأمر ضرورة إتاحة مصادر المعلومات العربية المهمة على الإنترنت للانتفاع منها على نطاق واسع .

وهذا يجرنا إلى نقطة أخرى مهمة وهى أن منافذ النشر للبحوث العربية فى تخصص المكتبات والمعلومات محدودة إلى حد ما فالنشر التجارى يلهث وراء الكتب الدراسية للطلاب أو الكتب الإرشادية للمكتبيين ، ونادراً ما يلتفت إلى الكتب البحثية بحجة أنه لا سوق لتوزيعها . ورغم وجود عدد لا بأس به من الدوريات العربية فى تخصص المكتبات والمعلومات فى بلاد عربية عديدة إلا أن معظمها ينشر دراسات أو تقارير أو عروض لا تنطبق عليها شروط أو مواصفات البحوث العلمية الجيدة . والغريب أنك تجد على غلاف كل منها أنها دورية محكمة وتجد لكل دورية هيئة من المستشارين من ذوى الأسماء الرنانة على مستوى العالم العربى دون تحكيم حقيقى ودون أن تبدى الهيئة الاستشارية رأيها فيما ينشر بتلك الدوريات . وفى أحد اللقاءات مع مكتبيين من دولة أجنبية سألنى أحدهم عن

وجود مجلات متخصصة فى المجال فقلت بتباه وفخر أننا نمتلك أكثر من عشر دوريات عربية متخصصة فى المجال فبانت على وجوههم الدهشة والتعجب وقال أحدهم على استحياء .. وهل تنشر كل هه الدوريات بحوثاً علمية تمثل إضافة إلى المعرفة ؟

أما الأطروحات المجازة فى المجال فلا يكاد يُعرف عنها شيئاً . ورغم إجازة أكثر من خمسمائة أطروحة فى مصر مثلا إلا أن عدم نشر الأطروحات نفسها فى كتب أو نشر نتائجها على هيئة دراسات منشورة بالدوريات يجعلها حبيسة على الأرفف ، خاصة وأن اللوائح الجامعية لا تجيز الإطلاع الموسّع على الأطروحات إلا بعد الحصول على بعض التصاريح ولا تجيز التصوير أو الاستنساخ إلا فى حدود ضيقة ، مما دعى البعض إلى اللجوء إلى أساليب غير شرعية مثل تصوير الرسالة أو استنساخها على فترات متقاربة أو متباعدة ومثل اللجوء إلى المشرف أو أحد أعضاء اللجنة المناقشة للحصول على نسخته للاطلاع عليها .. والغريب هو ما لوحظ فى الفترة الأخيرة من تردد بعض الباحثين على المكتبات أو الاتصال بالأشخاص للحصول على الرسائل الأصلية أو نسخ منها بأى طريقة وبأى سعر وهذا قد يؤدى إلى استنساخ معلومات تلك الرسائل بصور متعددة فى بعض الحالات طالما أنها غير منشورة أو غير متاحة على نطاق واسع .

ألا يتطلب الأمر إذن النظر بصورة أكثر واقعية لهذه المسألة .. هل يمكن لإحدى المؤسسات العامة أو الخاصة أن تتعاقد مع جامعة أو أكثر لإتاحة الأطروحات على نطاق أوسع مع تحديد الرسوم اللازمة لذلك ومع الحفاظ على كافة حقوق التأليف والنشر ... وإذا كانت الرسائل التى تقدم للجامعات اليوم تُعطى للمكتبات فى صورة ورقية وأخرى رقمية ... فهل يمكن استغلال النصوص الرقمية وإتاحتها على أقراص مدمجة بل وإتاحتها فى قواعد بيانات نصية على نطاق محدد أو حتى على نطاق شبكة الإنترنت؟

سادساً : ماذا عن التشجيع المادى أو الأدبى للبحوث الجيدة فى عالمنا العربى ؟

تعرفنا مؤخراً على جائزة تمنحها إحدى مؤسسات المعلومات العربية العاملة فى تطوير النظم فى المؤتمر السنوى للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات . وهى بادرة طيبة دون شك ولفتة نبيلة لكن الأمل أن تكون هناك معايير صارمة تعنى بوضوح أن استحقاق الجائزة كان نتيجة لجهد علمى متميز وليس لأسباب أخرى . وكم نتمنى أيضا أن تخصص جمعيات المكتبات والمعلومات العربية جوائز سنوية لأفضل البحوث بدلا من حفلات التكريم التى يُشتم منها رائحة المجاملات وتبادل المصالح والمنفعة .

وكم نتمنى أيضا عدم إغفال تخصص المكتبات والمعلومات فيما يتعلق بالجوائز التى تمنحها الجامعات أو تمنحها المؤسسات الأخرى بالدولة . إذ

لم يحدث حتى الآن أن حصل أحد الباحثين فى التخصص على جائزة تفوق أو جائزة تقديرية فى مصر مثلا رغم أن أكبر عدد من الباحثين الكبار والمتميزين فى التخصص على مستوى العالم العربى موجود فى مصر .

* * *

إننى دائماً متمسك بأهداب الأمل ... رغم قتامة الصورة بل رداءتها أحياناً ، ورغم تقدم السن... الأمل فى غد مشرق ، الأمل فى أن يكون الغد هو أفضل من اليوم والأمس ... أتمنى أن يأتى يوم يُشاد فيه بباحث عربى أضاف جديداً فى تخصص المكتبات والمعلومات ويُشار له بالبنان ليس على مستوى الوطن العربى فحسب وإنما على مستوى العالم أجمع ... أتمنى أن يأتى يوم أشهد فيه ابتكار نظام عربى جديد أو جهاز جديد يعود بالنفع على كافة مؤسسات المعلومات العربية ... أتمنى أن يأتى يوم تكون فيه هناك مدرسة عربية أصيلة فى فكر المكتبات والمعلومات وأن أكون مجرد عضو من أعضائها .

والله من وراء القصد

د. محمد فتحى عبد الهادى

البحوث والدراسات العامـــة

شبكة الإنترنت فى الوطن العربى

بين حرية التعبير وميكانزمات الرقابة

د. شريف درويش اللبان

أستاذ الصحافة المساعد

كلية الإعلام -- جامعة القاهرة

مدخل عام :

فى معظم الدول العربية ، تقوم الحكومات بالسيطرة على وسائل الاتصال والمعلومات ؛ فهذه الحكومات لا ترغب فى أن تتدفق أية معلومات إلى بلادها دون رقابة ، لذا فإنها إما أن تقوم بالهيمنة والتحكم فى وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة أو تقوم بإحكام الرقابة الصارمة عليها . ولا توجد ثمة ضمانات مطلقاً لحرية الصحافة فى الدول العربية ، وحتى فى إسرائيل ، الدولة اليهودية وسط المنطقة العربية ، والتى تتشدق بأنها تحتذى النمط الغربى فى الديمقراطية ، وأنها الدولة الديمقراطية وسط طوفان من الديكتوتاريات العربية ، توجد فيها رقابة عسكرية لديها سلطة إغلاق الجرائد ومحطات التليفزيون ، كما أن أى فرد يخرق قانون الرقابة قد يواجه ما يصل إلى خمس سنوات فى السجن[١] . وفى بعض الدول العربية ، تستطيع وسائل الإعلام أن تقوم بدورها فى نقل التصريحات والبيانات الرسمية إلى الجمهور ، ولا يسمح لها بنقد سياسات الحكومات أو نقد سلوك العائلات المالكة وكبار المسئولين . وقد أثارت الرقابة الحكومية شكوكاً متزايدة بشأن الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية فى الشرق الأوسط ، وتذهب بعض المسوح إلى أن مشاهدى التليفزيون فى دول الخليج يفضلون شبكات التليفزيون الدولية على محطات التليفزيون المحلية[٢] .

وتعلم القيادات السياسية فى الدول العربية أن المحطات التليفزيونية الفضائية لعبت دوراً مهماً فى انهيار الأنظمة الشيوعية فى شرق أوربا ، لذا فإن قادة هذه الدول لا يرغبون فى حصول شعوبهم على المعلومات ، ويعملون للحد من تدفق المعلومات إلى بلادهم سواء بالقوة أو باستخدام وسائل أكثر اعتدالاً . لقد وضعت السعودية حظراً كاملاً على أطباق استقبال الأقمار الصناعية بحجة أن الوسائل الإعلامية الجديدة قد تجعل بلادهم عُرضة للثقافات الغربية الفاسدة وغير الأخلاقية ، بما تحويه هذه الثقافات من عُري وعنف . وعلى أية حال ، فالالتزام بمثل هذا الحظر لم يكن سوى استجابة للمحافظين أو المتشددين لأنه أثبت استحالة تطبيقه[٣] .

وكان لدولة قطر أسلوبها الخاص فى مراقبة الموجات الكهربائية electric waves ، التى تنقل عبر الهواء ، حيث تتيح لقاطنى المنازل وصلات الكابل cable hook-up ، التى تقدم برامج الفضائيات الدولية ، والتى يتم استقبالها من خلال هوائى الاستقبال الذى تملكه الدولة ، وهذا يعنى أن كل البرامج تخضع للرقابة الحكومية قبل أن تصل إلى المشتركين .

وقد اتخذت دول أخرى مداخل مختلفة ، فمصر ، على سبيل المثال ، تقوم ببث برامج تنافسية للجمهور ، ولها قنواتها الفضائية الخاصة بها ، وتتمتع فيها الصحافة المطبوعة المحلية بدرجة لا بأس بها من الحرية ، فى حين تخضع الصحف الأجنبية لرقابة صارمة وحظر توزيع أى عدد يمس مبادىء الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

الإنترنت في الدول العربية :

ظهرت الإنترنت فى الدول العربية فى الوقت الذى بدأت فيه الحكومات العربية تتواءم مع قضايا الفضائيات ، لتسبب أرقاً لأولئك الذين يرغبون فى الحد من تدفق المعلومات لبلادهم . وقد أدى ذلك إلى تبنى مدخل مختلف فى التعامل مع شبكة المعلومات العالمية ، ولاسيما لما تتمتع به من خصائص تفاعلية .

وكما فى أجزاء عديدة من العالم ، فإن الإنترنت تنتشر بسرعة كبيرة فى العالم العربى بصفة عامة ، ودولة الخليج العربى بصفة خاصة ، ففى عام ١٩٩٩ ارتفع عدد مستخدمى الإنترنت من ٧٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٨ إلى ١,٥ مليون بنسبة زيادة قدرها ١٠٤ ٪ ، كما أن عدد مواقع الوب المتصلة بالعالم العربى زاد بشكل ذى دلالة ، ففى عام ١٩٩٩ كان يوجد ١٨,٠٠٠ موقعاً للوب ، وهو ما يعكس نسبة زيادة قدرها ٢٢٥ ٪ مقارنة بالعام السابق ، وبحصوله على ما يزيد عن ٣٥ ٪ من استخدام الإنترنت فى العالم العربى ، فإن مجلس التعاون الخليجى قد سجل أعلى معدل لاستخدام الشبكة فى المنطقة . كما أن الإمارات العربية المتحدة سجلت وحدها أعلى معدل لاستخدام الإنترنت فى العالم العربى عام ١٩٩٩ (١٥ ٪) ، فى حين سجلت قطر والكويت مجتمعتين ما يزيد عن ١٢ ٪ فى العام نفسه[٤] .

المستخدمون	١٩٩٨	١٩٩٩	العدد الإجمالى لمواقع الوب
العالم	١٥١ مليون	٨٢٦ مليون	١٠ مليون
العربى العربى	٧٠٠,٠٠٠	١,٥ مليون	١٨,٠٠٠

إن المنطقة العربية تعد واحدة من أكثر المناطق الأقل تمثيلاً فى العالم فيما يتعلق بالوصول للإنترنت . ويوجد ثمة شك فى أن نمو الإنترنت قد شهد بطئاً ملحوظاً نظراً لخوف أولئك الذين يوجدون فى السلطة من أن دمقرطة الوصول للإنترنت سوف يؤدى إلى إنهاء سيطرة الدولة على المعلومات . وعلى سبيل المثال ، فقد صرحت السلطات السعودية خلال عام ١٩٩٨ بأن التأجيلات المستمرة فى افتتاح خدمة الإنترنت للجمهور كان سببها البحث عن نظام تستطيع بموجبه أن تعوق تدفق المعلومات «غير المرغوبة» .

ولكن بعد بداية بطيئة ، تزايد انتشار الإنترنت فى المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية . وقد

عملت القوى المؤيدة للإنترنت داخل الحكومات وفى الأوساط البحثية والأكاديمية علاوة على شركات الأعمال على دفع عملية الوصول للإنترنت بشكل أيسر للحصول على المعلومات والاتصالات المباشرة .

وبحلول مايو ١٩٩٩ ، فإن كل دول المنطقة باستثناء العراق وليبيا أصبح لديها شكل ما من الاتصال الدولى بالإنترنت . كما يمكن أن يصل الجمهور لخدمات الإنترنت عبر الشركات المحلية المقدمة لخدمة الإنترنت Internet Service Providers (ISPs) فى كل هذه البلدان باستثناء سوريا التى لا تتيح الخدمة للجمهور حتى أكتوبر ٢٠٠١ ، عند كتابة هذا البحث . كما توجد عديد من مقاهى الإنترنت cybercafés المدفوعة فى معظم الدول العربية ، وتتيح هذه المقاهى وصول الجمهور للإنترنت مقابل مبلغ محدد فى الساعة[٥] .

وتتابع الصحافة العربية بنشاط أخبار الإنترنت ، والمؤتمرات التى تعقد عن ثورة المعلومات أصبحت شائعة فى المنطقة . وعلى سبيل المثال ، فإن سوريا – التى لم تسمح بعد للجمهور بالوصول للإنترنت استضافت «المؤتمر الدولى الثانى للشام حول تكنولوجيا المعلومات» Second Al-Sham International Conference on Information Technology فى دمشق فى إبريل من العام ١٩٩٩[٦] .

أساليب التعامل مع الإنترنت : ميكانزمات الرقابة وآفاق حرية التعبير :

مثلما هو الحال مع المحطات التليفزيونية الفضائية ، اتخذت الحكومات فى المنطقة العربية مجموعة من الإجراءات للسيطرة على شبكة الإنترنت المتنامية . وتعد مصر والكويت و(إسرائيل) أكثر الدول ليبرالية فى التعامل مع الإنترنت ، حيث يتمتع الجمهور بخدمات الإنترنت نفسها التى توجد فى معظم الدول الغربية دون رقابة أو قيود . وتعد السعودية أكثر الدول تشدداً فى التعامل مع الشبكة ، فى حين تقع الدول الأخرى فيما بين هذين القطاعين . وفى الدول المحافظة ، تقيد خدمات الإنترنت بشكل جوهرى لتصبح مقصورة على الخدمات غير الضارة من وجهة نظرها . وفى الوسط توجد الدول التى لم تقاطع خدمات الإنترنت ، ولكن تحاول فى الوقت الراهن أن تحد من الوصول إلى مواقع تعتبرها السلطات ضارة بمجتمعاتها وقيمها الأخلاقية .

وفى هذه الورقة البحثية ، نحاول أن نستعرض ميكانزمات وآفاق حرية التعبير على شبكة الإنترنت فى المنطقة العربية والخصائص المميزة لكل منهما :

أولا : ميكانزمات الرقابة :

فى محاولة لإخضاع شبكة الإنترنت مارست الحكومات العربية مجموعة من الميكانزمات الرقابية نجملها فيما يلى :

١ – الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الإنترنت :

فى معظم بلدان العالم التى عرفت النمو السريع للإنترنت ، لعب القطاع العام ، دوراً فى بناء العمود الفقرى لشبكات الاتصالات ، من خلال تقديم التمويل المبدئى والتنظيمات والمعايير وتشجيع الاستثمار الخاص وتعليم الكمبيوتر . وهكذا ، فإن الحكومات التى تبغى نمو الإنترنت يجب عليها أن تتبنى سياسات تدعيمية ، ولا تكتفى برفع الرقابة والقيود التى تحد من الوصول للشبكة . وثمة حكومات قليلة فى المنطقة العربية قد تبنت هذا المدخل .

ولعل إحدى الخصائص المهمة للبنية الأساسية المعلوماتية فى العالم العربى أن الخدمات الاتصالية الجماهيرية فى المنطقة يتم تقديمها بشكل كبير عبر مؤسسات الدولة . وهذا يعنى أن مؤسسات الاتصالات . وفى عديد من الدول العربية ، فإن الشركات التى تديرها الحكومة هى التى تقدم خدمات الإنترنت للجمهور . وفى هذه الدول ، ينحصر دور القطاع الخاص بالنسبة للإنترنت فى تقديم خدمات محدودة مثل الاستشارات الفنية أو تصميم صفحات الوب Web design . وتعد مصر والأردن والسعودية حالات استثنائية فى هذه السبيل حيث يوجد عديد من مقدمى الخدمة الذين ينتمون للقطاع الخاص .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن معظم الدول العربية الأخرى يوجد بها مقدم وحيد محلى لخدمة الإنترنت مثل : « الشركة الإماراتية للاتصالات» فى الإمارات و«الشركة العمانية للاتصالات» OmanTel فى عُمان ، و«الشركة القطرية للاتصالات» Q-Tel فى قطر ، وشركة Batelco فى البحرين . وتلعب كل شركة من هذه الشركات الحكومية أو شبه الحكومية دور مقدم خدمة الإنترنت الوحيد فى كل دولة . وتتضمن أسباب هذه الهيمنة والاحتكارات الحكومية الرغبة الأكيدة فى السيطرة على المعلومات وعدم فقدان هيمنة الدولة على هذا القطاع المهم ، وحماية احتكار شركات الاتصالات المملوكة للدولة للأرباح[٧] .

وذكر «شكيب لحريشى» رئيس «اتحاد الإنترنت المستقل» فى المغرب أنه فى حين أن الحكومة المغربية ليست لديها سياسة معلنة للرقابة أو فرض قيود على الوصول للإنترنت ، إلا أن نمو الإنترنت قد تحقق من خلال فرص غير عادلة أُتيحت لشركة الاتصالات التى تسيطر عليها الدولة وهى «شركة اتصالات المغرب» فى مقابل الشركة الخاصة المقدمة للخدمة ، هذا علاوة على فشل الحكومة فى تعليم الجمهور مبادىء التعامل مع الإنترنت[٨] .

وتعمل الأسعار المحلية لأجهزة الكمبيوتر أو الخدمات على الحد من استخدام الإنترنت فى عدد من دول المنطقة . وقد تعكس تلك الأسعار اتجاهات الحكومة نحو انتشار استخدام الإنترنت ، وذلك لأن تلك الأسعار قد تدعمها الحكومة وقد تفرض عليها الضرائب والجمارك . وتعد كلفة الإنترنت والمكالمات التليفونية فى المنطقة العربية أغلى بكثير مما هى عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية ، على سبيل المثال ، وهذا إذا ما قيست هذه الكلفة بمتوسطات الدخول[٩] .

٢ - تبنى الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة :

اتخذت عديد من الحكومات العربية مدخلاً يتسم بالحذر تجاه الإنترنت ، وخاصة أنها وسيلة تسمح للأفراد ، بسهولة وسرعة ودون كلفة كبيرة ، بتبادل المعلومات بوسائل تعمل على التخلص من هيمنة الدولة . وقد تبنت الحكومات وسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة ؛ فدول مثل اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تفرض الرقابة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيسية تملكها الدولة وتمر عليها محتويات الوب proxy servers ، وهى وسائل يتم وضعها بين المستخدم النهائى والإنترنت من أجل ترشيح وإعاقة مضمون معين . وفى عدد من الدول ، بما فيها الأردن ، فإن الضرائب وسياسات الاتصالات تجعل الوصول للإنترنت مكلفاً تماماً ، وبعيداً عن متناول عديد من الأفراد ، سواء كان هذا هدف هذه السياسات أم لا .

وقامت تونس بإقرار أكثر التشريعات المتعلقة بالإنترنت تفصيلاً فى المنطقة العربية ، وقد تمت صياغته - بشكل كبير - لكن يضمن أن التعبير المباشر لا يستطيع مراوغة السيطرة الحكومية الصارمة على التعبير فى وسائل الإعلام الأخرى . وفى غالبية الدول ، حيث لم يتم إقرار قوانين متعلقة بالإنترنت بعد ، فإن القيود القانونية على حرية التعبير والصحافة لها تأثير قوى على ما يتم التعبير عنه على شبكة الإنترنت ، وخاصة فى الندوات الجماهيرية مثل اللوحات الإخبارية bulletin boards وغرف الحوار الحى chat rooms .

وفى منطقة تقوم عدد من حكوماتها بمراقبة تليفونات بعض المعارضين والمنشقين بشكل روتينى ، يشكك مستخدمو الإنترنت فى عدد من الدول، بما فيها البحرين وتونس، فى أن الحق فى الخصوصية بالنسبة للمراسلات يتم انتهاكه من خلال رقابة الدولة على البريد الإلكترونى . وقد قضى أحد المواطنين البحرينيين ما يزيد عن عام كامل فى السجن للاشتباه فى قيامه بإرسال معلومات «سياسية» بالبريد الإلكترونى للمنشقين بالخارج[١٠] .

وفى حالة الإمارات ، تدخلت الشرطة فى الإنترنت ، وكُوّنت «اللجنة الإستراتيجية الوطنية للإنترنت» عام ١٩٩٦ ، والتى أوصت بأن تخول لوزارة الإعلام والشرطة فضلا عن شركة «إنترنت الإمارات» Emirates Internet المقدمة للخدمة سلطة إصدار تراخيص للإنترنت . وهكذا فإن الصيغة الصينية - السنغافورية للرقابة على الإنترنت لا توجد فقط فى الدول العربية ، بل توجد أيضا فى الدول الأسيوية الأخرى ، حيث تعتبر القواعد الأخلاقية والروابط العائلية أقوى مما هى عليه فى الغرب واليابان[١١] .

ولا توجد ثمة حكومة فى المنطقة العربية تأمل فى أن تُرى على أنها ضد الإنترنت ، فقد أكد المسئولون السوريون والسعوديون لمواطنيهم بأن الجمهور سوف يحصل قريباً على الوصول للإنترنت، حتى على الرغم من أنهم أثاروا مسألة القيم المحافظة لتبرير المدخل التدريجى للوصول الجماهيرى للشبكة .

وذكرت صحيفة «تشرين» السورية الرسمية اليومية فى ٢٧ من يناير ١٩٩٧ أن اشتراكات

الإنترنت سوف تُفتح للجمهور السورى خلال ستة أشهر . وبعد مرور ٢٨ شهراً أخرى ذكرت تقارير صحيفة من سوريا أن الوصول الجماهيرى للإنترنت سوف يكون متاحاً قريباً ...!. وفى السعودية ، ذكرت صحيفة «الجزيرة» فى ١٢ من مايو ١٩٩٧ أن الملك فهد قد وافق من حيث المبدأ على السماح بالوصول الجماهيرى للشبكة ، ولم يتحقق ذلك سوى فى يناير من العام ١٩٩٩ ، عندما تم السماح للشركات المحلية المقدمة للخدمة بتقديم الخدمة للمواطنين العاديين ، بعد خمس سنوات تقريباً من ربط مؤسسات الدول بالإنترنت . ويفسر رئيس المجموعة التى كانت تدرس هذه القضية فى غرفة التجارة والصناعة بالرياض هذا التأجيل بأنه كان ضرورياً «للانتهاء من التكنولوجيا المطلوبة لإعاقة الوصول إلى المعلومات التى تتناقض مع قيمنا الإسلامية والخطيرة على أمننا»[١٢] .

٣- التذرع بحماية القيمة الثقافية والأخلاقية والدينية لتبرير الرقابة :

يجادل المشرعون حول العالم بأن كبح جماح حرية التعبير على الإنترنت أمر مطلوب لحماية الأطفال من المضمون الضار ، ورأينا ذلك جلياً فى دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية فى المبحث الأول من هذه الدراسة . ويذهب البعض إلى ضرورة تنظيم الإنترنت للحفاظ على القيم الدينية وحماية الثقافات المحلية ، وحماية الأمن القومية ، وإعاقة الإرهابيين وإسكات العنصريين . وفى المنطقة العربية ، قليل من المسئولين يعترضون على أن إعاقة المعلومات السياسية من بين أهدافهم فى وضع أوجه السيطرة والتحكم فى الإنترنت .

وفى دول الخليج العربى ، يلاحظ البعض أن الصور العارية pornography هى تقريباً أول ما يشار إليه دائماً ، مصحوباً بالحديث عن الوصول إلى معلومات غير إسلامية (مثل كيف تستطيع الانتحار؟» ، بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة على دور المرأة فى المجتمع ، والتأثيرات المحتملة على المعايير الثقافية المحلية . وهذه المخاوف هى التى تطفو على السطح فى الصحافة والمقابلات مع أعضاء الحكومة ورجال الأعمال والأكاديميين ورجال الدين[١٣] .

وقد مضت السعودية إلى أبعد من ذلك فى تحديد مجال البيانات التى يرغب فى إبعادها عن الإنترنت ؛ فقد أصدر مجلس الوزراء السعودى مرسوماً يُلزم الشركات المقدمة للخدمة بالإحجام عن «ممارسة أية أنشطة تنتهك القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامة والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية»[١٤] .

وقد ذكر مسئولون من دولة الإمارات العربية المتحدة أن منع الصور العارية pornography هو الهدف الوحيد لنظام رقابة الإنترنت . وتحدث مسئولون من دول أخرى وممثلون عن الشركة المقدمة للخدمة فى المنطقة بشكل أكثر عمومية عن حماية القيم الثقافية . وعلى سبيل المثال ، فإن ممثل «شركة الاتصالات اليمنية» Teleyemen ، المحتكرة لتقديم خدمة الإنترنت فى اليمن ، أخبر منظمة Human Rights Watch أن الشركة تعمل وفقاً «لالتزام عام» وهو «الحد من الوصول للمعلومات التى تعتبر غير مرغوبة وتتسبب فى هجوم ضد المعايير الاجتماعية والدينية أو الثقافية»[١٥] . ومثل الإمارات والسعودية ، تقوم اليمن بترشيح ما

يمكن أن يصل إليه المستخدمون عبر الشبكة من خلال جهاز كمبيوتر رئيسى proxy server ، وبرنامج للرقابة censorware .

وقد شاهرت بعض القوى الاجتماعية الإنترنت العداء ، ودعت إلى عدم إتاحتها للجمهور على نطاق واسع . وقد أدان المشرعون فى الكويت ودول أخرى الإنترنت لأنها تمثل تهديداً على الثقافة المحلية والأخلاقيات والتعاليم الدينية . وهكذا ، فإنه حتى فى الكويت ، أكثر الدول الخليجية ليبرالية فى التعامل مع الإنترنت ، بدأ البعض يتساءل : لماذا لا تقوم الحكومة بمنع بعض المواقع على الإنترنت . وقد قدم عبد الله الحجرى أحد نواب مجلس الأمة الكويتى الإسلامى التوجه اقتراحاً للمجلس يدعو فيه الحكومة لاتخاذ إجراءات لمنع المواد التى تنتهك الأخلاقيات المحلية والقيم الدينية[١٦] .

وقد رددت الحكومات ومؤيدوها هذه المضامين لتبرير النمو البطىء للإنترنت وبطء السماح للجمهور بالوصول للشبكة . وعلى سبيل المثال ، فإن المتحدث باسم «جمعية الكمبيوتر السورية» ، التى كان يرأسها بشار الأسد إبن الرئيس الراحل حافظ الأسد ورئيس الجمهورية حالياً ، ذكر «إن مشكلتنا أننا مجتمع له تقاليد ، وأننا يجب أن نعلم أنه إذا كان هناك شيئاً لا يتوافق مع مجتمعنا ، فإننا يجب أن نجعله آمناً »[١٧] .

وبالنسبة للقوى المحافظة فى السودان ، فإن الإنترنت مساوية للفساد الأخلاقى ، وتريد هذه القوى إغلاق الشركة التى تقدم للسودانيين خدمة الوصول للطريق السريعة للمعلومات . والمستهدف بهذا الغضب هى «سودانت» Sudanet ، وهى شركة مشتركة بين قناة الخرطوم التليفزيونية المملوكة للدولة وشركتين من شركات القطاع الخاص وهما شركة اتصالات السودان» وشركة «كافت انترناشيونال» . وعندما شُكلت «سودانت» عام ١٩٩٥ ، كانت خدماتها مقصورة على الوزارات والشركات والمنظمات الدولية . وعندما قامت الشركة بتقديم خدماتها للجمهور فى أوائل عام ١٩٩٨ ، فإن ذلك قد سبب فزعاً للجماعات الإسلامية فى السودان .

ويرى محمد صالح حسان إمام طائفة الأنصار الإسلامية القومية أن الإنترنت «مفسدة» ، ويتنبأ بأنها سوف تفسد الشباب السودانى لأنها سوف تفرقهم بالمعلومات من خارج البلاد ؛ معلومات عن الثقافة والسياسة والقيم الغربية . وذكر أن الأئمة يعدون لشن حملة على مستوى البلاد ضد خدمات الإنترنت فى السودان ، والتى ذكر أنها يجب أن تحظر لحماية شباب البلاد . وقال : «يجب أن يحترم الشعب المسلم العقيدة ، ولا يسمح لمثل هذه المعلومات بالوصول إلى أسرهم» . ويؤيد رؤيته هذه محاضر فى جامعة القرآن الكريم بالسودان ، الذى ذكر أيضاً أن الإنترنت تمثل خطراً على المجتمع وأمن البلاد . وأضاف هذا الأكاديمى ، الذى رفض ذكر اسمه ، أنه لا يستطيع أن يفهم لماذا تسمح الحكومة للناس بالوصول للإنترنت ، طالما أن «المعلومات المتاحة على الإنترنت يقال إنها عن الجنس ، الحملات ضد الإسلام ، السياحة وعديد من الأخبار المفسدة الأخرى وغير المقبولة لدى الأسر الإسلامية»[١٨] .

وعديد من الأسر السودانية تعارض وصول أبنائها للإنترنت لأنها تشعر أنها تقدم معلومات عن

الجنس والأشياء الأخرى الحافلة بالخطايا . كما أن ثمة قطاعات أخرى تعرب عن قلقها بشأن خدمة الإنترنت ، بما فى ذلك قطاعات من قوات الأمن ، التى تخشى المتمردين والجماعات المعارضة الأخرى التى قد تستخدم الإنترنت لنقل معلومات مضادة للحكومة . وذكر مسئول أمنى أن الدولة يجب أن تقرر ما المعلومات التى يجب أن يُسمح بها عبر الإنترنت ، ويجب أن تفحص المعلومات الواردة بشأن أى شىء قد يؤثر على الأمن[١٩] .

وعلى أية حالة ، فقد ذكر على كرار المسئول عن خدمة العملاء بـ «سودانت» أن المعارضة للخدمة لن تمنع الشركة من الاستمرار فى ربط الناس بالشبكة ، ولن تجعلنا نفرض أى قيد على وصولهم للإنترنت . وذكر أن «سودانت» تقوم بعمل ، وعملها هذا لا يتضمن رقابة مستخدمى الإنترنت . وعلى الرغم من ذلك ، فإن «سودانت» تعى جيداً أن الكلفة العالية لتركيب الخدمة قد تكون رادعة ، لذلك فإنها تشجع الناس على دفعها بالتقسيط .

٤ – هيمنة اللغة الإنجليزية على الإنترنت :

وثمة عامل آخر لا دخل للحكومات العربية بـه ، ويعمل على الحد من نمو الإنترنت فى المنطقة وهو الهيمنة المستمرة لمواد اللغة الإنجليزية، وعلى الرغم من أن حجم المواد باللغة العربية ينمو باستمرار ، كما سبق وأوضحنا فى بداية هذا المبحث ، ورغم أن البرامج العربية المتاحة لتصفح الوب فى تحسن مستمر[٢٠] ، فإن المستخدمين الذين لا يتحدثون الإنجليزية يظلون بمنأى عن الوصول للموارد المتاحة على الشبكة[٢١] .

والمتحدثون بالفرنسية ، مثل عدد من دول شمال أفريقيا ، لديهم القدرة على الوصول إلى مواد أكثر بشكلٍ ذى دلالة مقارنة بمن يتحدثون العربية فقط .

وبينما لا تزال المواقع ذات الأصل الغربى تسيطر على الإنترنت ، فإن عديداً من المدافعين عن الإسلام والأسلحة قد احتضنوا الإنترنت كوسيلة لنشر رسالتهم . ومن بين كل القوى السياسية المعارضة فى المنطقة ، فإن الإسلاميين أكثر القوى فعالية ونشاطاً على الشبكة ، بفضل عدد كبير من النشطاء فى مجال تعليم الكمبيوتر ، ولا سيما الذين يعيشون فى أوروبا وأمريكا الشمالية[٢٢] .

وقد تجاوبت الحكومات العربية مع نشوء شبكة الإنترنت بفعالية التواجد ، كما تجاوبت معها بالرقابة والتنظيم . وقد أنشأت كل الحكومات موقعاً أو أكثر على الوب لكى يكون صوتها مسموعا وسط طوفان مصادر المعلومات البديلة فى الفضاء التخيلى ، والسعودية ، والبحرين ، مصر ، إيران ، المغرب ، عمان ، تونس والسلطة الوطنية الفلسطينية من بين الدول التى تبث إرسالاً إذاعياً أو تليفزيونياً أو كليهما على الشبكة .

واستثمرت السعودية بكثافة فى نشر رسالتها خارج أراضيها من خلال تواجدها على الإنترنت ، وكذلك من خلال ملكية السعوديين المؤيدين للحكومة للجرائد والمجلات ووسائل الإعلام الإذاعية العربية الموجودة فى أوروبا ، ولعل إحدى القوى الدافعة لذلك هى الرغبة فى مواجهة جماعات منشقة سعودية فى لندن مثل «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» <www.ummah. org. uk/cdlr>

و«حركة الإصلاح الإسلامى فى السعودية <www. miraserve. com> ، والتى تتمتع بسجل حافل فى استخدام آلات الفاكس والإنترنت ضد النظام الملكى السعودى[٢٣] .

وقد أنشأت حكومة تونس مواقع عديدة تحوى معلومات رسمية ووصلات لوسائل الإعلام المؤيدة للحكومة ، وفى مجهودات للعلاقات العامة تم تدعيمها من قبل رجال أعمال تونسيين مؤيدين للحكومة فى باريس ، تم إنشاء موقع على الوب تم تصميمه بحيث يبدو كأنه موقع منظمة العفو الدولية عن تونس ، وذلك بغرض تضليل الزائرين للموقع . ويقدم هذا الموقع <www. amnesty-tunisia. org> معلومات إيجابية فقط عن سجل تونس فى مجال حقوق الإنسان ، ولا يقدم شيئاً ذا صلة بتقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International[٢٤] .

ثانياً: آفاق حرية التعبير على شبكة الإنترنت:

إن التبنى السريع لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات بصفة عامة ، سواء كانت الإنترنت أو الفضائيات أو أية تكنولوجيات أخرى ، فى المنطقة العربية خلال العقد الماضى قد أدى إلى عديد من التأثيرات السياسية والاجتماعية. ومنذ عام ١٨٧٠ ، وحتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين ، كانت التكنولوجيا تميل إلى تيسير المركزية centraliza-tion ؛ فالسكك الحديدية ، التلغراف والتليفون ساعدت جميعها فى هيمنة من يوجدون فى مركز الدائرة على أولئك الذين يوجدون فى محيط هذا المركز . واليوم ، فإن لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات تأثيراً معاكساً ، لأنها تعمل على تحقيق لا مركزية السلطة decetralization of power ؛ ونشأة اقتصاد الخدمات ، الإنترنت ، تليفزيون الأقمار الصناعية ونمو التعليم على مستوى جماهيرى كلها عوامل تعمل على تقوية محيط الدائرة على حساب المركز . وتميل كل هذه التكنولوجيات إلى تمكين السلطة على المستوى المحلى ، فى حين تعمل على تقويض السلطة المركزية وهيمنتها . ولذا ، فإن ثورة المعلومات والعولمة تهدد الأنظمة السياسية فى المنظمة العربية وتهدد قدرتها على السيطرة فى الحد من وصول مواطنيها للمعلومات .

كما أن استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، والاتصال بواسطة الحاسبات Com-puter Mediated Communiction (CMC) ، وأبرزها الإنترنت ، كوسائل ذات فعالية فى أيدى منظمات المجتمع المدنى للعمل على تقدم كلٍ من الأجندة المحلية والعالمية لهذه المنظمات ، قد ثبت نجاحها فى دول أمريكا اللاتينية والصين وجنوب شرق آسيا ، وأثبت فعالية كذلك فيما بين المنظمات العالمية للمجتمع المدنى مثل جماعات حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالمرأة والبيئة . ويوجد هذا التمكين المحتمل لمنظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية ، ليطرح فرضية سقوط الأنظمة السلطوية السائدة فى المنطقة ، والتى تعوق نمو منظمات أكثر ديموقراطية للمجتمع المدنى. ومن خلال خفض التكاليف التنظيمية ، التغلب على الحدود السياسية والجغرافية ، والسماح للمنظمات بالعمل لدفع التأييد المحلى والدولى للأجندة الديموقراطية ، فإن الإنترنت تمتلك القدرة على تحرير الإمكانات الكاملة للمجتمع المدنى فى المنطقة العربية[٢٥] .

وتستعرض الأمثلة التالية كيف أن الإنترنت تعمل على تمكين المدنيين والقوى غير الحكومية من التملص من أوجه السيطرة الحكومية المفروضة على تدفق المعلومات :

* عبر البريد الإلكترونى ومواقع الوب ، استطاعت منظمات حقوق الإنسان فى مصر والأراضى الفلسطينية ودول أخرى نشر معلومات بشكلٍ أكثر فعالية من أى وقت مضى ، وذلك على الرغم من مواردها المتواضعة ووصولها المحدود لوسائل الإعلام المحلية[٢٦] .

* قامت الجرائد الصادرة بالعربية والإنجليزية والفرنسية والتى خضعت للرقابة أو الإغلاق فى مصر والجزائر والأردن بوضع قصصها الإخبارية المحظورة على الإنترنت ، حيث يمكن للقراء المحليين وعبر العالم الإطلاع عليها . ومن هنا ، فإن المواد التى لا تستطيع الصحف نشرها نظراً للضغوط السياسية أو أية عوامل أخرى ، قامت بتوزيعها بشكلٍ واسع على الإنترنت[٢٧] . وعندما بدأت الصحف اليومية الخاصة فى الجزائر إضراباً فى أكتوبر من العام ١٩٩٨ للاحتجاج على الضغوط الذى تمارسه المطابع المملوكة للدولة عليها ، قامت هذه الصحف بوضع نشرات يومية على الوب لكسب التأييد الشعبى لقضيتها . كما أن المنظمات الموجودة على الإنترنت مثل Digital Freedom Network <www.dfn.irg> تجعل المواد المراقبة متاحة على الشبكة[٢٨] .

* قام مواطنون عرب بالمناظرة والحوار مع الإسرائيليين فى غرف الحوار الحى chat rooms والأشكال الأخرى من الملتقيات على شبكة الإنترنت ، فى وقت يصعب فيه أو يستحيل عليهم أن يلتقوا وجهاً لوجه أو يجروا محادثات تليفونية ، أن يتبادلوا مراسلات بريدية ، وذلك نظراً للقيود المفروضة على السفر وغياب الروابط التليفونية أو البريدية بين معظم الدول العربية وإسرائيل[٢٩] .

* ويمكن للمغربيين أن يجدوا معلومات غزيرة موضوعة على الوب من قبل «جبهة البوليساريو» التى تتحدى السيادة المغربية على غربى الصحراء ، ومثل هذه المعلومات غير موجودة ، أو موجودة من وجهة نظر أحادية فى وسائل الإعلام المحلية والمكتبات ، كما أن الجزائريين يستطيعون زيارة مواقع الجماعات الإسلامية المحظورة على الوب ، ولا يوجد لهذه الجماعات مطبوعات شرعية داخل الجزائر .

* أدت شبكة الوب العالمية بجرائدها المباشرة والبث الإذاعى والتليفزيونى المتاح عليها إلى التنوع فى الأخبار المتاحة للمواطن العربى فى المنطقة وهو نفس ما أتاحته محطات التليفزيون الفضائية العربية الشائعة[٣٠] . ويعد هذا التغير ملحوظاً بصفة خاصة لأولئك الذين يعيشون فى بلدان قد لا تُتاح فيها الجرائد الأجنبية ، أو قد تكون باهظة الكلفة ، أو يكون قد مضى عليها وقت ليس بالقصير عندما تصل إلى السوق الصحفية .

وعلاوة على ذلك ، تتيح الإنترنت إمكانات هائلة للإفلات من أوجه السيطرة والتحكم المختلفة

فى تدفق المعلومات ؛ ففى الدول التى لا يوجد بها شركة محلية لتقديم خدمة الإنترنت ، يمكن للأفراد – بأسعار المكالمات الدولية – أن يتصلوا بمقدمى الخدمة فى دول أخرى ، وهو ما يحدث فى سوريا على سبيل المثال . وإذا تم إعاقة موقع للوب . فإن أصحاب الموقع أو الهواة يستطيعون تغيير عنوانه ، أو يضعون المحتوى نفسه على مواقع أخرى . ويستطيع المستخدمون المحليون أن يشاهدوا مواقع الوب المعاقة بالوصول إليها بالاستخدام المجانى لأجهزة كمبيوتر رئيسية لا تخضع للرقابة anti-censorship proxy (ACP) servers .

كما يمكن لهؤلاء المستخدمين أن يكون لديهم أيضا أشخاصاً يتمتعون بالوصول إلى المضمون المُعاق محلياً ، ليقوم هؤلاء الأشخاص بإرسال هذا المضمون كملفات على البريد الإلكترونى . وهكذا ، فإن مراسلات البريد الإلكترونى يمكنها أن تفلت من الرقابة باستخدام حسابات بريد إلكترونى بأسماء مستعارة ، أو بالتشفير ، أو بتمرير الرسائل عبر خدمات إعادة إرسال الرسائل على الوب Web-based re-mailing service ، والتى تتيح إخفاء هوياتهم بإزالة البيانات التى تحدد هوية المرسل .

والظاهرة الجديرة بالتسجيل فى هذا السبيل ، أن معظم البلدان العربية التى أتاحت الوصول الجماهيرى لشبكة الإنترنت قد تسامحت مع حرية التعبير على الشبكة بشكلٍ أوسع نطاقاً مما هو مسموح به فى وسائل الإعلام المحلية ؛ فدول مثل الكويت ، الجزائر ، مصر ، الأردن ولبنان قد سمحت كلها بحرية تعبير غير مقيدة نسبياً لآلاف من المستخدمين فى كل دولة ، حتى على الرغم من أن هذه الدول تنفذ قوانين صارمة للصحافة ضد الدوريات والمطبوعات التى تنشر مواد معترض عليها .

وحتى الدول التى تنكر حق الوصول الجماهيرى لشبكة الإنترنت مثل العراق وليبيا ، لم تقرر مطلقاً حظر امتلاك أجهزة المودم أو الوصلات التى تربط المواطنين بالدولة بمقدمى الخدمة خارج البلاد . كما تسامحت سوريا مع القدر المتزايد المحدود والتدريجى للوصول للإنترنت فى ظل التأجيلات المتتالية لاتاحة الخدمة للجمهور .

تشريعات الإنترنت في المنطقة العربية :

إن تونس هى الدولة العربية الوحيدة التى لديها أكثر تشريعات الإنترنت تفصيلاً فى المنطقة كلها ، حيث قامت تونس ببسط قانون الصحافة لديها لكى ينسحب على الإنترنت . وتذكر السلطات التونسية أن التشريع المعنى بالإنترنت فى البلاد مصمم لدعم تقديم خدمات الإنترنت وإعداد تونس لعصر مجتمع المعلومات ، وأن التشريع يهدف إلى دعم الوصول لخدمات الإنترنت لكل من يرغب فى ذلك ، بالكفاءة نفسها والسعر نفسه علاوة على حفز القطاع الخاص – فى إطار المنافسة الشريفة – لتسويق خدمات الإنترنت وإنشاء شركات مضيفة لموقع الوب .

وبينما تؤسس تنظيمات الإنترنت فى تونس لمعايير وقواعد للقطاع التجارى الناشىء ، فإن هذه التنظيمات تعكس أيضاً – على الرغم من التصريحات السابقة – اتجاه الحكومة نحو تقييد حرية التعبير وعدم التسامح مع أى انشقاق . ومما يدعم رأينا أن كل وسائل الإعلام التونسية تدعم

الخط الرسمى للدولة وتتجنب نشر الأخبار والتعليقات التى توجه النقد لسياسات الحكومة . كما أن النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان الذين انتقدوا الإجراءات المقيدة لحرية التعبير تم الزج بهم فى السجون ، وتم إنزال جزاءات بهم فى أماكن عملهم ، ومنعوا من السفر إلى خارج البلاد . وتعمل المراقبة البوليسية الصارمة على تدعيم مناخ من الخوف والرقابة الذاتية[1] .

والجزء الرئيسى من التشريع الذى يحكم الإنترنت عبارة عن مرسوم صدر فى ٢٢ من مارس ١٩٩٧ باسم «مرسوم الإنترنت» ، وتبعه بعد ثمانية أيام مرسوم آخر يغطى خدمات الاتصالات بشكلٍ أكثر عمومية .

ويحدد مرسوم الاتصالات الشروط التالية :

* قانون الصحافة سوف يُطبق على إنتاج وتقديم وبث وتخزين المعلومات عبر وسائل الاتصالات (بما فيها الإنترنت) (مادة ١) .

* كل الشركات مقدمة الخدمة يجب أن تحصل على ترخيص من وزارة الاتصالات (مادة ٧) .

* «لجنة لخدمات الاتصالات» سوف تراجع كل تطبيق لعمل أية شركة مقدمة للخدمة ؛ وتتضمن اللجنة ممثلين من وزارات الدفاع والداخلية، ومسئولون يشغلون مواقع متصلة بالاتصالات وعلوم المعلومات والكمبيوتر (مادة ٨) .

ويضع مرسوم الإنترنت القواعد التالية :

* يجب أن تعين كل شركة مقدمة لخدمة الإنترنت ISP مديراً يكون «متحملاً للمسئولية .. عن مضمون الصفحات وصفحات ومواقع الوب التى تقوم الشركة المقدمة للخدمة باستضافتها على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية Servers المملوكة لها (مادة ٩ ، الفقرة ٣) . كما أن مستخدمى الإنترنت وأولئك الذين ينشأون مواقع وب ويديرون أجهزة كمبيوتر رئيسية Servers مسئولون أيضاً عن أية انتهاكات للقانون (مادة ٩ ، الفقرة ٤) .

* كل شركة مقدمة لخدمة الإنترنت ISP يجب أن تقدم ، بصفة شهرية ، قائمة بمشتركها فى الإنترنت «للقائم بالتشغيل العام» public operater (الهيئة التونسية للإنترنت التى تديرها الدولة) (المادة ٨ ، الفقرة ٥) ؛ وإذا قامت الشركة بإغلاق أبوابها أو قامت بإيقاف نشاطها فى تقديم خدمات الإنترنت ، فيجب عليها ، دون تأخير ، مراجعة «القائم بالتشغيل العام» لتسليمه نسخة كاملة من أرشيفها ووسائل قراءة هذا الأرشيف (مادة ٩ ، الفقرة ٧) .

* يجب أن يقوم «المدير» بمراجعة المضمون على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية بالشركة المقدمة لخدمة الإنترنت ، للتأكد من أنه لا توجد معلومات على النظام تتناقض مع «النظام العام والأخلاقيات الطيبة» "l'ordre publique" and "bonnes moeurs" ، وهى العبارات نفسها التى وجدت فى المدة (٦٢) من قانون الصحافة .

ويمنع مرسوم الإنترنت أيضاً التشفير

encryption دون موافقة مبدأية من السلطات (مادة ١١) . ومرسوم سبتمبر ١٩٩٧ حول التشفير يلزم الأشخاص أو مقدمى الخدمة الذين يأملون فى تشفير البيانات بضرورة التقدم بطلب لوزارة الاتصالات مع تقديم المفاتيح المطلوبة لفك شفرة البيانات . وتبت الوزارة فى الطلب بعد استشارة «لجنة الاتصالات» المشار لها سلفاً .

والعقد الذى يوقعه المشتركون عند الحصول على خدمات الإنترنت من «الهيئة التونسية للإنترنت» يضع وسائل حكومية أكثر للسيطرة . وأكثر هذه الوسائل ، بشكل ملحوظ ، أن العقد يلزم المستخدمين بأن يوقعوا على أنهم سوف «يستخدمون الإنترنت فقط لأغراض علمية أو تكنولوجية أو تجارية ترتبط ارتباطاً وثيقا بالنشاط الذى يمارسه العميل ، مع الإلتزام الصارم بالقواعد المعمول بها» . ويلزم العقد العملاء أيضاً بما يلى :

* «الإفشاء للهيئة التونسية للإنترنت بكل الحسابات التى تم فتحها للمستخدمين وأولئك الذين يحصلون على خدمة الوصول للشبكة» .
* «منع الوصول من أماكن بعيدة remote access (من دول أجنبية) لشبكتها من قبل مستخدمين خارجيين لم يحصلوا على تصريح مبدئى من الهيئة التونسية للإنترنت» .
* «إبلاغ الهيئة التونسية للاتصالات بأى تغيير فى العنوان ، المعدات ، والمستخدم» .

وتحتفظ «الهيئة التونسية للإنترنت» بالحق فى وقف خدمة الإنترنت دون سابق إنذار إذا قام المشترك بأى استخدام يعتبر «غير صحيح أو يتناقض مع الشروط الموقع عليها» فى العقد . وللهيئة الحق أيضاً وفقا للعقد القيام بزيارات للموقع للتأكد من أن المعدات المتصلة بالإنترنت يتم استخدامها بالفعل «إلتزاماً بالقواعد والقوانين وللتأكد من أنها تستخدم بشكل صحيح» .

تعليق علي تشريع الإنترنت فى تونس[٣٢] :

مسئولية الشركة مقدمة خدمة الإنترنت عن المضمون :

إن وضع المسئولية القانونية على عاتق الشركة مقدمة خدمة الإنترنت ، وبشكل محدد على «الشخص المسئول» الذى تعينه الشركة ، بالنسبة لمواقع الوب التى تستضيفها ، تمثل تهديداً لحرية التعبير على الشبكة online freedom of expres-sion . وهذه المسئولية تضع عبئاً تنظيمياً على مقدمى الخدمة حتى على الرغم من أنها لا تستطيع واقعياً مراقبة مواقع الوب التى يستضيفونها ، فعديد منها يتغير أو يتم تعديله يومياً من قبل الأشخاص أو الهيئات التى تدير هذه المواقع . وإذا تم تفعيل هذا الشرط ، فمن المحتمل أن يعمل ذلك على إبطاء تدفق البيانات المباشرة أو الحدة منه .

والحكومة ، فى خطابها لمنظمة Human Rights Watch ، تذكر أن مقدمى الخدمة مسئولون فقط عن محتوى مواقع الوب ولكنهم ليسوا مسئولين عن محتوى رسائل البريد الإلكترونى أو ما تضعه الجماعات الإخبارية newsgroups على الشبكة . ولكن المسئولية عن مضمون الجماعات الإخبارية يبدو أنها قد تم جمعها مع القسم الموجود فى مرسوم الإنترنت والذى يلزم مقدمى الخدمة بألا يسمحوا بأى شىء «يبقى»

على أجهزتهم ويضر «النظام العام والأخلاقيات الطيبة» . وهذه الصياغة الفضفاضة والمبهمة يبدو أن المقصود بها هى جعل مقدمى الخدمة يعملون على رقابة المحتوى حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون.

إمداد الحكومة بقوائم المشتركين :

وتوضح الحكومة أن مقدمى الخدمة يجب أن يقدموا بصفة شهرية أسماء المشتركين فى الخدمة لتسهيل إنشاء قاعدة إحصائية ودليل لمستخدمى الإنترنت . وتذكر الحكومة أن مقدمى الخدمة يجب أن تحتفظ بمعلومات عن المستخدمين واستخدامهم السرى للشبكة .

وإلزام مقدمى الخدمة بتقديم قوائم المشتركين للحكومة ينتهك حقوق الخصوصية والمجهولية anonymity لمستخدمى الإنترنت . وبالنسبة لإعداد دليل للمستخدم user directory أو قاعدة بيانات، فإننا يمكن ألا نجد أى تأثير على هذه البيانات بالنسبة للمستخدمين الذين لا يرغبون فى أن يدلوا بهذه المعلومات . والتسليم الإجبارى لمثل هذه المعلومات ، والتى قد تعمل على تسهيل المراقبة الإلكترونية electronic surellance ، يمكن أن يمنع التونسيين فقط الذين يرغبون فى التعبير عن أنفسهم أو يتلقوا المعلومات على الشبكة .

عقد الهيئة التونسية للإنترنت يحد من حقوق المستخدمين :

إن العقد الذى تقدمه الهيئة التونسية للإنترنت للعملاء يحد من حقهم فى البحث عن المعلومات على الشبكة والوصول إليها . وإلزام العملاء بأن يستخدموا الإنترنت فقط «لأغراض علمية أو تكنولوجية أو تجارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الذى يمارسه العميل » من الواضح أن يعوقهم عن استخدام الإنترنت لأغراض شخصية أو لأغراض تتعلق بأنشطة وأعمال أخرى غير التى يقومون بها ، وذلك خوفاً من عقوبة إلغاء العقد . وينتهك العقد أيضاً خصوصية المستخدمين بإلزامهم بأن يعملوا الهيئة التونسية للإنترنت بكل الأشخاص الذين يستطيعوا الوصول لحساباتهم (التى تسجل أنشطتهم على الشبكة) .

وفى أول سبتمبر ١٩٩٨ ، بدأ تطبيق قانون الصحافة والمطبوعات فى الأردن ، والذى يقيد حرية الصحافة بعدة طرق . واللغة الفضفاضة لهذا القانون الجديد لاقت انتقاداً من قبل الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان فى الأردن وعبر العالم . والمادة (٢) التى تُعرّف «الإصدار» Publication ؛ «أية وسيلة إعلامية والتى يتم التعبير فيها عن المعانى والكلمات والأفكار بأية طريقة» ، قد يتم تفسيره بسهولة لكى يتم تطبيقه على الإصدارات الإلكترونية الموجودة على الإنترنت ، على الرغم من أن السلطات لم تصرح ، حسب معلوماتنا ، صراحة بأن هذه هى القضية . ومعالم القانون الجديد التى تقيد حرية التعبير تتضمن المتطلبات التالية :

* يجب أن تؤمن الإصدارات الخاصة غير اليومية رأس مال لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً (حوالي ١٤٠,٠٠٠ دولار أمريكى) ؛ ويجب أن يكون لدى الصحف اليومية رأس مال لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً خلال فترة تصل إلى ثلاثة شهور لكى تنشر ،

وهو ما يزيد عن سبعة أضعاف ما ورد فى القانون السابق (مادة ١٣) .

* الإصدارات «تُحجم عن نشر أى شىء يتناقض مع مبادىء الحرية ، المسئولية الوطنية ، حقوق الإنسان ، وقيم الدولة العربية والإسلامية» (مادة ٥) .

* والدوريات (التى تم تعريفها أيضاً بطريقة قد تتضمن الإصدارت الموجودة على الإنترنت) تُحجم عن نشر أية مواد تحتوى على مضمون معترض عليه ، بما فى ذلك أى شىء «ينتقص الملك والعائلة الملكية .. أو يتعدى على النظام القضائى أو يمس استقلاليته ... (و) يشجع على الإنحراف أو يؤدى إلى الفساد الأخلاقى » (المادة ٣٧) .

وانتهاكات المادة (٣٧) يجعل الدورية هدفاً لغرامات لا تقل عن ٥,٠٠٠ ديناراً أردنياً (المادة ٤٧) وإغلاق محتمل بأمر المحكمة (مادة ٥٠) . وفى مايو ١٩٩٩ ، أثار قانون الصحافة والمطبوعات حالة واحدة لإيقاف إصدار مطبوع[٣٣] . وتأثير هذا القانون على وسائل الإعلام المباشرة online media يبقى غير واضح حتى الآن .

الخاتمة :

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة فيما يتعلق بحرية التعبير والرقابة فى الوسائل الإعلامية الجديدة ، ولاسيما فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة للإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية ، وهو ما نقوم بإجماله فيما يلى :

أولاً : إن النظم العربية ، والتى يغلب عليها التوجه السلطوى ، فهى تتعامل مع الوسيلة الجديدة كأية وسيلة أخرى ؛ فكل الوسائل لديها سواء فى ظل غياب حرية الرأى والتعبير فى الوسائل الإعلامية كافة ، وبالتالى فإن الإنترنت ليست استثناءً فى هذه السبيل ، كما أن البعض رأى أن الإنترنت أكثر خطورة من الوسائل الأخرى فتعامل معها من خلال تشريعات مقيدة لكبح جماح الوسيلة الجديدة (كما هو الآن فى تونس) ، ولم يكتف بقانون الصحافة وقانون العقوبات اللذين انسحبا على الوسيلة الجديدة فى معظم البلدان العربية .

ثانياً : فى ظل غياب التشريعات المنظمة للإنترنت أو ندرتها فى المنطقة العربية ، مارست الحكومات العربية مجموعة من الميكانزمات الرقابية تمثلت فى الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الإنترنت ، وتبنى الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة بدءاً بمنع وصول المواطنين العاديين للإنترنت فى سوريا والعراق وليبيا ، ونهايةً بإعاقة محتوى الإنترنت فى السعودية والإمارات والمغرب وغيرها ، والتذرع بحماية القيم الثقافية والأخلاقية والدينية لتبرير الرقابة . ورغم ذلك كله ، فقد تبين أن الإنترنت تتيح للمستخدمين فى المنطقة العربية إمكانات هائلة للإفلات من أوجه السيطرة والتحكم المختلفة فى تدفقات المعلومات ؛ ففى الدول التى لا يوجد بها شركة محلية لتقديم خدمة الإنترنت ، يمكن للأفراد – بأسعار المكالمات الدولية – أن يتصلوا بمقدمى الخدمة

فى دول أخرى ، وهو ما يحدث فى سوريا ، ويحدث كذلك للتهرب من الرقابة فى الدول التى يوجد بها شركات لتقديم الخدمة ولكنها تقوم بإعاقة مضمون الوب ، فيتصل الأفراد بمقدمى خدمة فى دول أخرى لا تقوم بفرض الرقابة على شبكة الإنترنت ، وهو ما يحدث فى الإمارات والسعودية . وثمة عديد من النماذج التى تستعرض كيف أن الإنترنت فى المنطقة العربية تعمل على تمكين المدنيين والقوى غير الحكومية من التملص من أوجه السيطرة الحكومية المفروضة على تدفق المعلومات .

ثالثاً : على الرغم من ميكانزمات الرقابة التى تتبعها بعض الحكومات العربية على شبكة الإنترنت ، والتشريعات المقيدة لحرية التعبير على الشبكة ، إلا أن هذه الميكانزمات والتشريعات ظلت راسخة دون أن يطعن فيها أحد ، وذلك على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث قضت المحكمة العليا بعدم دستورية «قانون لياقة الاتصالات» بعد صدوره بعام واحد ، كما أن دستورية «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» لازالت موضع جدل ودعاوى قضائية أمام المحاكم الفيدرالية الأمريكية والمحكمة العليا ، كما أن «قانون محافحة الإرهاب» الصادر مؤخراً وجد معارضة شديدة من قبل الأمريكيين . وهذا يدل على قوة المنظمات غير الحكومية واتحادات الحريات المدنية والاتحادات المهنية والمجتمع المدنى فى الولايات المتحدة مثلاً على العكس من المنطقة العربية التى استكانت لعقود طويلة فى مواجهة الممارسات والتشريعات المقيدة لحرية الرأى والتعبير ، لدرجة أن البعض يفضل الحديث شفاهةً بدلاً من كتابة آرائه بحرية خوفاً من أن تُحسب عليه ، ويذهب البعض أن هذا من أسباب تدنى حجم الإنتاج الفكرى فى المنطقة العربية .

رابعاً : وفقاً للقانون الدولى ، يسمح للحكومات بالحد من التدفق الحر للمعلومات لحماية مصالح محددة وضيقة مثل الأمن القومى والأخلاقيات العامة . وقد تبين من الدراسة أن كل الحكومات فى المنطقة العربية التى تعوق محتوى الإنترنت لا توضح كيفية ممارستها للرقابة ، والمواقع التى تقوم بإعاقتها ، لتبقى قراراتها بمعزل عن أى تقييم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية . كما أنه يجب أن يكون قرار ماذا يجب إعاقته ، والتكنولوجيا التى تُستخدم للإعاقة فى أيدى المستخدمين النهائيين ، وليس الحكومات . وثمة مجموعة متنوعة من البرامج المتاحة الآن للمستخدمين لهذا الغرض .

خامساً : تعد مصر والكويت أكثر الدول ليبرالية فى التعامل مع شبكة الإنترنت ، حيث يتمتع الجمهور بخدمات الإنترنت نفسها التى توجد فى معظم الدول الغربية دون رقابة أو قيود . وتعد المملكة العربية السعودية أكثر الدول تشدداً فى التعامل مع الشبكة ، حيث قامت بتحديد مجال البيانات التى يُرغب فى إبعادها عن الإنترنت ، فقد أصدر مجلس الوزراء السعودى مرسوماً يُلزم الشركات المقدمة للخدمة بالإحجام عن «ممارسة أية أنشطة

تنتهك القيم الإجتماعية والثقافية والسياسة والإعلامية والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية » . وفيما بين ليبرالية مصر والكويت تجاه الإنترنت والاتجاه المتشدد للسعودية ، توجد الدول التى تحاول أن تحد من الوصول إلى مواقع تعتبرها السلطات ضارة بمجتمعاتها وقيمها الأخلاقية بشكلٍ يتسم بالاعتدال النسبى .

التوصيات :

لا تتطلب حماية حرية التعبير المباشر online freedom of expression اتخاذ سياسات محددة تجاه الإنترنت فحسب ، ولكن تتطلب أيضاً توفير بيئة ملائمة تضمن حرية التعبير بشكل عام . وفى عديد من الدول ، بما فيها الدول العربية ، فإن التعبير المباشر مقيد بشكل أقل بالتنظيمات والتشريعات المتعلقة بالإنترنت ، ولكنه مقيد بشكل أكبر من خلال قوانين الصحافة الموجودة سلفاً ، وقوانين التشهير ، و«الخطوط الحمراء» غير الرسمية .

ويتضمن الحق فى حرية التعبير حق الوصول للاتصال المباشر access ؛ بمعنى حق البحث عن المعلومات على الشبكة ونقلها واستقبالها دون قيود متعمدة ، والحق فى الاتصال بشكلٍ شخصى يتسم بالخصوصية أو الاتصال دون تحديد هوية الشخص على الشبكة .

ويجب أن تحدد الاتفاقيات الإقليمية بوضوح أنه يجب تطبيق مبادىء حرية التعبير على الاتصال الإلكترونى . ويجب أن توضح هذه الاتفاقيات أن الإنترنت تختلف اختلافاً ذا دلالة عن وسائل الإعلام الأخرى سواء المطبوعة أو المذاعة (الراديو والتليفزيون) فى جوانب مثل مستوى الاختيار والتحكم الذى يتمتع به المستخدم . وبسبب مثل هذه الفروقات ، فإنه من المهم ألا تكون الإنترنت هدفاً للقيود نفسها التى غالباً ما توضع على وسائل الإعلام الأخرى .

ومن المهم كذلك ، دعم التطبيق العالمى لمبدأين مهمين من مبادىء حرية التعبير لم يتم تضمينهما بعد فى القانون الدولى :

المبدأ الأول : التحريم الصريح للرقابة المبدأية ؛ بمعنى الحاجة إلى الموافقة الرسمية على الاتصال قبل أن يتم جعله جماهيرياً ، فمثل هذه الممارسة قد تم استخدامها من قبل الحكومات السلطوية ضد الصحافة ، وقد يتم استحضارها لكى يتم تطبيقها على الاتصال الإلكترونى .

المبدأ الثانى : التحريم الصريح للقيود المفروضة على حرية التعبير بطرق غير مباشرة ، مثل إساءة استخدام أوجه التحكم فى المعدات أو ترددات البث الإذاعى والتليفزيونى المستخدمة فى بث المعلومات ونقلها ؛ أو بواسطة أية وسائل أخرى تميل إلى إعاقة الاتصال وتداول الأفكار والآراء . فالتحكم فى ورق الصحف طالما استُخدم لإسكات المطبوعات التى تنتقد النظام الحاكم . وتعمل الحكومات على تحديث أساليبها لتتضمن أجهزة المودم والوصلات الدولية لشبكة الإنترنت .

ولحماية ودعم الحق فى حرية التعبير المباشرة online freedom of expression ، يجب أن تتمسك الحكومات بالمبادىء التالية فى سياساتها تجاه الإنترنت[٣٤] :

١ – ضمان الحق الدولى فى حرية التعبير ، بصفة عامة، وضمان أن كل التنظيمات التى يتم وضعها للاتصالات الإلكترونية تتماشى مع هذا الحق :

فكل التشريعات والسياسات والممارسات ، بما فيها تلك التى يتم وضعها للإنترنت ، يجب أن تكون متوافقة مع الحق المعترف به دولياً لحرية التعبير . فالمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية International Convention on Civil and Political Rights ، والتى قام بالتوقيع عليها كل الدول العربية باستثناء خمس دول ، تضمن لكل فرد «حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل الأنواع واستقبالها ونقلها ، بغض النظر عن الحدود الجغرافية ، سواء شفاهةً أو كتابةً أو طباعةً ، فى شكلٍ فنى ، أو من خلال أية وسيلة إعلامية أخرى يختارها» . وعديد من دول المنطقة العربية لديها قوانين للصحافة وقانون للعقوبات تدعو إلى الإساءة إلى الحق فى حرية التعبير بأساليب مختلفة . فتنظيمات الإنترنت فى تونس ، وهى الدولة العربية الوحيدة التى لديها تشريع خاص بالإنترنت ، ينسحب عليها صراحةً العقوبات الجنائية بالنسبة للتشهير والمعلومات المضللة فى التعبير المباشر ؛ كما أن مستخدمى الإنترنت فى دولة قطر وجه إليهم متطلباً يحوى كلمات مبهمة فى تعاقدهم على الخدمة ، فقد جاء فى العقد بأنهم يجب أن ينأوا بأنفسهم عن «القيام بأى نشاط يتناقض مع النظام العام» . وفى الوقت ذاته ، لا توجد لدى الأردن والمغرب قوانين معنية بالإنترنت تقيد حرية التعبير ؛ وعلى أية حال ، فكلا الدولتان لديها قوانين مقيدة لحرية الصحافة ، وتلك القوانين تعمل على تضييق حدود ما يمكن التعبير عنه على شبكة الإنترنت .

٢ – الوصول إلى الإنترنت لاستقبال المعلومات ونقلها يتكامل مع الحق فى حرية التعبير :

يجب أن تتخذ الحكومات إجراءات مناسبة لتسهيل الوصول المدفوع للجميع دون تفرقة ، وعلى سبيل المثال : فسوريا ، التى تربط مؤسسات مختارة تابعة للدولة بشبكة الإنترنت ، يجب أن تتحرك سريعاً لجعل الوصول للإنترنت متاحاً للمواطنين العاديين .

ويجب أن تؤكد سياسة البنية التحتية المعلوماتية العالمية global information infra-structure (GII) أهمية إتاحة الوصول إلى شبكة الإنترنت لكل فرد ، بغض النظر عن العوامل الجغرافية أو أية عوامل أخرى ، ويجب أن يتضمن هذا :

* إتاحة الوصول للإنترنت بشكل لا يقوم على العنصرية أو التفرقة .
* ضمان نطاق كامل من وجهات النظر ، بإتاحة الوصول إلى توليفة متنوعة من مقدمى المعلومات ، بما فى ذلك مقدمى الخدمات التعليمية والفنية غير الهادفة إلى الربح ومقدمى الخدمات التى تستهدف مصلحة الجمهور .
* إتاحة الاتصال فى اتجاهين two-way communication ، وتمكين الأفراد من نشر معلوماتهم وأفكارهم الخاصة .
* حماية التعددية فى الوصول بتأسيس معايير تقنية يمكن تطبيقها بسهولة فى عدد من الأنظمة المختلفة .

٣- إذا استخدمت ميكانزمات للرقابة ، فيجب أن تكون فى أيدى مستخدمين أفراد وليس فى أيد الحكومات :

إن المستخدمين النهائيين end-users يجب أن يكون بأيديهم وحدهم مسئولية تقرير إذا ما كانوا يريدون القيام بترشيح أو إعاقة المضمون المباشر ، وكيفية القيام بذلك ، سواء لأنفسهم أو لأطفالهم الذين لم يبلغوا سن المراهقة . ومن هنا يجب أن تتجنب الحكومات التنظيمات التى تمكّن وكالات أو هيئات رسمية من إعاقة المضمون المباشر .

ويمكن للمستخدمين - إذا أرادوا - أن يختاروا نطاقاً عريضاً من «برامج الرقابة» censor-ware المجانية وغير المكلفة ، والتى تقوم بترشيح المضمون الذى يتم الوصول إليه عبر شبكة الوب العالمية . ويستطيعون كذلك شراء أقفال للمودم modem locks ، ووسائل أخرى لمنع وصول أطفالهم إلى الشبكة دون إشراف من الوالدين .

وتعد حكومات تونس والبحرين والإمارات والسعودية من بين الحكومات التى تعوق مواقع مختارة على الوب تتناول الأمور السياسية أو حقوق الإنسان ، وهكذا فإنها تمنع المستخدمين من الوصول إلى هذه الموضوعات . وينتهك هذا الشكل من أشكال الرقابة حقوق الأفراد فى استقبال المعلومات ونقلها ، وهو ما يجب وقفه على الفور .

٤- إن صون حرية التعبير يعد أساساً فى تنمية البنية التحتية المعلوماتية :

ويجب أن يتضمن هذا المبدأ :

* تحريم الرقابة المبدأية على الاتصال المباشر الذى تستخدم فيه البنية التحتية المعلوماتية العالمية .
* المطالبة بأن أية قيود مفروضة على محتوى التعبير المباشر يجب أن يُنص عليها صراحةً فى القانون ، ويجب أن تكون هذه القيود مقصورة على التحريض المباشر على ارتكاب أفعال عنف .
* الدعوة إلى تدعيم الخطاب العام غير التجارى ، ودعم البث العريض للأفكار ووجهات النظر المتباينة من قبل مجموعة عريضة من مصادر المعلومات باستخدام البنية التحتية المعلوماتية العالمية .
* الإصرار على أن حرية التعبير المباشر يجب ألا يتم تقييدها أو الحد منها ، باستخدام وسائل غير مباشرة مثل أوجه التحكم المختلفة ؛ سواء الخاصة أو الحكومية ، فى المكونات الصلبة والمرتة لأجهزة الكمبيوتر وبنية الاتصالات ، أو أية مكونات أساسية للبنية التحتية المعلوماتية العالمية .
* ضمان أن تمكّن البنية التحتية المعلوماتية العالمية الأفراد من تنظيم وتشكيل اتحادات مباشرة on-line association بحرية ودون أى تدخل .

٥- يجب ألا يكون ناقلو البيانات مثل الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت ، بصفة عامة ، مسئولين قانوناً عن محتوى الشبكة :

إن القوانين التى تحدد المسئولية القانونية عن المضمون المباشرة on-line content يجب أن تستهدف مُنشأ المادة (مثل المؤلف) ، وليس القائم بنقلها (مثل الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت ، أو مالك جهاز الكمبيوتر الذى تم نقل المضمون من

خلاله) . إن القوانين التى تستهدف الشركات المقدمة للخدمة تفرض عبئاً ثقيلاً ومستحيلاً من الناحية التقنية على ناقل البيانات ، وهو ما لا يتلائم مع حماية الحق فى حرية التعبير المباشر .

وتُلزم تونس الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت بتحديد مدير يقوم «بتحمل المسئولية ، وفقاً لقانون الصحافة ، عن مضمون صفحات ومواقع الوب التى تستضيفها الشركة على أجهزتها » . ويذكر مرسوم الإنترنت التونسى أن الشركات المقدمة للخدمة يجب ألا تسمح لأى شىء بأن «يبقى» على أجهزتها يمثل ضرراً على «النظام العام والأخلاقيات السلمية» . ويمضى هذا النمط من التشريعات فى اتجاه معاكس لمبدأ حرية التعبير المباشرة ، بفرض عبءً تنظيمى على الشركات المقدمة للخدمة لدرجة تجبرها على القيام بدور الرقيب نيابةً عن الدول .

٦- يجب أن يكون التشفير القوى للاتصالات الإلكترونية متاحاً للأفراد :

يجب أن يكون الأفراد قادرين على إرسال واستقبال اتصالات مشفرة ، ويجب ألا يكونوا مضطرين للحصول على تصريح من السلطات لعمل ذلك ، أو أن يكونوا مضطرين لتقديم حق الوصول مقدماً لطرف ثالث لفك شفرة اتصالاتهم أو الميكانزمات الأخرى التى قد تسمح بفك شفرة اتصالاتهم . وتتضمن الدول التى تعوق التشفير غير المصرح به حالياً فى المنطقة العربية المملكة العربية السعودية وتونس ، علاوة على (إسرائيل) .

٧- يجب ألا تنقص المراقبة الحكومية للاتصالات الإلكترونية من الحق فى الخصوصية والحقوق المدنية الأخرى ، ويجب أن يكون ذلك - إذا تم - تحت الإشراف القضائى :

إن الحكومات تحتفظ بوسائل قانونية فعالة مثل المراقبة والبحث ، وعلى أية حالة يجب أن تُستخدم هذه الوسائل بما يتوائم مع القانون الدولى لحقوق الإنسان ، ومتطلبات عملية معينة ، وذلك على النحو الآتى :

* يجب أن تلتزم التحريات أو المراقبة للندوات الجماهيرية المباشرة Public online forums بالمعايير الدولية التى تحمى الحق فى حرية النشاط السياسى ، ومثل هذه المعايير أو الإرشادات يجب أن يتم تعميمها .
* يجب ألا تراقب الحكومات مستخدمى الإنترنت لأغراض تتعلق بالتحريات أو التعقب الجنائى ، أو تجمع معلومات عن الطريقة التى يستخدمون بها الإنترنت باستثناء خضوع ذلك كله للإشراف القضائى ، وعلى أن يتوائم ذلك مع المبادىء الدولية المعترف بها ، والمتعلقة بحماية الخصوصية .
* يجب أن يجرى البحث والإطلاع الحكومى على الاتصالات الإلكترونية وفقاً لإجراءات قانونية مصرح بها ، ويتطلب هذا أن توجد أدلة كافية بأن المستخدم يقوم بنشاط غير قانونى لتبرير مثل هذا البحث والاطلاع ، وبالتالى فأى بحث مماثل يجب أن يُجرى تحت إشراف قضائى .
* يجب أن يكون أى بحث ضيقاً فى مجاله وتأثيره .

٨- للأفراد الحق فى إرسال المعلومات واستقبالها

دون أن يحددوا هوياتهم :

يجب ألا تلزم التنظيمات الأفراد بتحديد هوياتهم عندما يريدون الوصول للإنترنت أو يتبادلون المعلومات والآراء عبر الشبكة . ومن هنا ، يجب أن تصون الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت حق المستخدمين فى الوصول للإنترنت دون تحديد هوياتهم . ويُلزم التشريع فى تونس مقدمى خدمة الإنترنت بتقديم أسماء عملائهم للحكومة بصفة شهرية ، ويمثل هذا الإفشاء بطبيعته انتهاكاً لحق البحث عن المعلومات والأفكار واستقبالها ونقلها دون تحديد الهوية .

الهوامش :

(1) See: Hosaka Shuji, The Internet and Middle East Studies, Op. Cit.

(٢) اتضح أن مصادر الأخبار المحلية ، بما فيها الوسائل المطبوعة والمذاعة ، لا تلق تقديراً من الشباب فى دول مجلس التعاون الخليجى الذين يفضلون مشاهدة CNN أو NBC أو الاستماع إلى الخدمة العربية لمحطة BBC . وذكر ٧٥٪ من الدارسين الذين أخذت عينتهم من الكويت والسعودية والإمارات أن الخدمات الإخبارية الأجنبية كانت أكثر مصداقية ، واعتبروا المصادر الإخبارية المحلية فقيرة أجداً .

See: Jamal al-Suwaidi. "Satellite news most popular in Gulf-survey" Reuters, Abu Dhabi, Jan. 6. 1997.

(3) Abdrew Rathmell. "Netware in the Gulf, "**Jane's Intelligence Review**, January 1997, p. 29.

(4) See:

- DIT net, Internet Use Skyrocketing in Middle East, March 9, 2000 .
- DIT net. Internet Usage in the Arab World, March 3, 1998, http:// www. ditnet. co. ae/arabic/reports).

(٥) للوصول إلى مزيد من المعلومات عن مقاهى الإنترنت فى العالم العربى يمكن الدخول إلى موقع الوب :

- www. netcafeguide. com.

(6) Reuters, "**Syrian Conferene Calls for Wider Internet Access**", May 1, 1999.

(٧) لمزيد من المعلومات عن الدور الذى تمارسه احتكارات الاتصالات انظر :

- محمد عارف ، «المستقبل لهاتف الإنترنت الذى يدخل المنطقة العربية» ، **الحياة (لندن)** ، ٨ من يوليو ١٩٩٨ .
- David Butter, "Telecoms Reform Takes the Lead", **Middle East Economic Digest**, May 8, 1998 . pp . 2 – 3 .

(8) Human Rights Watch, **The Internet in the Mideast and North Afica**, Op. Cit.

(9) Ibid .

(10) Ibid.

(11) Hosoka Suji, "The Internet and Midele East Studies", Op. Cit.

(12) See: Habib Trabelsi, "Sudis Near End of Seven-Year Wait to Surf the Net", Agence France-Presse, July 15, 1998.

(13) Grey E. Burkhart and Seymour E. Goodman, "The Internet Gains Acceptance in the Persian Gulf, "**Communications of the ACM**", March 1998, Vol. 41, no. 3.

(١٤) صحيفة (الجزيرة) السعودية ، ٦ من مايو ١٩٩٨ .

(15) Human Right Warch, "**The Internet in the Mideast and North Africa**", Op. Cit.

(16) Hosoka Shuji, "**The Internet and Middle East Studies**", Op. Cit.

(17) Jack Redden, "Internet Arrives in Syria, But Not Without Limits", **Reuters**, July 100, 1998.

(18) Nhial Bol, Suden - Communication, "For Some, Internet Equals Moral pollution, "**IPS News Reports**, March 16. 1998, Available at: http://www. Library.cornell. edu/colldev/mideast/sudeast2.htm)./

(19) Ibid.

(٢٠) إن معظم المواد العربية التى توضع على الوب ، توضع على أنها ملفات جرافيكية graphic files وليس ملفات نصوص text files ، وهذا يعنى أن هذه الملفات لايمكن البحث فيها عن نصوص أخرى متعلقة بها Text searches ، وهى الميزة الأساسية للنص الفائق hyper text لمعالجة المحتوى على شبكة الإنترنت .

(٢١) إن المسوح المتعلقة بوجود اللغات على الوب تشير إلى أن المواد باللغة الإنجليزية تصل إلى ما يزيد عن ٨٠٪ من المحتوى ، على الرغم من أن هذه الهيمنة بدأت فى التناقص فى السنوات الأخيرة :

See:

- "Web Languages Hit Parade". June 1997.
- Xinhua News Agency "**Expert Calss for Promotion of Arabic on Internet**", December 30. 1998.

(٢٢) محمد صلاح ، «الأزهر والجماعات الإسلامية يتنافسون على الإنترنت» ، **الحياة (لندن)** ، ٢٨ من يوليو ١٩٩٨ .

(23) Human Rights Watch, "**The Intermet in the Mideast and North Africa**, "Op. Cit.

(24) Ibid.

(25) Michael Dahan, **Internet Usage in the Middle East**, Op . cit.

(26) See:

- Max Gallaghe, "**Middle East and and North Africa Human Rights Activism in Cyberspace**".
- Deborah Wheeler, "In Praise of the Virtual Life: New Communication Technologies, Human Rights, Development and the Defencs of Middle Easterm Cultural Space", Available at:
- www. cwrl,utexas.edu/~monitors/1.1/wheeler/index.html).

(٢٧) عندما تم حظر صحيفة «القدس العربى» من دخول الأردن فى ١٩ مايو ١٩٩٨ ، نشرت الصحيفة ، التى تصدر يومياً من لندن ، إعلانات فى الجرائد الأردنية لتوجيه قرائها إلى طبعتها الإلكترونية على الإنترنت ، وعندما تم إيقاف صحيفة «الشعب» المصرية المعارضة فى مصر عام ٢٠٠٠ ، ظلت الصحيفة تصدر فى طبعة إلكترونية على الإنترنت ، وفى الجزائر ، كان الصحفيون فى أكثر الصحف التى تعرضت لمضايقات الرقابة وهى صحيفة La Nation قادرين على وضع طبعة من هذه الصحيفة الأسبوعية على موقع الوب الخاص بمنظمة «مراسلون بلا حدود» Repoters san frontières ، وهى منظمة فرنسية معنية بحرية التعبير ، وذلك بعد أن أغلقت الصحيفة أبوابها عام ١٩٩٦ .

(28) Human Rights Watch, "**The Internet in the Mideast and North Africa**", Op. Cit.

(29) Ibid.

(30) See:

- John B. Altermann, **New Media, New Politics: From Satellite Television to the Internet in the Arab World**. (Washington DC: The Washington Institute for the Near East Policy, 1998).

(٣١) لمزيد من المعلومات حول حالة حرية التعبير فى تونس انظر :

- Article 19, Surveillance and Repression: **Freedom of Expression in Tunisia**, (London: Article 19, May 1998).
- Human Rights Watch, **Human Rights Watch World Report 1999**, (New York: Human Rights Watch, Decemnber 1998).
- U. S. Department of State's Country Repactices for 1998.

(32) See :

- Human Rights Watch, **The Internet in the Mideast and North** Africa, Op. Cit.

(٣٣) أوقفت محكمة أول درجة صحيفة «المجد» الأسبوعية فى ١٤ فبراير ١٩٩٩ ، وأستؤنف الإصدار بعد أن نقضت محكمة النقض هذا الإيقاف ، ولكن الاتهامات ضد الصحيفة لم يتم إسقاطها .

(٣٤) أفدنا فى صياغة هذه التوصيات من عدد من المصادر على النحو التالى :

- «مبادىء سياسة الإنترنت المفتوحة» Open Internet Policy Principles ، والتى تم تبنيها من قبل مجموعة من الخبراء عام ١٩٩٧ كدعائم يجب أن يتركز عليها صانعو السياسات المتعلقة بالإنترنت :

See:

- www.soros.org/principles.html).
- www.soros.org/new.html).
- Human Rights Watch, **The Internet in the Mideast and North Africa**, Op. cit.
- Human Rights Watch, **Silencing The Net**, Op. Cit.

ملف العدد

البحث والتعليم فى مجال المكتبات والمعلومات فى عالم متغير

البحوث والدراسات

تكامل المسارين النوعى والكمى
فى بحوث علم المعلومات والمكتبات

د. أحمد بـــــدر

أستاذ علم المكتبات والمعلومات غير المتفرغ

جامعة القاهرة – كلية الآداب (فرع بنى سويف)

تقديم:

هناك مدرستان فى الفكر البحثى لعلم المعلومات والمكتبات إحداهما كمية والأخرى نوعية، وإذا كانت المدرسة الأولى تركز على القياس والاختبار والسببية وتقترب بذلك من القاعدة المعرفية للعلوم الطبيعية فإن المدرسة الثانية تركز على الوصف والتحليل وعلى دراسة الحالة بتعمق وعلى السياق العام وتقبل المواقف الذاتية للأفراد وتقترب بذلك من القاعدة المعرفية للإنسانيات ولعل بحوث علم المعلومات والمكتبات – كعلم اجتماعى – تعكس التكامل بين الاتجاهين الكمى والنوعى .

وتحاول هذه الدراسة التعرف على الجوانب التالية:

أولاً : طبيعة مشكلات البحوث فى علم المعلومات والمكتبات .

ثانياً : مراجعة الإنتاج الفكرى .

ثالثاً : التمييز بين البحوث النوعية والكمية .

رابعاً : فئات اسهام البحث النوعى .

خامساً : بعض أدوات وجوانب البحوث النوعية.

أولاً : طبيعة مشكلات البحوث فى علم المعلومات والمكتبات :

يرى كاتب هذه السطور – شأنه فى ذلك شأن العديد من الباحثين فى المجال – أن علم المعلومات والمكتبات هو علم اجتماعى تنسحب عليه جميع طرق ومناهج البحث المستخدمة فى العلوم الاجتماعية ، إلا أنه لا يوجد مدخل بحثى واحد مهما كانت قوته وإنتاجيته يمكن أن يحل بنجاح جميع مشكلات حقل متعدد ومعقد الجوانب كعلم المعلومات والمكتبات ، ولعل الباحث نيل (Neill, S, 1992) يعبر عن ذلك بقوله : «**الحيرة التى تواجهنا فى مجال مناهج البحث فى علم المعلومات هى أن المعلومات فى إنشائها واستخدامها تعتبر ظاهرة معقدة وغير منضبطة وذاتية .. فمفهوم المعلومات غائر فى عمق التجربة الاجتماعية والثقافية للإنسان وبالتالى فعزل المعلومات لدراستها أمر بالغ الصعوبة**» .

وهذا يعنى أن المشكلات البحثية لعلم المعلومات والمكتبات لا يمكن السيطرة عليها بأدوات العلوم الطبيعية ، فى ذات الوقت الذى تضم هذه المشكلات جوانب كمية وذاتية وتدخل ضمن البحوث الأساسية والتطبيقية ، ومما يزيد الأمر صعوبة – فى رأى الباحث نيل Neill – أن علم المعلومات والمكتبات قد تحالف فى السنوات الأخيرة مع مجالات أخرى عديدة تتراوح بين النقد الأدبى وحتى مع العلم المعرفى Literary Criticism to Cognitive Science كما استخدم الأدوات البحثية لهذه الحقول .. وكل هذه الظروف تؤدى بنا إلى ضرورة تبنى منهجية متعددة الجوانب Pluralistic لهذا العلم .

وتبرز هنا مشكلة المصطلحات وبالذات مصطلح النوعية qualitative ومصطلح المنهج method وبالنسبة للمصطلح الأول يرى الباحث كابلان (Kaplan, A. 1974: 207) أن هناك تعارضاً زائفاً بين المصطلحين النوعى والكمى ، ذلك لأن التعبير الكمى سيكون للخصائص النوعية وأننا يمكن أن نصف شيئاً ما بأن له صفة نوعية أو كمية اعتماداً على كيفية اختيارنا لتمثيل هذا الشيء فى التعبير الرمزى Symbolism .

أما بالنسبة لمصطلح المنهج فقد أشار الباحث سوتن (Sutton, B, 1998 : 264) إلى أن هناك ثلاثة مستويات مختلفة لتحليل عملية البحث وهى الفلسفة والنظرية ثم المناهج والأساليب الفنية ثم البيانات ، حيث تتوجه القضايا الفلسفية للأسس المعرفية للبحث العلمى ، أما النظرية وهى امتداد طبيعى للفلسفة فهى تتضمن أهداف وغايات الباحث فى متابعة خط معين بحثى وتوقعات ما يمكن أن يصل إليها .

وعلى الرغم من أنه ليس من الضرورى على الباحثين بداية كل تقرير بحثى بملخص عن التبريرات الفلسفية وراء المواقف النظرية إلا أن هذا الاتجاه فى حد ذاته يعتبر مفيداً ، ذلك لأن المناهج فى الحقيقة هي إجراءات نسقية Systematic يستخدمها الباحثون لتجميع ومعالجة البيانات وذلك لوضع نظرياتهم موضع الاختبار وهذه الخطوة من شأنها أن تؤدى إلى تطوير نظريات جديدة .. ووجوه المنهج هنا يتمثل فى تصميم البحث واختيار واستخدام أدوات البحث وتطبيق بعض الخطوات الاستنتاجية inferential .

وخلاصة هذه المناقشة لكل من مصطلحات النوعية والمنهج أن هناك تكاملاً بين المصطلح الأول والتعبير الكمى ، كما أن هناك تكاملاً بين المنهج وإجراءاته وما وراءه من فلسفة وتنظير .

ثانياً : مراجعة الإنتاج الفكرى :

لقد كتب شارلز وليمسون فى أوائل الثلاثينيات عن ندرة بل وغياب البحوث فى علم المكتبات دون أن يتحدث عن نوعية البحوث أو مناهجها (أحمد بدر ، ١٩٨٨ : ٥٦) وأكد وليمسون فى مراجعته لتعليم المكتبات على موقف الأسناء ضد البحوث الكمية وعدم وجود تدريب عليها ... وإذا كان اهتمام وليمسون الأساسى بالبحوث العلمية الكمية فقد اقتفى أثره العديد من الكتاب من بعده من بينهم بيرس بتلر .(In: Sutton, B. 1998: 266) الذى أشار عام ١٩٣٣ إلى أن المكتبات ستصير مجالاً علمياً فقط عندما تركز على الظواهر الموضوعية وتتبع الثورة العلمية والقياسات الكمية .

ويلاحظ هنا أن الصياغة الإيجابية Positivistic لبحوث علم المكتبات هامة لرفضها مفهومين مركزيين للبحوث النوعية وهما : أن العمل الإنسانى يجب أن يتم فهمه لا فى عزله ولكن فى سياقه الاجتماعى الثقافى ، وأن أشكال الملاحظة التى لا تعتمد على التعبير الكمى يمكن أن تكون مفيدة أيضاً وكما يرى الباحث سوتون Sutton فى مراجعته بالإشارة لعلم ١٩٥٧ حيث نشرت مجلة لاتجاهات المكتبة (Library Trends, 1957) مقالاً للعالم ليون كارنوفسكى مؤيد لمبدأ التعدد Pluralistic فى طبيعة بحوث علم المكتبات ومشيراً إلى عدة مداخل تستخدم بكثرة بواسطة الباحثين الذى يهتمون بالدراسات النوعية وخصوصاً دراسة الحالة والتحليل التاريخى ، ولكن كارنوفسكى وضع أولوية عالية للدراسات التى تهتم بالسببية Causality ولم يشجع استخدام التوصيفات الروائية ذات الأهمية للباحثين حسب المدخل النوعى .

أما فى عام ١٩٦٤ فقد تناولت مجلة الاتجاهات المكتبية مناهج البحث التاريخية والببليوجرافية والتجريبية ، كما شملت المجلة ضمن مقالاتها بحثاً لجيسى شيرا (J. Shera) مشيداً بقيمة مجالين لهما ارتباط وثيق بتطور المناهج النوعية وهما الأنثربولوجيا الثقافية والفلسفة ، كما أشار العالم شيرا إلى أهمية تكامل المداخل الكمية والنوعية .

أما فى عام ١٩٧٠ فقد صدرت عدة مقالات شاملة لأداتين تستخدمن بكثرة بواسطة الباحثين فى المداخل النوعية وهما الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المعمقة ، كما دعى الباحث بوشا Busha فى نفس الفترة إلى المداخل الكمية والكيفية وأن كان التركيز القوى هو على المداخل الكمية ، خصوصاً ومقالة بوشا Busha فى موسوعة المكتبات والمعلومات عام ١٩٧٨ قد خصصت للمناهج الكمية ونموذج العلم الطبيعى والإحصاء دون إشارة للمدخل النوعى .

أما فى منتصف الثمانينيات فقد انتقد ميشيل هاريس (Harris, M., 1986: 109) توحد المكتبيات Librarianship مع العلم الطبيعى وأبدى اهتمامه بالمدى الذى عزلت المهنة نفسها عن التطورات الأمبيريقية والنظرية الهامة فى العلوم الاجتماعية .

وخلاصة هذا التطور المنهجى أن الإنتاج الفكرى يميل ميلاً شديداً نحو الأساليب الكمية فى العلوم الطبيعية كطريقة وحيدة فى بعض الأحيان للدراسات المعلوماتية ، كما يعكس الإنتاج الفكرى وعياً قليلاً جداً بالمناهج النوعية التى طبقت على مدى عقود عديدة فى العلوم الاجتماعية.

ثالثاً : التميز بين البحوث النوعية والكمية :

(١) طيف البحث بين الذاتية والموضوعية :

تضم معظم البحوث الاجتماعية – والتى يطلق عليها بحوث علمية – جوانب نوعية وعناصر ذاتية Subjective عديدة ، وحتى فى العلوم الطبيعية هناك عناصر ذاتية تتصل باختيار العوامل الداخلة فى تصميم التجربة المحكومة ، وفى بحوث العلوم الحيوية والطبية هناك الملاحظة الحذرة والقياس اللازم للنبضات القلبية ومعدل التنفس وضغط الدم وغيرها من العوامل المتغيرة .. وإذا كان الهدف من

الدراسة فى المجالات السابقة هو الإنسان فإن ذلك يتطلب دخول بعض العناصر النوعية وغير المحكومة حتى فى العلوم الطبيعية والحيوية الطبية .. ويلاحظ ذلك فى الارتفاع المؤقت لضغط دم المريض وتوتر أعصابه من الفحوص التى يتعرض لها والتى قد تتأثر حتى بواسطة رؤيته للممرضة أو الطبيب المعالج الذى يأنس / أو لا يأنس إليه ، كما يختلف تعبير المرضى عما يحسونه من آلام ومستويات هذا الألم ومواضعه .

وعلى كل حال فالبحوث الاجتماعية تهتم بنماذج سلوك الناس والتفاعل بينهم أو بين الناس والنظم أو الأشياء أو الحيوانات وبالتالى فلابد أن يكون الباحثون الاجتماعيون على استعداد دائم لشرح مبررات استخدام الطرق النوعية والدفاع عنها وأن يكون الباحث على وعى مستمر بمزايا وسلبيات المدخل النوعى فى البحث .

(٢) البحوث النوعية بين الاستقراء والاستنباط

Induction and deduction

يطلق البعض على هذه البحوث النوعية بحوثاً كلية Holistic نظراً لأنها تركز على كل من الممثلين والسياق (Actors & Context) وتركز على كل من الحقائق والقيم المتصلة بموقف معين.. كما يطلق عليها البعض بحوثاً استقرائية أيضاً حيث يبدأ الباحث من المثل أو النموذج للتعميم وليس العكس كما الحال مع الاستنباط ، ففى البحوث الفطرية الطبيعية Naturalistic يبدأ الباحث عادة من فكرة مشكلة البحث ، وربما تكون هذه الفكرة نموذجاً مبدئياً للعلاقات المتداخلة بين العوامل (مثلاً بين إتاحة المعلومات الإلكترونية وأنواع الموضوعات التى يكتب فيها الباحثون كثيراً فى مجال أكاديمى معين) . وحتى إذا تحركت العملية الاستقرائية بسهولة ، فمن النادر فى العلوم الاجتماعية قيام الباحث تأكيداً «قانون» معين فى المعنى العلمى الصرف .

أى أن العملية الاستقرائية هنا هى عملية كلية Macro لتوليد النظرية من مختلف الأفكار والنماذج التى يضعها الباحث ويطبقها على المجتمع ككل أو على المهنة ككل ، أو أنها تكون عمية مصغرة Micro أي أنها تتعلق بهيئة أو موقف معين .. وواضح أن التحدى الأكبر فى البحوث النوعية هو الوصول إلي مرحلة التعميم Generalization . (Hannabuss, s, 1995 : 8)

(٣) بعض المقارنات بين البحوث الكمية والنوعية :

تتعامل البحوث الكمية عادة مع كميات كبيرة من البيانات ، وكلما زاد عدد الحالات المدروسة – مع ملاحظة قانون العائد المتناقص – كلما كانت الصورة أكثر دقة خصوصاً إذا كانت الحالات المدروسة ممثلة للمجتمع الأصلى المسحوبة منه تلك الحالات .

ويعتبر هذا المدخل جيداً إذا كنت تعرف مسبقاً ولو قليلاً عن الموضوع ، أى إذا كنت تعرف عن حدوث ظاهرة معينة ، ولكنك تريد معرفة عدد مرات حدوثها بالنسبة لجمهور معين .

وتذهب الباحثة سلاتر (Slatter, 1991; 110) إلى أن البحث النوعى على الجانب الآخر يهتم بالبناء التفصيلى وطبيعة ما يحدث ، وفوق هذا يهتم بالإجابة على السؤال : لماذا ؟ .. أى أنه يهتم بطبيعة الظاهرة موضع الدراسة وليس فى حدوثها

من الجانب الإحصائى كما يهتم كذلك بالخبرة الذاتية للمستجيبين .. وكما يشير اسمها فهى تتضمن البحث عن الجوهر أو النوعية الخبيرة .. كما تحاول التعرف على السببية Causation بنجاح.

وإذا كان البحث الكمى يركز على القياس والاختبار فإن البحث النوعى يركز على المشاركين والعوامل الكامنة فى السياق ، كما يطلق على البحث الكمى فى العلوم الاجتماعية «بحثاً علمياً» لأنه عادة ما يتم فيه صياغة مشكلات بحثية فى شكل يصلح لاختبار الفرض ، ويحاول التعرف على العلاقات بين المتغيرات وقياسها مع التقليل قدر المستطاع من تدخل الباحث ، والفروق بين البيانات الملاحظة والمتوقعة تقدم للباحث القضايا ذات الدلالة الإحصائية . وتصميم ذلك يطلق عليه التصميم التجريبى لأنه يشبه التجريب العلمى .. والتصميمات الأكثر تعقيداً تضم الاختبار القبلى والاختبار البعدى حيث يقوم الباحث بقياس التعرض القبلى والبعدى مع التحكم فى العوامل التى تحول بين التأثير الذاتى للباحث وبين التجربة الموضوعية .

وواضح أن هذا التصميم البحثى لا ينطبق على جميع الظروف خصوصاً إذا كانت المتغيرات المتعلقة غير ممكنة القياس (Hannabuss, S, 1995 : 6) .

ويلخص جاميسون (Gummesson, E. 1991) بعض الفروق الرئيسية بين هذين المسارين الكمى والنوعى حيث يسميها الإيجابى والهيرمانتيكى (Positivistic and Hermeneutic) حيث يركز المسار الإيجابى على القواعد والشروط التى يمكن بواسطتها اكتشاف وشرح الظاهرة بطريقة موضوعية مع تعريف المعرفة الصحيحة بمصطلحات علمية ، أما المسار الهيرمانتيكى فيؤكد على الفهم والتصور Perception والفطرة Idiosyncerasy ، فضلاً عن طرق المشاركين فى فهم التجربة وتصميمها ويطلق على هذا المسار أيضاً مصطلحات أخرى مثل : الإنسانى Humanistic أو الطبيعى Naturalistic أو المسار الكاشف Illuminative أو الاستكشافى Exploratory أو النوعى Qualitative .

ويرى الباحث جاميسون Gummesson أن المسار الإيجابى Positivism يركز على الوصف والشرح وعلى الدراسات ذات الإطار المحدد وعلى النظريات والفروض الواضحة Explicit فضلاً عن التمييز بين الحقائق والقيم وبين العقلانية والمنطق .

أما الباحث سوتون (Sutton, B. 1998) فيرى أن البحث النوعى هو فى حقيقته تجمع مبتاين من الفلسفات والتقاليد التاريخية والمفاهيم المحددة والممارسات المفيدة .. ويضيف إلى ذلك أن البحث النوعى يميل إلى التركيز على التفسير أكثر من الشرح وعلى دراسات الحالة المعمقة أكثر من التركيز على حالات التحليل المحكومة العوامل ، كما يركز على الوصف والتحليل أكثر مما يركز على اختبار الفروض الرسمية ، ويركز على التقرير الروائى للنتائج أكثر مما يركز على تقديم التحليل الإحصائى ، كما أنه يركز على تقبل المشاركة الذاتية أكثر مما يسعى إلى الوصول إلى اتجاه حيادى موضوعى ، وأن الطريقة النوعية تركز على الانتباه

إلى تفرد السياق Uniqueness of the Context مع سماحة تقبل تعدد مسارات المعرفة .. ويختم الباحث سوتون ذلك بأن هذه ليست قائمة حاصرة أو شاملة لخصائص البحث النوعى كما أن العديد من بحوث العلوم الاجتماعية ذات صفات مهجنة Hybrid فى طبيعتها أى أنها نتاج الأساليب النوعية والكمية وبالتالى فإن محاولة عزل الدراسات النوعية يعتبر إجراء اصطناعياً .

رابعاً : فئات إسهام البحث النوعى :

وضعت جين راتشى (In: Slatter, 1991, p. 111) خمسة فئات عن إسهام البحوث النوعية فى السياسة الاجتماعية وكل واحدة من هذه الفئات تتصل بأهداف الأسئلة البحثية المختلفة وهي:

(أ) بحوث الوصف أو السياق Contextual
(ماذا يجرى)

(ب) بحوث التشخيص Diagnostic
(لماذا يحدث)

(جـ) بحوث التقويم Evaluation
(كيف يتم الحدوث)

(د) البحث الاستراتيجي (ماذا يجب عمله)

(هـ) الإسهام فى النظرية البحثية
(عن العالم الاجتماعى)

ويمكن أن يتضمن البحث النوعى واحدة أو أكثر من هذه الفئات السابقة ومن النادر أن يحتوى البحث على جميع هذه الفئات فى مرحلة واحدة .

فالبحث النوعى يؤكد على «فهم» الظاهرة وتأكيد السياق Context حيث يرى الباحث العالم الاجتماعى من وجهة نظر الممثل Actor وأن يرى هذا السلوك الإنسانى بناء على مرجعية هذا الممثل (Frame of Referenc) أما الباحثان بوجدان وتيلور (Bogdan, 1984) فيذهبان إلى أن المسار الإيجابى يؤكد على الحقائق وعلى أسباب الظاهرة الاجتماعية أكثر مما يركز على الحالات الخاصة بالأفراد . أما الباحثة ميلون (Mellon, 1990) فتسمى هذا النوع من البحث الطبيعى Naturalistic أى أنه دراسة معمقة للناس والمواقف والأحداث ، وهى تذهب إلى أن الدراسات الطبيعية تركز على ما تراه من خبرات الأمناء والمهنيين فى المعلومات والمستفيدين ، وأن جذور هذا المسار Approach يقع فى حقل الأنثوجرافيا (أى دراسة السلوك الإنسانى فى المجتمع) من حيث قيام الباحث بدراسة الطرق التى يستخدمها المستفيد فى البحث عن المعلومات ، ومدى دلالتها واتصالها بموقف معين وكيفية تمثيل هذه المعلومات المجمعة وتقييمها فى علاقتها بمشكلة البحث .

هذا ويتم القيام بالبحث النوعى بطرق تختلف عن تلك المتبعة فى المدخل التجريبى أو الكمى .. وإذا كان البحث التجريبى أو الكمى يبدأ بوضع الفروض ، فالبحث النوعى يبدأ بالتعرف والتآلف مع الناس والمواقف ، أى التعرف على عادات الناس وكيفية التعبير عنها باللغة .. وهى ليست مجرد تجميع تاريخى ولكنها خبرات مشتركة من التصانيف والمشروعات والأفكار وكيفية تفسيرها وبتبريرها على ضوء التعليم والفئة الاجتماعية والتركيب السياسى والجنس والثقافات المنظمة لهذا المجتمع .

خامساً : بعض أدوات وجوانب البحوث النوعية

١ - الاستبيانات والمقابلات والمناقشات الجماعية :

تظهر فى هذه المجالات التكامل بين البحوث النوعية والكمية فالاستبيان المركب تركيباً عالياً للتوزيع الكبير سيفيد كثيراً من نتائج العمل النوعى الأولى ، وسيزود المصمم بالاستبيان الكمى التالى خصوصاً باستخدام اللغة الطبيعية والمفاهيم التى جاءت على لسان المستجيبين عن مناقشة موضوع المسح .

هذا وتستخدم المقابلات فى البحث بكثرة لا لتوضيح المعلومات عن المستجيبين ولكن للتعرف على أفكارهم بالنسبة للقضايا والمواقف المختلف عليها ، أى أن المقابلات هامة فى التعرف على سلوك وخبرات المستجيبين فضلاً عن آرائهم وقيمهم ومعتقداتهم ومشاعرهم ، وعادة ما ترتب الأدلة التى يصل إليها الباحث من المقابلات فى نماذج من الإجابات كما يلى على سبيل المثال لا الحصر : وجهات النظر التى يعبر عنها المستفيدون من المعلومات عن جوانب الخدمة / سلوك المستفيدين بالنسبة لأنماط إدارية معينة / تأثيرات تقديم التدريب على دافعية العاملين / مواقف تعتبر عناصر ضاغطة على العامل / .. ومن اللازم فى هذا التقسيم السابق إظهار الأدلة المتعارضة .

كما أن هناك بعض الأوقات التى يقول فيها المستجوب شيئاً ولكنه يحمل معنى مضاداً من خلال نغمة حديثه أو اللغة التى يعبرها بها .. ويضع بعض الباحثين أكواداً معينة لتسجيل الاتجاهات العامة أو ردود الفعل ، حتى يساعد هذا الترتيب عند مرحلة التحليل .

وخلاصة هذا كله أن البحوث النوعية عن طريق المقابلات والمناقشة الجماعية لها أدوار متعددة من بينها وضع خريطة لطبيعة المشكلة البحثية وتحديدها .. أي أن البحوث النوعية ليست مجرد مقدمة للبحث الكمى أو معاونة لتفسير نتائجه ، بل تعتبر البحوث النوعية قائمة بذاتها كطريقة بحثية رئيسية ، فإذا أردت الكشف عن التفاعل الاجتماعى والاستجابات المتعددة فيمكنك استخدام المناقشات الجماعية ، وإذا أردت التعرف بعمق على الحالات التاريخية أو ردود الفعل أو الدوافع الفردية فيمكنك استخدام المقابلات .

٢ - البحوث التليفونية وتكنولوجيا المعلومات الحديثة وبعض جوانبها النوعية :

تعتبر المقابلات التليفونية وجماعات المناقشة والاستبيانات والدراسات التى تتم عبر البريد الإلكترونى ومن خلال الإنترنت .. هذه تعتبر جوانب جديدة فى البحوث المسحية .

فهناك زيادة هائلة فى عدد التليفونات بالمنازل فضلاً عن أنواع التليفونات الأخرى المحمولة والمرئية وغيرها .. وهذه تقدم لنا طريقة فاعلة من ناحية الاقتصاد فى الوقت والتكاليف مع الاتصال بعينات ضخمة منتشرة جغرافياً خصوصاً مع استخدام نظم المقابلة التليفونية بالاستعانة بالحاسب الآلي CATI Computer Aided Telephon Interviewing كما عاونت الإنترنت (خصوصاً عن طريق البريد الإلكترونى) فى إجراء بحوث المسح بسرعة هائلة .

هذا ويعتبر معظم الناس أن المقابلات والاستبيانات التى تتم عبر تكنولوجيا المعلومات المعاصرة هى بالضرورة بحوث كمية ، ولكنها فى واقع الأمر يمكن أن تكون نوعية وكمية فى نفس الوقت حسب متطلبات موضوع البحث وحسب مهارات المقابلة والاستبيان حتى لا تكون الأسئلة مجرد أسئلة سطحية تقتصر على سؤال وإجابة (خطأ) أو (صواب) .

وإذا كانت الأسئلة التى يستخدمها الباحث بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة يفضل أن تكون أسئلة قصيرة ، بسيطة ، يمكن فهمها بسرعة ... إلخ فهذه تعتبر فى نفس الوقت واحدة من عيوبها .. إلا أن لها مزايا أخرى عديدة تتمثل فى الاقتصاد فى الوقت والتكاليف وكذلك عدم التأثر بشخص القائم بالمقابلة (فى شكله وسلوكه وجنسه وسنه وغيرها من العوامل) .

٣ - السلوك غير اللفظي كبيانات بحثية :

يجب أن يكون القائم بعملية المقابلات البحثية الجيدة ، متيقظاً للأدلة المرئية وحساساً بالنسبة للغة الاتصال الخاصة بالموضوع الذى يقوم بدراسته ، فقد يكون السلوك الفعلى للأمين متعارضاً مع ما يقوله .. فقد يزعم الأمين مثلاً أنه حريص وزملاؤه على الاستجابة للرد على أسئلة الرواد مهما كانت مشاغلهم المهنية أو الإدارية .. الأمر الذى يخالف ما يلحظه القائم بالمقابلة فى تعامله مع الرواد .. وتفضيله للحديث التليفونى الذى تناول أموراً خاصة أو إدارية . كما قد يشمل السلوك غير اللفظى الإيجادى ابتسامة الأمين وإشعار الرواد بحرصه على الاستجابة لأسئلتهم .

٤ - دراسات الملاحظة :

تلعب الملاحظة دوراً هاماً فى البحث النوعى ، سواء على المستوى الجماهيرى أى الجمعى أو على مستوى التحكم المعملى ، هذا وتتراوح أساليب الملاحظة من الملاحظة المقنعة Covert observation إلى ملاحظة المشاركة Participant ويدخل ضمن الملاحظة المقنعة مجرد جلوس القائم بالملاحظة يوماً كاملاً بالمكتبة لملاحظة كل ما يدور فيها وبدون ملاحظاته ، أما الملاحظة بالمشاركة فالقائم بالملاحظة يلعب دوراً فيها ، فقد يكون هو نفسه المستفيد يسأل أسئلة معينة أو يسلك سلوكاً معيناً ثم يلاحظ رد فعل الأمناء عليه ، وان كان بعض الباحثين يرون النوع الأخير من الملاحظة لا يضمن الحيادية فى النتائج .

٥ - التقرير النوعى : بين التحليل وتقديم النتائج :

يختلف التقرير النوعى عن نظيره الكمى ، حيث يتميز التقرير النوعى بقلة المعلومات وتركيزها ، وبالتالى فقد يجد الباحث الذى يقوم بالمقابلة - غير المخططة unstructured أن يعد ملخصاً للمقابلة بالنسبة لكل واحد من المستجيبين حيث يصنف محتويات وفئات الناتج .

وفى الأحوال المثالية فإن التقرير النوعى يقدم لنا الشعور بالموقف فى عمق حيث يتم تفسير المعلومات المجمعة وإدخال بعض الاقتباسات من المقابلات الفعلية والمناقشات دون تحديد أسماء هؤلاء المشاركين .

وعلى كل حال فالتقرير النوعى بما يحتويه من ملخصات للمقابلات المختلفة يمكن أن يشكل

خريطة للمفاهيم الأساسية التى برزت من خلال الدراسة كلها .

٦ - تحليل المحتوى Content Analysis :

ينبغى فى البحوث النوعية إلا يغفل القائم بالدراسة المواد الموجودة فعلاً تحت يديه ، فالوثائق والتسجيلات المنشورة وغير المنشورة يمكن أن يخضعها لتحليل المحتوى ، وإذا كان ذلك إجراءاً هاماً فى البحوث التاريخية ، فهو إجراء هام فى البحوث الاجتماعية كذلك .

لقد قامت الباحثة بليزكرونين وزميلها نيك مور (Moore, N., 1987) (Cronin, B, 1982) فى بحوثهما المعلوماتية بتحليل إعلانات الوظائف ، وتعلماً كثيراً عن تصورات وتوقعات أصحاب الأعمال عن المهنيين فى المكتبات والمعلومات ، كما تم هذا التحليل لأدلة الجامعات ومقررات مدارس المكتبات والمعلومات ... كما يشمل تحليل المحتوى أيضاً المذكرات التاريخية للمشهورين فى المجال حيث شملت تسجيلاً للملاحظات الشخصية لهؤلاء المشهورين وهذه بالتالى تحتاج – من القائم بالدراسة – إلي تصنيفها وتحريرها بحيث لا تفقد جوهر ما تحتويه لهؤلاء المشهورين .

٧ - الالعاب والاختبارات Games and Tests :

ويتصل هذا الجانب أحد وجوه البحث النوعى المتمثل فى دعوة المستجيبين للقيام بلعب الألعاب . كما يشمل هذا الجانب قيامهم بأدوار مختلفة كرسم الصور ورواية القصص وغيرها مما يمكن أن يفعله المستجيبون فى مواقف افتراضية أو استكمال جمل كالتالى «غالباً ما يكون الأمناء ...» أو «أحد الأشياء التى أكرهها فى المكتبات هو .....» وناتج هذه الألعاب يمكن أن يدخل فى التحليل وقياس الاتجاهات المنهجية .. ويلاحظ هنا أن ما يقوم به المستجيبون يمثل جانباً ذاتياً ولكن النتائج التى يصل إليها الباحث تشبه الاختبار الكمى ويمكن تناولها وتقديمها كذلك .

ومع ذلك فيجب أن نلاحظ بعض الجوانب السلبية هنا ، فليس كل المستجيبين من الكبار محبين للألعاب ، كما أن هذه الألعاب والرسومات قد تُري بواسطة المستجيبين ذوى الاتجاهات العقلانية الجادة كأنشطة ساذجة أو غبية وبالتالى سيرفضون القيام بأدوار فيها .

ملخص الدراسة :

١ – تتطلب مشكلات بحوث علم المعلومات والمكتبات منهجية متعددة الجوانب كما أن هناك تكاملاً فى المسارين النوعى والكمى لهذه البحوث .

٢ – هناك ميل شديد نحو الأساليب الكمية كطريقة وحيدة فى بعض الأحيان للدراسات المعلوماتية ، كما يعكس الإنتاج الفكرى وعياً قليلاً جداً بالمناهج النوعية التى طبقت على مدى عقود عديدة فى العلوم الاجتماعية .

٣ – تهتم بحوث علم المعلومات والمكتبات – كجزء من العلوم الاجتماعية – بنماذج سلوك الناس والتفاعل بينهم أو بين الناس والنظم وبالتالى فلابد أن يكون الباحثون على استعداد دائم لشرح مبررات استخدام الطرق النوعية والدفاع عنها وأن يكون الباحث على وعي مستمر بمزايا وسلبيات المدخل النوعي .

٤ - يركز البحث الكمى (الإيجابى) على القياس والاختبار ويركز البحث النوعى (الهيرمانتيكى) على المشاركين والعوامل الكامنة فى السياق.

٥ - تعتبر المقابلات التليفونية وجماعات المناقشة والاستبيانات والدراسات التى تتم عبر البريد الاليكترونى ومن خلال الإنترنت ، تعتبر هذه جوانب جديدة فى البحوث المسحية الكمية ، ويمكن أن تكون أيضاً نوعية وكمية فى نفس الوقت حسب متطلبات موضوع البحث .

المراجع

١ - أحمد بدر (١٩٨٨) **مناهج البحث فى علم المعلومات والمكتبات** . الرياض : دار المريخ للنشر .

٢ - أحمد بدر (٢٠٠٢) **الفلسفة والتنظير فى علم المعلومات والمكتبات** . القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر .

٣ - أحمد بدر (٢٠٠٢) **التكامل المعرفى وعلم المعلومات والمكتبات** . القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر .

4 - Bogdan, R. and Biklen, S. K. (1992) **Qualitative research in Education : An Introduction to theory and methods.** 2nd ed. Allen & Bacon, Boston.

5 - Bogdan, R. and Taylor, S. J. (1984) **Introduction to Qualitative research methods.** N. Y.: Wiley.

6 - Denzin, N. K. and Lincoln, Y. S. (eds). (1994) **Handbook of Qualitative research.** Sage. C. A.

7 - Feeney M. and Merry, K. (eds) (1990) **Information technology and the research process.** London, Bowker - Saur.

8 - Fidel, R. (1993) Qualitative Research in Information Management, **Libr. Inform. Sci. Res.** 15 (3) 219-247.

9 - Glazier, J. and Powell, R. (1992) **Qualitative research in information Management.** Englewood, Colorado, Libraries unlimited.

10- Greenblat, C. S. (1988) **Designing games and simulations.** London : sage.

11- Griggs, S. (1987) Analysing qualitative data. **J. of Market research society**, V. 29 (1), 15-34.

12- Gummesson, E. (1991) **Qualitative methods in Management research**. London. Sage.

13- Hannabuss, Stuart, (Jan. 1995) Approaches to research. **ASLIB Proceedings**, v. 47 (1), 3-11.

14- Harris, M. H. (1986) Review of

research in librarianship. **Libr. Inform. Sci. Res.**, V. 8 (1) 109.

15- Kaplan, A. (1974) **The Structure of inquiry : Methodology for Behavioral Science**. Chandlers P. A.

16- Mellon, C. (1990) **Naturalistic Inquiry for library science: methods and applications for research evaluation and teaching**. New York & Westport, Conn & London : Greenwood Press.

17- Natoli, J. (1989) Librarianship as a Human Science : Theory, Method and application. **Libr. Res.** 4 (2) 163-174.

18- Neill, S. D. (1992) The Dilemma of Method for information research : Is information Science a science , a social science, or Humanity ? In : **Dilemmas in the study of information . Exploring the Boundaries of information science**. New York : Greenwood Press.

19- Patton, M. Q. (1998) **How to use qualitative methods in evaluation**. London : Sage.

20- Ritchie, J. (1986) The contribution of qualitative methods to social policy. **Survey methods newsletter,** winter, 9-10

21- Slater, M. (1991) Qualitative research In : **Research methods in library and information studies**, edited by M. Slater, London : The Library Association.

22- Sutton, Brett (1998). Qualitative research methods in library and information science. In : **ELIS**, V. 62 pp. 263-284.

23- Weitzman, E. A. and Miles, M. B. (1995) **Computer Programs for Qualitative Data Analysis** : A software sourcebook. Sagem C. A.

الإنترنت والأطر البحثية
فـى استرجـــاع المعلـــومات

د. ناريمان إسماعيل متولى
أستاذ علم المكتبات والمعلومات المساعد
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

اولاً: مقدمة :

تشير مراجعات تقدم أطر البحث فى مجال استرجاع المعلومات (Ellis, D, 1996) إلى وجود مدخلين لهذه الأطر التى سيطرت على مجال استرجاع المعلومات ، أما المدخل المفهومى الأول والذى كان سائداً منذ الخمسينيات والستينيات فقد أطلق عليه المدخل النموذجى أو المثالى أو الأصلى Archetypal وهو المدخل الذى يعتمد على الاختبارات المقارنة لنظم ولغات التكشيف ، أما المدخل المفهومى لثانى فيعتمد على الاهتمامات المعرفية Cognitive التى كانت سائدة من منتصف السبعينيات .

وعلى الرغم من صحة هذا التحليل فى نهاية التسعينيات من القرن العشرين ، إلا أن هناك تغييرات واضحة فى عالم بحوث استرجاع المعلومات ، والتى تمت منذ ظهور الإنترنت وإحدى خدماتها الأكثر أهمية وهى الشبكة العالمية العنكبوتية (Web) فضلاً عن دخول الانترانت Intranet والتى يمكن تعريفها بأنها انترنت داخلية Internal Internet تستعين بفاحص الوب Web Browser ومتكاملة مع البنية المعلوماتية التحتية للمؤسسة ، وإذا كانت الانترنت تزودنا بإتاحة محتوياتها لأي عضو من الجمهور المستخدم ، فإن الإنترانت تضبط اتاحتها لمحتوياتها بحيث تسمح فقط للمخولين من الأعضاء بالإفادة منها ، وتحتوى الانترانت على صفحات الوب وقواعد بيانات وثائقية من المعلومات التى تتوفر فى القائم بالخدمات Server خلف جدران الانترنت .

ونحن نخوض تجربة مثيرة فى عالم المعلومات بعد ظهور الانترنت عن طريق فيضان المعلومات الإلكترونية المتاحة فى الإنترنت ، بما تشمله من معلومات محلية وأقراص مكتنزة CD-Rom وقواعد بيانات على الخط المباشر ، أى أن الإنترنت تزودنا بالمعلومات المحليةو التقليدية (مثل الديالوج) ومواقع الوب التى تحتوى على مستخلصات أوباك OPAC والوثائق ذات النصوص الكاملة Full-Text وأوعية الوسائط المتعددة Multimedia لمصادر المعلومات ..

وكل هذه التغييرات السريعة تبرز قضايا جديدة ذات علاقات بحثية بالمجالات المختلفة لاسترجاع المعلومات.

وعلى سبيل المثال فقد قامت مجلة بحوث علم المكتبات والمعلومات بإعداد جدول البحوث المقترحة خلال بدايات القرن الحادى والعشرين (Editorial, 1997) بناء على إجابات أعضاء مجلس تحرير المجلة وتركزت هذه فى عشرة مجالات لها علاقة بطريقة أو أخرى ببحوث استرجاع المعلومات والإنترنت وهى:

١ – جوانب استرجاع المعلومات ذات العلاقة بالإنترنت والوب (بما فى ذلك جودة الخدمة).

٢ – محركات البحث والألجورزم (الخوارزميات) Search Engines and Algorithms .

٣ – دور الفهرسة والتصنيف فى الضبط الببليوجرافى لمصادر الإنترنت .

٤ – تفاعل المستفيد مع الحاسب Use-Interface شاملاً التفاعل العام والاستعانة باللغة الطبيعية .

٥ – تحليل متطلبات واحتياجات المستفيد وكيفية جذبهم للمكتبة .

٦ – سلوك البحث عن المعلومات والاتجاه المعرفى Cognitive Approach .

٧ – المكتبات والمعلومات الرقمية والبحث فى إنشاء واسترجاع واستخدام الأشياء الرقمية غير النصوص .

٨ – تلخيص وتمثيل المعلومات وفحص أنواع القياسات ومدى ملاءمتها للاسترجاع .

٩ – المعلومات المرئية Visual Information .

١٠ – استرجاع المعلومات الذكى بما فى ذلك العوامل الذكية Intelligent Agents .

وقد لوحظت هذه المجالات فى تقارير (Text Retrieval Conference 1-5) TREC ومشروعات أوكابى (Okapi and Information Retrieval Research 1997) OKAPI (Smeaton, A. F., 1997) .

وفى محاولة للتعرف الأكثر قرباً بالمجالات ذات الارتباط بين الإنترنت واسترجاع المعلومات اظهر البحث الخاص بقاعدة بيانات ليزا LISA وفحص الأعداد الحديثة من دوريات المكتبات والمعلومات (Chowdhury, G., 1999: 210) المجالات التالية ذات التقارب الشديد مع القائمة السابقة (وإن اختلفت فى التعبير عن المحتوى مثل الضبط الببليوجرافى على الإنترنت وتنظيم المعلومات على الوب)

١ – محركات البحث .

٢ – تقييم الاسترجاع Evaluation .

٣ – الثقة فى معلومات الوب .

٤ – التقابل مع المستفيد Interface .

٥ – دراسات المستفيدين .

٦ – تنظيم المعلومات على الوب .

٧ – ضبط المصطلحات .

٨ – مخرجات البحث من الوب .

٩ – عوامل البحث الذكية .

١٠ – الوب ومقارنته بقواعد البيانات التقليدية (on-line and CD-Rom)

ثانيا : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها والدراسات السابقة ومنهج البحث :

إذا كانت الباحثة قد تناولت فى دراستها السابقة (ناريمان متولى ، يناير ٢٠٠٠ م) معظم البحوث الواردة فى القائمة الثانية أعلاه ذات العلاقة بالإنترنت فستركز مشكلة الدراسة الحالية فى التعرف على التطورات الأحدث بالنسبة لبعض الجوانب السابق دراستها مع إضافة بعض الجوانب الأخرى الواردة فى القائمة الأولى ويمكن أن تتبلور مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية :

١ - ما الذى نعنيه بالإطار Paradigm وما هى مقومات كل من المداخل البحثية النموذجية Archetypal والمعرفية Cognitive والتى تحقق صفات الهوية الإطارية لمجال استرجاع المعلومات .

٢ - ما هى مشكلات القياس ودوره فى أطر بحوث استرجاع المعلومات .

٣ - ما هى مستحدثات محركات البحث ومدى استخدامها بذاتها فى الاسترجاع أو مع عوامل البحث الذكية لحل المشكلات التى تعانى من البحث البولينى .

٤ - ما هو موقع الانترنت المقارن بالنسبة لخدمات الاسترجاع الرقمية بالمكتبات الأكاديمية .

أما بالنسبة للدراسات السابقة ومنهج البحث :

لا تتوفر دراسات باللغة العربية عن الأطر البحثية لاسترجاع المعلومات وإن كانت هناك بعض الدراسات ذات الصفة العامة عن الأطر التاريخية والاجتماعية والطبيعية والمعرفية لعلم المعلومات ، كعلم متعدد الارتباطات الموضوعية والنظرية (أحمد بدر ٢٠٠٢) ولكنها لا تتناول أطر بحوث استرجاع المعلومات ، كما يحفل الإنتاج الفكرى العربى الحديث المتمثل فى القوائم الببليوجرافية الشاملة للإنتاج الفكرى العربى ببعض المعالجات بين الإنترنت واسترجاع المعلومات ، ولكنها لا تتضمن أطر بحوث استرجاع المعلومات ، وأخيراً فمنهج الدراسة المتبع فى الدراسة الحالية هو منهج الوصف والتحليل المتمثل فى استقراء الحقائق من الإنتاج الفكرى وتجميع الأدلة اللازمة للإجابة على التساؤلات التى وضعتها الباحثة .

ثالثا : مفهوم الإطار ودوره في بحوث استرجاع المعلومات :

يضم الإنتاج الفكرى لبحوث استرجاع المعلومات تسميات مختلفة تتصل بالأطر مثل إطار كرانفليد Cranfield Paradigm أو الإطار الفيزيائى Physical Paradigm أو الإطار النموذجى أو المثالى Archetypal ثم الإطار المعرفى Cognitive، ويذهب البعض إلى أنه على الرغم من أن معظم بحوث استرجاع المعلومات تتعامل داخل الإطارين الفيزيائى والمعرفى ، إلا أن أساس الإطار القوى الذى يعكس العلم الحقيقى Normal Science لا يتحقق مع أى واحد منهما ، فما الذى نعنيه بمفهوم الإطار وما دوره فى علم المعلومات وفى بحوث استرجاع المعلومات .

١ - مفهوم الإطار ودوره في علم المعلومات :

لقد وضع الفيلسوف كوهن Kuhn مصطلح الإطار Paradigm كمفهوم لعالم تطور البحث

العلمى ضمن كتابه عن تركيب الثورات العلمية (Kuhn, T. S. 1962) ، ولم يكن بيان كوهن عن الإطار بياناً مبهراً أو واضحاً ، بل كان يحمل بعض الغموض خصوصاً بالنسبة لعلاقته بطبيعة ودور الأطر ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد وضعت ماسترمان Masterman عدد (٢١) معنى مختلفاً للإطار كما استخدمه كوهن أى ليدل على المعانى التالية :

(أ) إنجاز علمى عالمى معترف به (ب) فلسفة قضايا (جـ) عمل أساسى كلاسيكى فى مجال معين (د) تأمل ميتافيزيقى ناجح (هـ) تمثيل معيارى (و) مبدأ تنظيمى يحكم الإدراك (ى) طريقة جديدة لرؤية الأشياء ... إلخ ، كما لاحظت ماسترمان إمكانية تقسيم المعانى Senses إلى الأقسام العريضة التالية : (أ) الميتافيزيقية (ب) الاجتماعية (جـ) الشىء المصنوع Artifact ويضم المعنى الميتافيزيقى الإطار الذى يرى كمجموعة من الاعتقادات أو كمعيار أو كطريقة جديدة لرؤية الأشياء أو مبدأ تنظيمى لجانب من الحقيقة ، أما المعنى الاجتماعى فيعتبر الإطار كإنجاز علمى محسوس معترف به عالمياً ، أما المعنى الثالث فهو أكثرها تماسكاً وثباتاً Concrete ويدل الإطار هنا على العمل الكلاسيكى أو الكتاب المرجعى الأساسى Text Book (Masterman, M, 1970) .

وقد تقبل كوهن النقد الذى أثير حول أفكاره الأصيلة ، كما ينبغى الإشارة أيضاً إلي صياغاته الأساسية عن تحول الحقل إلى النضج ، أى إلى ما يسميه كوهن بالعلم القياسى أو المضبوط أو الطبيعى أو الحقيقى Normal Science ، وأن هذا العلم يتميز بوجود إطار واحد للمجال يقوم على توحيد الباحثين حوله ، واعتبر كوهن أن العلوم الطبيعية (كالكيمياء والفيزياء) تعتبر أطراً ناضجة بينما تعتبر العلوم السلوكية والاجتماعية وكذلك علم المعلومات من الحالات قبل الإطارية Preparadig-matic أى أن هناك طريقين أساسيين للتعرف على طبيعة الإطار ، وأول هذه الطرق رؤية الإطار بمعنى محدود ضيق كتمثيل حلول المشكلات نموذجياً Representing Model Problem Solutions أما المدخل الثانى لمعنى الإطار فهو توسيع تفسير معنى الإطار طبقاً لصياغة كوهن الأصلية لما يسمى بالمصنوفة الموضوعية Disciplinary Matrix أى محاولة اكتشاف الوضع الإطارى (ذى الأقسام العريضة الميتافيزيقية والاجتماعية والمحسوسة وضمن المدخلين النموذجى والمعرفى) ، وهذا التفسير العريض هو الذى ستتبعه الباحثة فى هذه الدراسة .

٢ - الأطر النموذجية والمعرفية في بحوث استرجاع المعلومات :

Archetypal and Cognitive Paradigms in Information Retrieval Research

على الرغم من التاريخ النسبى القصير لتطور بحوث استرجاع المعلومات كمجال له هويته ضمن علم المعلومات ، إلا أنه مجال يتميز بالثراء فى الإنتاج الفكرى لغرض التحليل .. ولعل هذا التاريخ يبدأ من الاختبارات الأمبيريقية التى أجريت خلال الخمسينيات والستينيات والمتمثلة فى اختبارات كرانفيلد للغات ونظم التكشيف ويطلق على المدخل المتبع بالمدخل النموذجى أو المثالى Archetype أما

المدخل الثانى والذى ينبغى من الاهتمام بالمداخل المعرفية فى الاسترجاع فيمكن أن نعود به إلى منتصف السبعينيات ، وقد رأى البعض أن المدخل النموذجى المتصل بمقارنة نظم ولغات التكشيف يمثل أقرب الجوانب والدراسات للإنجازات العلمية المحسوسة والتى برزت فى علم المعلومات لأول مرة .

كما أن الإطار الميتافيزيقى Metaphysical المرتبط بالمدخل النموذجى فقد تدعم وجوده ، ذلك لأن نظام استرجاع المعلومات يعتبر كنظام تشغيلى Operational أكثر منه نظاماً فيزيائياً Physical System وأن البيئة الاختبارية شبيهة بالمختبر ، وهناك تمييز واضح بين الاختبار التشغيلى Opera-tional والاختبار التجريبى ؛ حيث يتطلب الأخير إنشاء بيئة اصطناعية ، هذا واتجاه البحوث المعتمدة على الاختبارات تعد معياراً للتمييز بين المشكلات الحقيقية والمشكلات الميتافيزيقية ، كما أن الاختبارات تمثل ثورة فى طريقة وضع نظم استرجاع المعلومات ، فقبل اختبارات كرانفيلد كان نظامى التصنيف والتكشيف يعتبران – بطريقة أو أخرى – نظم شبه ميتافيزيقية Quasi-Metaphysical .

أما المداخل الحصرية التقليدية للتصنيف فقد مثلت المعرفة بصفة عامة .. أى أن هناك القليل من التبرير المعرفى Epistemological Justification للاعتقاد بأن نظم التصنيف الناتجة تمثل خططاً للمعرفة Schemes of Knowledge كما أن المدخل النموذجى أو المثالى Archetypal Ap-proach له أصوله فى اختبارات أدوات ونظم التكشيف وذلك منذ أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات ، واعتبرت قياسات كرانفيلد الإطار الأنطولوجى والمنهجى Ontological and Me-thodological نشأ داخله هذا التخصص الفرعى . وكانت نتائج هذا القياس الرئيسية أقرب الإنجازات العلمية التى حققها العلم لأول مرة (Jones, Spank 1981) .

هذا وتعتبر اختبارات كرنفيلد نماذج كلاسيكية للبحث فى حقل المكتبات والمعلومات ، وتم قبولها كمقدمة منهجية للممارسة المستقبلية . وقد أثرت وأثرت فى اختبارات كرانفيلد على الكتب الأكاديمية فى حقل المعلومات ومن أمثلة هذه الكتب :

- **نظم استرجاع المعلومات** : خصائصها واختباراتها وتقييمها (١٩٧٩) (لانكستر) .
- **مقدمة لاسترجاع المعلومات الحديثة** (١٩٨٣) (سالتون وماكجيل) Salton & McGill .
- **استرجاع المعلومات** (١٩٧٩) (فان ريجسبرجن Rijsbergen) .
- **مقدمة فى استرجاع المعلومات الحديثة** (١٩٩٩) (شاودورى Chowdhury) .

وليس من المعقول التفكير فى مثل هذه الكتب مجردة ومسلوبة من إطارها الأمبيريقى والمفهومى والذى يعتمد فى النهاية على تجارب كرانفيلد على مدى أكثر من عشرين عاماً وعلى الرغم من وجود نقد لهذه الأدوات ووجود الإضافات والتعديلات التى تمت فى البحوث التالية لتجارب كرانفيلد ، إلا أن تجارب كرانفيلد تظل أساساً مرناً وعملياً يدعم معظم الأعمال الأمبيريقية التى جاءت من بعدها .

كما تأتينا الأدلة الإضافية للهوية البنائية عن طريق المكون القوى المتماثل بين كل من البحوث القديمة والحديثة ، خصوصاً بالنسبة للمراجع العديدة المتصلة بالمفاهيم والنظم الفيزيائية والميكانيكية ، ذلك لأن نظم التكشيف تعتبر ممثلة لخليط أو مزيج من الأدوات الكشفية Indexing Devices فضلاً عن التعبيرات التى تتداولها كفراغ الوثيقة Document Space ، وتقارن التطورات فى نظم استرجاع المعلومات بالتطورات فى السيارة حيث ارتبطت بيئة اختبارات كرانفيلد بنفق الريح Wind Tunnel (Cleverdon, C. W., 1971) موصولة بالميكانيكا الكمية وتترك حتى القراءة السطحية للإنتاج الفكرى شكاً قليلاً بالنسبة للطبيعة الفيزيائية للتشابه الذى يكمن وراء البحث عند اتباع هذا المدخل .

وتدعم المقارنة المباشرة بين خواص مفهوم كوهن (Kuhn's Concept) ومفهوم القوالب التخصصية Disciplinary Matrix الخصائص الإطارية الواضحة لهذا المدخل ، فعنصر القوالب التخصصية الذى يمكن تحديده واضح فى التعميم الرمزى الذى تمثله جوانب الصلاحية Relevance المعتمدة على نسب الأداء (وهي الاستدعاء والدقة والشوشرة ..) وعلى صيغة العلاقة العكسية Inverse Relationship بين الاستدعاء والدقة .. ويقع الإطار الميتافيزيقى فى علاقة التلازم المشتركة للمعتقدات ، بأن نظم استرجاع المعلومات تتكون من عناصر أو أدوات مختلفة ، وأن دور نظام استرجاع المعلومات هو استرجاع جميع الوثائق المتعلقة بالمستفيد فضلاً عن الالتزام بالافتراضات المعرفية والسلوكية لنموذج استرجاع المعلومات .

هذا ويبدأ المدخل المعرفى من افتراض مفاده أن التفاعل الفعلى بين المستفيد ونظام المعلومات يتم من خلال تفاعل أكثر تعقيداً من ذلك المفترض فى المدخل النموذجى Archetypal ، وأنه ذاتى وديناميكى خلال التفاعل بين الباحث والنظام هذا والصورة المجازية Mataphore وراء المدخل المعرفى هو تحلى النظام بشىء مثالى للعالم أو أنه نظام تمثيلى للمفاهيم أو الفئات التى تتوسط التفاعل بين المستفيد والنظام (De May, M., 1982) ، وإذا كانت وجهة النظر المعرفية لعلم المعلومات تعود فى كثير منها إلى الباحث دماى De May فإن الشخص المفتاحى الرائد فى وجهة النظر المعرفية لعلم المعلومات تعود إلى العالم بروكس (Brookes, B. C., 1980) كأستاذ وإلي العالم بيلكن كطالب لبروكس (Belkin, J. 1980) حيث قام بيلكن بإعادة صياغة المفاهيم للتركيز المباشر على مشكلات استرجاع المعلومات .

وما تجدر الإشارة إليه أن مفاهيم المدخل المعرفى لبحوث استرجاع المعلومات يعتبر أكثر حداثة فى أصوله من المدخل النموذجى Archetypal وبالتالى فالمدخل المعرفى أقل تطوراً فى صفاته الإطارية Paradigmatic Character ، ومع ذلك فميزته الإطارية الأقوى هى فى الإطار الميتافيزيقى أى فى الفلسفة أو مجموعة المعتقدات المتصلة بطبيعة التفاعل الاسترجاعى .

ونخلص من هذا الحوار والمناقشة إلى أن نطاق بحوث استرجاع المعلومات يتكون لدى فيكرى من المعرفة العامة Public Knowledge (مثل الوثائق التى تضم جميع أشكال المعرفة المسجلة أو

المعلومات) وتمثيلات لهذه المعرفة المسجلة والتى يطلق عليها فيكرى تركيبات المعرفة الوسيطة Intermediate Knowledge Structures وهذه تتخذ أشكال التصانيف والكشافات والمستخلصات بالإضافة إلى تركيبات المعرفة الشخصية ذات العلاقة بالمعرفة السائدة واحتياجات المستفيدين (Vickery, B. C., 1992) .

ويعكس هذا التقسيم Typology خواص فئات العالم الثالث التى تعود إلى فكر بوبر (Popper, K. R., 1972) حيث يحتوى العالم الأول على عالم الأشياء المادية Physical Pbjects، أما العالم الثانى فهو عن العقول ، أما العالم الثالث فيضم التراث الثقافى . وتعتبر كلاً من المعرفة العامة والمعرفة الوسيطة وهى التى توازى مفاهيم العالم الثالث جزءاً من وسائط العالم الأول كما أن المعرفة الشخصية توازى العالم الثانى .

وأكد فيكرى على أن البحوث التقليدية لكرانفيلد تُظهر الاتجاه نحو التركيز على تركيبات المعرفة الوسيطة ، وليس على المعرفة العامة أو الشخصية ، وإن كانت هناك بعض الآراء الحديثة التى تشير إلى أن هذا الاتجاه قد أصبح أقل تأثيراً من ذى قبل ، خصوصاً وقد سمحت وثائق النص الكامل بإمتداد اتجاه مدخل كرانفيلد إلى النصوص الكاملة ، وبالتالى قدمت لنا فرصة للتحول بعيداً عن مجال البحث المتصل بتركيبات المعرفة الوسيطة وقريباً من المعرفة العامة ، طالما كانت هذه المعرفة العامة موازية لتمثيلها فى الوثائق أو غيرها من أشكال الوسائط المسجلة . ويعتبر فروهمان (Frohman, B., 1990) أن هذه معادلة لا يستطيع أحد الدفاع عنها Untenable .. ولكن هذه الاتجاهات جميعها لا تظهر نفس مستوى الالتزام نحو فهم ونمذجة تركيبات المعرفة الشخصية والمعرفة العامة وهى التبرير العقلانى للبحث فى المدخل المعرفى (Ellis, D., 1998: 14) .

وبناء على ذلك فإذا كان هناك تقارب بين المدخلين فى تصميم البحوث الفعلية ، فإن ذلك يتم من منظورين مختلفين تماماً ، أحدهما يميل إلى التركيز على التمثيلات السطحية للمعرفة المسجلة فى الوسائط المادية ، والآخر يعرض الاتجاه المعاكس ويحاول تحديد وتمثيل التركيب الأكثر عمقاً ، المشمول فى كل من تركيبات المعرفة العامة والمعرفة الشخصية .. وعلى الرغم من أن البعض يرى أن جميع البحوث الاجتماعية يمكن أن تصنف إما كبحوث موضوعية Objectivist تماماً أو بحوث ذاتية Subjectivist تماماً ، وهذا ما يظهر بوضوح أيضاً فى بحوث استرجاع المعلومات ، إلا أن هذا الاتجاه هو اتجاه خاطئ ويعكس عدم الفهم البحثى السليم .

فالمدخل الموضوعى Objectivist يرتبط بشدة بالانطولوجيا والابستومولوجيا ومنهجية اختبارات كرانفيد كما أن المدخل الذاتى Subjectivist يمكن أن يرى فى ارتباطه الشديد أيضاً بالأنطولوجيا والابستومولوجيا ومنهجية المدخل المعرفى (Ellis, C. 1998) .

وعلى الرغم مرور عدة عقود من البحوث فى دراسات كرانفيلد ، ومرور أكثر من عقد ونصف على البحوث فى الاتجاه المعرفى ، فالتطور نحو وجود جسد متماسك من المعرفة فى استرجاع

المعلومات مازال مخيباً للآمال Disappointing وذلك على الرغم من وجود ما يمكن أن يطلق عليه تحول إطارى من دراسات كرانفيلد إلى المدخل المعرفى . هذا ويكشف تحليل الإنتاج الفكرى لبحوث استرجاع المعلومات أن الباحثين الذين يتبعون مدخل كرانفيلد يستخدمون مجازات مادية Physical Metaphores وإشارات Allusions بنفس الطريقة التى يتبعها الباحثون فى المدخل المعرفى Cognitive ، وما يمكن ملاحظته أن المدخل الفيزيائى Physical Approach يتميز بجسد واضح من البحث الأمبيريقى فى اختبارات كرانفيلد ، ولكن دون وجود صورة واضحة غير مختلف عليها Unambiguous لطبيعة الإطار المتبع . أى أن المدخلين المعرفى والفيزيائى يفتقدان الهوية الإطارية والتى يمكن أن تشكل أساس علم متطور بصورة كاملة .

رابعاً : مشكلات القياس ودورها فى أطر بحوث استرجاع المعلومات :

تشير الباحثة فى البداية إلى قلة دراسات القياسات فى علم المعلومات بصفة عامة وفى استرجاع المعلومات بصفة خاصة فى الإنتاج الفكرى باللغة العربية ، ويمكن أن تعود مشكلات القياس هذه إلى اختبارات الاسترجاع الأولى والتى أخذت أشكالاً ثلاثة مع تطور المجال وهى : (أ) مشكلات القياس فى المدخل الأصلى (أو النموذجى أو الفيزيائى Archetypal) (ب) مشكلات القياس فى المدخل الاحتمالى Probabilistic (جـ) مشكلات القياس فى نظام الخبير لاسترجاع المعلومات IR-ES Information Retrieval Expert System .

وظلت مشكلات القياس فى استرجاع المعلومات قائمة دون حل جذرى وذلك للأسباب الثلاثة التالية : طبيعة المادة الموضوعية فى المجال ، طبيعة الحكم على الصلاحية ، ثم طبيعة المكون المعرفى Cognition and Knowledge .

ويمكن الإشارة لبعض المقتطفات من دراسة دافيد أليس (Ellis, D., 1996) عن مشكلات القياس فى المداخل الأصلية والاحتمالية ونظام الخبير .

(١) مشكلات القياس فى المدخل الأصلى (او النموذجى او الفيزيائى) Afrchetypal :

لقد كان الاستخدام الأول لمصطلح الصلاحية Relevance كمعيار أداء لنظام استرجاع المعلومات، وكان معيار الفاعلية Effectiveness المستخدم هو صلاحية الوثائق لأسئلة حقيقية . ولكن هذا الاختبار فشل بالنسبة لقضية الحكم على الصلاحية .. ولم تستطع الجماعتان الموكلتان بالاختبار الوصول إلى اتفاق حول أى الوثائق تكون أكثر صلاحية لأي الأسئلة وكان ذلك بالنسبة لاختبارات كرانفيلد الأولى ، حيث كان لكل جماعة من الجماعتين تفسيرها الخاص للسؤال ، وبالتالى رؤيتها لصلاحية الوثائق المتعلقة ، وفى اختبارات كرانفيلد الثانية كان هناك نوعان من الصلاحية هما صلاحية المستفيد User Relevance والصلاحية المشروحة Stated Relevance حيث تتقرر صلاحية المستفيد بالسائل نفسه ، أما الصلاحية المشروحة فتتقرر بواسطة أى شخص له معرفة معقولة بالحقل العلمى ، ومن بين التجارب التى تمت على اختبارات كرانفيلد تبين

وجود عدد ضخم من العوامل التى أثرت على انتظام أحكام الصلاحية ، وهذه العوامل تشمل نوع الوثيقة وموضوعها ومستوى الصعوبة وأسلوب الوثيقة ودرجة التركيز ، والزمن المتاح للقائم بالحكم ونظام ترتيب المواد .. إلخ مما يؤدى إلى إنخفاض أو ارتفاع درجات الصلاحية .

ومع ذلك وبعد دراسات وتجارب عديدة فقد تبين أن عدم مقدرة الإنسان على تحديد احتياجاته الفعلية بشكل مبسط ، سيؤدى إلى سحب السجادة من تحت أقدام العديد من دراسات التقييم لنظم استرجاع المعلومات .

كما انتهى بعض الباحثين إلى أن نتائج الاسترجاع Retrieval اعتماداً على الاستدعاء والتدقيق Recal & Precision الذى تم الحصول عليها لمختلف مجموعات الصلاحية المختلفة متماثلة Identical على الرغم من أن الاتفاق العام بين تقييمات الصلاحية تصل إلى حوالى ٣٠ ٪ فقط .

The retrieval results in terms of recall & precision obtained for the various relevance sets are substantially identical even though the overall agreement among the relevance assessments is only about 30 % (lesk & salton, 1968)

(٢) مشكلات القياس في المدخل الاحتمالي Probabilistic

يمكن أن يرى المدخل الاحتمالى فى بحوث استرجاع المعلومات كتمثيل للتطور الخطى Linear Evolution للمدخل الأصلى الفيزيائى Archety-pal وذلك من حيث استخدام المدخل الاحتمالى لنفس الأدوات المفهومية والمنهجية ، ولكن داخل إطار أكثر تنظيراً اعتماداً على فكرة احتمالية الصلاحية ، واعتماداً على أساليب أكثر تحسيباً واحصائية فى استخدام اختبارات المجموعات.

هذا وتختلف مشكلات القياس فى استرجاع المعلومات بصفة عامة عن مثيلاتها فى العلوم الطبيعية (كالكيمياء والفيزياء) من حيث وجود الترتيب الإمبيريقى للكميات المطلوب قياسها فى العلوم الطبيعية . أى أن مقاييس استرجاع المعلومات لا يتوفر فيها الترتيب الأمبيريقى ، وبالتالى فأى مقياس لها هو مقياس اصطناعى بالضرورة ، كما أن مقياس التدقيق والاستدعاء يختلف من وجوه عديدة عن مقياس المتغيرات فى العلوم الطبيعية .. فعلى الرغم من إمكانية وضع أفكار موضوعية للصلاحية ، فالعديد من الباحثين يعتقدون بأن الصلاحية هى بالضرورة مجال ذاتى Subjective أى أن السؤال الواحد الموضوع بواسطة مستفيدين مختلفين ، سيكون له وثائق مختلفة توصف بالصلاحية .

وعلى كل حال فالحيرة والمشكلة فى الاتجاه أو المدخل الاحتمالى هى فى زيادة التحسيب والإحصاء عن طريق اختبارات المجموعات .

(٣) مشكلات القياس في مدخل نظام الخبرة لاسترجاع المعلومات :

تكمن المشكلة هنا فى أن الأساليب والافتراضات المستوردة من بحوث النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعى ووجهات النظر المعرفية ، لا تتلاءم مع المفاهيم والأساليب السابقة المرتبطة باستخدام أحكام الصلاحية كمعيار للقياس ، كما

تكمن المشكلة فى كيفية قياس المتغيرات فى تركيبات المعرفة وذلك للاستجابة لاسترجاع المعلومات ، وإذا كانت الصلاحية تعتبر كمقياس فهناك انقسام Schism بين الافتراضات النظرية لتصميم البحث وشكل القياس المستخدم فى التقييم.

وخلاصة هذه المشكلات والحيرة المتصلة بالقياس فى بحوث استرجاع المعلومات ، هى أنه على الرغم من التزامها المبكر بالطريقة العلمية فى القياس ، فلم تصل هذه البحوث إلى أى إطار كامل Articulated Paradigm لتوجيه البحوث (Ellis, 1992, 1994) والمشكلات التى كانت موجودة عند تأسيس المجال مازالت تواجه الباحثين المعاصرين عند تحليلهم لمشروعات حديثة مثل تريك والتى بدأت عام ١٩٩١ فى الولايات المتحدة (TREC = Text Retrieval Confernce) .

نبذة عن مؤتمرات استرجاع النص (TREC) :

لقد كانت المشكلة الرئيسية أمام الباحثين فى تقييم الاسترجاع هو عدم وجود مجموعات ضخمة لمضاهاة المواقف الفعلية ، وقد أنشئت مشروعات تريك TREC لمواجهة هذا النقص أي أن أهداف تجارب تريك TREC تتركز فيما يلى : (أ) زيادة البحوث فى استرجاع المعلومات مع مجموعات اختبار ضخمة (ب) زيادة الاتصال بين الأكاديميين العاملين فى البحث مع رجال الصناعة وغيرهم (جـ) زيادة التكنولوجيا المستخدمة فى كل من البحث والمنتجات (د) تحسين أساليب التقييم :

وهناك استراتيجيات عديدة تعاملت مع بحوث تريك TREC منها :

(١) الاسترجاع البولينى Boolean (٢) التكشيف الإحصائى والاحتمالى واستراتيجية وزن المصطلحات (٣) استرجاع الجمل (٤) تجميع نتائج أكثر من بحث واحد فى المجال (٥) التكشيف اعتماداً على اللغة الطبيعية والتكشيف الإحصائى (٥) البحث المعتمد على الجذور Stemming .

وواضح أن بحوث تريك TREC قد أعادت الحيوية إلى المجال وأبرزت أهمية استرجاع النصوص للباحثين الأكاديميين ورجال الصناعة والحكومة وغيرهم .

ويذهب الباحث شودورى (Chowdhury, G. 1999 : 422) إلى أن تقييم نظم الاسترجاع فى بيئة مختبرية لها تاريخ يزيد عن الأربعين عاماً ، وإذا كانت الاختبارات الأولى قام بها كرانفيلد إلا أن البرامج التجريبية الحديثة يمثلها تريك TREC وهذه وتلك تعكس إطاراً قوياً Powerful Paradigm لمدى واسع من مجالات استرجاع المعلومات .

لقد استمرت مشكلة القياسات دون إمكانية السيطرة عليها نظراً لطبيعة المادة الموضوعية للمجال، وطبيعة الحكم على الصلاحية ، وطبيعة المكون المعرفى Cognition and Knowledge ، وبالتالى فيرى العديد من الدارسين أن مشكلات القياس فى استرجاع المعلومات شبيهة بمشكلات علم النفس وليس بمشكلات الفيزياء .

خامساً : تقييم محركات البحث علي الوب ودورها في الاسترجاع :

مقدمة :

تُستخدم الإنترنت فى الوقت الحاضر فى جميع أوجه تداول المعلومات ، فالمكتبات مثلاً تقدم فهرسها العام (الأوباك) OPAC على الإنترنت وبائعوا قواعد البيانات Vendors على الخط المباشر مثل الديالوج والأقراص المكتنزة CD-ROM مثل سيلفر بلاتر هذه وغيرها تجعل قاعدة بياناتها متاحة على الإنترنت .

هذا وتعتبر مصادر المعلومات على الإنترنت ملفات تحتوى على المعلومات فى الشكل الرقمى (النصوص والصور والأصوات والفيديو ..) فضلاً عن البرامج .. كما أصبحت محركات البحث أكثر الأدوات أهمية لاسترجاع المعلومات على الوب وأكثر المجالات أهمية فى البحث بعد وصول المعلومات على الوب ، ومحرك البحث على الإنترنت هى خدمة استرجاع تحتوى على قاعدة بيانات تصف أساساً المصادر المتاحة على الوب ، أما صفحات الوب فتحتوى على معلومات الوسائط المتعددة Multimedia المصممة باستخدام لغة علامات النص الفائق HTMI ويمكن عنونتها من خلال محدد المصادر المنتظم URL (Uniform Resource Locator) .

ومع تضخم حجم الوثائق وأنواعها على الوب ، أصبحت بيئة الوب غير محكومة Uncontained أى أن الباحث لا يستطيع التأكد من حجم الوثائق التى يجب استرجاعها أو المتاحة فى إجمالها ، ويذهب البعض إلى أن الاستدعاء Recall أصبح مستحيلاً حسابه فى هذه البيئة السريعة التغيير ، وبالتالى فإن طريقة كرانفيلد التقليدية فى التقييم أصبحت غير ممكنة .

فعلى الرغم من أن محركات البحث تقوم ببحث حجم ضخم من المعلومات بسرعة هائلة إلا أنها عرضة للنقد من حيث وقت الاستجابة البطيء واسترجاع تسجيلات مكررة والفشل فى استرجاع مواد متعلقة وصالحة وذلك مع استرجاع كمية ضخمة من المواد غير المتعلقة .. أى أن المواد الجيدة يصعب الحصول عليها (Good Stuff (Lowley, S., March 2002) . is Hard to Find)

انواع محركات البحث :

يمكن تقسيمها إلى الفئات الأربعة التالية :

الروبوت Robots – الأدلة Directories – محركات البحث الوسيطة Meta Search Engines وأدوات البرامج وتجمع بعض المحركات بين صفات أكثر من فئة (Lowley, S., March, 2000) .

(أ) محركات البحث المعتمدة علي الروبوت :

تولد برامج الزواحف Worm or Crawler قواعد بيانات عن طريق روبوت الوب ويتم الاسترجاع من المواقع على الوب باستخدام البرتوكولات المعيارية ومن بين محركات البحث الهامة : التافيزتا / اكسيت / ليكوس / هوتبوت Hotbot / انفوسيك .

(ب) محركات البحث المعتمدة علي الأدلة :

وتعرف هذه المحركات بأنها مجموعات موضوعية أو بوابات الموضوع Subject Gateways وهى مجموعات لربط الـ URL المتعلقة ويتم صيانتها بواسطة الخبراء وبعض طرق التكشيف الآلى ، وتقدم روابط الهيبرتكست المستفيد إلى الـ URL الأكثر ملاءمة ومن أمثلة المحركات المعتمدة على الأدلة يا هو Yahoo ، دليل المملكة المتحدة UK Directory .

(جـ) محركات البحث الوسيطة

Meta Search Engines

وتستخدم هذه المحركات الوسيطة قواعد البيانات التى يتم توليدها بالمحركات الأخرى ، ويتقبل محرك البحث الوسيط سؤال المستفيد ثم إرساله إلى محركات بحث متعددة بالتوازى ومن بين المحركات الأكثر شعبية ميتا كرولار Meta Crawler .

(د) ادوات البرامج Software Tools :

وتصنف هذه الأدوات أحياناً كمصاحبة للتصفح Browsing Companions وهي شبيهة بمحركات البحث الوسيطة ولكنها تحتاج إلى تركيبها على محطة عمل المستفيد ، ومن أمثلتها ويبزلتيث Wevbsleuth وكوبرنك Copernic 98 وميتاهارى Meta Hari .

بعض النتائج :

هناك العديد من الجهود والدراسات للقيام بمقارنات عن مدى فاعلية محركات البحث ويعتبر البعض أن منهجية التقييم لمحركات بحث الوب يمكن أن تشمل ما يلى :

(أ) مقارنة كشافات الوب بما فى ذلك التغطية والحداثة وأجزاء صفحات الوب التى يتم تكشيفها (مثلاً العناوين + السطور الأولى ... أو جميع صفحات الوب) .

(ب) إمكانيات البحث بما فى ذلك منطقية بوليان Boolean ، البحث عن الجمل ، البتر ..

(جـ) الأداء الاسترجاعى المعتمد علـــى الدقة Precision والاستدعاء Recall .

(د) اختيار المخرجات Output Option اعتماداً على التحليل النوعى والكمى .

(هـ) مجهود المستفيد اعتماد على تحليل التوثيق والتفاعل Interface .

وأخيراً يمكن الإشارة لجانبين فى تطور محركات البحث أولهما : تجارب تريك الحديثة (TREC-4) والتى تتناول ٣,٢ جيجابيت من النصوص قد وصل إلى أسلوب جديد لتقدير الاستدعاء Recall ومع ذلك فإن ما نحصل عليه هنا هو استدعاء نسبى وليس استدعاء مطلق أي أن هذا القياس لا يأخذ فى اعتباره المواد الصالحة Relevant Items التى يفشل الباحث فى استرجاعها .

وثانيهما هو محركات البحث الذكية : وهذه بدأ التفكير فيها عام ١٩٩٤ حيث أشار تقرير مجلس البحوث الوطنى الأمريكى إلى قضية رئيسية للإنترنت ، وهى كيفية الملاحة وترشيح النص ، وأشار التقرير إلى أن الحل الأساسى يأتى من بحوث التفاعل مع المستفيد User Interfaces وليس من مجرد طرق البحث .. وان المكون الذكائى هو البرنامج الذى يمكنه مساعدة الناس والعمل بالنيابة

عنهم ، وإذا كان هناك على الأقل خمسين بائع (بما فيهم IBM) يقدمون البرامج والخدمات ، فإن واحداً من هذه الفئات هى محركات البحث المصممة لإلتقاط المعلومات المتاحة من مختلف المواقع على الوب . وتتعلم هذه البرامج من خبرة المستفيد ويمكن أن تعمل بالنيابة عنه ومثل هذه البرامج الخاصة بالوكيل Agent Programs تقوم بعدة وظائف مثل البحث عن المفاهيم Concepts وليس الكلمات المفتاحية Keywords ، ترشيح ووضع فئات وتحرير المعلومات .. أي أن وكلاء البحث الأذكياء Intelligent Search Agents يتم تعميمها فى الوقت الحاضر للقيام بعدة عمليات فى بيئة المعلومات الرقمية ، وحتى يمكن حل المشكلات القائمة فيجب على المهنيين فى المعلومات – بخبرتهم الثرية فى التنظيم والبحث والتعرف على احتياجات المستفيد – العمل مع المهنيين فى البرمجة Software Professionals فى تنظيم ما يمكن تسميته بفوضى الإنترنت Anarchy of Internet . (Chowdhury, G., 1999)

سادساً : استرجاع المعلومات الذكية وحل بعض المشكلات التي تعاني من البحث البوليني :

Intelligent Information Retrieval and Boolean Logic

مقدمة :

يعرض الباحثون كورتيز Cortez وبارك Park وكيم Kim (Cortez, E. M., 1995) تجربتهم فى استرجاع المعلومات الذكية عن طريق التطبيق المهجن Hybrid للتعلم الاستقرائى والشبكات العصبية Inductive Learnig Method and Neural Network ، وواضح استخدام مجالات علمية جديدة لمحاولة حل مشكلات استرجاع المعلومات المعاصرة والمزمنة .

هذا ويتركز الهدف الرئيسى لنظام استرجاع المعلومات (IR) فى الاستجابة للأسئلة الخاصة بالمعلومات فى أى موضوع محدد ، وذلك عن طريق استرجاع مجموعة من الوثائق المتعلقة ببعضها، وتعتمد معظم نظم استرجاع المعلومات التقليدية على المنطق البولينى ، حيث تتيح لنا عملية الاسترجاع البولينى ملفات وثائق لمجموعات فرعية بناء على مضاهاة أو عدم مضاهاة بين مصطلحات السؤال ومصطلحات تكشيف الوثيقة ، وبمعنى آخر فتعتمد نظم استرجاع المعلومات على نموذج الاسترجاع البولينى الذى يفترض أن السؤال والوثائق يتم تمثيلها بدقة بواسطة مجموعة من الكلمات المفتاحية فى اللغات الطبيعية . (Belking et al, 1982)

ونتيجة لذلك فينتج النظام مجموعة من الوثائق القريبة من بعضها والتى تضاهى بدقة السؤال ، فى الوقت الذى ترفض فيه كل الوثائق الأخرى القريبة جزئياً أو التى لا تنطبق عليها المضاهاة non-matching documents ونظام الاسترجاع النموذجى يعتمد على المنطق البولينى ويكشف مشكلات داخلية مرتبطة بفاعلية الاسترجاع .

هذا وتعانى معظم نظم الاسترجاع التقليدية التى تعتمد على المنطق البولينى من مشكلتين أساسيتين هما (أ) تمثيل الأسئلة بمصطلحات غير

دقيقة أو غير محددة دلالياً مما يؤدى إلى إنخفاض فاعلية الاسترجاع (ب) التكشيف غير المنتظم أو غير الكامل خصوصاً مع إضافة وثائق للمجموعات على فترة طويلة من الزمن بواسطة باحثين مختلفين، وإذا كان العديد من الباحثين قد دللوا على إمكانية حل مشاكل الأسئلة غير المحددة عن طريق الشبكات العصبية Neural Networks ، إلا أن مشكلة التكشيف غير المنتظم مازالت فى حاجة إلى الحل . وتقدم لنا هذه الدراسة منهجية تهجين يتم بواسطتها تكامل أسلوب التعلم الاستقرائى مع الشبكة العصبية (نموذج الربط Connectionist Model) من أجل حل المشكلتين المتصلتين بالتكشيف غير المنتظم ومشكلة الأسئلة غير الكاملة أو غير الدقيقة ، ونظراً لقدرة أسلوب التعلم الاستقرائى على تحديد أكثر المصطلحات الكشفية ذات الدلالة للوثيقة بمستوياتها المختلفة فى علاقتها الدلالية Semantic Significance فهى تزودنا بالحل الممكن لمشكلة التكشيف غير المنتظم ، وتقدم لنا دراسة كوريتز Cortez وزملاؤه المرحلة الأولى من البحث الذى يبين لنا كيفية إضافة Augement الشبكة العصبية لأسلوب التعلم الاستقرائى للوصول إلي أداء استرجاعى فعال للمعلومات ، وذلك فى المجالات التى تتطلب استنتاجاً وتبريراً مرناً للأسئلة غير الكاملة أو مشكلات التكشيف غير المنتظم .

وتتضمن الصفات الخاصة بنظام استرجاع المعلومات الذكى المقترح جانبين هما : (أ) يعوضنا هذا النظام المقترح عن عدم الدقة وعدم الاكتمال فى السؤال ، ذلك لأن نظم الاسترجاع التقليدية تتطلب مجموعة كاملة – إلى حد ما – من الكلمات المفتاحية المتعلقة بسؤال المستفيد ، أما فى النظام المقترح فالمستفيدون قادرون على بدء استرجاع الوثائق المتعلق عن طريق استخدام مصطلحات السؤال فقط ، وخلال عملية الاسترجاع فإن مصطلح السؤال النشط Active Query Term (مثلاً المصطلح الشبكات العصبية) يمكن أن يؤدي إلي مصطلحات أخرى متعلقة بالسؤال (أى التعلم) ، هذا ومجموعة الوثائق المسترجعة هى تلك التى ستضاهى Match مصطلحات السؤال وهى المصطلحات النشطة فى البداية ، أو أنها المصطلحات التى ستنشط داخلياً Internally Activated . ومعنى ذلك أن النظام لديه القدرة على التفسير المرن للسؤال ، وتسمح هذه المرونة للنظام فى تعويض الأسئلة غير الدقيقة أو غير الكاملة .

(ب) يمكن للنظام تعويض عدم الانتظام فى تكشيف مجموعات الوثائق ، ذلك لأن النظام المقترح يبنى تركيبة خريطته من بين مصطلحات الوثيقة ، فأسلوب التعلم الاستقرائى له مقدرة تمييز أكثر مصطلحات التكشيف ، أى المصطلحات ذات الدرجات المختلفة للمعانى الدلالية . ومعنى ذلك أن المعنى الذى يصحب الكلمة بواسطة المستفيد ، لا يعكس بالضرورة المعنى المختزن فى هذه الوثائق ، وبالتالى فنظام استرجاع المعلومات الذكى ، يمكن أن يساعد فى السيطرة على عدم الانتظام وعدم الاكتمال فى تكشيف المجموعة .

وفى الملاحظات النهائية لنتائج الدراسة يذهب الباحثون إلى أنه بالرجوع إلى السؤال البحثى للمشروع : هل ستقوم المنهجية المهجنة (التى يتم

بواسطتها التكامل بين أسلوب التعلم الاستقرائى مع الشبكات العصبية) بحل مشكلات استرجاع المعلومات والتى تحتوى التكشيف غير المنتظم والأسئلة غير الكاملة ؟ ويجيب الباحثون القائمون بالمشروع بأنهم يعتقدون بإمكانية الحل بواسطة هذا الأسلوب المقترح .

سابعاً : موقع الانترنت (الوب) فى الخدمة المرجعية الرقمية بالمكتبات الاكاديمية :

(١) تعريف المكتبة الرقمية وبعض قضاياها البحثية :

يعنى مصطلح المكتبة الرقمية أشياء مختلفة للعديد من الناس ، فيعتبرها البعض مجموعة الوثائق فى الشكل الرقمى والتى تسمح للمستفيدين بتوليد واستخدام المعلومات إلكترونياً ، بينما يعتبرها البعض الآخر مكتبة افتراضية Virtual على الإنترنت ، حيث تتاح جميع معلوماتها فى الشكل الرقمى بينما يستخدم البعض مصطلح المكتبة الرقمية فى تبادل مع مصطلح المكتبة الالكترونية وهل هى البنية التحتية المعلوماتية التكنولوجية Technological Infrastructure أم أنها اختزان إدارة المعلومات الرقمية أم أنها هذا كله ؟

وإذا أخذنا المعنى العام لنظام المكتبة الرقمية وأنه عكس نظم المكتبة التقليدية فالمكتبة الرقمية ليس لها بناء محدد فى منطقة معينة ، ذلك لأنها موزعة فى الواقع فى جميع أنحاء العالم ويستطيع المستفيدون الحصول على المعلومات عند الحاجة إليها على شاشات الحاسبات الآلية ، وإلى جانب المعلومات النصية التقليدية فالبيانات المتاحة من خلال نظام المكتبة الرقمية يمكن أن يشمل ما يلى:

- المعلومات غير النصية (مثل الصور والرسومات والفنون وغيرها) .
- بيانات رقمية مستمرة (مثل معلومات الأقمار الصناعية وبيانات الأرصاد الجوية ... إلخ) .
- الصوت الرقمى والصور المرئية المتحركة .
- التمثيل المتعدد الأبعاد للأشكال المختلفة (مثل الهولوجرام Holograms) .
- تكامل هذه البيانات فى تمثيلات جديدة مستمدة من مصادر مختلفة عديدة .

أما بالنسبة لقضايا المكتبة الرقمية البحثية فمازالت هناك مشروعات عديدة فى أنحاء مختلفة من العالم ويمكن أن يؤدى حلها إلى جعل المكتبة الرقمية أداة طبيعية للمستفيد العادى ومن بين هذه القضايا ما يلى :

- كيف يمكن التعرف على المستفيد من المكتبة الرقمية ، وما هى طبيعته واحتياجاته وسلوكه البحثى .. أى أنها طبيعية لا نستطيع التنبؤ بها ؟
- كيف يمكن لنظم المعلومات المختلفة حول العالم أن تتحدث إلى بعضها وتشارك مع بعضها فى المعلومات ؟
- كيف يمكن تطوير واجهة تعامل مبتكرة In-novative Interface تزودنا بالوصول اليسير إلى المجموعات المختلفة وتجعل من اليسير أيضاً على المستفيدين أن يصبحوا هم مزودين للمعلومات عن طريق الإضافة للمجموعات على الخط المباشر ؟

- كيف سيتمكن المستفيدون (أو من ينوب عنهم) من معرفة مكان المعلومات التى يحتاجونها وكيفية الوصول إليها ؟
- كيف يمكن فرز نتائج البحوث واختيارها ودمجها وبثها للمستفيدين ثانية ؟
- كيف يمكن لنظم التوزيع الضخمة أن تتعلم وتنمو ؟
- كيف يمكن ضمان هوية وأمن البيانات ؟
- كيف يمكن ضمان حق المسهمين فى المعلومات ؟
- كيف يمكن تصحيح عمليات سوء استخدام المعلومات .
- كيف يمكن التعرف على أنواع الفشل فى نظم المعلومات وتحديدها ؟

وهناك العديد من الباحثين والهيئات حول العالم الذين يقومون بالبحوث المتصلة بمفاهيم المكتبة الرقمية والعديد منهم يعتقد بصلاحية الأدوات والأساليب التقليدية المستخدمة فى الحفظ والاسترجاع التقليدى مع بعض التعديلات المناسبة ولبيئة المكتبات الرقمية .

فمشروع سكوربيون Scorption هو أحد المشروعات البحثية المركز التحسيب على الخط المباشر (OCLC) .

(http://www.oclc.org/oclc/research/publication/review96/scorpion.htm)

وقد بنى المشروع حول هذا المفهوم ، حيث يحاول الباحث أو الأمين التعرف على إمكانية التكشيف والفهرسة للمصادر الالكترونية ، ونظراً لأن التكشيف الموضوعى يعتبر متفاحياً لاسترجاع المعلومات ، فضلاً عن التصفح ، فيعتبر المحور الأولي لمشروع سكوربيون هو بناء أدوات التعرف الموضوعى الآلى المعتمد على خطط التصنيف مثل تصنيف ديوى العشرى

(http://orc.rsch.oclc.org:6109/bintro.html)

وهناك مصادر عديدة تعكس التطورات فى أنواع مختلفة من مشروعات المكتبة الرقمية مثل مصادر المكتبة الرقمية ومشروعاتها فى مكتبة الكونجرس وصفحة مصادر الإنترنت بالتعاون مع اتحاد المكتبات الرقمية القومية National Digital Library Federation وكذلك مبادرة المكتبة الرقمية Digital Library Initiative (DLI) (http://www.nsf/gov.1) وتركز هذه البحوث على تطوير طرق متقدمة لتجميع واختزان وتنظيم المعلومات فى الأشكال الرقمية فضلاً عن جعل المعلومات متاحة للبحث والاسترجاع والمعالجة من خلال الإنترنت وبطرق صديقة للمستفيد .

وهناك برامج شبيهة موجودة بالمملكة المتحدة مثل برنامج (elib) .

(http://www.ukloln.ac.uk/services/elib)

وهناك عدد من الباحثين المهتمين بالبحث فى طرق فهرسة وتصنيف المواد عبر الإنترنت والشبكة العنكبوتية www (Younger, J. A. 1999) .

(٢) تطور الخدمة المرجعية الرقمية علي الوب :

يقصد بالمكتبات الرقمية على الوب تقديم الإتاحة المباشرة لمصادر وخدمات المعلومات دون

تدخل الوسيط الإنسانى Human Intermediary، وإذا كانت المكتبات الرقمية المعاصرة تركز على الإتاحة أو استرجاع المعلومات الرقمية أساسياً ، فنادراً ما يكون هدفها وممارساتها على جوانب الخدمة والتى كانت تقدم للمستفيدين من المكتبات التقليدية ، هذا والدراسات المعاصرة (Chowdhury, G. C 2002) تعيد تأكيد الحاجة إلى تقديم خدمات المعلومات الشخصية فى الجيل القادم للمكتبات الرقمية وتحاول المشروعات البحثية الجارية التعرف على أفضل الوسائل لتقديم هذه الخدمة عن طريق وسائل عددية منها :

- آليات ترشيح المعلومات المعتمدة على الصفات الشخصية للمستفيدين .
- النماذج التعاونية للمشاركة فى المصادر والتخصصات سواء بالنسبة للمحتوى أو الموظفين .

وقد قام الباحثان تيبنوبير وإنيس (Tenopir, C., Spring 2002) بعمل أربع مسوحات لعينة من المكتبات الجماعية الأمريكية خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠٠١) وذلك للتعرف على التغيير الذى حدث بالنسبة للخدمة المرجعية الرقمية وقد اختارت الباحثة هذه الدراسة لشمولها فى المصادر وبعمقها فى الزمن وتعددها فى الخدمات .

أ - **قواعد البيانات المحملة محلية** Locally Loaded وهذه تضم توليفة من قواعد البيانات المرجعية المحملة محلياً على الحاسبات داخل الحرم الجامعى وتلك التى تقدم إتاحة لقواعد البيانات المرجعية على حاسبات المكتبات الأخرى كأعضاء فى الاتحادات Consortiums أى إلى جانب فهارس المكتبة فتقدم إتاحة للمصادر المرجعية فى الإريك ERIC وغيرها .

ب - **قواعد بيانات الأقراص المكتنزة** CD-ROM (سواء التشابكية أو التى تبنى لذاتها) (Networked or Stand Done) وهذه تقدم خدماتها مجاناً وهى تحل رويداً رويداً محل البحث الوسيط على الخط المباشر .

جـ- **بحث الوسيط على الخط المباشر** Intermediary on-line Searching حيث يقوم مهنيون فى المعلومات بالبحث ، وقد انخفضت بنسبة هذه المكتبات الجماعية مع زيادة نسبة المكتبات التى تستخدم الأقراص المكتنزة .

د - **خدمات البحث على الخط المباشر** وهى التى يقوم بها المستفيد النهائى (حيث يقوم المستفيد بالبحث بنظام تجارى على الخط المباشر) ومشكلات وصعوبات الأقراص المكتنزة (كالتشابكية والبطء فى وقت الاستجابة والتقابل Interfaces غير المنتظم) قد جعل البديل على الخط المباشر أكثر جاذبية أحياناً .

هـ - **الإتاحة المباشرة للمستفيد على الوب** حيث تقدم خدمات قواعد البيانات التجارية الروابط إلى مواقع الوب عالية الجودة ، وتساعد على إنشاء مصادر الباحثين الذاتية عن مصادر الوب وتعلم المستفيدين فى كيفية الإفادة من محركات البحث واستخدام الوب فى التعليم المكتبى .

وعلى الرغم من أن هناك أغلبية من المكتبات

البحثية الأكاديمية (ARL) التى تقدم جميع هذه الاختيارات المرجعية ، فالتركيز الواضح على التحول من الخدمات البحثية الوسيطة والأقراص المكتنزة إلى الخدمة الذاتية Self Service سواء على أشكال الـوب Web Versions المعتمدة على الثمن (التجارية) أو الخدمات على الخط المباشر أو موقع الوب الحرة أو المجانية .

أما بالنسبة لكيفية الإجابة على الأسئلة المرجعية ، فعلى الرغم من أن العديد من أقسام المراجع لا تحتفظ بسجل عن المصادر أو الوسائط المستخدمة فى الإجابة علي أسئلة محددة ، إلا أن عدد (٥٨) من المستجيبين من سبعين مكتبة أفادوا بأن معظم الأسئلة المرجعية اعتمدت على الفهرس على الخط المباشر للمكتبة نفسها ، ثم على قواعد البيانات (التجارية) المدفوعة الأجـــر .. وأفـــاد العديد من المستجيبين إلى إنخفاض الاستعانة بالمصادر المطبوعة أمام الوسائل الالكترونية المتعددة المتاحة .

وخلاصة هذه الدراسة المسحية المعمقة أن مصادر المعلومات الرقمية كان لها بدون شك تأثير عميق على الخدمة المرجعية بالمكتبات الأكاديمية والبحثية خلال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين ، وأن المصادر الإلكترونية ذات أولوية فى بداية البحث ونهايته . فقواعد البيانات التى أصبحت تعتمد على الوب قد غيرت من كل شىء فى هذه الخدمة ، فالطلاب يعرفون كيف يستخدمون الوب وإن كانوا مازالوا يحتاجون إلى المعاونة فى اختيار قاعدة البيانات المناسبة وكيفية الإفادة منها بطريقة صحيحة .

وعلى الرغم من أن هذه المسوحات قد قامت بفحص المكتبات البحثية الجامعية ، إلا أن النتائج تعتبر فى نظر الباحثين موازية لتلك التى تتم فى أنواع المكتبات الأكاديمية الأخرى ، فالاعتماد على المصادر الإلكترونية وخدماتها والذى بدأ فى عقد التسعينيات من القرن الماضى ، ليس محدوداً بنوع معين من المكتبات مهما كان حجمها وأهدافها .

نتائج الدراسة :

(١) هناك تحول إطارى لمجال استرجاع المعلومات تعكسه المداخل الفيزيائية والمعرفية فالمدخل الفيزيائى Archetypal له جسد واضح من البحث الأمبيريقى فى اختبارات كرانفيلد ، والتى يمكن أن تحتوى على الجوانب الإطارية وإن كانت هذه الجوانب تتميز بالعديد من الغموض Ambiguity لطبيعة الإطار المشمول، كما أن الإنتاج الفكرى للمدخل المعرفى Cognitive تزودنا بصورة واضحة للجوانب التى تبنى عليها الإطار دون أن يكون هناك نموذج أو مثال Exemplar مقبول على نطاق واسع . من أجل ذلك فيذهب الباحثون إلى أن المدخلين ينقصهما الهوية الإطارية الكاملة والتى يمكن أن تخدم كأساس لعلم ناضج متطور Normal Science كما هو الحال فى العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء وإنما يكوّن المدخلان إطاراً يدخل ضمن العلوم الاجتماعية كعلم النفس ، أي أن استرجاع المعلومات وهو أحد مجالات علم المعلومات له صفات ما قبل الإطارية Preparadigmatic .

(٢) على الرغم من التزام بحوث استرجاع المعلومات المبكر بالطريقة العلمية Scientific Method فى القياس ، إلا أن هذه البحوث لم تصل إلى إطار كامل لتوجيه البحوث ، وبالتالى فالمشكلات التى كانت موجودة عند تأسيس مجال استرجاع المعلومات ، مازالت تواجه الباحثين المعاصرين عند تحليلهم لمشروعات حديثة مثل تريك TREC = Text Retrieval Conference . واستمرت مشكلة القياسات دون إمكانية السيطرة عليها ، نظراً لطبيعة المادة الموضوعية للمجال وطبيعة الحكم على الصلاحية Relevance وطبيعة المكون المعرفى Cognition and Knowledge وبالتالى فيرى العديد من الدارسين أن مشكلات القياسات فى استرجاع المعلومات شبيهة بمشكلات علم النفس وليس بمشكلات الفيزياء .

(٣) عن مستحدثات محركات البحث Search Engines ومدى استخدامها بذاتها فى الاسترجاع أو مع عوامل البحث الذكية لحل المشكلات التى تعانى من البحث البولينى ، يمكن القول بأن محركات البحث قد أصبحت أكثر الأدوات أهمية فى استرجاع المعلومات على الوب ، ولكن مع تضخم حجم الوثائق وأنواعها على الوب أصبحت بيئة الوب غير محكومة Unconstrained وبالتالى أصبح حساب الاستدعاء Recall عسيراً فى هذه البيئة السريعة التغيير ، كما أن طريقة كرانفيلد التقليدية فى التقييم أصبحت غير ممكنة ، وعن تطور محركات البحث يمكن الإشارة لتجارب تريك الحديثة (TREC-4) والتى تتناول ٣,٢ جيجابايت من النصوص قد أدت إلى أسلوب جديد لتقدير الاستدعاء Recall ، ومع ذلك فإننا نحصل على استدعاء نسبى وليس استدعاء مطلق ، حيث يشمل هذا الاستدعاء المواد الصالحة Relevant Items التى يفشل الباحث فى استرجاعها هذا وتعانى معظم نظم الاسترجاع التقليدية والتى تعتمد على المنطق البولينى من مشكلتين أساسيتين هما تمثيل الأسئلة بمصطلحات غير دقيقة مما يؤدى إلى انخفاض فاعلية الاسترجاع وهذه يمكن حلها عن طريق الشبكات العصبية Neural Networks أما المشكلة الثانية وهى المتصلة بالتكشيف غير المنتظم فقد اقترح لحلها التعلم الاستقرائى Inductive Learning مع الشبكات العصبية أي إتباع المنهجية المهجنة Hybrid Application .

(٤) عن موقع الإنترنت (الوب) فى الخدمة المرجعية الرقمية بالمكتبات الأكاديمية فقد تناولت الدراسة تعريف المكتبة الرقمية وقضاياها البحثية وتطور الخدمة المرجعية الرقمية على الوب ، وقام الباحثون بأربع مسوحات للمكتبات الجامعية خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠٠١) وأبرزت الدراسة المسحية أن مصادر المعلومات الرقمية أصبح لها تأثيرها العميق على الوب من كل شئ فى هذه الخدمة ، وأبرزت الدراسة المقارنة بين قواعد البيانات المحملة محلياً وتلك الخاصة بالأقراص المكتنزة والبحث الوسيط وخدمات البحث على الخط المباشر ثم الإتاحة المباشرة للمستفيد على

الوب (الإنترنت) . أى أن الأطر البحثية فى استرجاع المعلومات قد تمت دراستها من النواحى النظرية الفكرية ومن النواحى التطبيقية المتصلة بمحركات البحث وموقع الإنترنت المقارن فى استرجاع المعلومات ، أى أن معظم بحوث استرجاع المعلومات تتعامل داخل الإطارين الفيزيائى والمعرفى ، إلا أن المدخلين يفتقدان إلى الهوية الإطارية التى تشكل أساس علم متطور ناضج Normal Science .

المراجع

١ – أحمد بدر (٢٠٠٢) **الفلسفة والتنظير فى علم المعلومات والمكتبات** – القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .

٢ – أحمد بدر ومحمد فتحى عبد الهادى وناريمان متولى (٢٠٠١) التكشيف والاستخلاص : دراسات فى التحليل الموضوعى ، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (ص ص ٣٨٤–٣٩٤) .

٣ – ناريمان إسماعيل متولى (يناير ٢٠٠٢) الإنترنت وبحوث الوصف والتحليل الموضوعى والاسترجاع فى الإنتاج الفكرى الحديث للمكتبات والمعلومات . **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** مج ١٩ ، ع ١٧ ، ص ص ٩٩–١٢٠ .

4 - Belkin, J. J. (1980) Anomalous states of knowledge as the basis for information retrieval. **Canadian Journal of information Science**. v. 5, 133-143.

5 - Belkin, J. (1990) The cognitive viewpoint in information science. **Journal of Information Science**, v. 16, p 11-15.

6 - Borgman, C. (1999) What are digital libraries ? Competing visions **Information Processing and Management**, v. 35 (3), 277-43.

7 - Brookes, B.C. (1976) A new Paradigm for information science. **The Information Scientist**. v. 10 (3) : 103-111.

8 - Brookes, B. C. (1981) The foundations of information science. Part IV information science : The changing paradigm. **Journal of Information Science**, v. 3, 3-12

9 - Chowdhury, G. G. (March, 1999A) The Internet and information retrieval research : A brief Review. **Journal of Documentation** v. 55 (2), p. 209-225.

10- Chowdhury, G. G. (1999B) **Introduction to modern information retrieval**. London: L.A. Publishing.

11- Chowdhury, G. G. (2002) Digital libraries and reference services:

Present and future. **Journal of Documentation**. v. 58 (3) : 258-283.

12- Cleverdon, C.W. (1971) Design and evaluation of indexing systems. **ARIST**, v. 6: 42-73.

13- Coper, M. D. (2001) Usage patterns of a Web - based catalog. **JASIST**. v. 52 (2) 137-48 .

14- Cortez, E. M. et al (1995) The hybrid application of an inductive learning method and a neural Network for intelligent information retrieval. **information processing and management**, v. 31 (6): 789-813.

15- Croft, W. B. and Thompson, R. H. (1987) IR: A new approach to the design of document retrieval systems. **JASIS**, v. 36 (6), p. 389-404.

16- Curle, D. (1997) Downloading data from the web : you are not in **ASC11** anymore On line, v. 21 (4) 51-58.

17- Db Guide: searching for novices and others. **On line and CD-ROM Review**. v. 21 (4), 242-244.

18- De Mey, M. (1982) **The cognitive Paradigm**. Reidel publishing, Dordrecht.

19- Dodd, D. G. (1996) Grass - roots cataloging and classification: food for thought from www subject oriented hierarchical lists. **Library resources and technical services** 40 (3), 275-286.

20- Doszkocs, T. E., Regiia, J. & Lin, X (1990) Connectionist models and information retrieval. **ARIST**, v. 25, 209-260.

21- Editorial research agenda beyond 2000: **Library & Information Science Research** v. 19 (3), 1997, 209-216.

22- Ellis, D. (1992) The physical and cognitive paradigms in information retrieval research. **Journal of Documentation**, v. 48, 45-64.

23- Elis, D. (1994), Paradigms in information retrieval research **Elis**, v. 54, p. 275-291.

24- Ellis, D. (1996) The Dilemma of measurement in information Retrieval research. **JASIS**, v. 47, 23-36.

25- Ellis, D. (1998) Paradigms and research traditions in information retrieval. **information services & use**, v. 18 (4), p. 225.

fromework for future research. **JASIST**, v. 52 (3), 235-46.

33- Jones, Spark (ed) (1981) **The Cranfield tests in : Information Rerrieval Experiment**. London: Butterworth. p. 256-284.

34- Kowk, K. L. (1989) A neural network for probabilistic information Retrieval **Sigir Forum**, v. 23 (1/2), 21-30.

35- Kowk, K. L., (1990) Application of neural network to information rerrieval. **International Joint Conference on neural nerworks**, II, 623-626.

36- Kuhn, T. S. (1962) **The Structure of scientific revolutions.** Chicago : University of Chicago Press.

37- Lesh, M. The seven ages of information Retrieval . available at: http://commuitybellcore.com/lesk/ages. html.

38- Lowley, S. (March 2000) The Evaluation of WWW search engines. **Journal of Documentation**. v. 56 (2), 190-211.

39- Lynch, C. (1997) Building the infrastructure of resource shraing :

26- Feeney, M. and Karen, M. (1990) **Information technology and the research process**. London: bowker-Saur.

27- Frohman, B. (1990) Rules of indexing: a critique pf mentalism in information retrieval theory. **Journal of Documentation**. v. 46, 81-101.

28- Gatten, J. N. (1991) Paradigm restrictions on interdisciplinary research into librarianship. **College & research libraries**, v. 52: (572-584).

29- Gordon, M. and Pathak, P. (1999) finding information on the Web : the retrieval effectiveness of web search engines. **Information processing & Management**, v. 35 (2) : 141-80.

30- Hofstetter, F. T. (2001) **Multimedia literacy**. Irwin : McGraw Hill khan kushal.

31- Howkins, B. L. and P. Battin (eds) (1998) **The Mirage of Continuity : reconfiguring academic information resourrces for the 21st century**. Washington : Association of American Universities.

32- Jensen, B. & Pooch, V. (2001) A review of web searching studies and a

union catalogs, distributed search, and cross database linkage. **Library trends**, v. 45 (3), 448-461.

40- Masterman, M. (1970) **The nature of a paradigm in** : Criticism and growth of knowledge. Cambridge. Cambridge. Univ. Press.

41- McCarty, M. (1997) Evaluating information on the internet: potential problems for information professionals. **Business information Alert**. v. 9 (2), 11-12.

42- OKAPI and information retrieval research (1997). Special issur of **Journal of Documentation**. v. 53 (1), p. 1-87.

43- Park, T. K. (1993) The Nature of relevance in information retrieval . an empirical study. **Library Quarterly**, 63, 3-48.

44- Popper, K. R. (1972) **Objective knowledge : an Evolutionary approach**. Clarendon Press, Oxford.

45- Schwarty, J. Spring (2002) Internet access and End-User need. **Reference & user services Quarterly**. V. 41 (3), 253-263.

46- Smeation, A. F. and Harman, D. T. (1997) The TREC experiments and their impact on Europe. **Journal of Information Science**, v. 23 (2), 169-74.

47- Tenopir, C. & Lias Ennis (sp 2002) A decade of digital reference **Reference & user services Quarterly.** v 41 (3), 265-273.

48- Younger, J. A. (Winter, 1997) Resource Description in the digital Age. **Library Trends** v. 45 (3), p. 463-481.

49- Vickery, B. C. (1992) knowledge structures in information retrieval. **Journal of Documentation**, v. 48, 326-327.

الإنتاجية العلمية ودورها فى تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بكليات وأقسام المكتبات والمعلومات

د. محمد إبراهيم حسن محمد

مدرس المكتبات والمعلومات

كلية الآداب – جامعة المنيا

تمهيد:

يعتمد تقدم المجتمعات البشرية على بناء الأفراد فى هذه المجتمعات بناءً علمياً وإعداداً مهنياً وتربوياً متميزاً ، ذلك لأنهم يمثلون الموارد البشرية التي تقود حركة الحياة والتطور ، ومن ثم فإن إعداد وتنمية تلك القوى البشرية عن طريق زيادة المعارف والمهارات والقدرات لا يتحقق إلا عن طريق التعليم، وبخاصة التعليم الجامعى الذى أصبح ضرورة من ضرورات الحياة .

وانطلاقاً من ذلك ، فإن التعليم فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى أخذ يشهد اهتماماً كبيراً على مختلف الأصعدة المحلية والعربية والعالمية ، ويواجه تطويراً مستمراً لمواكبة حاجات الأفراد والمجتمعات ومتطلبات العصر وتحديدات القرن الحادى والعشرين المستقبلية ، لذلك أصبحت الجامعات هى محور اهتمام الجميع لا سيّما القيادات الحكومية من خلال التركيز على أهداف الجامعة ودورها المتميز فى تقدم المجتمع والنهوض به ، وإمداداه بالطاقات البشرية التى تتولى قيادة مشروعات التنمية والتطوير فى كل مجالات الحياة .

وكان من المنطقى أن تهتم مؤسسات التعليم العالى ، وكذلك القيادات الإدارية على المستوى الرسمى بموضوع تقييم أعضاء هيئة التدريس ، ذلك الموضوع الذى يهدف الإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف يتسنى قياس المعرفة التى يقوم عضو هيئة التدريس بإيصالها إلى الطلاب فى المحاضرات ؟
- كيف يُقاس تأثير عضو هيئة التدريس على البنية المعرفية للتخصص ؟
- كيف يمكن قياس الخدمات التى يقدمها عضو هيئة التدريس للمهنة أو للتخصص بشكل عام ؟

ولا تزال الإنتاجية العلمية تمثل المعيار الأساسى والمحك الرئيسى الأكثر استخداماً فى

المؤسسات الأكاديمية عامة ، وكليات ومدارس المكتبات والمعلومات ؛ عند تقييم الأداء الأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس ، وترجع أهمية الإنتاجية العلمية فى هذا الصدد لما يتمخض عنها من نتاج فكرى مادى مرئى يمكن تقييمه ، وتحكيمه موضوعياً ؛ بواسطة أعضاء محايدين من داخل الجامعة ، وبعبارة أخرى ، ما تزال الإنتاجية العلمية إلى الآن هى أكثر المقاييس موضوعية ؛ الأمر الذى أودى بسائر المؤسسات الأكاديمية إلى استخدامها ، واعتبارها الأداة المثلى عند تقييم نشاط أعضاء هيئة التدريس ، وفيما يلى يتعرض الباحث لموضوع الإنتاجية العلمية فى ضوء علاقاتها بتقييم الأداء الأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس بكليات ومدارس وأقسام المكتبات وعلم المعلومات .

١ - مفهوم الإنتاجية العلمية :

ظهر مصطلح الإنتاجية Productivity إلى الوجود على يد العالم الفرنسى كويزناى Quesnau فى بحث نشر له عام ١٧٦٦[١] . وعلى الرغم من بدايته القديمة نسبياً ، وارتباطه بالفكر الاقتصادى ، إلا أن أهم ما ينبغى ملاحظته هو أن المفاهيم والأفكار التى ينطوى عليها هذا المصطلح فى أذهاننا اليوم تجاوزت المضمون الاقتصادى التقليدى له ، وأصبحت الإنتاجية تمثل مضامين ومعانٍ مختلفة ما بين أيدلوجية واقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وإدارية وعلمية .

ويؤكد عدد من العلماء والباحثين على أنه لا ينبغى أن نتعامل مع الإنتاجية العلمية بنفس المفهوم الذى يشير إليه مصطلح الإنتاجية فى المناخ التجارى ويعبرون عن ذلك بقولهم : «**أن المفهوم المتداول الذى تشير إليه الإنتاجية فى المؤسسات التجارية والصناعية لا يمكن قبوله مطلقاً في حقل التعليم العالى**»[٢] . وهكذا ، فإن استقطاب قطاع التعليم العالى لمصطلح الإنتاجية اكسبه معانى ومضامين أخرى جديدة .

ويُعرِّف البعض الإنتاجية على أنها : «**عملية توظيف الوقت**» ، ومن هذا المنطلق لا ترى هذه الفئة فرقاً واضحاً بين العمل المتصل فى المنزل والعمل المحدد بساعات محدودة فى المؤسسات الأكاديمية من حيث تأثير كل منهما على الإنتاجية ، فى الوقت ذاته تتخذ مجموعة أخرى موقفاً مناقضاً ، فتنظر للإنتاجية على أنها عملية إبداعية تتأثر بالفروق الفردية إلى حد كبير ، ويؤمن المؤيدون لهذا الاتجاه بأن «**كل فرد يملك الوقت الكافى إلا أن البعض يمتلك القدرة على التحكم فى الوقت بدرجة تفوق الآخرين**»[٣] ، وعلى أية حال لا نستطيع الجزم بصحة أى الاتجاهين السابقين لأن لكل منهما سنده المنطقى ، بيد أن كلا التعريفين يؤكد على قيمة الوقت فيما يتعلق بإنتاجية البحوث .

واستمراراً للاتجاه الذى يبرز الجانب الإبداعى للإنتاجية ، والذى يركز على قيمة الوقت ومهارة استخدامه ، يقترح روبرت بويس Robert Boice قاعدة ذهبية تساعد المؤلفين على تجاوز مشكلة تخصيص الوقت تقضى بتخصيص فترة زمنية تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ دقيقة يومياً لعملية الكتابة (التأليف) ، ويرى البعض أن ٣٠ دقيقة لا تعدو كونها الحد الأدنى من الوقت الذى يجعلهم يحافظون على حماسهم البحثى[٤] ، ويبدأ آرون ويلدافسكى Aaron Wildavsky كتابه عن الكتابة

العملية بالتأكيد على أهمية العادة فيما يتصل بالإنتاجية قائلاً : «**حاول أن تعمل فى نفس المكان، فى نفس الفترة الزمنية ، وبنفس الأسلوب ... ومن ثم توقع استجابة جيدة من الجسم والعقل عند استثارة كل منهما**»[٥] .

وما يهمنا فى هذا الصدد هو الإنتاجية العلمية Scholarly Productivity ؛ تلك الظاهرة المعقدة المركبة التى تنطوى بدورها على العديد من المكونات المتشابكة المتداخلة كالإبداعية والجودة والانتماء الأكاديمى وبيئة العمل ... إلخ . ويرى أحمد بدر[٦] أن الإنتاجية تؤثر تأثيراً نوعياً – شخصياً – علمياً – عاطفياً ... إلخ من الصعب تقييمه ووزنه ، ذلك أن هذا التأثير تراكمى يصيغ البناء الفكرى والمنهجى الذى يحكم كثيراً من الجوانب الحياتية للمتلقين .

إن مصطلح «الإنتاجية العلمية» سواء طبق على المؤسسات الأكاديمية أم على أعضاء هيئة التدريس يحمل فى طياته دلالات تخصصية يجب أن توضع فى سياقاتها التاريخية ، من ثم فإن حدود مصطلح «الإنتاجية العلمية» هى الزمن بالإضافة إلى التخصص الموضوعى ، وتحاط الإنتاجية بنظام معقد من العوامل الداخلية والخارجية ، كما تتأثر الإنتاجية العلمية بالدور الذى تلعبه الكليات والمعاهد، والذى يتأثر بدوره بالمتغيرات التى تطرأ على أهداف الجامعات ، واستراتيجياتها ، وهياكلها التنظيمية[٧] .

وتعنى الإنتاجية العلمية – من وجهة نظر الباحث – معنيين مختلفين ، الأول – الإنتاجية العلمية كعملية إبداعية ، الثاني – الإنتاجية العلمية كظاهرة يعكسها الإنتاج الفكرى ، وسيقتصر تناول الباحث لمصطلح الإنتاجية العلمية فى ضوء المعنى الآخر الذى يشير إلى الإنتاجية العلمية على أنها : «**حجم الإنتاج الفكرى الذى نشر لأعضاء هيئة التدريس طوال السنوات السابقة بصورة تعكس الخصائص التراكمية المميزة للنشاط العلمى ، فكل مادة بحثية تعتمد على العديد من المواد البحثية السابقة ، وفى المقابل فإنها تؤثر فى العديد من المواد البحثية الجديدة**»[٨] ، وهكذا فإن أعمال العالم فى مجال تخصصى ما ؛ تعكس بدرجة كبيرة الطبيعة التراكمية لخصائص المجال ككل .

وتصرح مارسيا باتيس Marcia Bates بأنه من الضرورى أن تنصب الدراسات التى تتناول الإنتاجية على الإنتاج الفكرى البؤرى أو الجوهرى ، وتعبر عن ذلك بقولها : «**يجب أن ينصب الاهتمام على مقالات الدوريات ، والكتب ، وغيرها من الإنتاج الفكرى الأساسى للخروج بقياسات دقيقة ، وترتيبات طبقية صادقة تعبر عن الواقع أما إذا تضمنت دراسات الإنتاجية ذلك الإنتاج الفكرى الهامشى كمراجعات الكتب ، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى الخروج بنتائج منافية للواقع**»[٩] [١٠] ، ومما لا شك فيه أن دراسات الإنتاجية لابد وأن تتضمن الأشكال الأساسية للإنتاجية الفكرية لا سيّما الكتب لكونها تمثل الجزء الأكبر إلى جانب المقالات العلمية من إسهامات الأكاديميين .

كما تشير دراسات عديدة إلى ظاهرة تأليف عدد قليل من العلماء «إنتاجياً غزيراً» فى الوقت الذى يؤلف فيه عدد كبير من العلماء نسبة قليلة من الإنتاج الفكرى[١١] ، ويوضح برايس Price أن السواد الأعظم من إجمالى النشاط العلمى يتشكل، ويصاغ بواسطة عدد قليل نسبياً من العلماء[١٢] ،

ومما لا شك فيه أن الإنجازات العلمية للباحث هى التى تكسبه المكانة العلمية ، والتقدير المهنى الذى يستحقهما .

ويُعد قيام بعض الأفراد بنشر أعمال متعددة ، وعدم نشر البعض الآخر أية أعمال وهو أمر من الصعب تفسيره على الرغم من محاولة الباحثين إيجاد إجابة على هذا السؤال منذ الأربعينيات من القرن العشرين ، ولعل ذلك يرجع إلى وجود مشكلات فى قياس الإنتاجية ، أو تحديد المتغيرات ذات الصلة أو تحديد أشكال الإنتاج الفكرى المدروس ، أو تحديد درجة تأثير المتغيرات المختلفة[١٣] .

وفى هذا الإطار ، حدد علماء النفس مجموعة من السمات الفكرية الأساسية للأفراد الأكثر إنتاجية والأغزر ابتكاراً فى قطاع عريض من التخصصات اشتملت على : الأدب ، والفن ، والموسيقى ، والعلم ، وقد خرج هؤلاء العلماء بنتيجة مؤداها أن هؤلاء الأفراد يتمتعون بصفات تميزهم عن أقرانهم مثل : قوة الشخصية ، والقدرة على التأثير فى الآخرين ، والمثابرة والإصرار والقدرة على التحمل ، والرغبة فى تحقيق الكمال ، ويؤكد علماء الاجتماع على أن «تقديس البحث العلمى» هو القوة الدافعة للإنتاجية عند الأفراد العلميين الأمر الذى يحتم عليهم الاضطلاع بمهام البحث حتى وإن احتجبت مظاهر التقدير ، والتكريم ، والمكافأة[١٤] .

ومهما يكن من أمر فقد تفاوت العلماء بشكل واضح من حيث عدد البحوث التى يقومون بنشرها؛ فقد توصل (الفريد جيمس لوتكا Alfred James Lotka) فى بحثه عن التوزيع التكرارى للإنتاجية العلمية للكيميائيين والفزيائيين ، والذى نشر فى مجلة أكاديمية واشنطن للعلوم The Journal of The Washington Academy of The Sciences بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٢٦ - بعد أن قام بتحليل الرتاج الفكرى للكيميائيين من خلال نشرة المستخلصات الكيميائية Chemical Abstracts فيما بين عامى ١٩٠٧ - ١٩١٩ ، وكذلك استقراء كشاف الإنتاج الفكرى للفيزيائيين Auerbach's Geschichtstafeln Der Phiysik ذلك الكشاف الذى يغطى أفضل ما نشره المؤلفون فى المجال خلال القرن التاسع عشر - إلى أن التوزيع التكرارى للعلماء وصفه بواسطة الدالة Function التالية : ف (ن) = ن^{٢} / ك حيث ف (ن) = عدد العلماء الذين ينشرون ن من المقالات ، ك = ثابت . ويعنى ذلك أن أقل من ٦ ٪ من العلماء ينشرون حوالى ٥٠ ٪ من البحوث[١٥] [١٦] ويرى كثير من الباحثين مثل : لفنيز Leavens ، دافيس Davis ، برايس Price ، برايتون Britton أن «قانون التربيع العكس للوتكا» الخاص بالإنتاجية العلمية يصلح للتطبيق على الفترات الزمنية المختلفة ، وكذلك على التخصصات الموضوعية المتنوعة .

من جهة أخرى ، لاحظ القائمون على إدارة المركز الوطنى الهندى للدراسات الببليومترية National Center of Bibliometeics أنه يمكن تقسيم بحوث العلماء من حيث الاستشهاد بها إلى أربع فئات هى[١٧] :

١ - بحوث قليلة يُستشهد بها مرات كثيرة .

٢ - عدد كبير فى البحوث يُستشهد بها مرات قليلة .

٣ – عدد أقل فى البحوث يُستشهد بها عدد مرات أقل .

٤ – عدد قليل جداً من البحوث لا يُستشهد بها على الإطلاق .

وطبقت دراسات عديدة فى موضوع الإنتاجية فى مختلف التخصصات بغرض ترتيب الأقسام العلمية داخل المؤسسات الأكاديمية لتحديد إسهام كل قسم من هذه الأقسام فى البناء المعرفى للمجال ، وتقدم مثل هذه الدراسات بصورة عامة بعض معايير التفوق فى البرامج الأكاديمية ، وذلك استناداً إلى فرض يقضى بأن أعضاء هيئة التدريس المنتجين للبحوث العلمية يرفعون من جودة البرنامج التعليمى مما ينعكس بشكل إيجابى على الطلاب[١٨] ، أو بعبارة أخرى تتجه معظم التخصصات الأكاديمية إلى استخدام الإنتاج الفكرى ، ومن ثم قياس اتجاهاته العددية والنوعية كأداة أساسية تعكس المفهوم الكلاسيكى «أنشر Publish» أو «تعرض للهلاك Perish»[١٩] .

ولقد لفت نظر الفرنسى فرانك كلمنت – Frank Clemente أثناء تتبعه لتطور العلم – ما أطلق عليه أنه واحد من الموضوعات الحاسمة فى مجال الدراسات التطبيقية ألا وهى دراسة الإنتاجية العلمية ، ويؤكد على أن دراسات الإنتاجية طبقت على قطاعات متنوعة من العلماء حيث شملت الفئات التالية[٢٠] :

١ – الفسيولوجيون عام (١٩٥٦) بواسطة مليتزر Meltzer .

٢ – علماء النفس عام (١٩٥٧) بواسطة كلارك Clark .

٣ – علماء الاجتماع عام (١٩٥٩) بواسطة اكسلسون Axelson ، عام (١٩٦٢) بواسطة بليتز Bates .

٤ – علماء الزراعة عام (١٩٦٠) بواسطة وزارة الزراعة الأمريكية (USDA) .

٥ – الباحثون الطبيون عام (١٩٦٠) بواسطة بن دافيد Ben-David .

٦ – العلماء المتخصصون فى دراسات المرأة عام (١٩٦٤) بواسطة برنارد Bernard .

٧ – البيولوجيون وعلماء السياسة عام (١٩٦٥) بواسطة كران Crane .

٨ – الأخصائيون النفسيون عام (١٩٦٦) بواسطة كل من : طوماسون Tomasson ، ستانلى Stanley .

٩ – الحاصلون على جائزة نوبل عام (١٩٦٧) بواسطة زكرمان ZucKerman .

١٠ – الفيزيائيون عام (١٩٧٠) بواسطة جاستون Gaston .

١١ – الكيميائيون عام (١٩٧١) بواسطة هاجستروم Hagstrom .

ومن الطبيعى أن تتباين وتختلف أنماط الإنتاجية بين التخصصات المختلفة بسبب تنوع الدوافع السلوكية ، فعلى سبيل المثال يؤدى ارتفاع متوسط عدد أعضاء هيئة التدريس فى الفيزياء إلى ارتفاع أعداد مقالات الدوريات فى المجال ؛ مقابل انخفاض متوسط عدد أعضاء هيئة التدريس فى تخصص كتخصص اللغة الإنجليزية ، مما يؤدى إلى انخفاض عدد مقالات الدوريات فى المجال[٢١] .

وعند مقارنة إنتاجية العلماء فى العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية ؛ ويتضح أن إنتاجية الباحثين فى مجال العلوم الطبيعية للمقالات تفوق إنتاجية الباحثين فى كلٍ من قطاعى العلوم الاجتماعية والإنسانيات ، ويرجع ذلك إلى تأثر الباحثن فى العلوم الطبيعية بعدد أكثر تعقيداً من المتغيرات الأكاديمية ، ويعنى هذا أنه إذا تخيلنا انتقال الباحث فى مجال العلوم الطبيعية للعمل فى مجال الإنسانيات ، فمن المؤكد أن تنخفض إنتاجيته لتتناسب مع معدلات الإنتاجية السائدة فى الإنسانيات ، كما أننا إذا تصورنا انتقال نفس الباحث للعمل فى مجال العلوم الاجتماعية فسوف نتوقع منه معدل إنتاجية يتناسب مع معدلات الإنتاجية فى العلوم الاجتماعية[٢٢] .

ويكتسب نظام الاتصال الرسمى القائم على تبادل النتائج والاكتشافات البحثية التى يتوصل إليها أعضاء هيئة التدريس من خلال الإنتاج الفكرى الوثائقى أهمية قصوى ترجع إلى قدرته على تحقيق المميزات التالية[٢٣] [٢٤] :

١ - إنتاج المعرفة الجديدة .

٢ - إماطة اللثام عن تطبيقات حديثة لمعرفة قديمة.

٣ - إكساب الجامعة كمؤسسة والباحثين كأفراد مكانة علمية بارزة .

٤ - جذب أعضاء هيئة التدريس الطموحين ، وطلاب الدراسات العليا المتفوقين .

٥ - تحسين مستوى التدريس عن طريق استثمار المعرفة الجديدة التى يتم التوصل إليها .

٦ - تطوير أعضاء هيئة التدريس فكرياً ومهنياً .

٧ - الإسهام فى دعم ميزانية الجامعات بموارد مالية إضافية .

علاوة على ذلك ، ترشد الدراسات المقارنة للإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات ومدارس المكتبات وعلم المعلومات طلاب الدراسات العليا الذين يرغبون فى التعرف على أفضل الكليات والأقسام العلمية فى تخصصهم ، بالإضافة إلى أن هذه الدراسات تتيح المعلومات التى تساعد شباب الأكاديميين الباحثين عن وظائف بالأقسام ذات الثقل العلمى فى التخصص ، كما أنها تقدم إطاراً عاماً للمناخ الفكرى المصاحب للنمو المهنى[٢٥] .

وقبل ذلك كله تقدم الدراسات عن الإنتاج الفكرى فى تخصص ما تحليلاً لكيفية التى تراكم بها رصيد هذا الإنتاج الفكرى عن طريق الإجابة على السؤال ثلاثى الأبعاد : من نشر ، ماذا ، وأين نشره ؟

٢ - مؤشرات الإنتاجية العلمية :

مما لا شك فيه أن الإنتاجية العلمى نشاط غير مرئى ، وعملية إبداعية غير محسوسة ، غير أننا نستدل على وجودها من خلال المؤشرات التالية :

٢-١ الإنتاج الفكري كما وكيفا :

تؤكد العديد من الدراسات والبحوث فى كافة التخصصات المعنية بدراسة النشاط العلمى على أن المحك الرئيسى للإنتاجية العلمية يتمثل فى رصيد الإنتاج الفكرى الذى ينشره الباحث ، أو العالم فى شتى صوره المختلفة وأشكاله المتنوعة من كتب ، ومقالات ، وبحوث ودراسات وأوراق عمل

المؤتمرات، وتقارير فنية ، وبراءات اختراع ، ومن ثم كان ذلك مدعاة لظهور دراسات متعددة تتولى تحليل ودراسة الإنتاجية الفكرية موضوع الظاهرة ، والذى يعتمد بدوره على تجميع مجموعات الوثائق التى تجسد المجال المعرفى المزمع فحصه ، ودراسته ، وتحليله ، وذلك للخروج بمؤشرات تساعد على استخلاص هذا الإنتاج ، وتفسيره على ضوء البيانات الإحصائية المتعلقة به ، للقيام بهذه المهمة، ويجب أن يتوافر لدى الباحث كم كافى من أوعية المعلومات والبيانات الببليوجرافية المتكاملة لإجراء الدراسة بطريقة سليمة .

وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن حجم الإنتاج يدلل على مكانة العالم الإنتاجية ، ومن ثم يمكن أن يشير إلي مكانة أو مستوى الوحدة ، أو القسم العلمى ؛ بيد أن هذا المحك أثار جدلاً شديداً بأن قضيتين هما : طبيعة العلاقة بين الإنتاج الفكرى ، ونوعيته ، ومعايير النشر العلمى ومدى تدخل العوامل غير الموضوعية فى هذا الاتجاه التقليدى الذى يعتمد على إحصاء الإنتاج الفكرى المتخصص فى المكتبات وعلم المعلومات المنشور فى أدوات الضبط الببليوجرافى ، إنما يعتمد على وجهة النظر التى يتبناها القائمون على الدراسة من حيث المعايير التى يصيغونها لتحديد ماهية المواد البحثية التى توضع فى الاعتبار ، وتلك التى لا ينبغى أن تتضمنها الدراسة .

٢-٢ التقدير والاعتراف العلمي :

يوضح بيلز Pelz أن الدافعية للإنجاز العلمى تنبع من الرغبة فى الحصول على التقدير والاعتراف العلمى Recognition من جانب الأعضاء الآخرين العاملين فى نفس التخصص العلمى و/أو من الرغبة فى تحقيق قدر من التقدم الذى من شأنه أن يسهم فى تطور المؤسسة التى يعمل بها العالم[٢٦] .

ويرتبط التقدير العلمى بالمكانة الأكاديمية التى يحظى بها العالم ، ويرجع ذلك إلى أسباب ثلاثة هى :

- الإنجازات التى يحققها العالم .
- عمل العالم بإحدى الجامعات الأساسية (الكبيرة) يؤهل إنتاجه العلمى لأن يحظى بالتقدير من جانب زملاء التخصص .
- تواصل العالم مع زملائه خارج الجامعة فيما يعرف بالجامعة الاعتبارية[٢٧] ، يرفع من مستوى إنتاجيته ومن ثم دعم الاعتراف العلمى به[٢٨] .

يؤكد البعض على أن التقدير العلمى يرتبط بمدى الاستمرارية فى البحث بغض النظر عن مكانة الباحث العلمية ؛ إلا أن هذه العلاقة تتأثر بالدور الذى تلعبه المؤسسة التى ينتمى إليها ذلك الباحث ، بحيث تتفاوت هذه العلاقة بين العمل فى جامعات أساسية عريقة وأخرى صغيرة ؛ ذلك أن الاعتراف العلمى بالباحثين العلماء لا يتسنى سوى من خلال إبراز قدرتهم على تزويد البشرية بالمعرفة الجديدة من خلال البحث .

ويتأثر التقدير العلمى بمستوى المؤسسة الأكاديمية التى ينتمى إليها العالم من ناحية ، والإنتاجية العلمية من ناحية أخرى ، وتتشكل دافعية العلماء والباحثين فى الجامعات الأساسية الصغيرة على حدٍ سواء من خلال التفاعل بين هذه

المتغيرات الثلاثية ، وتتباين درجة تأثير المتغيرات الثلاثة : الإنتاجية العلمية ، والانتماء الأكاديمى ، والمكانة العلمية على فرص التقدير العلمى التى يحظى بها العالم أو الباحث ، فعلى سبيل المثال يتيح انتماء العالم إلى إحدى الجامعات الأساسية فرصاً أقوى للحصول على تقدير علمى أفضل من الإنتاجية العلمية أو المكانة المتميزة التى يحظى بها بسبب ما توفره هذه الجامعات من شبكة قوية تتيح التواصل بين العلماء البارزين فى نفس التخصص[٢٩] .

ويشير التقدير العلمى عند البعض إلى عدد الجوائز الشرفية التى يحصل عليها الفرد ، باعتبارها أساساً لتقدير واحترام الآخرين ، وتبدأ هذه الجوائز الشرفية التى يحصل عليها الباحث من معهد أو مؤسسة غير التى تخرج فيها أو يعمل بها ، وتنتهى بجازة نوبل أو ما فى مستواها ، وفى واقع الأمر إن الحصول على مثل هذه الجوائز إنما يأتى نتيجة طبيعية للريادة فى البحث والنشر ، ويدعم ذلك النتائج التى توصل إليها زكرمان Zuckreman فى تناوله للحائزين على جائزة نوبل عام ١٩٦٧[٣٠] ، فيؤكد على أن أوجه التكريم المختلفة تعكس ريادة من لهم قصب السبق فى ممارسة ناشطى البحث والنشر عند مقارنة الحاصلين على هذه الجوائز بالعلماء الآخرين العاملين فى نفس المجال ، وإلى جانب الجوائز الشرفية هناك العضوية الشرفية فى بعض الجمعيات العلمية ورئاسة مؤسسات مهنية وطنية ... إلخ ، ثم يلى هذا المستوى من التقدير منح ما بعد الدكتوراه ، والزمالات ، فهذه تمثل نوعاً من التقدير للعالم وإنتاجيته ، لذا فهى مؤشر على ارتفاع هذه الإنتاجية والرضا عن مستواها .

٢-٣ مؤشرات اخرى :

لا تقتصر مؤشرات الإنتاجية على المؤشرين السابقين ؛ وإنما تضم مؤشرات أخرى . ولعل من أهم هذه المؤشرات براءات الاختراع ، والتى تعد من وجهة نظر عدد من العلماء مظهراً قوياً للإنتاجية باعتبارها تمثل سجلاً للابتكارات المجدية ، كذا عضوية الجمعيات المهنية فهذه الجمعيات تعد بمثابة منتديات علمية أو جامعات اعتبارية تتعهد بنشر إنتاجهم العلمى ، وتعتبر الدعوة إلى حضور المؤتمرات العلمية مؤشراً أساسياً فى التعرف على إنتاجية العالم بما تمثله من إمكانية للحوار العلمى الجاد الذى هو الضلع الثالث فى مثلث البحث العلمى : الملاحظة – التجربة – الحوار ، إلى جانب التدريس بالجامعات الأجنبية وتحكيم البحوث العلمية بها ، وكذلك تحكيم المقالات فى الدوريات العلمية أو عضوية مجالس تحريرها[٣١] .

كما يعد الدعم المالى ، والمنح التمويلية المعضدة للنشاط البحثى من أهم المؤشرات الدالة على ارتفاع معدلات الإنتاجية ، ومن ثم فإن العلماء والباحثين الذين تحظى مشروعاتهم البحثية بتمويل مادى مناسب عادة ما يتأتى ذلك من المصداقية التى يلاقونها ، والتقدير العلمى الذى يتمتعون به بين أقرانهم فى التخصص العلمى والمهنى[٣٢] .

٣ - قياس الإنتاجية العلمية :

تتعدد طرق وأساليب قياس مؤشرات الإنتاجية العلمية فيما تعتبر الطرق الثلاثة التالية هى أكثر الأساليب شيوعاً :

٣-١ اسلوب الإحصائى الكمي :

تستند هذه الأساليب الكمية إلى فرض مؤداه أن كم الإنتاج الفكرى المنشور - من كتب ، ومقالات ، وبحوث ، ودراسات ، وأوراق عمل المؤتمرات ، وتقارير فنية - يرتبط بعلاقة إيجابية مع محتوى هذا الإنتاج الفكرى ونوعيته أو كيفيته ؛ بعبارة أخرى تُقيِّم هذه الأساليب إنتاجية الباحث أو العالم كما تتمثل فى حجم إنتاجه الفكرى المنشور، باستخدام إحصائيات بسيطة أو معقدة للمؤلفات المنشورة .

وباستقراء الإنتاج الفكرى فى موضوع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بمدارس المكتبات وعلم المعلومات ؛ تبين أن هناك ثلاث طرق تستخدم فى إحصاء مفردات هذه الإنتاجية وهى[٣٣] :

٣-١-١ اسلوب الرصد الكامل

Complete Credit

يسعى هذا الأسلوب إلى منح المؤلف درجة كاملة عن كل عمل يؤلفه منفرداً أو بمشاركة آخرين بحيث تقوم استراتيجية قياس إنتاجية المؤلفين على استخدام الدرجة الصحيحة دون الكسر دائماً ، يؤثر هذا المنحى على العدد الإجمالى للمواد المؤلفة بصورة تؤدى إلى زيادة العدد الإجمالى لإنتاجية الفرد والمؤسسة عن إجمالى الإنتاج الفكرى المنشور فعلياً . وعلى الرغم من المثالب التى تؤخذ على هذا المنحى بسبب ما يحدثه من زيادة فى إجمالى إنتاجية المؤلف الذى يُعد أعمالاً عديدة بمشاركة الآخرين و / أو إنتاجية المؤسسة التى تشجع المنتسبين إليها على التأليف المشترك ؛ إلا أن هذا المنحى هو المقياس الوحيد الصحيح القابل للتطبيق .

٣-١-٢ اسلوب الرصد المباشر Straight Credit

يعتمد هذا المنحى على احتساب الإنتاج الفكرى المشترك التأليف لصالح المؤلف الذى يرد ذكره أولاً على صفحة عنوان العمل ، وقد أجمع الباحثون على قصور هذا الأسلوب لما فيه من إهدار واضح لجهود المشاركين فى التأليف .

٣-١-٣ اسلوب الرصد المعدل Adjusted Credit

يمنح هذا الأسلوب المؤلفين المشتركين فى إعداد عمل ما نسبة مئوية تتناسب والجهد الذى بذله كل منهم وفقاً للنسبة $\frac{١}{ن}$ حيث ن = عدد المؤلفين ، وهذا الأسلوب هو أكثر الأساليب إثارة للمشكلات ، فعلى الرغم من أن العدد الإجمالى للإنتاجية يتطابق مع العدد الحقيقى للإنتاج الفكرى المنشور ، إلا أن هذا النظام لا يتيح الفرصة للوقوف على سمات الإنتاجية العلمية لأسباب ثلاثة ، **أولاً** : أن النسبة $\frac{١}{ن}$ لا تزيد من درجات الدقة بل على العكس تحد منها لأنها تحاول تقدير النسبة الفعلية لإسهام كل مؤلف بصورة تقريبية ، **ثانياً** : يثير هذا الأسلوب مشكلات عند تحليل البيانات لاستخدام الكسور العشرية للإنتاج الفكرى الذى يتسم بالاستقلالية ، **وثالثاً** : يمد هذا الأسلوب ببيانات يصعب استخدامها فى قياس ظاهرة الإنتاجية .

٣-٢ اسلوب إحصاء الاستشهادات :

يعتبر إحصاء الاستشهادات المرجعية معياراً

أساسياً فى قياس الإنتاجية العلمية ؛ ذلك أن هذا الأسلوب يعتمد على فرضية مهمة مؤداها أن عدد الاستشهادات المرجعية يفيد فى قياس تأثير العالم أو الباحث فى المجال ، بالإضافة إلى أنه قد يفيد كمؤشر إلى مستوى الإسهام العلمى[٣٤] ، ويؤكد روبرت هايز Robert Hays على ذلك قائلاً : «يعد إحصاء الاستشهادات المرجعية من الأسس الدقيقة التى تستخدم فى تقييم أعضاء هيئة التدريس ، وكذلك المدارس (الكليات) بسبب قدرته على قياس الاتجاهات العددية ، وما يتمتع به من سهولة فى التطبيق[٣٥] .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب يعتمد على

قواعد البيانات الضخمة مثل :

- كشاف الاستشهادات المرجعية فى العلوم
Science Citation Index (SCI)
- كشاف الاستشهادات المرجعية فى العلوم الاجتماعية
Science Citation Index Social (SSCI)
- كشاف الاستشهادات المرجعية فى الإنسانيات والفنون
Arts & Humanities Citation Index (AHCI)

ويعد جارفيلد Garfield هو أول من حاول ترتيب العلماء طبقياً وفقاً لعدد مرات الاستشهادات المرجعية بأعمالهم عندما قام فى عام ١٩٦٨ بسرد قائمة مكونة من ٥٠ عالماً ممن تحظى أعماله بالاستشهاد من جانب الآخرين مستخدماً فى ذلك كشاف الاستشهادات المرجعية فى العلوم Science Citation Index Data Base لعام ١٩٦٧ ، ولقد تنبأ بأن بعض الذين سيحصلون على جائزة نوبل سيكونون من بين من ورد ذكرهم فى هذه القائمة التى تضم الصفوة ، وبعد مرور عام ، تحققت هذه النبوءة حيث رصد جيلمان M. Gellmann ممن ورد ذكرهم فى قائمة جارفيلد ، بينما رصد بارتون D. H. R. Barton ممن ورد ذكرهم فى هذه القائمة ، وقد نالوا شرف الحصول على جائزة نوبل فى الفيزياء والكيمياء عام ١٩٦٩[٣٦] وفى هذا إشارة قوية إلى فعالية تحليل الاستشهادات المرجعية فى تقييم العلماء والبحوث .

ويكتنف استخدام الاستشهادات المرجعية كأداة تقيس جودة البحوث العديد من المشكلات ؛ لقد وجدت سوزان بونزى Susan Bonsi من خلال دراستها لإحدى العينات العشوائية أن ٦٠ ٪ من المواد التى احتوى عليها كشاف الإنتاج الفكرى فى المكتبات Library Literature – على سبيل المثال – تخلو من قائمة مراجع ، وفى دراسة أخرى وجدت كرستين كوريتنيك Christine Koryt-nyk أن نسبة المواد التى نشرت فى دوريات محكمة تشترط توثيق ما ينشر بها ، وتضمنها هذا الكشاف لم تتعد ثلث المواد ، ومن ناحية أخرى وجدت روبرت هايز Robert Hayes أن معظم الاستشهادات للمؤلفين ذوى الإنتاجية الغزيرة فى تخصص المكتبات ، والتى تم حصرها فى كشاف الاستشهادات المرجعية فى العلوم الاجتماعية ؛ ما هى إلا مراجعات لكتب Book Reviews ، وتوضح دراسة أخرى أن نصف المراجع المستشهد بها فى الدوريات البؤرية فى تخصص المكتبات غير صالحة ، ولم تستخدم فى تدعيم وجهة النظر[٣٧] .

وعبر كل من هارتر وسربنتش Harter and Serebnick عن رفضهما لمثل هذين الأسلوبين : الإحصاء الكمى لمفردات الإنتاج الفكرى ، وإحصاء الاستشهادات فى خطاب وجهاه إلى مجلة المكتبات Library Journal ، وانصب اعتراضهما على أن كل وحدة تأليف لا تتساوى مع غيرها من الوحدات التى تصيغ نسيج الإنتاج الفكرى ، وفى حقيقة الأمر يبدو أن هذا صحيحاً إلى حدٍ كبير ، بيد أنهما لم يقترحا كيف يمكن التمييز بين وحدات الإنتاج الفكرى فى ضوء القيمة العلمية لكل منها[٣٨] .

٣-٣ لجان التحكيم العلمية و / او الاكاديمية :

يحقق تقييم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات هدفين أساسين : الأول – تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس ؛ لتطوير ما يضطلعون به من أنشطة مثل التدريس والبحث والتفاعل مع الطلاب ، ومن ثم إيجاد عضو هيئة تدريس كفءٍ قادر على القيام بهذه الأنشطة على الوجه الأكمل ، الثانى – تحقيق هدف أساسى آخر يتعلق بعضو هيئة التدريس وهو الترقية من خلال التعليمات والأسس التي تعتمدها الجامعة . ولأن الترقية بالنسبة لعضو هيئة التدريس الذى يعمل فى الجامعة تشكل لديه الحافز لرفع إنتاجه ، وتحسين أدائه وزيادة تطوره المهنى والأكاديمى ، مما ينعكس على الجامعة التى يعمل بها ؛ يعتمد تقييم عضو هيئة التدريس بغرض الترقية على مقدار ما ينفذه من بحوث علمية ، حيث يعتبر البحث العلمى ، فى الجامعات هو العنصر الأساسى بل وقد يكون الوحيد لتقويم عضو هيئة التدريس[٣٩] .

ومن هنا فقد اهتمت معظم الجامعات ومنها كليات ومدارس المكتبات والمعلومات بموضوع الإنتاجية العلمية بوصفها المعيار الأساسى لترقية أعضاء هيئة التدريس بها ، الأمر الذى دفعها إلى تشكيل اللجان العلمية التى من شأنها وضع الأسس والمعايير اللازمة لتوفير الموضوعية ، والنزاهة ، والشمولية ، إلى درجة كبيرة ، وعادة ما تتألف هذه اللجان الانتقائية من كبار علماء كل تخصص علمى ، ويطلب إليهم تقدير قيمة الدراسات التى ينشرها علماء فى تخصصهم وتحديد مدى الإضافات التى تسهم بها هذه الدراسات فى البناء المعرفى للتخصص ، ويستند هذا الأسلوب إلى فرضية مؤداها أن العلماء والزملاء فى تخصص ما هم أقرب وأدق فى الحكم على زملائهم من أى عنصر من خارج التخصص .

وينص قانون تنظيم الجامعات المصرية ولائحته التنفيذية (مادة ٧٣) على أن تتولى لجان علمية دائمة فحص الإنتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية ويصدر بتشكيل هذه اللجان – لمدة ثلاث سنوات – قرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأي مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة من بين أساتذة الجامعات الذين مضى عليهم فى الأستاذية عشرة سنوات على الأقل، أو من المتخصصين من غيرهم ، وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة المساعدين من أساتذة الجامعات ، أو من المتخصصين من غيرهم ، وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسبباً يقيم الإنتاج العلمى للمتقدمين ،

وما إذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمي مع ترتيبهم عند التعدد بحسب الأفضلية فى الكفاءة العلمية ، وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين[٤٠] . ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه يعتمد على الزميل شريطة أن يكون خبيراً ، بالإضافة إلى أن العوامل الذاتية قد تؤثر بدرجة كبيرة فى قرارات أعضاء اللجنة عند فحص إنتاجية المتقدمين .

ويتضح مما سبق أن لكل أسلوب أو طريقة من الطرق المستخدمة فى قياس الإنتاجية العلمية مزاياها ومثالبها ؛ الأمر الذى جعل البعض يؤكد على أننا لا نزال بحاجة إلى أسلوب قياس يميز بين الأشكال المختلفة لأوعية المعلومات من حيث أهميتها النسبية ذلك أن من أهم المشكلات التى تكتنف موضوع الإنتاجية العلمية والدراسات التى تتناولها فى تخصص المكتبات والمعلومات تلك الممارسة الشائعة لاعتبار جميع أشكال الإنتاج الفكرى فى علوم المكتبات والمعلومات متساوية من حيث المحتوى البحثى أو القيمة العلمية ، بحيث تُمنح المقالة التى لا يتعدى تعدادها عموداً أو صفحة فى دورية نفس العدد من النقاط التى تمنح لكتاب قام بتأليفه فرد واحد على الرغم من التفاوت الواضح فى حجم الجهد المبذول فى كل منهما ، ففى الوقت الذى قد يستغرق تأليف المقالة بضع ساعات ؛ يستغرق تأليف الكتاب عام أو أكثر[٤١] . ولعل هذا ما دفع مارسيا بايتز Marcia Bates إلى طرح السؤال التالى: هل إحصاء الإنتاج الفكرى بصورة إجمالية كافياً للوقوف على خصائص الإنتاجية أم أنه من الضرورى رصد الأشكال المتنوعة للإنتاج الفكرى كل على حدة عند تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس و / أو الكلية ؟! .

ومن ناحية أخرى تركز اليزابيث كريمر Elizabeth Creamer فى دراستها عند تقييم إنتاجية أعضاء هيئة التدريس علي أننا لا نزال بحاجة إلى ابتكار أساليب جديدة لقياس درجة تأثير أشكال متنوعة من وسائل الاتصال العلمى ؛ لا سيّما تلك الأعمال غير المنشورة كأعمال المؤتمرات، والندوات ، والخطب ، وأشكال الاتصال الإلكترونية[٤٢] .

وتقترح مارسيا باتيز أسلوباً مستحدثاً لقياس الإنتاجية العلمية فى برامج المكتبات وعلم المعلومات يتألف من عناصر ثلاث هى :

١ – الترتيب الطبقى Perception Ranking .

٢ – معدل نشر الإنتاج الفكرى Publication Rates .

٣ – معدل الاستشهادات المرجعية Citation Rates .

وتستخدم هذه المقاييس الثلاثة معاً فيما يعرف «بالقياس المثلث Tringulation» أو «القياس متعدد الإجراءات Multiple Operations» لتحقيق التكامل ، ومن ثم الوصول إلى قياس موضوعى لظاهرة الإنتاجية على المستوى الفردى أو المؤسسى[٤٣] .

٤ - العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية :

تتأثر الإنتاجية العلمية للعلماء والباحثين بمجموعة من العوامل والمتغيرات والمحددات ، وتختلف درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل

طبقاً لظروف كل تخصص أو مجال ، ولعل هذا ما يبرر الاختلاف الواضح بين الدراسات والبحوث التى تتناول أثر العوامل والمتغيرات المتعددة على الإنتاجية العلمية ، وفيما يلى نعرض للعوامل المؤثرة فى الإنتاجية العلمية ودرجة تأثير كل منها كما تناولتها الدراسات والبحوث المتخصصة فى أدب الموضوع .

ولقد أوضحت إحدى الدراسات عن إنتاجية أعضاء التدريس بالكليات والمعاهد أنها تتأثر بأربع قوى هى : العوامل التاريخية ، والعوامل الاجتماعية، وعوامل تتعلق بأهداف صناعة التعليم العالى ، والعوامل المؤسسية والتى تتفاعل مع بعضها البعض لتصيغ السياق الذى يمكن من خلاله الحكم على إنتاجية أعضاء هيئة التدريس[٤٤] .

١ - **العوامل التاريخية** : هى النموذج العقلى أو محصلة الأطر الفكرية التى تدور بذهن عضو هيئة التدريس عن الدور الذى يجب أن يضطلع به ، والتى تتشكل عبر فترات زمنية طويلة .

٢ - **العوامل الاجتماعية** : هى ذلك القطاع العريض من التحولات والاتجاهات الناتجة عن العمل داخل المجتمع ، ولأن هذه التغيرات تحدث ببطء فهى غير مرئية ، وعلى الرغم من أن البعض يرى أن «البرج العاجى» لا يتأثر بما يدور فى المجتمع ، إلا أن التاريخ أثبت أن التغيرات الجوهرية لنظم التعليم العالى هى استجابة لما يطرأ على المجتمع من تغييرات .

٣ - **أولويات صناعة التعليم العالى** : هى تلك النماذج التى تشير إلى أولويات الأهداف التى تتصدر السياسة العامة لصناعة التعليم العالى ، كما أن التعليم العالى يتأثر بدرجة كبيرة بإنجازات بعض القيادات دون غيرهم .

٤ - **العوامل المؤسسية** : هى عبارة عن الناتج النهائى لمجموعة الظروف المحلية أو البيئة الاجتماعية الاقتصادية السياسية الخاصة بالمؤسسة (الكلية أو المعهد) ، وبالرغم من أن هذه القوى غالباً ما تلعب الدور الأكثر أهمية فى إرساء دعائم الإطار العام للإنتاجية داخل المؤسسة ؛ يتأثر الدور الذى تلعبه هذه العوامل بما تواجهه المؤسسات من ضغوط لإحداث التطوير .

ويعد النموذج النظرى Model الذى صاغه مجل Megel[٤٥] من أكثر النماذج ذيوعاً وانتشاراً فيما يرتبط بالعوامل التى تؤثر فى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس فى المجالات العلمية ، وكما يوضح الشكل رقم (٢) ؛ تتأثر الإنتاجية العلمية العوامل التالية :

١ - العوامل النفسية والفردية - Psychological Individual .

١/١ الدافعية .

٢/١ موضوعات الاهتمام لدى كل فرد .

٣/١ العمر .

٤/١ سنوات الخبرة .

٥/١ الدرجة العلمية .

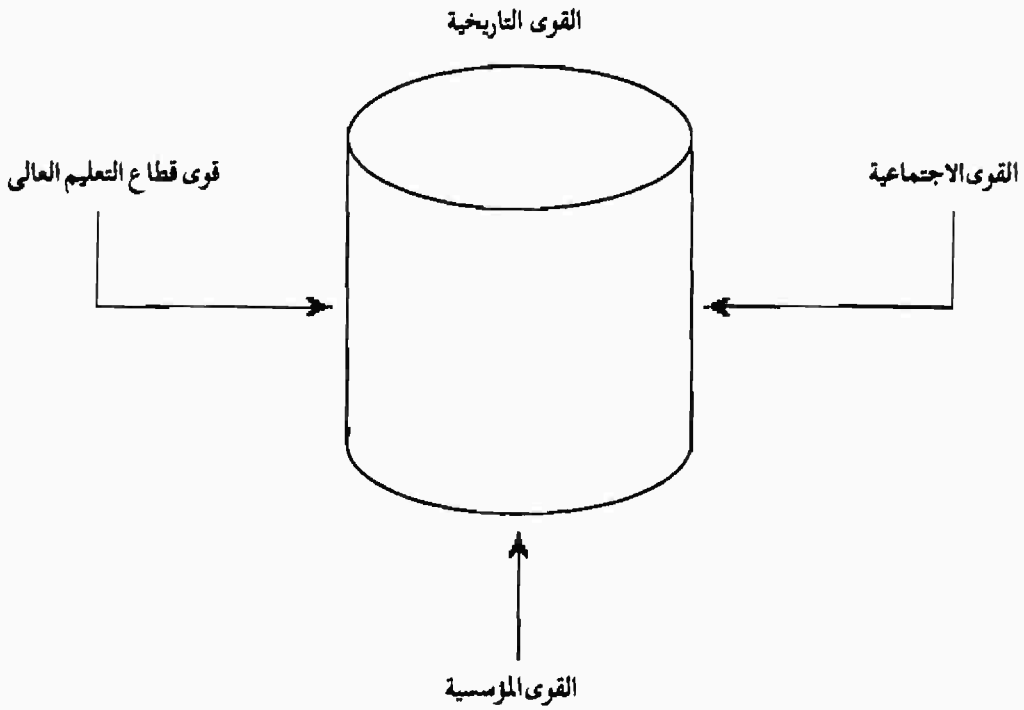

شكل رقم (١)

القوى التى تؤثر على الإنتاجية العلمية

٢ – العوامل ذات الطابع التراكمى Cumulative Advantage :

١/٢ مكانة المؤسسة التى يحصل الباحث منها على درجة الدكتوراه .

٢/٢ التقويم .

٣/٢ المصادر الأكاديمية .

٤/٢ الدعم المؤسسى .

٣ – العوامل المدعمة Reinforcement :

١/٣ الزملاء فى العمل .

٢/٣ الإنتاجية المكبرة .

لقد صنف كل من وانر Wanner ، ولويس Lewis ، وجريجوريو Gregorio العوامل التى تؤثر فى الإنتاجية العلمية إلى فئتين من العوامل[٤٦] : العوامل غير الأكاديمية والعوامل الأكاديمية . أما عن العوامل غير الأكاديمية فهي : النوع ، والسلالة ، والحالة الاجتماعية ، وتعليم الأب ، وتعليم الأم ، وسنوات الخبرة ، بينما تشتمل العوامل الأكاديمية على العوامل التالية نمط النشر، ساعات التدريس الأسبوعية ، عدد المنح التى يحصل عليها الباحث ، الوقت المستغرق فى الحصول على الدكتوراه ، الحصول على منح دراسية لما بعد الدكتوراه ، الترقية ، الدرجة العلمية ، رئاسة تحرير الدوريات المتخصصة ، ساعات البحث الأسبوعية ، المكانة العلمية والتقدير العلمى الذى تحظى بهما المؤسسة التى ينتمى إليها الباحث أو العالم .

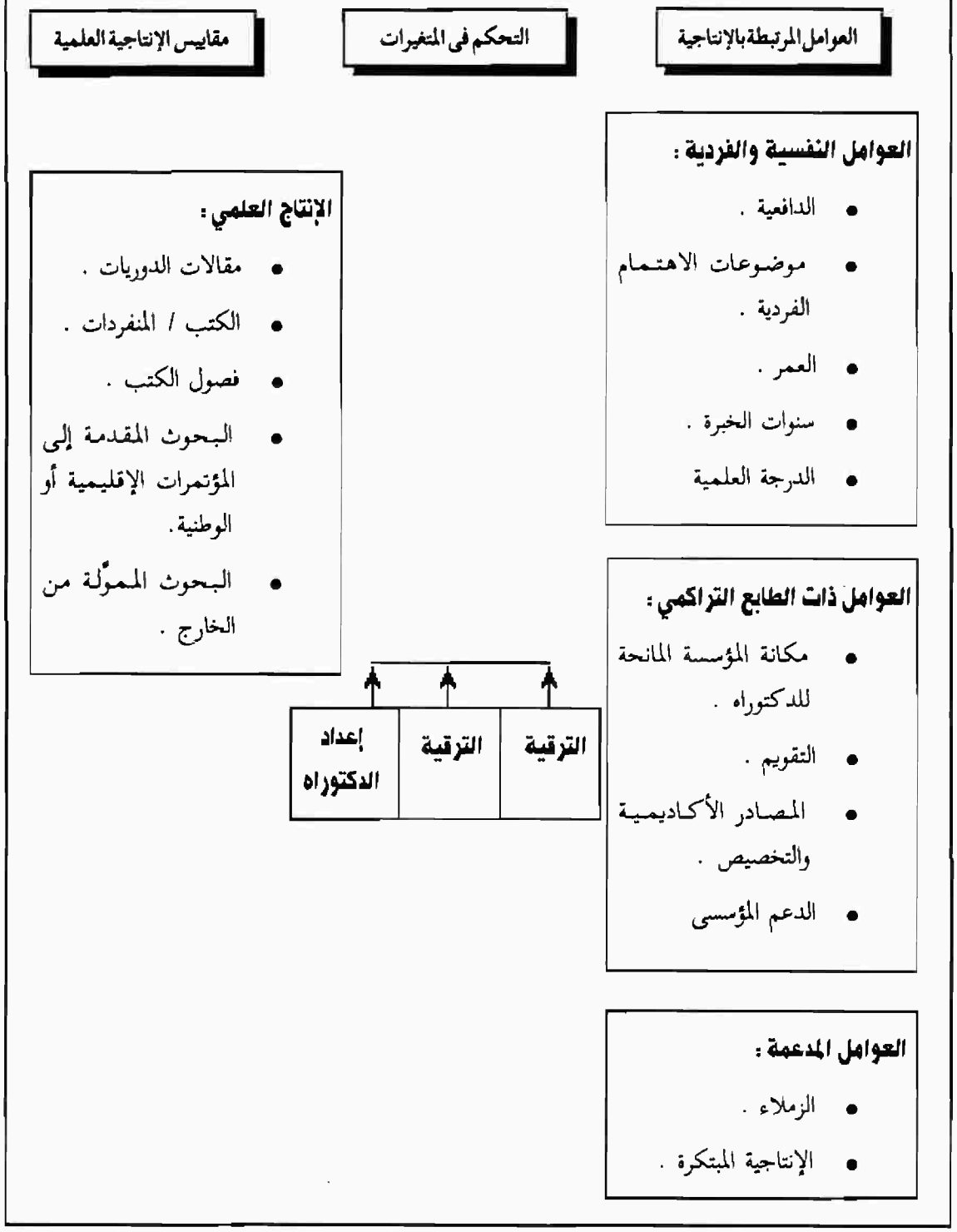

شكل رقم (٢)

رؤية مجل Megel للعوامل المرتبطة بإنتاجية البحوث العلمية

وقد انتهت الدراسة التى أعدها فرانك كليمنت Frank Clement لاستقراء العوامل المؤثرة فى إنتاجية البحوث إلي أن هناك متغيرات عديدة كان أكثرها تأثيراً المحددات التالية[٤٧] :

١ - **النوع** : تؤكد الدراسات بوجه عام على أن الإناث الحاصلين على درجة دكتوراه الفلسفة أقل إنتاجاً للبحوث المنشورة عن نظرائهم الذكور ، ويرجع البعض ذلك إلى أن الإناث يفضلن التدريس على البحث .

٢ - **تاريخ الحصول على درجة الدكتوراه** : ترى دراسات عديدة أن هناك علاقة إيجابية بين تاريخ الحصول على درجة الدكتوراه من ناحية، وبين الإنتاجية من ناحية أخرى ، فالحاصلون على درجة دكتوراه فى الفلسفة منذ فترة زمنية طويلة هم الأكثر إنتاجية .

٣ - **الفترة الزمنية بين الحصول على الدرجة الجامعية الأولى ودرجة الدكتوراه** : تشير الدراسات فى هذا الصدد إلى وجود علاقة سلبية بين الوقت المستغرق فى الحصول على درجة الدكتوراه والإنتاجية .

٤ - **تاريخ نشر أول بحث علمى** : عند فحص الإنتاج الفكرى فى موضوع الإنتاجية ، نجد أن هناك ثمة اهتمام بهذا العامل على الرغم من تناقض الآراء حول مدى تأثيره على الإنتاجية ، فهناك من يرى أن العلماء الأكثر إنتاجاً فى الوقت الحاضر هم أولئك الذين نشروا أعمالاً علمية منذ فترة زمنية طويلة بينما هناك من يرى العكس .

٥ - **النشر قبل الحصول على درجة الدكتوراه** : توضح الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين نشر البحوث قبل الحصول على درجة الدكتوراه وبين الإنتاجية .

٦ - **التقدير العلمى الذى تحظى به المؤسسة التى حصل منها الباحث على درجة الدكتوراه** : يعتمد قياس هذا العامل على وجود ترتيب طبقى للمدارس المانحة لدرجة الدكتوراه ، ومن ثم فإن حصول الباحث على درجة الدكتوراه من إحدى المدارس التى تقع فى مقدمة الجدول المصنّف للمدارس المانحة لدرجة الدكتوراه مؤشر قوى يشير إلى معدلات إنتاجية مرتفعة .

ويؤكد روبرت هايز Robort Hayes[٤٨] وجود ثلاثة عوامل لها أثر فاعل فى صياغة الإطار العام للإنتاجية فى مدارس وكليات المكتبات والمعلومات هذه العوامل هى :

١ - **تاريخ التوظف** : يرجع تأثير العامل إلى الفترة الزمنية التى بدأ فيها عضو هيئة التدريس نشاط النشر ، ومن ثم تأثيره فى الآخرين من خلال استشهادهم بأعماله ، بالإضافة إلى العلاقة الوثيقة بين الإنتاجية والحصول على الترقية .

٢ - **هل تقدم المدرسة أو الكلية التى يعمل بها الباحث برنامجاً لدراسة الدكتوراه ؟** : يرجع تأثير هذا العامل إلى أن إقبال الطلاب على الالتحاق ببرامج الدراسات العليا لاسيّما برامج الدكتوراه بالمدارس ، و / أو الجامعة يجذب أعضاء هيئة التدريس الراغبين فى الاضطلاع بمهام البحث والنشر .

٣ – **التخصص الموضوعي الدقيق** : يرجع تأثير هذا العامل الثالث إلى أن الاختلاف فى طبيعة الموضوعات الدقيقة التى يتخصص فيها عضو هيئة التدريس ؛ إذ يؤثر بطريقة ما على إنتاجيته .

ومن جهة أخرى ، خلصت ديانا كران Diana Crane[٤٩] فى الدراسة التى قارنت فيها بين الإنتاجية العلمية ، والتقدير العلمى للعلماء فى الجامعات الرئيسية والصغيرة إلى النتائج التالية :

١ – الباحثون بالجامعات العريقة أكثر إنتاجية من الباحثين فى الجامعات الصغيرة .

٢ – على الرغم من أن العلماء الذين يضطلعون بالتدريس فى الجامعات العريقة أكثر إنتاجية ممن يقومون بالتدريس فى الجامعات الصغيرة ؛ بيد أن الحصول على درجة الدكتوراه من أحد أقسام الدراسات العليا بالجامعات العريقة ، أو الرئيسية له أثر أقوى على إنتاجية العالم المستقبلية تفوق عمله بإحدى الجامعات الرئيسية .

٣ – أن الطلاب الذين يتلقون العلم على أيدى علماء بارزين أكثر إنتاجية ممن ينهلون العلم على أيدى غيرهم من العلماء .

٤ – أن مهارات الطالب الخاصة تلعب دوراً أكثر أهمية فى إنتاجيته أكثر من إنتمائه إلى مؤسسة أكاديمية ذات مكانة علمية رفعية المستوى ، أو تلقيه العلم على يد عالم بارز فى المجال ، وبعبارة أخرى تنتخب أقسام الدراسات العليا بالكليات المرموقة أفضل الطلاب ، يلى ذلك انتخاب الصفوة من بين هؤلاء الطلاب المتميزين لتلقى التدريب على أيدى أبرز العلماء ، وبذلك ينتج الجيل التالى من العلماء الأكثر إنتاجية .

٥ – يرجع انخفاض إنتاجية الحاصلين على درجة الدكتوراه من أقسام الدراسات العليا بالجامعات الصغيرة إلى تلقيهم التدريب على يد علماء أقل مكانة وإنتاجية مما يجعلهم أقل إسهاماً فى المجالات البحثية .

وتوضح كاثلين جارلاند Kathleen Garland أن المتغيرات التى تؤثر بقوة فى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات ومدارس المكتبات والمعلومات ١٤ متغيراً مستقلاً هى[٥٠] :

١ – عدد أعضاء هيئة التدريس فى القسم العلمى.

٢ – عدد الساعات المخصصة للتدريس أسبوعياً .

٣ – المقررات المختلفة التى يقوم عضو هيئة التدريس بتدريسها .

٤ – عدد الساعات التى يخصصها عضو هيئة التدريس لطلاب الدراسات العليا أسبوعياً .

٥ – عدد السنوات بين الحصول على الدرجة الجامعية الأولى ، وأعلى درجة تم الحصول عليها .

٦ – عدد سنوات الخبرة المهنية غير التدريس .

٧ – النوع .

٨ – منح التفرغ المتاحة لعضو هيئة التدريس .

٩ – الحصول على درجة الدكتوراه .

١٠– المدرسة أو الكلية التى حصل عضو هيئة التدريس على درجة الدكتوراه منها .

١١- التقدير العلمى الذى تحظى به المؤسسة الأكاديمية التى حصل منها عضو هيئة التدريس على أعلى درجة علمية .

١٢- التقدير العلمى والاعتراف الذى تتمتع به الجامعة التى درس عضو هيئة التدريس بإحدى برامجها .

١٣- التقدير العلمى والاعتراف الذى يلقاه البرنامج، أو الكلية ، أو المدرسة التى عمل عضو هيئة التدريس بها .

١٤- الدرجة العلمية لعضو هيئة التدريس .

كما توصلت الدراسة المسحية التى أشرف عليها المجلس الوطنى الأمريكى للتعليم أن عوامل مثل : جودة برامج الدكتوراه ، والدرجة العلمية ، وأعباء التدريس ، والمنح والزيارات العلمية ، والحصول على درجة دكتوراه الفلسفة تتسم بضعف العلاقة بينها وبين إنتاجية البحوث فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات إلا أن هذه الدراسة أبرزت عوامل أخرى تتصل بالإنتاجية منها على سبيل المثال ، سنوات الخبرة اللاحقة للحصول على الدكتوراه ، وعدد الدوريات التى تقرأ بشكل دورى، والوقت المخصص للبحث أسبوعياً ، ومستوى الوظائف الإدارية التى يتم شغلها[٥١] .

وتسرد كاثلين جارلاند Kathleen Garland نقاط أربع ترى أنها تزيد معدلات الإنتاجية العلمية فى مدارس وكليات المكتبات والمعلومات هى[٥٢] :

١ - الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة .

٢ - التدريس بجامعة كبيرة (يزيد عدد طلابها عن ١٩,٩٩٩) .

٣ - عدم القيام بأعمال إدارية .

٤ - القيام بتدريس ٤ أو ٥ مقررات دراسية خلال العام الأكاديمى .

هذا وتولى بعض الدراسات المصادر التى يعتمد عليها الباحثون والعلماء - فى استقاء الأفكار - أهمية خاصة لما لها من دور مؤثر فى إنتاجيتهم العلمية ، وتنقسم المصادر الأكثر تأثيراً فى إنتاج البحوث المبتكرة إلي أربعة مصادر هى : الباحث نفسه ، والإنتاج الفكرى ، وزملاء المهنة المحليين ، والجامعة الاعتبارية ، وفيما يلى نتناول كل مصدر على حدة :

١ - الباحث نفسه كمصدر للأفكار :

يمتلك كل عالم بداخله مستودعاً للأفكار على حد قول جون لوك John Locke ، ويتفق الكثيرون معه فى ذلك . ويرى كثيرون - منهم على سبيل المثال ، ماكورث Mackworth ، وجيتزلز Getzels ، وجنك Jungk - أن مجموعة المهارات والعمليات الإبداعية التى يمتلكها العلماء والباحثون الأكثر إنتاجية للأفكار الجديدة هى قوام ذلك المصدر الداخلى ، ويعبر كل من بيلز Pelz ، واندراوس Andrews من خلال الدراسة التى أجرياها على أكثر من ألف باحث وعالم عن ذلك بقولهم : «**أن العلماء الأكثر فعالية هم من يمتلكون مصادر داخلية قوية** ...» ، وفى ذلك إشارة إلى أن الباحث نفسه هو أساس البحث العلمى المبتكر ، وإذا كان الباحث فى أحيان كثيرة هو المصدر الأول لأفكار بحوثه ؛ فهذا لا يمنع اعتماده على مصادر أخرى فى مصادر لاحقة تدعم هذه الأفكار[٥٣] .

٢ - الإنتاج الفكري:

يعتبر الإنتاج الفكرى أو ما يطلق عليه البعض أدبيات الموضوع هو المصدر البديل الذى يمد العلماء والباحثين بأفكار البحوث الجديدة ، وفى هذا الصدد يرى هانفورد Hanford أن الخطوة الأولى لتطوير الأفكار هى التعرف على ما أنجزه الآخرين ، ويعنى بذلك ضرورة إطلاع الباحث على الأفكار التى ابتكرها الباحثون الآخرون ليس فقط فى مجال التخصص لكن أيضاً فى المجالات ذات الصلة ، وفى الوقت ذاته يعتقد كلٍ من الدرفيلد Elderfield ، وسميث Smith ، وفان وازر Van Wazer من خلال تناولهم لنماذج مختلفة أن أهمية الإنتاج الفكرى كمصدر للإمداد بالأفكار يرجع إلى أن التطور المطرد فى رصيد الملاحظات الأمبريقية يسجل فى ثنايا الإنتاج الفكرى ، ومن ثم يتحول ذلك الإنتاج الفكرى إلى مصدر كافٍ للإمداد بالأسس اللازمة لإحراز مزيد من التقدم فى المجال[٥٤] . وبالتالى فإن الإنتاج الفكرى يمكن أن يكون مصدراً يمد بالأفكار بطرق شتى :

- يمد بالمعلومات عن المشكلة موضوع الدراسة .
- يُعلم الباحث بالجوانب التى تم تغطيتها فى تناول المشكلة .

يرى العديد من العلماء أن الإنتاج الفكرى لا يجب أن يكون المصدر الأولى لأفكار البحوث لأن ذلك يعرقل تقدم العلم من خلال مقاومة النظريات القديمة للمبتكرة مما يتعارض مع منهجية الأسلوب العلمى ، ومع ذلك ينبغى النظر إلى الإنتاج الفكرى على أنه باعث قوى لأفكار البحوث فى بعض الظروف[٥٥] .

٣ - تبادل المعلومات بين العلماء (الجامعة الاعتبارية):

يشير المصدر الثالث للإمداد بأفكار البحوث إلى مجموعة العلماء المتناظرين فى الجامعات المختلفة فى جميع أنحاء العالم ، ويحدث ذلك غالباً فى حالة عدم توافر من يشارك أحد العلماء اهتماماته من العلماء المحليين ، وهكذا فإن العلماء والباحثين المبتكرين يؤسسون شبكة غير رسمية من زملاء التخصص يتراسلون فيما بينهم ، ويتحاورون فى الاجتماعات والمؤتمرات العلمية والمهنية التى تجمع بينهم حول أحدث النتائج التى يتوصلون إليها[٥٦] ، وبطبيعة الحال قد ينتمى هؤلاء الباحثون والعلماء إلى الجامعات أو المعاهد البحثية أو إلى أى مصدر تمويلى كالوكالات والمؤسسات الممولة للبحوث .

٤ - زملاء التخصص المحليون:

ما من شك في أن زملاء التخصص مصدر قوى يمد بأفكار البحوث التى ترفع من أداء الباحث، ويعبر عن ذلك كلٍ من بيلز Pelz ، واندارووس Andrews بقولهما : **«إن اهتمام الآخرين بما يضطلع به العالم دافع قوى يبعث على تطوير أفكاره»** ، ويرى آخرين أن العلماء الأكثر إنتاجية هم من يتواصلون مع زملائهم أخذاً وعطاء[٥٧] .

وتعتبر بيئة العمل وزملاء المهنة من أهم المحددات التى تؤثر على البحث والإنتاجية العلمية إذ تستند هذه الحقيقة إلى أن البيئة الاجتماعية تؤثر فى اتجاهات الأفراد وأنشطتهم ، فقد ثبت أنه إذا كان زملاء المهنة لفرد ما يحظون بتقدير علمى بناءً

على تمرسهم فى أنشطة البحث ، فإن ذلك يزيد من اهتمامات هذا الفرد بالبحث بصورة أفضل من عمله فى بيئة أقل اهتماماً بالبحث ، ويمكن تفسير ذلك بأن عوامل مثل : تبادل الخبرات البحثية ، والاهتمامات والحماس ، والنصح والمشورة من شأنها أن تحدث تغييراً اجتماعياً متبادلاً ، وتمثل هذه التغييرات العائد لعمل العالم أو الباحث ، فعمل العالم أو الباحث فى مثل هذه البيئات الباعثة على البحث ؛ يدفعه للإسهام بقوة فى النشاط البحثى من جهة أخرى ، تتجه عناصر الضغط فى بيئات العمل التى لا يتبادل فيها أعضاؤها الخبرات ، والتدريبات البحثية لإخماد الاهتمامات البحثية للعالم أو الباحث .

كما أن بيئة العلم الدافعة للبحث تعطى مؤشراً على الثقل العلمى الذى يحظى به عضو هيئة التدريس ، والتى تمثل عاملاً مهماً عند التقدم للحصول على الترقية فقد لوحظ أن إنخفاض أعداد الحاصلين على درجة الدكتوراه من أعضاء هيئة التدريس بكلية ؛ يعنى اهتمام متضائل بالبحث ، ومن ثم فرص ضعيفة للحصول على الجوائز ، أو الترقيات ، أو عضوية الجمعيات العلمية[٥٨] .

٥ - الإنتاجية العلمية وتقييم الأداء الاكاديمي

تزايد اهتمام الحكومات فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بتقويم الأنشطة التعليمية لما لها من قدرة فائقة على رفع فرص المنافسة فى عصر العولمة ، الأمر الذى أدى إلى ظهور مئات الدراسات والبحوث فى الموضوع ، ولم تكن مؤسسات التعليم العالى بما تنطوى عليه من وحدات أكاديمية (الكليات - المعاهد العليا - الأقسام العلمية) بمنأي عن هذا الاهتمام ، ونظراً لأن القوى البشرية العاملة فى هذه الوحدات الأكاديمية من أعضاء هيئة تدريس ومعاونين هى نواة هذه الوحدات ، وهى أيضاً القوى المحركة للنشاط الأكاديمى ، فقد انصب جل الاهتمام على تقييم وتقويم أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

يتضح للمدقق والمتتبع لتاريخ التعليم العالى أن الدور الذى اضطلع به عضو هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية مر بثلاثة نماذج مختلفة ، هي[٥٩] :

١ - نموذج رجل الدين The Clergy Model .

٢ - النموذج المهنى The Professional Model.

٣ - نموذج الباحث The Research Model .

ومهما يكن من أمر الدور الذى لعبه عضو هيئة التدريس فى الماضى ، فقد خضع هذا الدور إلى التقييم فى كل مرحلة من المراحل التى مر بها. ومن الطبيعى أن تتفاوت وتتابين أنظمة التقييم ليس فقط بين كل مرحلة وأخرى ، ولكن أيضاً فى المرحلة الواحدة ، تتشابه نظم تقييم أعضاء هيئة التدريس مع اختلاف المؤسسات الأكاديمية فى عدد من السمات والخصائص :

أولا : تتطور معظم نظم التقييم ببطء خلال فترات زمنية طويلة :

تأتي التغيرات التى تطرأ على نظام التقييم كاستجابة لسلسلة من الإجراءات الخاصة بالتحكيم ،

وليس تطبيقاً للسياسات التخطيطية ، فنادراً ما تقوم الكليات أو الجامعات بإجراء دراسات شاملة عن نظم التقييم التى تستخدمها بسبب الشعور العام بفعالية النظم القائمة .

ثانيا : تتسم نظم تقييم أعضاء هيئة التدريس بأنها مصدر انتقاد وعدم رضا من جانب هؤلاء الأعضاء:

توضح الدراسات أن أعضاء هيئة التدريس غالباً ما يعبرون عن عدم رضائهم عن إجراءات التقييم المستخدمة فى الترقية الأكاديمية حيث لا تحظى التقييمات – لا سيّما التقييمات لأغراض الترقية – بدرجة عالية من الرضا من قبل أعضاء هيئة التدريس بسبب أهميتها وحساسيتها ، كما تختلف مستويات الرضا وفقاً لنوع المؤسسة حيث تصل أعلي درجاتها فى المعاهد التى تستغرق الدراسة بها عامين ، وذلك بسبب تركيز معايير التقييم على أنشطة محدودة هى : التدريس ، التفاعل مع الطلاب ، كما ترتفع معدلات رضاء أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية البحثية عن أنظمة التقييم المتبعة بسبب وضوح الرؤية فيما يتعلق بالبحث والنشر ، بينما تصل مستويات الرضا أدنى درجاتها فى الجامعات الشاملة بسبب عدم وضوح المهام والرؤى[٦٠] .

فقد كان الطلاب فى باديء الأمر هم من يقوم بعملية التقييم ، وكان ينظر إلى هذه الطريقة على أنها من الطرق الفعّالة فى الحكم على مستوى نشاط التدريس ، ومهارات إيصال المعلومات للطلاب وتوجيههم ، والتى تعد من المسوغات الوظيفية والعلمية للحصول على الترقية الأكاديمية ، إلى جانب هذا الأسلوب ، ظهر أسلوب التقييم الذاتى ؛ إلا أن الدراسات المتكررة أثبتت أن معدل التقديرات التى يمنحها أعضاء هيئة التدريس لأنفسهم كان أعلى مما يحصل عليه هؤلاء الأعضاء من تقييم الطلاب لهم فى دراستين عن التقييم الذاتى فى مؤسسات التعليم العالى ؛ أوضحت الأولى أن ٩٠ ٪ من أعضاء هيئة التدريس منحوا أنفسهم تقدير متوسط أو ممتاز ، وفى الدراسة الأخرى ، وضع ٩٩ ٪ من أعضاء هيئة التدريس أنفسهم ضمن هاتين الفئتين[٦١] ، ومن ناحية أخرى ، يظهر تقييم الزملاء لنشاط التدريس فى التخصص الواحد تفهّم الزملاء لسلوكيات عضو هيئة التدريس بصورة تفوق تفهم الطلاب ، أو إدارة المؤسسة الأكاديمية .

حتى نهاية عام ١٩٧٩ لم يكن هناك نظم تقييم شاملة أو موضوعية بحيث كانت التقييمات تعتمد على الانطباعات العشوائية ؛ أما الآن فهناك اتجاه للتركيز على إيجاد نظم تقييم أكثر تعقيداً ، وموضوعية تجعل من نشاطى البحث ، والنشر المعيار الأساسى للتقييم ، ويبرر ذلك ؛ أن البحث هو أهم الوظائف الأساسية التى تقع على عاتق عضو هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية ، ويرجع ذلك لما للبحث من قدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الأساسية فى التخصص من خلال اكتشاف الباحثين النشطاء للحقائق الجديدة ، والمبتكرة التى ينطوى عليها إنتاجهم الفكرى .

وعلى الرغم من أهمية البحث فى تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية ؛ إلا أن

هناك تفاوتاً فى درجات الاهتمام بالإنتاجية العلمية كمعيار للتقييم فى مقابل وظيفتى التدريس والتوجيه ، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة . وفيما يلى يناقش الباحث أهمية نشاط البحث والنشر مقابل نشاطى التدريس ، وخدمة المجتمع .

٥-١ الإنتاجية العلمية والتدريس الأكاديمي :

يعتمد تقدم التخصصات الأكاديمية على وجود هيكل للمعرفة العلمية ، الذى يستند إلى النظرية المبنية على أنشطة البحث المختلفة ، ومناهجه، والمهارات التطبيقية ، والممارسات العلمية المشبّعة بالأسس النظرية ، خاصة أن النظام الأكاديمى الفعّال والكفء هو الذى يولى كلا النشاطين العلميين ؛ التدريس والتوجيه ، والبحث والنشر قدراً متساوياً من الاهتمام ، كما أن التركيز على نشاط دون آخر لن يكون مفيداً لا للأساتذة ، أو الطلاب ، أو المؤسسة الأكاديمية .

ومع ذلك ، يختلف التركيز على كلا النشاطين ، وتحقيق التوازن بينهما من مؤسسة لأخرى ، فعادة ما تبدى الكليات العملية اهتماماً بالبحث يفوق ما توليه من اهتمام بالتدريس فى الوقت الذى تبدى فيه الكليات النظرية اهتماماً كبيراً بالتدريس ، ومن جهة أخرى أوضحت الدراسات أن العديد من الكليات ، والمعاهد تكسب التدريس الأولوية عند التقييم ، إلا فيما يتعلق بأغراض الترقية الأكاديمية ، والتحكيم العلمى؛ حيث تعتمد فى المقام الأول على أنشطة البحث والنشر .

ومما لا شك فيه ، أن التدريس هو المسئولية التى تحقق الهدف من الجامعة ، كما أنه المسئولية الأكثر استمراراً ، كيف لا وهو الذى يتيح القدرة على بث نتائج البحوث والحقائق الجديدة ، وإرساء قواعد الفكر العلمى والتفكير النقدى ؛ أو بعبارة أخرى ، يُعد التدريس وسيلة عضو هيئة التدريس فى نقل الحقائق والاتجاهات ، والأخلاق المهنية التى تعمل على تطوير المجتمع ، وتنميته[٦٢] ، وبالرغم من ذلك يظل التدريس بمنأى عن إكساب الجامعة التقدير العلمى المناسب ، الأمر الذى جعل أعضاء هيئة التدريس فى العديد من المؤسسات الأكاديمية ينظرون إلى البحث على أنه أفضل من التدريس فيما يتعلق بعملية التقييم ، وقد يرجع ذلك إلى أن تقييم البحث أيسر من تقييم التدريس .

وتنبع أهمية البحث من قدرة الباحثين على إنتاج بحوث ودراسات مادية مرئية يمكن تقييمها وتحكيمها بواسطة أعضاء محايدين من خارج الجامعة ، وهكذا يكتسب هؤلاء الباحثون اعترافاً علمياً ، وتقديراً أكاديمياً ليس فقط على المستوى الفردى ، ولكن أيضاً على مستوى الجامعات التى ينتمون إليها متى لاقت بحوثهم استحسان المحكمين. وتتراكم مكانة الباحثين العلمية كأفراد لتصبح فى النهاية المكانة العلمية للمدرسة ، أو الكلية ، أو المعهد بشكل يدعم مركز الوحدة الأكاديمية لدى إدارة الجامعة ، ويزيد من استقلاليتها[٦٣] ، ونتيجة لأن البحث هو الوسيلة التى تُكسب عضو هيئة التدريس التقدير العلمى وليس التدريس ؛ أصبح الباحثون هم القيمة التى تتنافس الجامعات المختلفة على استقطابهم لما لهم من قدرة على تحقيق أهداف الجامعة ، وإشباع

حاجاتها من منطلق أن التفوق فى نشاط التدريس يرتبط بل ويعتمد على نشاط البحث .

لقد دفع ارتفاع العائد المادى لنشاط البحث على العائد المادى لنشاط التدريس أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الأمريكية والأوربية إلى الاهتمام بالبحث والنشر على حساب التدريس ، وذلك للحصول على الاعتراف العلمى الذى يعد المصدر الأساسى للحصول على عائد مادى مرتفع ، فمع أن أعضاء هيئة التدريس يعينون بالكليات ، والمعاهد لأداء وظيفة أساسية هى التدريس ؛ تتوقف الرواتب التى يتقاضونها على المكانة العلمية التى يحتلونها ، والتى تعتمد بدورها على البحث والنشر. وفى هذا الصدد ، تؤكد الدراسة التى توافرت عليها باتريشيا ريلينج Patricia Reeling على أن انخفاض الرواتب المخصصة لوظائف التدريس مقارنة برواتب الباحثين كان السبب الرئيسى وراء العزوف عن الالتحاق بوظائف التدريس[٦٤] .

ويعكس اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالإنتاجية العلمية ما أوضحته نتائج الدراسة التى أعدتها مؤسسة كارنيجى لتطوير التعليم The Carnegie Foundation for The Advancement of Teaching حيث توضح أن الطلاب لا سيّما أولئك الذين ينتمون للجامعات الأساسية غالباً ما يعانون من إنفاق أعضاء هيئة التدرس أوقاتاً طويلة على البحث والنشر لتحقيق النجاح المنشود[٦٥] .

وتأكيداً علي تفوق نشاط البحث على نشاط التدريس ؛ قررت لجنة «تحديد أولويات النشاط العلمى» فى الولايات المتحدة الأمريكية ؛ أن البحث هو أهم عناصر صناعة التعليم العالى الأمريكى ، ويدعم ذلك أيضاً اعتقاد روبرت مايناردد هيتشنز Robert Maynard Hutchins الذى يقضى بأن **«الجامعة قد لا تفقد مكانتها العلمية إذ لم تضطلع بوظيفة التدريس ؛ بيد أنها لن تصبح جامعة إذ لم تقم بوظيفة البحث»**[٦٦] ، وذلك لأن البحث هو النشاط المحورى للمدرس الجامعى .

٥-٢ الإنتاجية العلمية وخدمة المجتمع :

من أهداف البحث العلمى خدمة البيئة والمجتمع ؛ بمعنى تقوية الروابط والمشاركة فى مواجهة مشكلات هذا المجتمع ، بحيث تحقق صلة وثيقة بين العلم ، وحياة السكان ، ومشكلاتهم ، وحاجاتهم ، وآمالهم ، ويعنى ذلك أن البحث العلمى بالجامعة يجب أن يهدف أساساً إلى تطوير المجتمع ، والنهوض به إلى مستوى تكنولوجى ، واقتصادى ، وصحى ، وثقافى ، واجتماعى أفضل، بمواجهة حاسمة لمشكلاته المختلفة حتى اليومية منها ، فإن الطاقة الكامنة فى البحث العلمى لو أحسن استخدامها فإنها قادرة على إحداث ثورة وتغيير اجتماعى ملحوظ نحو التقدم والرفاهية ، وهما هدفاً أى خطط للتنمية سواء اجتماعية أو اقتصادية[٦٧] .

وقد ظهرت فى الآونة الأخيرة العديد من الكتابات التى تلقى الضوء على الخدمة العامة بوصفها أحد عناصر النشاط الأكاديمى ، ولعل ذلك يعكس الاهتمام المتزايد للمؤسسات الأكاديمية بخدمة المجتمع وتنمية البيئة . لقد لوحظ أن هناك إقبال واضح من أعضاء هيئة التدريس بكليات ومدارس المكتبات والمعلومات على الإسهام فى الخدمة العامة Public Service .

ويُعد تقديم المشورة من الأنشطة التى يمارسها أعضاء هيئة التدريس فى سائر التخصصات الأكاديمية ، ومع ذلك تتذيل المعايير المستخدمة فى تقييم الوحدات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ، بل إن البعض يذهب إلى أنه لا ينبغى استخدام هذا النشاط فى عملية التقييم الأكاديمى ، وفى حقيقة الأمر ، يعتبر تقديم الخدمات الاستشارية وهى إحدى الامتيازات التى تتمتع بها المؤسسات الأكاديمية ، ولا يمكن لأعضاء هيئة التدريس ممارسة هذا النوع من النشاط إلا بعد موافقة المؤسسة التى ينتمون إليها ، «**فلا يجوز لأعضاء هيئة التدريس القيام بعمل من أعمال الخبرة أو إعطاء استشارة فى موضوع معين إلا بترخيص من رئيس الجامعة بناءً على اقتراح عميد الكلية**»[٦٩] ، كما تنص المادة (١٠١) من قانون الجامعات المصرية .

وغالباً ما يأتى تقديم الخدمات المجتمعية فى مرتبة تالية للتدريس والبحث فى مدارس وكليات المكتبات والمعلومات ، ولقد انتهى كنجز برى Kings Bury إلى أن الخدمة المجتمعية ، أو البيئية تأتى فى المرتبة الرابعة بعد أنشطة : تدريس المقررات الدراسية ، والبحث والنشر ، والتفاعل مع الطلاب بينما يؤكد سنترا Centra على أن الخدمة العامة تأتى فى المرتبة الثالثة والأخيرة فى أغلب الدراسات التى تسوق المعايير التى تُستخدم فى تقييم أعضاء هيئة التدريس ، فقد خلص من إحدى دراساته حول الموضوع إلى أن ٢٠ ٪ فقط من رؤساء الأقسام العلمية يجعلون من خدمة المجتمع عاملاً حاسماً فى تقييم أعضاء هيئة التدريس ، فى الوقت الذى يرى فيه ٣٣ ٪ أنه عامل ليس له أهمية تذكر[٦٩] .

وبمقارنة الكليات والمدارس التى تقدم برامج دراسية على مستوى الماجستير فقط فى تخصص المكتبات والمعلومات ، وتلك التى تقدم برامج دراسية للماجستير والدكتوراه معاً ، وجدَ أن هناك تبايناً حول مدى الاهتمام بخدمة المجتمع وتنمية البيئة ، بحيث يفوق اهتمام عمداء ومديرى الكليات والمدارس التى تقدم برامج دراسية على مستوى الماجستير بتقديم الخدمات المجتمعية اهتمام عمداء الكليات والمدارس التى تقدم برامج دراسية على مستوى الدكتوراه .

ويرى هيم Heim أنه بإمكان عضو هيئة التدريس إنجاز وظيفة خدمة المجتمع من خلال وظيفة البحث ؛ حيث يمكن أن تتخذ وظيفة خدمة المجتمع شكلاً من أشكال تحويل المعرفة التى يتم التوصل إليها من خلال البحث ؛ الأمر الذى يتطلب من عضو هيئة التدريس تحدى الأفكار التقليدية ، ونقل المعرفة للبيئة المحيطة لتنمية المجتمع، والأكثر من ذلك ، أن تحويل المعرفة ، والتوجه نحو إحداث التطوير قد يدفع أعضاء هيئة التدريس إلي نشر أعمال تخدم التخصص من خلال ممارستهم للخدمات المجتمعية[٧٠] .

ومما سبق يتضح أن الوظائف الأساسية التى يضطلع بها أعضاء هيئة التدريس فى المؤسسات الأكاديمية عامة ، ومدارس وكليات المكتبات والمعلومات خاصة ، والتى يتم تقييم معدلات أدائهم من خلالها ، ثلاث وظائف هي : التدريس ، والبحث ، وخدمة المجتمع ، وعند مقارنة الوظائف

الثلاث معاً فيما بينها ؛ نجد أن وظيفة البحث (الإنتاجية العلمية) تتفوق على الوظيفتين الأخيرتين: التدريس ، وخدمة المجتمع ؛ هذا التفوق يرجع سببه إلى أن البحث هو الوظيفة التى تدعم نشاطى التدريس وخدمة المجتمع ، وإن قيام عضو هيئة التدريس بممارسة نشاط التدريس دون الاضطلاع بمهام البحث إنما يؤدى إلى عدم مسايرة التطورات الحديثة على جبهة البحث الساخنة ؛ ومن ثم انخفاض مستوى العملية التعليمية برمتها بما لها من أثر سلبى على مستوى الطلاب ، كما أن القيام بوظيفة خدمة المجتمع قد لا يؤتى ثماره بسبب عدم ممارسة البحث ، والذى يساعد على اكتساب مهارات تطبيق الأفكار والأساليب المتطورة .

ومهما يكن من أمر ، فإن نشاط البحث يتفوق على نشاطي التدريس ، وخدمة المجتمع فى كليات، ومدارس المكتبات والمعلومات بعدد من الامتيازات منها :

١ – تتيح البحوث المنشورة فرصة أفضل ، للحصول على المنح التمويلية لإجراء مزيد من المشروعات البحثية على مستوى الأفراد ، والمؤسسات .

٢ – يسود الأوساط الأكاديمية اعتقاد ، يقضى بسهولة تقييم الإنتاجية العلمية مقارنة بنشاط التدريس .

٣ – يعتقد – غالباً – بأن الباحثين المتميزين ؛ هم فى حقيقة الأمر مدرسون متميزون[٧١] .

٤ – يُعد البحث – بما له من قدرة على الإضافة إلى المعرفة فى التخصص – النشاط الأساسى للمؤسسات الأكاديمية .

الخلاصة :

مازالت الإنتاجية العلمية بما يتمخض عنها من إنتاج فكرى تمثل المعيار الأساسى الذى تستند إليه المؤسسات الأكاديمية عند تقييم الأداء الأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس عامة ، وأعضاء هيئة التدريس بمدارس المكتبات والمعلومات خاصة ، فهى أكثر المقاييس موضوعية بسبب اعتمادها على ثمرات فكرية مادية يسهل تقييمها ، وتحكيمها بصورة موضوعية ، بعيداً عن التأثر بالعوامل الذاتية ، وتتفوق الإنتاجية العلمية على وظيفتى التدريس والتوجيه ، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة ؛ كمعيار لتقيم أعضاء هيئة التدريس بسبب سهولة تقييمه ، وتحكيم نتائجه ، وقدرته على تطوير عضو هيئة التدريس علمياً ومهنياً ، وإتاحة الفرص للحصول على المنح التمويلية ، كما أن البحث بما له من قدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة البشرية ، يعد النشاط الأساسى للمؤسسات الأكاديمية .

المصادر

(١) وجيه عبدالرسول العلى . الإنتاجية : مفهومها، قياسها ، العوامل المؤثرة فيها .– بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٣ .– ص ٦١ .

(2) Heydinger, Richard B., : Simsek, Hasan. **An Agenda for Reshaping Faculty Productivity**.- Denver, Colo.: State Higher Education Excutive Officers Association, 1992.- p. 10 (ED 356727) .

(3) Schwartz, Charles A. Research Productivity and Publication Output: A Interdisciplinary Analysis.- **College & Research Libraries**.- 52 (September 1991).- p. 419 .

(4) Loc. Cit.

(5) Loc. Cit.

(٦) أحمد بدر ، أحمد بدر : أحمد أنور على بدر .- مج ٤ ، ص ٣٦٠ .

فى : **دائرة المعارف العربية فى علوم الكتب والمكتبات والمعلومات** / تحرير شعبان عبد العزيز خليفة .- القاهرة : دار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ .

(7) Heydinger, Richard B., : Simsek, Hasan. Op. Cit., p. 11.

(8) Crane, Diana. Scientists Atr Jajor and Minor Universities: A study of Productivity and Recognition.- **Americn Sociological Reviw**.- Vol. 30, No. 5 (Oct. 1965).- p. 701.

(9) Budd, John M. Scholarly Productivity of U. S. LIS Faculty : An Update.- **Library Quarterly**.- Vol. 70, No. 2 (April 2000) .- p. 232.

(10) Bates, Marcia J. The Role of Publication Type in The Evaluation of LIS Programs.- **Library and Information cience Research**.- Vol. 20, No. 2 (1998).- p. 197.

(11) Boyce, Bert R. and Hendren, Carol. Authorshi[asa Measure of The Productivity of Schools of Library and Information Science.- **Journl of Education for Library and Information Science**.- Vol. 37, No. 3 (Summer 1996).- p. 252.

(12) Crane, Diana: Op. Cit., p. 714.

(13) Garland, Kathleen. Gender Differences in Scholarly Publication Among Faculty in ALA Accerdited Library Schools.- **Library And Information Science Research**.- 12 (1990).- p. 163.

(14) Schwartz, Charles A.: Op. Cit., p. 416-417.

(15) Allison, Paul D. and Stewart John A. Productivity Differences Among Scientists: Evidence for Accumulative Advantage.- **American Sociological Review**.- Vol. 39 (August 1974).- p. 596.

(16) Coile, Russell C. Lotka's Frequency Distribution of Scientific Productivity.- **Journal of The American Society for Information Science**.- (November 1977).- P. 366.

(17) Sen, B. K., Pandali, T. A. and Karanjai, Aruna. Ranking of Scientists: A New Approach.- **Journal Of Documentation**.- Vol. 54, No. 5 (Cecember 1998) .- p. 626-627.

(18) Waston, Paula D. Production of Scholarly Articles by Acadermic Librarians and Library School Faculty.- **College & Research Libraries**.- (July 1985) .- p. 334.

(19) Hayes, R. M. Citation Statistics as a Measure of Faculty Research Productivity.- **Journal of Education for Librarianchip** .- 23 (Winter 1983) .- p. 152.

(20) Clemente, Frank. Early Career Determinants of Research Productivity **American Journal of Sociology** .- Vol. 79, No. 2 (Sept. 1973) .- p. 409.

(21) Budd, John M. and Seavy, Charles A. Characteristics of Journal Authorship by Academic Librarians .- **College & Research Libraries** .- 51 (Sept. 1990) .- p. 465.

(22) Wanner, Richard A., Lewis, Lionel S., and Gregorio, David I. Research Productivity in American: A com[arative Study of The Sciences, Social Sciences and Humanities .- **Sociology of Education** .- Vol. 54 (Oct. 1981) .- p. 250.

(23) Willson, Pauline. Factors Effecting Research Productivity .- **Journal of Education for Librarianship** .- Vol. 20, No. 1 (1979) .- p. 3-24.

(24) Moran, Barbara B. Faculty Evaluation In Schools of Library and Information Science .- p. 117.

In: Encyclopedia of Library and Information Science .- Vol. 60, Supplement 23 (1998).

(25) Korytnyk, Christine A. Comparison of the Publishing Patterns Between Men and Women PH.D.s In Librarianship.- **Library Quarterly** .- Vol. 58, No. 1 (Winter 1988).- p. 54.

(26) Crane, DianaL Op. Cit., p. 709.

(٢٧) هذا المصطلح ترجمة للمقابل الإنجليزى Invisible College وقد يترجمه البعض إلى الجامعة الخفية . يشير هذا المصطلح إلى شبكة الاتصالات غير الرسمية التى تجمع بين العلماء المتخصصين فى مجال موضوعى ما سواء داخل الجامعات التى يعملون بها ، أو خارجها.

(28) Crane, Diana: Op. Cit., p. 712-713.

(29) Crane, Diana: Op. Cit., p. 709-711.

(30) Zuckerman, H. Nobel Lauretes in Science: Patterns of Productivity, Collaboration, and Authorship., **American Sociological Review** .- 32 (June) .- p. 391-402.

(٣١) محى الدين شعبان توق وضياء الدين زاهر . **الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربى** .– الرياض : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٨ .– ص ٣٤ .

(32) Clemente, Frank and Sturgis, Richard B. Quality of Department of Doctoral Training and Research Productivity.- **Sociology of Education** .- Vol. 47 (Spring 1974) .- p. 288.

(33) Pettigrew, Karen E. and Nicholls, Paul T. Publication Patterns of LIS Faculty from 1982-1992: Effects of Doctoral Programs .- **Library and Information Science Research** .- 16 (1994) .- p. 143-144.

(34) Hayes, R. M.: Op. Cit., p. 152.

(35) Hayes, R. M.: Op. Cit., p. 171.

(36) Sen, B. K., Pandali, T. A. and Karanjai, Aruna : Op. Cit., p. 6213.

(37) Schwartz, Charles A.: Op. Cit., p. 415.

(38) Boyce, Bert R. and Hendren, Carol: Op. Cit., p. 251.

(٣٩) محمد حميدان العبادى . مدى فاعلية نظام الترقية لأعضاء هيئة التدريس فى جامع اليرموك : دراسة تحليلية .– **مجلة اتحاد الجامعات العربية** .– (كانون الثانى ، ١٩٩٧) .– ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٤٠) جمهورية مصر العربية . **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات** .– ط ١٢ .– القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٧ .– ص ٣٥ ، (مادة ٧٣) .

(41) Bates, Marcia J.: Op. Cit., p. 187-189.

(42) Creamer, Elizabeth G. **Assessing Faculty Publication Productivity : Isues of Equity** .- http://www.ed.gov/databases/ERIC_Digests/ed 420242.html.- p. 3 (Last Update 1998).

(43) Bates, Marcia J.: Op. Cit., p. 195.

(44) Heydinger, Richard B.' Simsek, Hasan. : Op. Cit., p. 11-14.

(45) Ali Saad Al-Ali AL-Ghamdi. **Factors Associated with Research and Publication**

(53) William, F. Glueck and Lawrence R. Jauch. Sources of Research Ideas Among Productive Scholars: Implications for Administrators .- **Journal of Higher Education** .- Vo. XLVI, No. 1 (Jan-Feb 1975).- p. 105-106.

(54) Loc. Cit.

(55) Barber, Bernard. Resistance by Scientists to Scientific Discovery.- **Science** .- 134)Sept. 1961).- p. 596-602.

(56) William, F. Glueck and lawence R. Jauch: Op. Cit., p. 106.

(56) William, F. Glueck and lawence R. Jauch: Op. Cit., p. 106-107.

(58) William, Pauline: Op. Cit., p. 11.

(59) Heydinger, Richard B.; Simsek, Hasan.: Op. Cit., p. 15.

(60) Moran, Barbara B. **Evaluation of Faculty in Schools of Library and Information Science: An Evaluation in Educational Excellence**: Op. Cit., p. 208-209.

(61) Moran, Barbara B. **Faculty Evaluation in Schools of Library and Information Science**: Op. Cit., p. 115.

Productivity of Library and Information Studies' Faculty in Saudi - Arabian Universities.- Florida: A. Al-Ghamdi, 2002.- p. 10-11.

(Ph.D.) .- Florida State University.

(46) Wanner, Richard A.: Lewis, Lionel S.: and Gregoio, David K., Op. cit., p. 238-253.

(47) Clemente, Frank : Op. Cit., 4096-419.

(48) Hayes, T. M.: Op. Cit., p. 166-167.

(49) Crane, Diana: Op. Cit., p. 712-713.

(50) Garland, Kathleen. The Nature of Publications Authored by Library and Information Science Faculty.- **Library and Information Science Research**.- Vol. 13, No. 1 (Jan-Mar 1991) .- p. 54.

(51) Schwartz, Charles A.: Op. Cit., p. 417.

(52) Garland, Kathleen and Riek, Galen. Scholarly Productivity of Faculty At ALA-Accredited Programs of Library and Information Science.- **Journal of Education for Library and Informaion Science** .- Vol./ 28, No. 2 (Fall 1987) .- p. 96.

(62) Heim, Kathleen M. The Changing Faculty Mandate.- **Library Trends**.- Vol. 34 (Spring 1986) .- p. 582.

(63) Willson, Pauline: Op. Cit., p. 7-8.

(64) Reeling, Patricia G. Doctorate Recipients in Library Science: How They Compare with Doctorate Recipients in Other Disciplines .- **Journal of Education for Library and Information Science** .- Vol. 33, No. 4 (Fall 1992) .- p. 327.

(65) Moran, Barbara B. **Faculty Evaluation in Schools of Library and Information Science**: Op. Cit., p. 117.

(62) Heim, Kathleen M. Op. Cit., p. 581-582.

(٦٧) محمد حلمى بلال . **البحث العلمى فى الجامعات وأهدافه ومستقبله** .- ص ٥٥

فى : مؤتمر جامعة القاهرة للدراسات ، العليا «الدراسات العليات وتحديات القرن الحادى والعشرين» ، ٢٣-٢٤ أبريل ١٩٩٦ .- القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

(٦٨) جمهورية مصر العربية . **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذة وفقاً لآخر التعديلات** .- نفس المرجع السابق . - ص ٤٤.

(69) Moran, Barbara B. Faculty Evaluation in Schools of Library and Information Science: Op. Cit., p. 117-118.

(70) Garland, Kathleen. **The Nature of Publications Authored by Library and Information Science Faculty** .- Op. Cit., p. 50.

(71) Moran, Barbara B. Faculty Evaluation in Schools of Library and Information Science: An Element in Educational Excellence Op. Cit., p. 212.

الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين فى دوريات المكتبات والمعلومات العربية دراسة تحليلية مقارنة

د. علاء عبد الستار مغاورى

مدرس المكتبات والمعلومات

كلية الآداب – جامعة المنصورة

مقدمة :

تعد بداية القرن السابع عشر بمثابة تاريخ الميلاد للدوريات فى العالم ، ولكنها لم تعرف طريقها إلى العالم العربى إلا فى القرن التاسع عشر . ومنذ ميلادها تتبوأ مكانة بارزة بين غيرها من مصادر المعلومات الأخرى لقدرتها على أن تستوعب وتنشر كماً هائلاً من الدراسات والبحوث فى شتى المجالات ، فضلاً عن متابعة الأحداث الجارية ومواكبة كل ما هو جديد ، الأمر الذى يتحقق معه ثراء الأفكار وتنوع وجهات النظر والإلمام بأحدث الاتجاهات الحديثة والمعاصرة . وتعتبر الدوريات العلمية المتخصصة من أهم فئات الدوريات وأكثرها استخداماً فى المكتبات ومراكز المعلومات الأكاديمية. وغالباً ما يشار إليها بالدوريات العلمية Scientific Journals أو الدوريات المحكمة Refereed Journals (أيمن البستنجى ، ٢٠٠٣ : ص ٤٣). ولقد حظيت الدوريات العلمية المتخصصة بالتقدير فى مجال المكتبات والمعلومات حيث تعد من المصادر الأولية (مها أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٠ : ص ٣١) . وجاءت مقالات الدوريات فى المرتبة الأولى من حيث أشكال المواد التى يصدر بها الإنتاج الفكرى العربى فى تخصص المكتبات والمعلومات ، ويرجع ذلك لتفضيل الباحثين العرب لها بسبب قصر الوقت الذى يستغرقه إعداد البحوث بالمقارنة بما يبذل فى إعداد كتاب أو رسالة جامعية. هذا بالإضافة إلى حرص أساتذة الجامعات على النشر بها لما لهذا من أكبر الأثر فى الأبحاث المقدمة للترقية إلى الدرجات الأعلى (فيدان عمر مسلم ، ٢٠٠٢ : ص ١٠٨) . وتشير الإحصائيات إلى صدور ١٨٥٢ دورية متخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات فى العالم كان للعالم العربى منها ٤٢ دورية بنسبة لا تتجاوز ٢,١ ٪ حظيت مصر منها بالنصيب الأكبر حيث يصدر بها عشرة دوريات بنسبة ٢٣,٨ ٪ من إجمالى الدوريات العربية (مها أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٠ : ص٤٢) .

اهمية الدراسة واهدافها :

إن إصدار دورية عربية متخصصة يعتبر متعة

ثقافية وقفزة فكرية وسمة من سمات التقدم العلمى. وقد يرى البعض أن الاحتفاء الحقيقى بالدوريات يتمثل فى التحليل المنطقى لما قدمته من بحوث على مدار أعدادها المختلفة واستخراج النتائج والمؤشرات التى تساعد على التبصرة فى الحال والاستقبال ، فذلك يقوى من شوكتها ويساعدها على الصمود واستمرار الصدور وتقديم كل ما هو جديد فى عالم المكتبات والمعلومات (حامد الشافعى دياب ، ١٩٨٥ : ص ٧٦) . والحقيقة أن هناك علاقة طردية بين تكاثر الدوريات وتطور المهنة نفسها والاتجاه إلى البرامج الأكاديمية فى التخصص مما دعا إلى زيادة الإقبال على نشر البحوث الجيدة ، وبطبيعة الحال الحاجة إلى الدوريات ذات المستوى الرفيع فى المجال (شيريل مكارثى ، ٢٠٠٢ : ص ١٣٤) . وهنا تبدو أهمية هذه الدراسة فى كونها المحاولة الأولى التى تهدف إلى التعرف على الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين ممن أسهموا ببحوثهم ودراساتهم فى دوريات المكتبات والمعلومات العربية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

١ – ما إنتاجية الباحثين العرب غير المصريين من البحوث والدراسات فى دوريات المكتبات والمعلومات العربية ؟

٢ – كيف تتنوع مستويات الإنتاجية بتنوع الوظيفة أو الدرجة العلمية أو الجنسية أو النوع ؟

٣ – من هم الباحثين الأكثر إنتاجية ؟

٤ – ما حجم التأليف المشترك لهذه الإنتاجية ؟

٥ – ما خصائص الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين فى ضوء الاتجاهات الموضوعية والتوزيعات الزمنية واللغوية ؟

الدراسات السابقة :

شغل موضوع الدوريات الأوساط العلمية والبحثية فى مجال المكتبات والمعلومات منذ وقت طويل ، فقد بلغ عدد المواد التى تناولتها بالكتابة خلال السنوات الأخيرة ستة آلاف وتسعمائة وست وأربعون (٦٩٤٣) مادة ، ما بين الكتب ومقالات دوريات أو أبحاث المؤتمرات ... الخ (داليا عبدالستار الحلوجى ، ١٩٩٨ : ص ١) . ولقد تناولت الدراسات العربية دوريات المكتبات والمعلومات من زوايا عديدة كالضبط الببليوجرافى وتحليل الاستشهادات المرجعية ودراسة السمات الببليوجرافية والببليومترية . إلا أننا سوف نشير إلى أبرز الدراسات التى تم إنجازها فى السنوات القليلة الماضية . ومن أهمها تلك الدراسة التى توافرت عليها مها أحمد إبراهيم للحصول على الدكتوراه وكانت بعنوان : **الدوريات العربية فى المكتبات والمعلومات : دراسة ببليوجرافية ببليومترية (٢٠٠٠)** . وتناولت فيها نشأة الدوريات وتطورها وفئاتها ، وجهات إصدارها ، ثم كيفية تحكم هذه الدوريات والتعرف على جهود الضبط الببليوجرافى لها ومدى الإفادة منها ، أما من حيث دراسة الإنتاجية العلمية للباحثين فى مجال المكتبات والمعلومات فهناك دراسة جلال الغندور (٢٠٠٠) حول **الإنتاج العلمى للدكتور شعبان عبدالعزيز خليفة** ، ودراسة الباحث الأمريكى جون. م. بد (٢٠٠٣) بعنوان : **الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات المكتبات والمعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية دراسة للوضع الراهن** ، والتى ترجمها إلى العربية محمد إبراهيم حسن ، وأخيراً أطروحة للدكتوراه (٢٠٠١) مازالت قيد البحث لذات المترجم بعنوان : **الإنتاجية العلمية لأعضاء**

هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات فى مصر: دراسة ببليومترية .

مجال الدراسة وحدودها :

الحدود النوعية :

تتناول الدراسة بحوث ودراسات الباحثين العرب غير المصريين فى أربع من أفضل الدوريات العربية فى مجال المكتبات والمعلومات وأكثرهم ثقة وشيوعاً بين أوساط الباحثين فى المجال ، ومقصد الكثيرين من الجادين منهم بأبحاثهم عالية القيمة علاوة على هيئات التحرير لهذه الدوريات وما تضمه من أساتذة ذوو شأن فى مجال التخصص والمهنة . وهى **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** (الرياض : دار المريخ ، ١٩٨١) ، **مجلة الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٤) ، **مجلة دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات** (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر ، ١٩٩٦) ، **مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر** (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٩) وتعد الأخيرة لسان حال الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات .

الحدود الزمنية :

تناولت الدراسة الأعداد الصادرة من الدوريات محل الدراسة فى الفترة من شهر يناير ١٩٩٩ وحتى شهر يناير ٢٠٠٣ وذلك للتعرف على الوضع الراهن لإنتاجية الباحثين العرب .

الحدود اللغوية :

تتناول الدراسة البحوث المنشورة بكافة اللغات التى وردت بها فى دوريات الدراسة .

منهج البحث فى الدراسة :

تدور هذه الدراسة فى فلك منهج القياسات الببليوجرافية الذى يهدف إلى التعبير الكمى عن عملية الاتصال المكتوب (محمد فتحى عبد الهادى ، ٢٠٠٣ : ص ١٥١) . من خلال تحويل خصائص الإنتاج الفكرى وسماته وإنتاجية مؤلفيه إلى أرقام يتم تحليلها للخروج بنتائج محايدة وتقريرية باستخدام الطرق الإحصائية والأساليب الرياضية فى تحليل البيانات . فهى الأداه المنهجية التى تكفل لنا التعرف على الخصائص البنيانية للإنتاج الفكرى والتعرف على سماته . وسوف تتناول الدراسة التحليلية العناصر التالية :

اولا : دوريات المكتبات والمعلومات العربية (نماذج مختارة)

- تتابعية الدوريات وتواريخ إصدارها .
- سنوات وأعداد الدوريات محل الدراسة .

ثانيا : الباحثين العرب غير المصريين فى دوريات المكتبات والمعلومات العربية

- أعداد الباحثين العرب مقارنةً بالباحثين المصريين .
- توزيع الباحثين العرب غير المصريين طبقاً للجنسية .
- توزيع الباحثين العرب غير المصريين طبقاً للنوع .
- توزيع الباحثين العرب غير المصريين طبقاً لطبيعة العمل .
- توزيع الباحثين العرب غير المصريين طبقاً لجهات العمل .

ثالثاً : الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين فى دوريات المكتبات والمعلومات العربية

- الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين مقارناً بالباحثين المصريين .
- الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً للتوزيع الزمنى .
- الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً للتوزيع اللغوى .
- الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً للاتجاهات الموضوعية .
- الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً لنوعية التأليف .
- أكثر الباحثين العرب غير المصريين إنتاجية فى دوريات المكتبات والمعلومات العربية .

الدراسة التحليلية المقارنة :

١ - دوريات المكتبات والمعلومات العربية :

تتناول الدراسة عدداً من دوريات المكتبات والمعلومات لإجراء الدراسة التحليلية وتوضح البيانات الواردة فى الجدول رقم (١) عناوين تلك الدوريات وتتابعها وتواريخ إصدارها .

جدول رقم (١) عدد مرات وتاريخ الإصدار للدوريات محل الدراسة سنوياً

عنوان الدورية وتاريخ الإصدار	يناير	إبريل	يوليو	أكتوبر
دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	x	-	x	-
المكتبات والمعلومات العربية	x	x	-	x
عالم المعلومات والمكتبات والنشر	x	-	-	x
الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات	x	-	-	x

ومن خلال بيانات الجدول السابق يمكننا التعرف على الدوريات محل الدراسة . حيث تنقسم الدوريات طبقاً لتتابع الصدور إلى ثلاث فئات فإحداها تصدر (فصلياً) أربع مرات فى العام ونقصد بها مجلة المكتبات والمعلومات العربية وهى أقدم دوريات الدراسة حيث صدرت منذ عام ١٩٨١ . وتتميز بدراستها المطولة المكتوبة بأقلام المتخصصين وهم غالباً أعضاء هيئات التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية (محمد فتحى عبدالهادى ٢٠٠٠ : ص ٣٢٩) فى حين تمثلت الفئة الثانية فى الدوريات التى تصدر مرتين فى العام (نصف سنوية) كما فى دوريتى عالم المعلومات والمكتبات والنشر وهى أحدث دوريات الدراسة حيث صدرت منذ عام ١٩٩٩ كناطق علمى عن الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات ، ومجلة الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات وهى مجلة الملف

الموضوعى الواحد بين دوريات الدراسة حيث يتناول كل عدد منها موضوعاً محدداً تدور حوله كل بحوث العدد خاصةً موضوعات المكتبات ونظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ... الخ . وأخيراً الفئة الثالثة وتمثلها مجلة دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات التى تصدر ثلاث مرات سنوياً منذ عام ١٩٩٦ . ومن العرض السابق نرى أن شهر يناير من كل عام يشهد احتفالية بين أوساط المتخصصين فى المجال بصدور هذا العدد من دوريات المكتبات معاً . وتبين بيانات الجدول رقم (٢) السنوات والأعداد التى وقع اختيار الدراسة عليها من الدوريات المشار إليها فجميعها تبدأ من شهر يناير ١٩٩٩ وتنتهى فى شهر يناير ٢٠٠٣ .

جدول رقم (٢) سنوات وأعداد الدوريات العربية فى المكتبات والمعلومات محل الدراسة

الدوريات/ سنوات التغطية	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	مج٤، ع١ (يناير) مج٤، ع٢ (مايو) مج٤، ع٣ (سبتمبر)	مج٥، ع١ (يناير) مج٥، ع٢ (مايو) مج٥، ع٣ (سبتمبر)	مج٦، ع١ (يناير) مج٦، ع٢ (مايو) مج٦، ع٣ (سبتمبر)	مج٧، ع١ (يناير) مج٧، ع٢ (مايو) مج٧، ع٣ (سبتمبر)	مج٨، ع١ (يناير)
المكتبات والمعلومات العربية	مج١٩، ع١ (يناير) مج١٩، ع٢ (أبريل) مج١٩، ع٣ (يوليو) مج١٩، ع٤ (أكتوبر)	مج٢٠، ع١ (يناير) مج٢٠، ع٢ (أبريل) مج٢٠، ع٣ (يوليو) مج٢٠، ع٤ (أكتوبر)	مج٢١، ع١ (يناير) مج٢١، ع٢ (أبريل) مج٢١، ع٣ (يوليو) مج٢١، ع٤ (أكتوبر)	مج٢٢، ع١ (يناير) مج٢٢، ع٢ (أبريل) مج٢٢، ع٣ (يوليو) مج٢٢، ع٤ (أكتوبر)	مج٢٣، ع١ (يناير)
عالم المعلومات والمكتبات والنشر	مج١، ع١ (يوليو)	مج١، ع٢ (يناير) مج٢، ع١ (يوليو)	مج٢، ع٢ (يناير) مج٣، ع١ (يوليو)	مج٣، ع٢ (يناير) مج٤، ع١ (يوليو)	مج٤، ع٢ (يناير)
الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات	مج٦، ع١١ (يناير) مج٦، ع١٢ (يوليو)	مج٧، ع١١ (يناير) مج٧، ع١٢ (يوليو)	مج٨، ع١٥ (يناير) مج٨، ع١٦ (يوليو)	مج٩، ع١٧ (يناير) مج٩، ع١٨ (يوليو)	مج١٠، ع١٩ (يناير)

أعداد لا تضم مقالات لباحثين عرب غير مصريين .

٢ - الباحثين العرب غير المصريين فى دوريات المكتبات والمعلومات العربية :

استهدفت الدراسة التعرف على الباحثين العرب غير المصريين ممن أسهموا بالنشر فى دوريات المكتبات والمعلومات العربية المختارة للدراسة من خلال النقاط التالية :

٢/١ أعداد الباحثين العرب مقارنة بالباحثين المصريين :

تشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) إلى نتائج المقارنة بين أعداد الباحثين العرب غير المصريين من أصحاب البحوث فى دوريات الدراسة فى مقابل الباحثين المصريين الحاملين لذات الصفة .

جدول رقم (٣) أعداد الباحثين العرب مقارنة بالباحثين المصرين فى دوريات الدراسة

نوعية الباحثين	العدد	٪
باحثين مصريين	٨٦	٪ ٦٢
باحثين عرب	٥٢	٪ ٣٨
مجموع	١٣٨	٪ ١٠٠

ومن خلال بيانات الجدول السابق نجد أن نسبة الباحثين المصريين ممن شاركوا بأبحاثهم فى دوريات الدراسة كانت هى الأكبر حيث بلغت ٦٢٪ وهو أمراً ليس بالمستغرب فى تاريخ التخصص والمهنة . فى حين كانت نسبة الباحثين العرب غير المصريين ٣٨ ٪ وهى نسبة ليست بالقليلة وإنما تعنى بأن هناك تزاحم عربى على النشر فى دوريات الدراسة . مما يعطى أنطباعاً جيداً عن التزايد المستمر فى أعداد الباحثين الأمر الذى ينسحب بالإيجاب على الإنتاجية العربية فى دوريات التخصص .

٢/٢ توزيع الباحثين العرب طبقاً للجنسية :

تسع عشرة دولة عربية يحمل مواطنوها قومية الانتماء العربي باستثناء مصر يكون هناك ثمان عشرة جنسية عربية استطاعت دوريات الدراسة أن تجمع منها عشرة جنسيات بنسبة ٥٥ ٪ من إجمالى الجنسيات العربية مع غياب الباحثين العرب من المغرب وموريتانيا واليمن وفلسطين ولبنان والسودان والإمارات والبحرين فلم يكن هناك إسهاماً لهم فى أعداد دوريات الدراسة . فقد بلغ عدد الباحثين ٥٢ باحثاً كما تشير بذلك بيانات الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤) إنتاجية الباحثين العرب غير المصرين طبقاً للجنسية

الجنسية	العدد	٪
سعودى	٣١	٪ ٦٠
ليبى	٥	٪ ١٠
جزائرى	٤	٪ ٨
أردنى	٣	٪ ٦
تونسى	٢	٪ ٤
قطرى	٢	٪ ٤
كويتى	٢	٪ ٤
عراقى	١	٪ ٢
سورى	١	٪ ٢
عمانى	١	٪ ٢
مجموع	٥٢	٪ ١٠٠

ومن بيانات الجدول السابق نجد أن الباحثين السعوديين كانوا فى المقدمة بنسبة ٦٠٪ من إجمالى الباحثين العرب . ولعل ذلك يتفق والمنطق فالمملكة العربية السعودية تتعدد بها أقسام المكتبات بما تضمه من قوة بشرية باحثة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم على درجة عالية من الكفاءة والقدرة على البحث . يليهم الباحثين من الجماهيرية الليبية بنسبة ١٠٠٪ وهناك توقعات مستقبلية بزيادة هذه النسبة ففى عدداً من الباحثين الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه . يأتى بعد ذلك الباحثين من أصحاب الجنسية الجزائرية بنسبة ٨ ٪ ثم تتوالى بقية الجنسيات وكانت أقل نسبة للباحثين من أصحاب الجنسيات العراقية والسورية والعمانية بنسبة ٢ ٪ لكلا منهم . وتبين البيانات الواردة فى الجدول رقم (٥) توزيع الباحثين العرب غير المصريين على دوريات الدراسة طبقاً للجنسية .

جدول رقم (٥) الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً للجنسية موزعة على الدوريات العربية فى المكتبات والمعلومات مع مراعاه التكرارية

الجنسية/الدوريات	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات	المكتبات والمعلومات العربية
سعودى	٦	١٦	٩	١٤
ليبى	٢	–	٥	٣
جزائرى	–	–	–	٣
تونسى	–	–	١	١
قطرى	–	–	١	١
كويتى	–	–	١	–
أردنى	–	–	–	٢
عراقى	–	–	–	١
سورى	١	–	–	١
عمان	–	–	١	–

ومن خلال بيانات الجدول السابق نجد أن مجلة المكتبات والمعلومات العربية كانت هى الأكثر أستحواذاً على الباحثين العرب غير المصريين حيث ضمت صفحاتها ثمان جنسيات للباحثين ولعل ذلك جاء متفقاً مع ما ورد فى افتتاحية العدد الأول منها الصادر فى يناير ١٩٨١ بأن المجلة عربية المعنى والمبنى والهدف والوسيلة . فى حين ضمت مجلة الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات الباحثين

من ست جنسيات . ثم مجلة دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات التى اقتصرت على الباحثين السعوديين وربما كان ذلك فى أعداد الدراسة فقط . وتأتى أخيراً مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر التى ضمت دراسات للباحثين من ثلاث جنسيات . وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن الباحثين السعوديين كانوا دائماً القاسم المشترك فى كل دوريات الدراسة .

٢/٣ توزيع الباحثين العرب طبقاً للنوع

قامت الدراسة بالتعرض لإنتاجية الباحثين العرب غير المصريين من حيث النوع (باحثين – باحثات) . وجاءت البيانات الواردة فى الجدول رقم (٦) لتوضح ذلك .

جدول رقم (٦) إنتاجية الباحثين العرب غير المصريين طبقاً للنوع

النوع	العدد	٪
باحثين	٤١	٪ ٧٩
باحثات	١١	٪ ٢١
مجموع	٥٢	٪ ١٠٠

ومن بيانات الجدول السابق نلاحظ التفوق العددى لأصحاب الدراسات والبحوث من الباحثين العرب غير المصريين الذكور بنسبة تصل إلى ٧٦٪ فى حين بلغت نسبة الباحثات من النساء ٢١٪ وهى نسبة ليست بالقليلة مما يشير إلى المشاركة الفعالة من جانب الباحثات فى التخصص . ولقد حظيت مجلة الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات بالنسبة الأكبر منهن كما تشير بذلك بيانات الجدول رقم (٧) الذى يوضح توزيع الباحثين العرب على دوريات الدراسة طبقاً للنوع . حيث بلغت نسبة الباحثات بها ٤٠٪ فى مقابل ١٥٪ فى مجلة المكتبات والمعلومات العربية و ٢٠٪ فى مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر و ١٢٪ فى مجلة دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات ، فى حين كانت النسبة الأكبر للباحثين العرب من الذكور فى مجلة المكتبات والمعلومات العربية بنسبة ٨٥٪ .

جدول رقم (٧) إنتاجية الباحثين العرب غير المصريين طبقاً للنوع موزعة على الدوريات العربية فى المكتبات والمعلومات مع مراعاة التكرارية

النوع/الدوريات	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات	المكتبات والمعلومات العربية
باحثين	٨	١٤	٩	٢٢
باحثات	٢	٢	٦	٤
مجموع	١٠	١٦	١٥	٢٦

٢/٤ توزيع الباحثين العرب غير المصريين طبقاً لطبيعة العمل :

توزيع الباحثين العرب غير المصريين طبقاً لطبيعة أعمالهم .

تشير بيانات الجدول رقم (٨) إلى

جدول رقم (٨) طبيعة عمل الباحثين العرب غير المصريين

طبيعة العمل	العدد	٪
هيئة تدريس بالجامعات والمعاهد العلمية	٤٣	٨٣ ٪
الباحثين العاملين بالمكتبات ومرافق المعلومات	٩	١٧ ٪
مجموع	٥٢	١٠٠ ٪

وتشير بيانات الجدول رقم (٨) إلى انقسام الباحثين العرب غير المصريين طبقاً لطبيعة العمل إلى فئتين هما أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات والمعاهد العربية بنسبة ٨٣ ٪ . وليس هذا بالغريب فهم أصحاب الهم البحثى طالما كانت الحياه . أما الفئة الثانية فكانت الجناح التطبيقى للمهنة من مديرى وأمناء المكتبات العربية بنسبة ١٨ ٪ . ولقد اتفقت دوريات الدراسة الأربع كما تشير بيانات الجدول رقم (٩) على تأكيد النتيجة السابقة . فجاءت نسب أعضاء هيئات التدريس فى كل دورية على حدة كما يلى ٩٣ ٪ فى مجلة الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، ٨٩ ٪ فى مجلة دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات ، ٧٨ ٪ فى مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر ثم ٧٧ ٪ فى مجلة المكتبات والمعلومات العربية . وهى نسب متقاربة تؤكد وضوح الهدف وأصحاب الطريق من الباحثين فى التخصص والمهنة .

جدول رقم (٩) طبيعة عمل الباحثين العرب غير المصريين موزعة على الدوريات العربية فى المكتبات والمعلومات مع مراعاة التكرارية

طبيعة العمل/ الدوريات	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات	المكتبات والمعلومات العربية
هيئة تدريس بالجامعات والمعاهد العلمية	٧	١٦	١٤	٢٠
العاملين بالمكتبات ومرافق المعلومات	٢	٢	١	٦

٢/٥ توزيع الباحثين العرب غير المصريين طبقا لجهات العمل

تقصد الدراسة بجهات العمل المؤسسات الأكاديمية والبحثية والمكتبات التى ينتمى إليها الباحثين حيث تنوعت على النحو التالى .

٢/٥/١ جهات عمل الباحثين العرب غير المصريين من أعضاء هيئة التدريس

جاءت بيانات الجدول رقم (١٠) لتوضيح الجامعات والمعاهد الأكاديمية التى ينتمى إليها الباحثين العرب غير المصريين فى دوريات الدراسة .

جدول رقم (١٠) جهات عمل الباحثين العرب غير المصريين من أعضاء هيئة التدريس

الجامعات والمعاهد العلمية	الكلية	العدد	٪
جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض	كلية العلوم الاجتماعية	٨	١٩٪
جامعة الملك عبد العزيز – جدة	كلية الآداب والعلوم الإنسانية	٧	١٦٪
جامعة الملك سعود – الرياض	كلية الآداب	٦	١٤٪
جامعة الفاتح – طرابلس – ليبيا	كلية الآداب	٤	٩٪
جامعة منتورى – قسنطينة – الجزائر	معهد المكتبات والمعلومات	٣	٧٪
جامعة أم القرى – مكة المكرمة	كلية الآداب	٢	٥٪
جامعة قطر	كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية	٢	٥٪
معهد الإدارة العامة – الرياض	–	٢	٥٪
الجامعة الأردنية	–	٢	٥٪
جامعة الملك سعود – الرياض	كلية العلوم الإدارية	١	٢,٥٪
جامعة السلطان قابوس – مسقط	كلية الآداب	١	٢,٥٪
المعهد الأعلى للتوثيق – تونس	–	١	٢,٥٪
جامعة قاريونس – بنغازى – ليبيا	كلية الآداب	١	٢,٥٪
كليات البنات – الرياض	كلية الآداب	١	٢,٥٪
مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	–	١	٢,٥٪
مجموع		٤٣	١٠٠٪

من خلال بيانات الجدول السابق نجد أن الجامعات والمعاهد العلمية التى أنتمى إليها باحثو الدراسة قد بلغت خمس عشرة جهة من بينها أثنا عشرة جامعة بنسبة ٨٠٪ تضم فى داخلها الباحثين فى كليات متنوعة كالآداب ، العلوم الاجتماعية ، الآداب والعلوم الإنسانية . جاءت فى مقدمتهم جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض التى يمكن اعتبارها الجامعة الأقدم بين جامعات دول مجلس التعاون الخليجى ومن أبرز الجامعات العربية (فهد بن محمد الدرعان ، ١٩٩٧ : ص ٣٠٣) . بنسبة ١٩٪ تلتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة بنسبة ١٦٪ ثم جامعة الملك سعود بالرياض بنسبة ١٤٪ يليها جامعة الفاتح بالجماهيرية الليبية بنسبة ٩٪ ثم تتوالى بقية الجامعات بنسب أقل . هذا بالإضافة إلى ثلاثة معاهد أكاديمية خارج نطاق التخصص أولها معهد الإدارة العامة بالرياض ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم التقنية . وأخيراً كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بالرياض . وتوضح البيانات الواردة فى الجدول رقم (١١) جهات عمل الباحثين غير المصريين من أعضاء هيئة التدريس موزعة على دوريات الدراسة .

جدول رقم (١١) جهات عمل أعضاء هيئة التدريس من العرب غير المصريين موزعة على الدوريات العربية فى المكتبات والمعلومات مع مراعاة التكرارية

جهات العمل/ الدوريات	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات	المكتبات والمعلومات العربية
جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض	٤	٦	-	١
جامعة الملك عبد العزيز - جدة	١	٤	٦	٣
جامعة الملك سعود - الرياض	١	٢	-	٤
جامعة الفاتح - طرابلس - ليبيا	٢	-	٤	٢
جامعة منتورى - قسنطينة - الجزائر	-	-	-	٣
جامعة أم القرى - مكة المكرمة	-	١	١	٢
جامعة قطر	-	-	١	١
معهد الإدارة العامة - الرياض	-	٢	-	-
جامعة السلطان قابوس - مسقط	-	-	١	-
المعهد الأعلى للتوثيق - تونس	-	-	١	-
الجامعة الأردنية	-	-	-	١
جامعة قاريونس - بنغازى - ليبيا	-	-	-	١
كليات البنات - الرياض	-	١	-	١
مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	-	-	-	١

ومن خلال بيانات الجدول السابق نجد أن الباحثين من جامعة الملك عبدالعزيز بجدة قد نشرت أبحاثهم فى دوريات الدراسة جميعها وإن حظيت مجلة الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات بنسبة ٤٣٪ ، فى حين شارك الباحثون من جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بأبحاثهم التى نشرت فى ثلاث من دوريات ، وخاصة مجلة دراسات عربية فى مكتبات وعلم المعلومات بنسبة ٣٧٪ . وختاماً يمكن القول أن العلاقات الوثيقة بين الجامعات والمعاهد العربية التى تضم التخصص وهيئات تحرير دوريات الدراسة من العوامل الهامة فى النشر بها .

٢/٥/٣ الدرجات العلمية للباحثين العرب غير المصريين من أعضاء هيئة التدريس

أما عن الدرجات العلمية للباحثين العرب غير المصريين من أعضاء هيئة التدريس الذين شاركوا بأبحاثهم فى دوريات الدراسة فجاءت فى بيانات الجدول رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢) الجهات العلمية للباحثين العرب غير المصريين من أعضاء هيئة التدريس

الدرجة العلمية	العدد	٪
أستاذ	٤	١٠ ٪
أستاذ مشارك (مساعد)	٨	١٥ ٪
أستاذ مساعد (مدرس)	٢٦	٦٢,٥ ٪
معاونو هيئة التدريس	٥	١٢,٥ ٪
مجموع	٤٣	١٠٠ ٪

ومن خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ ازدياد عدد الباحثين العرب غير المصريين ممن يحملون درجة مدرس (أستاذ مساعد) حيث تبلغ نسبتهم ٦٢,٥٪ . ويعد ذلك أمراً يتفق والمنطق لكونهم يسعون إلي نشر أبحاثهم للحصول على الدرجة العلمية الأعلى . وكذا الحال لدرجة أستاذ مساعد (أستاذ مشارك) بنسبة ١٥٪ . أما الأساتذة فمثلت أبحاثهم ١٠٪ من الإنتاجية وكانت للإثراء العلمى والرغبة فى إفادة الدرجات العلمية الأقل والباحثين عموماً . كما شارك عدد من أعضاء هيئات التدريس المعاونة من محاضرين ومعيدين بنسبة ١٢,٥٪ . هذا وتشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (١٣) إلى توزيع الدرجات العلمية للباحثين العرب من أعضاء هيئة التدريس على دوريات الدراسة .

جدول رقم (١٣) الدرجات العلمية للباحثين العرب غير المصريين من أعضاء هيئة التدريس موزعة على الدوريات العربية فى المكتبات والمعلومات مع مراعاة التكرارية

الدرجة العلمية/ الدوريات	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات	المكتبات والمعلومات العربية
أستاذ	٤	٢	٣	٢
أستاذ مشارك (مساعد)	١	٢	٢	٣
أستاذ مساعد (مدرس)	١	١٢	٦	١٤
معاونو هيئة التدريس	١	–	٣	١

ومن بيانات الجدول السابق يتبين لنا أن الدوريات محل الدراسة قد حظيت بنسب متقاربة من مشاركات الباحثين العرب من أعضاء هيئة التدريس على اختلاف درجاتهم العلمية مع ملاحظة الزيادة النسبية التى كانت من نصيب مجلة المكتبات والمعلومات العربية .

٢/٥/٣ جهات عمل الباحثين العرب غير المصريين من خارج أعضاء هيئة التدريس

تبين البيانات الواردة فى الجدول رقم (١٤) جهات عمل الباحثين العرب غير المصريين من مديرى وأمناء المكتبات بالعالم العربى .

جدول رقم (١٤) جهات عمل الباحثين العرب غير المصريين من خارج هيئة التدريس

جهات العمل	الوظيفة	العدد	٪
مكتبة جامعة الملك عبد العزيز – جدة	قسم الفهارس	٢	٪٢٢
مكتبة جامعة الملك عبد العزيز – جدة	قسم الدوريات	١	٪١١
مكتبة الجامعة المستنصرية – بغداد	–	١	٪١١
النادى العربى للمعلومات – سوريا	–	١	٪١١
مكتبة جامعة قطر	مدير إدارة المكتبات الجامعية	١	٪١١
مكتبة عبدالحميد شومان العامة – الأردن	–	١	٪١١
مركز البحث حول الأعلام العلمى والتقنى – تونس	–	١	٪١١
باحث وخبير مكتبات	–	١	٪١١
مجموع		٩	٪١٠٠

ومن خلال بيانات الجدول السابق نجد أن أمناء المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز جاءوا فى المقدمة بنسبة ٣٣٪ . ومنهم من ينتمى إلى قسم الفهارس بالمكتبة والآخر إلى قسم الدوريات . فى حين تنوعت جهات العمل الأخرى ما بين مكتبة الجامعة المستنصرية ببغداد ومكتبة جامعة قطر . ولم تغب المكتبات العامة عن الساحة فكان هناك من ينتمى إلى مكتبة عبدالحميد شومان العامة بالأردن وهى واحدة من أكبر المكتبات العامة فى العالم العربى .

٣ - الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين في دوريات المكتبات والمعلومات العربية

١/٣ الانتاجية العلمية للباحثين العرب مقارنة بالباحثين المصريين

تتناول هذه النقطة عدد الدراسات والبحوث المنشورة فى دوريات الدراسة من جانب الباحثين العرب غير المصريين فى مقابل إنتاجية الباحثين المصريين فى ذات الدوريات أثناء فترة الدراسة . وهى كما توضحها البيانات الواردة فى الجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥) الإنتاجية العلمية للباحثين فى الدوريات العربية للمكتبات والمعلومات

إنتاجية الباحثين / الدوريات	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	الاتجاهات الحديثة فى المكتبات	المكتبات والمعلومات العربية	مجموع
دراسات الباحثين المصريين	٤١	٣٢	٤٦	٦٥	١٨٤
دراسات الباحثين العرب من غير المصريين	١٣	١٩	١٩	٣٢	٨٣
مجموع	٥٢	٥١	٦٥	٩٧	٢٦٧

ويتضح من بيانات الجدول أن الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين فى دوريات الدراسة قد بلغت ٨٣ دراسة بحثية تمثل ٣١٪ من حجم إنتاجية الدوريات . وكان لمجلة المكتبات والمعلومات العربية النصيب الأكبر حيث حظيت بنسبة ٤٠٪ من إجمالى الإنتاجية . وتوضح بيانات الجدول رقم (١٦) حجم ومعدل إنتاجية الباحثين العرب غير المصريين فى فترة الدراسة حيث بلغ معدل الإنتاجية لعدد ٥٢ باحث بإجمالى إنتاجية ٨٣ مقالة ١,٦ مقال / باحث .

جدول رقم (١٦) حجم ومعدل الانتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين

عدد الباحثين	حجم الإنتاجية	المعدل
٥٢	٨٣	١,٦

٣/٢ الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً للتوزيع الزمنى

توضح بيانات الجدول رقم (١٧) التوزيع الزمنى للإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين فى دوريات الدراسة .

جدول رقم (١٧) الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً للتوزيع الزمنى

سنوات التغطية	عدد المقالات	٪
١٩٩٩	١٩	٪٢٣
٢٠٠٠	١٢	٪١٤
٢٠٠١	١٨	٪٢٢
٢٠٠٢	٢٠	٪٢٤
٢٠٠٣	١٤	٪١٧
مجموع	٨٢	٪١٠٠

ومن خلال بيانات الجدول السابق نجد أن عام ٢٠٠٢ كان هو الأكثر إنتاجية بنسبة ٢٥٪ وخاصة فى دوريتى المكتبات والمعلومات العربية والاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات جدول رقم (١٨) . حيث تمثل إنتاجيتهم ٦٠٪ من إنتاجية العام . وإن كان من المتوقع ازدياد حجم ومعدل الإنتاجية عام ٢٠٠٣ التى اقتصرت الدراسة على تناول العدد الأول (يناير ٢٠٠٣) فقط ضمن دوريات الدراسة . ورغم ذلك فهو يمثل نسبة ١٤٪ من إنتاجية الباحثين العرب غير المصريين .

٣/٣ الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً للتوزيع اللغوى

توضح بيانات الجدول رقم (١٩) التوزيع اللغوى للأبحاث التى نشرها الباحثين العرب غير المصريين فى دوريات الدراسة .

جدول رقم (١٨) الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً للتوزيع الزمنى موزعة على دوريات الدراسة

سنوات التغطية	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات	المكتبات والمعلومات العربية	مجموع
١٩٩٩	–	٤	٥	١٠	١٩
٢٠٠٠	٢	٤	٣	٤	١٣
٢٠٠١	٦	٥	١	٧	١٩
٢٠٠٢	٢	٣	٧	٨	٢٠
٢٠٠٣	٣	٣	٣	٣	١٢

جدول رقم (١٩) الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين فى الدوريات العربية للمكتبات والمعلومات

الدوريات / اللغات	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات	المكتبات والمعلومات العربية	مجموع
اللغة العربية	١٣	١٩	١٨	٣٢	٨٢
اللغة الإنجليزية	–	–	١	–	١
مجموع	١٣	١٩	١٩	٣٢	٨٣

أوضحت بيانات الجدول السابق التفوق الملحوظ للمقالات المنشورة باللغة العربية حيث بلغت نسبتها ٩٩٪ من إجمالى الإنتاجية . ويعد ذلك أمراً طبيعياً فهى اللغة الأم للباحثين وكذا فهى اللغة السائدة فى التدريس فى أقسام ومعاهد المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى . فى حين كانت هناك مقالة وحيدة نشرت فى مجلة الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات باللغة الإنجليزية . ولكن الملاحظ بشكل عام هو عدم اهتمام المتخصصين والأكاديميين العرب بالكتابة بغير اللغة العربية ، ويقف هذا حائلاً دون انتشار الإنتاج الفكرى العربى فى الدوريات الأجنبية التى تعد أحد أهم مصادر المعلومات فى المجال (فيدان عمر مسلم ، ٢٠٠٢ : ص ١٢٧) .

٢/٤ الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقا للاتجاهات الموضوعية

تعددت موضوعات البحوث المنشورة فى دوريات الدراسة للباحثين العرب غير المصريين وتفرعت وتخصصت وأصبحت أكثر دقة وتحديداً . وتوضح بيانات الجدول رقم (٢٠) الاتجاهات الموضوعية لمقالات الدوريات وعددها فى كل دورية من دوريات الدراسة على حده .

جدول رقم (٢٠) الإنتاجية الموضوعية للباحثين العرب غير المصريين فى دوريات الدراسة

رؤوس الموضوعات / الدوريات	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات	الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات	المكتبات والمعلومات العربية	مجموع
الإنترنت	٢	١	٢	٣	٨
العمليات الفنية	٢	٣	١	٢	٨
التأهيل الأكاديمى	١	٤	٢	–	٧
المكتبات الرقمية	–	٣	٣	١	٧
تقنيات المعلومات	٢	١	٣	١	٧
المكتبات الجامعية	–	–	١	٤	٥
خدمات المكتبات	١	–	٢	١	٤
المكتبات المدرسية	–	–	–	٤	٤
النشر الالكترونى	١	٢	١	–	٤
أخلاقيات المعلومات	–	١	–	٢	٣
النظم الآلية للمكتبات	–	١	–	٢	٣
إدارة المكتبات	–	–	–	٢	٢
أمن المعلومات	–	–	١	١	٢
المعلوماتية	–	–	١	٢	٣
مكتبات الأطفال	–	٢	–	–	٢
المكتبات العامة	–	–	–	٢	٢
نظم المعلومات الإدارية	–	–	–	٢	٢
الأرشيف	١	–	–	–	١
الأقراص المدمجة	–	–	١	–	١
تسويق المعلومات	–	–	–	١	١
الدوريات الإلكترونية	–	–	–	١	١
رقابة المطبوعات	١	–	–	–	١
مصادر المعلومات	–	–	–	١	١
الميتاداتا	١	١	–	–	٢
النشر	–	–	–	١	١
الوثائق العربية	١	–	–	–	١
مجموع	١٢	٢٠	١٨	٣٣	٨٣

وبتحليل بيانات الجدول السابق نجد أن الاتجاهات الموضوعية للإنتاجية تهتم بتناول موضوعات الساعة الجارية كموضوعات شبكة الإنترنت وتقنيات المعلومات والمكتبات الرقمية قد جاءت فى مقدمة الاهتمامات للباحثين العرب فى تخصص المكتبات والمعلومات وكانت هى الأوفر حظاً . ومما ساعد على ذلك أن إحدى دوريات الدراسة (الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات) تعتبر من دوريات الموضوع الواحد تصادف أن كانت محاورها تتناول تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية والإنترنت فى أعدادها أثناء فترة الدراسة .

٣/٥ الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً لنوعية التأليف

توضح البيانات الواردة فى بيانات الجدول رقم (٢١) نوعية التأليف فى الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين فى دوريات الدراسة . حيث غلبت النظرة الفردية على حساب النظرة التعددية فى التأليف ، إذ لم تزد نسبة الأعمال المتعددة التأليف على ٤٪ بين الباحثين العرب بعضهم البعض أو بينهم وبين الباحثين المصريين ، فى مقابل ٩٦٪ للأعمال ذات التأليف الفردى . ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الإنتاجية العلمية بالنسبة للباحثين تهدف أساساً إلى الترقية وقرارات تولى المناصب لذا يتم تفضيل التأليف الفردى عن التأليف المشترك (Martha, Harsonji, 1993 : p 326) . أو لربما كان العمل الفردى سمة من سمات الشخصية العربية .

جدول رقم (٢١) الإنتاجية العلمية للباحثين العرب غير المصريين طبقاً لنوعية التأليف

نوعية التأليف	العدد	٪
التأليف الفردى	٨٠	٩٦٪
التأليف المشترك	٣	٤٪
مجموع	٨٣	١٠٠٪

٣/٦ أكثر الباحثين العرب غير المصريين إنتاجية فى دوريات الدراسة

من خلال تطبيق صيغة بروكس لتوزيع برادفورد – زيف على الباحثين العرب غير المصريين فى دوريات الدراسة جاءت بيانات الجدول رقم (٢٢) .

جدول رقم (٢٢) توزيع برادفورد – زيف لأكثر الباحثين العرب غير المصريين إنتاجية فى دوريات الدراسة

عدد الباحثين (م)	عدد المقالات (ن)	تراكمى (م)	تراكمى (ن)	٪ تراكمى (ن)
٢	٥	١	١٠	١٢٪
٢	٤	٢	١٨	٢٢٪
٥	٣	٣	٣٣	٤٠٪
٧	٢	٤	٤٧	٥٧٪
٣٦	١	٥	٨٣	١٠٠٪

كشفت لنا صيغة بروكس لتوزيع برادفورد - زيف عن المكثرين من الباحثين العرب غير المصريين والذى بلغ عددهم تسع باحثين يأتى فى مقدمتهم الدكتور **أبوبكر محمود الهوش** (جامعة الفاتح - ليبيا) والدكتور **حسن عواد السريحى** (جامعة الملك عبد العزيز - جدة) ولكلا منهما خمسة بحوث موزعة على دوريات الدراسة المختلفة . يليهم الدكتور **سالم بن محمد السالم** (جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض) وتشاركه الدكتورة **فاتن سعيد بامفلح** (جامعة أم القرى - مكة المكرمة) فى المرتبة الثانية ولكلا منهم أربعة أبحاث ثم يتوالى بعد ذلك الباحثين ممن شاركوا بثلاثة بحوث وبلغ عددهم خمسة باحثين إلى من أسهموا ببحث واحد وبلغ عددهم ستة وثلاثون باحث . وتوضح ذلك بيانات الجدول رقم (٢٣) .

جدول رقم (٢٣) توزيع إنتاجية الباحثين العرب من غير المصريين فى دوريات المكتبات والمعلومات

الرتبة	أسماء الباحثين	عدد المقالات
١	أبو بكر محمود الهوش	٥
٢	حسن عواد السريحى	٥
٣	سالم بن محمد السالم	٤
٤	فاتن سعيد بامفلح	٤
٥	عبدالله صالح بن عيسى	٣
٦	محمد جعفر عارف	٣
٧	هشام بن عبدالله العباس	٣
٨	ظافر أبوالقاسم بديرى	٣
٩	مبروكة عمر المحيريق	٣
١٠	عماد الصباغ	٢
١١	عبد الرازق مصطفى يونس	٢
١٢	نجاح قبلان القبلان	٢
١٣	فؤاد حمد رزق فرسونى	٢
١٤	ماهر عبدالصمد حمد	٢
١٥	أيمن بن عبدالعزيز الغفيلى	٢
١٦	محمد بن صالح الخليفى	٢

نتائج الدراسة :

١ – النمو المطرد فى أهمية وقيمة الدوريات العربية فى مجال المكتبات والمعلومات لدى الباحثين عموماً .

٢ – التفوق الملحوظ للباحثين المصريين كماً وإنتاجية على الباحثين العرب فى دوريات الدراسة .

٣ – المشاركة الجيدة والفعالة للباحثات العربيات فى نشر بحوثهن فى دوريات التخصص .

٤ – غياب الباحثين من بعض الدول العربية عن المشاركة فى نشر أبحاثهم فى دوريات الدراسة.

٥ – ضعف مستوى المشاركة من جانب الباحثين العرب من غير أعضاء هيئات التدريس بالجامعات .

٦ – عدم اهتمام الباحثين العرب غير المصريين بالنشر بلغات أجنبية مما يحول دون الإفادة من النتاج الفكرى العربى فى التخصص عالمياً .

٧ – الاتجاه الجيد نحو أهتمام الباحثين العرب بالاهتمام بالتقنيات المعلوماتية الجديدة وكذا كل الموضوعات ذات الصلة.

٨ – النشاط البحثى المتنامى بين الباحثين العرب من المملكة العربية السعودية على امتداد جامعاتها التى تضم أقساماً للمكتبات والمعلومات .

٩ – قلة التأليف المشترك بين الباحثين العرب وكذا بينهم وبين الباحثين المصريين .

توصيات الدراسة :

١ – العمل على الإصدار المنتظم لدوريات الدراسة فى مواعيدها المحددة والتغلب على عوائق الطباعة والنشر قدر الطاقة .

٢ – محاولة توزيع الدوريات العربية للمكتبات والمعلومات فى كل دول العالم العربى لتحقيق التقارب والتعارف بين زملاء المهنة الواحدة وهى مهمة تقع على عاتق ناشرى تلك الدوريات .

٣ – إتاحة المزيد من الفرص للنشر أمام الباحثين العرب غير المصريين فى دوريات التخصص .

٤ – تشجيع الباحثين العرب فى مجال المكتبات والمعلومات على النشر بلغات أجنبية لتحقيق الإعلام عن النتاج الفكرى العربى .

٥ – مساندة الباحثات العربيات وتشجيعهم على نشر المزيد من البحوث والدراسات .

٦ – تأييد الاتجاه الموضوعى لدراسات الباحثين العرب نحو الاهتمام بمجالات تقنيات المعلومات والتكنولوجيا الحديثة فى مجال المكتبات والمعلومات .

٧ – تشجيع التأليف المشترك بين الباحثين العرب والعـــرب أو العرب والمصريين معاً، فالوضع الراهن يمثل نسبة قليلة ضمن الإنتاجية العربية .

٨ – العمل على إنشاء مواقع للدوريات العربية فى مجال المكتبات والمعلومات على شبكة الإنترنت للتعريف بها اقتداء بالدوريات الأجنبية .

٩ – عقد العديد من الندوات والملتقيات العلمية بين الباحثين العرب للعمل على تحديد اتجاه البحث العلمى فى التخصص والاتفاق على

سياسة عامة للبحث على مستوى الوطن العربى .

هوامش الدراسة :

- أيمن البستنجى . الدوريات الإلكترونية : واقع ومستقبل نشر الدوريات العربية العلمية والأكاديمية والمحكمة عبر الإنترنت . **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. س ٢٣ ، ع١ (يناير ٢٠٠٣) .
- حامد الشافعى دياب . مجلة المكتبات والمعلومات العربية (١٩٨١ - ١٩٨٤) دراسة تحليلية وكشافات . **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** . س٥ ، ع٤ (يناير ١٩٨٥) .
- داليا عبدالستار الحلوجى . **النظام الدولى لمعلومات الدوريات : دراسة نظرية وتطبيقية للاستخدام فى مصر**. جامعة القاهرة : كلية الآداب ، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات ، ١٩٩٨ (أطروحة ماجستير) .
- شيريل مكارثى . الدوريات المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات فى القرن العشرين . ترجمة عبد الرحمن فراج . **مجلة دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات** مج٧، ع١ (يناير ٢٠٠٢) .
- فهد بن محمد الدرعان . **نشر الكتاب فى جامعات دول مجلس التعاون الخليجى : دراسة تحليلية نقدية** . الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، ١٩٩٧ . ٢مج .
- فيدان عمر مسلم . الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات الجامعية فى عشر سنوات (١٩٩٠-١٩٩٩): دراسة ببليومترية . **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** . س٢٢، ع٣ (يوليو ٢٠٠٢) .
- محمد فتحى عبد الهادى . **البحث ومناهجه فى علم المكتبات والمعلومات** . ط١ . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣ .
- مها أحمد إبراهيم . **الدوريات العربية فى مجال المكتبات والمعلومات : دراسة ببليوجرافية ببليومترية** . جامعة القاهرة (فرع بنى سويف): كلية الآداب ، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات ، ٢٠٠٠ (أطروحة دكتوراه) .

Mertha, Harsonji. A multiple authors, a multi problems - Bibliometrics & the study of scholarly. **LISR.** vol 15, no 4, 1993 - p, 326.

الأخطاء الشائعة فى تصميم وتفريغ الاستبيانات وعرض بياناتها

دراسة تحليلية

د. امنية مصطفى صادق

أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد

كلية الآداب – جامعة المنوفية

تمهيد :

يهدف هذا البحث إلى تحديد أهم الأخطاء الشائعة فى تصميم وجمع البيانات البحثية العلمية عن طريق الإستبيان ، من خلال تحليل عدد من الرسائل الأكاديمية التى تمت بالفعل ، أو غيرها التى هى تحت الإعداد ، وتتبع النتائج التى تم التوصل إليها ، وأساليب عرضها فى الرسائل الجامعية لتخصص المكتبات وخدمات المعلومات . تم استخدام المنهج التحليلى الإحصائى فى فحص عدد ١١٨ من استبيانات الرسائل ونتائجها من أجل تحديد طبيعة الأخطاء التي يقع فيها الباحثون فى التخصص . وقد تم عرض الأخطاء ، وفقا للفئة المستهدفة من الاستبيان وأسلوب صياغة الأسئلة فيه وطريقة إدارة البحث وخاصة عند تفريغ الاستبيانات وأثر ذلك كله على النتائج التى يتوصل إليها الباحث ، وتحليل النتائج ، ثم أساليب عرض النتائج وتحليلها .

١- مقدمة :

يعانى المشرف على الرسائل والأبحاث العلمية كما يعانى الباحث أو الطالب من العديد من المشاكل المتعلقة بجمع المادة العلمية . فالمشرف على الأبحاث العلمية أو الرسائل الأكاديمية لديه العديد من المشاكل التى قد يصعب حصرها ولكن من أهم هذه المشاكل – في نظري – هي مشكلة تكرار أخطاء الباحثين خاصة فى إدارة أبحاثهم الميدانية ، تلك الأبحاث التى تحتاج إلى جهد ووقت من الباحث والمشرف ويصعب إعادة إدارتها أو تكرارها فى حالة وجود خطأ ما ، أو عند الفشل في الحصول علي نتيجة مرضية . في هذه الحالة يصعب على المشرف طلب إعادة البحث الميدانى فى جميع خطواته الميدانية .

وتكرار الخطأ بين أجيال الباحثين يتطلب من المشرف تكرار الشرح المنفرد لكل باحث بما يتلاءم وموضوع بحثه ، إن هذا التكرار من جهة المشرف قد يأتى بثمرة جديدة أى فكرة جديدة ولكن فى

أغلب الأحيان يصيب المشرف بالضجر والملل وقد يفقد صوابه فى كثير من الأحيان ، فمع إعادة الشرح والتوضيح لنفس الأخطاء ، يشعر المشرف وفى كثير من الأحيان بالإخفاق لنفس الأخطاء ، يشعر المشرف وفي كثير من الأحيان بالإخفاق ؛ مما يؤدى إلى معاملة الباحث بأسلوب جاف ليس به القدر المطلوب من التحفيز أو التشجيع اللازم .

فالمشرف مطالب بسعة الصدر والقدرة على التشجيع المستمر للباحث ورفع معنوياته وتقديم خيوط من الفكر ، واستكشاف نقاط القوة فيما تم إنجازه ودفع الباحث فى جميع الأحوال للوصول إلى الهدف المنشود وهو الانتهاء من بحثه على أفضل وجه بعد التوصل إلى النتائج المرضية .

ومن واقع ممارسة الإشراف على كثير من المشاريع البحثية لتطوير المكتبات والمشاركة فى الإشراف على الرسائل الأكاديمية منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن ، أى أكثر من اثنتى عشرة سنة متواصلة، فقد تبين لى شيوع العديد من الأخطاء ، فى تصميم الاستبيان ، بين الباحثين . وبمقابلة الباحثين والمناقشة والتحاور وجدت أنه من الضرورى الرجوع إلى كتب وأدبيات (أساليب ومناهج البحث) للتأكد من تغطية تلك النقاط التى تتكرر فيها الأخطاء بشكل واضح ومحاولة البحث عن الأسباب التى تجعل الباحث غير قادر على الأخذ بكل ما جاء فى هذه الأدبيات .

كان على رأس الأخطاء المتكررة باستمرار ، التى تتعلق بتصميم الاستبيان من أجل البحث الميدانى فى مجال المكتبات ، فعلى الرغم من أهمية الاستبيان فى مجالات البحث العلمية وخاصة الرسائل الأكاديمية ، وعلى الرغم من انتشار أداة الاستبيان بشكل واضح بحيث لا تكاد تخلو رسالة أكاديمية[1] - تنتهج المنهج الميدانى - من الاستبيان ، إلا أن تصميم الاستبيان اتم بكثير من الأخطاء التى شاعت بين الباحثين تلك الأخطاء التى انتشرت بين الباحثين طغت على قواعد تصميم الاستبيان . هذه الأخطاء تمتد فى تسلسلها حتى تؤثر على نتائج البحث من حيث مدى صحة النتائج ودقتها ، كما تؤثر على الوقت الذى يتم فيه تجهيز البيانات ومعالجتها . كانت هذه الأخطاء نتيجة لعدم دراية الباحثين بمراحل وأساليب تفريغ البيانات وخاصة الرقمية منها ، وما يمكن أن تنتج عنها من نتائج غير صحيحة ، نظراً للخلفية الأدبية التى يتمتع بها طلاب أقسام المكتبات والتى تهمل المهارات الرياضية فى مراحل التعليم المختلفة . إن انتشار الاستبيان كأداة من أدوات البحث العلمى فى الرسائل الأكاديمية لم يشفع به بتوخى الحرص فى تصميمه وتفريغه من قبل الباحثين وتطبيق قواعد التصميم الأساسية، لذا جاء الاستبيان أداة مغالطة لا تعكس الواقع ولا تظهر الحقيقة التى تبحث عنها .

٢- طبيعة المشكلة :

شاعت الأخطاء[2] التى تتعلق بتصميم الاستبيان فشملت كلا من حجم الاستبيان من حيث عدد الأسئلة ، وعدد الصفحات وأسلوب

(١) الرسائل الأكاديمية على مستوى الماجستير والدكتوراه .

(2) For details of all mistakes see chapter 9 in (oppenheim, O. N Questionnaire design, Interviewing and attitude measurement. - London: Pinter Publisher, 1992).

صياغة الأسئلة[1] والهدف منها . فعلى الرغم من أن مثل هذه الأمور قد تم معالجتها بأساليب مختلفة فى أدبيات البحث العلمى بوجه عام ، إلا أنها لم تكن واضحة النتيجة ، أو السبب ؛ للباحثين – أى لم يكن الباحث على دراية بالمشاكل التى يمكن أن تحدث نتيجة إهمال تلك القواعد – الأمر الذى أدى إلى تفشى الإهمال لهذه القواعد الأساسية ، إما لعدم الاقتناع أو لعدم إدراك أهمية النتائج التى يمكن أن تترتب عليها نتيجة مثل هذا الإهمال . يبرر ذلك حماس الباحثين فى بداية المشوار البحثى وما يتسمون به من رغبة أكيدة فى تحقيق أفضل النتائج لما سوف ينسب إليهم مدى الحياة من بحث علمى .

من هذا المنطلق كان لابد من إعطاء أهمية خاصة لتحديد نوعية وحجم هذه الأخطاء وتوضيح آثارها السلبية على البحث العلمى بشكل تفصيلى دقيق يمكن الباحث عن اقتناع بضرورة تجنب مثل هذه الأخطاء مع إعطاء الأمثلة .

تنبع المشكلة أساساً من الخلط بين جمع البيانات أى الحقائق وفقاً لأداه محدده ، وبين التعرف على الآراء الشخصية ، وكلاهما مختلف تماماً عن الآخر فأداة البحث مثل قائمة المراجعة[2] يمكن أن توصلنا إلى بعض الحقائق ، أما الاستبيان فهذا يرجع لآراء الأفراد على اختلافها . ومثالاً على هذا إذا أراد الباحث أن يعرف عدد المناضد أو المقاعد المتوفرة فى المكتبة ومدى ملاءمتها لحاجة القراء ، فيمكنه من الزيارة الميدانية ، حصر المناضد والمقاعد وإمعاناً فى التأكيد يمكن الاستفسار من مدير المكتبة عن الأثاث ، أو الرجوع إلى بعض الإحصاءات الموثقة والمنشورة عن المكتبة ، وفقاً لقائمة المراجعة وذلك للتأكد من جميع العناصر وعدم إغفال إحداها ، على سبيل السهو أو الخطأ . وأن كل ما هو متوفر تم حصره بالفعل ، وليس هناك المزيد على سبيل الاحتياطى أو الموجود فى مخازن خاصة أو معار لحجرات أو قاعات أخرى فى المكتبة أو خارجها . ولكن رأى مدير المكتبة عن مدى ملاءمة المناضد والمقاعد لاحتياجات المكتبة غير مطلوب ، علماً بأنه لا يمكن الوصول إلى مثل هذا الرأى إلا بإفصاح صريح من مدير المكتبة عن رأيه الشخصى . وسواء كان هذا الرأى بالسلب أو الإيجاب ، فلابد أن يرتبط هذا الرأى بالحقائق الواقعية ، وعليه فإن المعلومات التى يتم تجميعها هى إما حقيقة أو رأى تدعمها إحصاءات المترددين ، وتوقيتات زيارتهم ، وأيام تلك الزيارات على مدار الأسبوع / الشهر / العام ، وأن يرتبط بعدد المستفيدين من المكتبة أو عدد المترددين عليها .

من هنا يتبين لنا طبيعة الخلط بين الحقائق أو البيانات وبين آراء المستفيدين التى يعتمد عليها الباحثون اعتماداً جوهرياً دون تمييز بين الرأى والحقيقة الواقعة والمعيار الدولى .

مما سبق يتبين لنا أن الأخطاء الشائعة فى صياغة الاستبيانات المستخدمة فى البحوث الميدانية

(1) Oppenheim, O. N oppenheim, O. N Questionnaire design, and attitude measurement. - New York; Basic Books. 1966. Chap. 3, p. 45.

(2) Oppenheim, A. N Questionnaire design, and attitude measurement. - New York; Basic Books. 1966. Chap. 4, p. 81.

تقف عائقاً أمام استخلاص النتائج الصحيحة ، بل إن الخطأ قد لا يظهر فى تصميم الاستبيان ويظهر فى مرحلة لاحقة للتصميم كالتفريغ للنتائج أو التحليل أو المقارنة . تلك الاستبيانات على اختلاف أنواعها ففيها الموجه للمستفيد وأخر لإخصائى المعلومات وهناك أيضاً ما هو موجه للإدارة العليا . وعلى الرغم من أهمية الموضوع إلا أن الكتابات العربية لم تتناول بالتفصيل المناسب والذى يجنب الباحث كثيراً من الأخطاء ، وعليه فقد رأينا ضرورة التعرض لهذا الموضوع من منظور يختلف تماماً عن المنظور الذى انتهجته الغالبية العظمى من الكتاب . وهو الكتابة والتأليف لما ينبغى أن يكون . إذ رأينا أن أفضل الطرق لتوضيح أمر يتم فيه الخلط بشكل شامل أن نركز على الأخطاء ونشرح نتائجها وسلبياتها على البحث ونتائجه .

تكمن أهمية موضوع البحث فى كونه البنية الأساسية للأبحاث الميدانية بشكل عام . وإذا ما صلح الاستبيان صلحت النتائج وبالتالى صحت الأبحاث العلمية ، أما إذا لم تكتنفها الصحة فإن النتائج الخاطئة تنعكس على نتائج البحث بشكل مباشر .

٣- منهج البحث والعينة المنتقاة :

يتطلب مثل هذا الموضوع أسلوب العينة من أجل القيام بالتحليل المناسب فيما يخص بعض الاستبيانات التى تم تصميمها بالفعل ، والتى تخدم مجموعة من الرسائل التى نوقشت بالفعل ومجموعة أخرى تحت الدراسة ، وبذلك يكون تحليل عينة مختارة من الاستبيانات هو أساس البحث الذى نحن بصدد تقديم نتائجه .

وقد شمل البحث التعرف على الأخطاء الشائعة من أجل التعليق عليها وتوضيح الآثار السلبية التى يمكن أن تنتج عنها ، تلك الاستبيانات وعددها ١١٨ استبيانا .

تشتمل عينة البحث على خمس فئات من الاستبيانات على مستوى الماجستير والدكتوراه . وهى كالآتى :

(١) الرسائل المعتمدة وهى الرسائل التى تمت مناقشتها من قبل لجان علمية معتمدة وأجيزت من قبل هذه اللجان وتمثل الجزء الأكبر من عينة البحث (٥٩,٣٪) .

(٢) الرسائل التى تم مناقشتها وجارى إجراء

م	مصدر الاستبيان	ماجستير	دكتوراه	المجموع	النسبة ٪
١	الرسائل المعتمدة	٤٨	٢٢	٧٠	٥٩,٣
٢	الرسائل التى تم مناقشتها	٨	٣	١١	٩,٣
٣	الاستبيانات التى تم تحكيمها	٢٢	–	٢٢	١٨,٦
٤	الرسائل التى يجرى إعدادها	٤	٨	١٢	١٠,٢
٥	مشروعات بحثية	٣	–	٣	٢,٥
	المجموع	٨٥	٣٣	١١٨	٩٩,٩

التعديلات عليها وهى بمثابة الفئة الأولى وتمثل نسبة (٩,٣٪) .

(٣) الفئة الثالثة من العينة وهى الاستبيانات التى شاركت الباحثة فيها عن طريق التحكيم وأبداء الرأى وكانت مادة خصبة للتعرف على العديد من الأخطاء التى يقع فيها الباحثون وهو محور البحث وموضوعة الرئيسى وتمثل نسبة (١٨,٦٪) .

(٤) الرسائل التى يجرى العمل بها وهى تحت إشراف الباحثة وهى أداة أخرى لتتبع الأخطاء التى يقع فيها شباب الباحثين وتمثل نسبة (١٠,٢٪) .

(٥) الفئة الخامسة وهى المشروعات البحثية الميدانية والتى شاركت فيها الباحثة وتمثل عينة من الواقع العملى التطبيقى فى مجال تطوير المكتبات وخدمات المعلومات وتمثل أصغر نسبة من عينة البحث (٢,٥٪) .

أما منهجية البحث المستخدمة هى المنهج التحليلى باعتباره أكثر المناهج ملائمة لدراسة واقع الأخطاء الشائعة فى تصميم وتفريغ الاستبيانات وعرض بياناتها . وتم الاعتماد على بناء قائمة مراجعة (انظر الملحق رقم (١) قائمة مرجعية لعناصر البحث) تم فيها تحديد أهم الأخطاء وأكثرها تكرارا .

لقد تم تجميع الأخطاء التى نجم عنها بعض الاعتبارات التالية :

١- عدم وضوح الرؤية للباحث بأن تصميم الاستبيان ما هو إلا مرحلة مرتبطة غير مستقلة عن مراحل أخرى تتأثر وبشكل كبير بعملية التصميم .

٢- تصميم الاستبيان يتم دون تخطيط واضح لنوعية البيانات وطبيعة المعلومات المجمعة .

٣- إن صياغة الأسئلة لا ترتبط بنوعية الفئة المستهدفة من الاستبيان .

٤- عدم قدرة الباحث على صياغة السؤال الذى يأتى بالمعلومة المطلوبة - أى أن هناك فصلاً واضحاً بين صياغة السؤال وحاجة الباحث إلى المعلومة - فليس هناك ربط واضح بين كليهما .

لا تقتصر الدراسة على الاستبيانات فقط بل تتعداها إلى كل من قوائم المراجعة البحثية ، والتى يتم الخلط بينها وبين الاستبيانات فى كثير من الأحيان ، مما استوجب توضيح الفرق وتحديد الملامح الأساسية لكل منهما أى كل من الاستبيان وقائمة المراجعة . هذا بالإضافة إلى استمارات التقييم والتى انتشرت فى كثير من المكتبات بشكل دورى من أجل تقييم الأداء والخدمات .

شمل البحث أيضا المقارنة بين بعض المخططات البحثية المقدمة للتسجيل الرسائل أكاديمية ومقارنتها بالرسائل التى أنجزت بالفعل وذلك من أجل الوقوف على مدى مطابقة ما جاء فى المخططات وما تم إنجازه من بحث ميدانى ، علماً بأن هذا قد اقتصر فقط على بعض أسئلة فى أداة الاستبيان وقوائم المراجعة[1] . هذا بالإضافة إلى الاستفسار المباشر من الباحثين عن بعض النتائج التى توصلت إليها

(1) Checklist .

ومناقشتهم فيها من أجل التأكد وتسجيل كافة الملابسات التى قد يستفاد منها فى أبحاث ميدانية لاحقة .

أما فيما يتعلق بعرض نتائج البحث[1] فلقد رأينا أن الأسلوب الأمثل لعرض نتائج هذا البحث ، وما توصلنا إليه من أخطاء شائعة هو عرضه تحت عناصر محددة تفرع إلى أخطاء مرتبطة نسبياً على أن يتم عرض كل عنصر بأسلوب يحتوى على الأفكار الآتية :

١- عرض العنصر كما جاء فى الأدبيات وأهميته فى البحث العلمى .

٢- عرض الأخطاء الشائعة من واقع التحليل للاستبيانات .

٣- عرض أثر الأخطاء على نتائج البحث .

٤- التعليق على الخطأ والعنصر ذاته .

وإن هذا الأسلوب فى عرض نتائج البحث هو الأمثل ، على الرغم من وجود بعض التكرار الذى يخدم الموضوع ، ويؤكد على أهمية العنصر أو قوة تأثيره على النتائج البحثية . فالتكرار هنا لا يعتبر نقيصة ولكنه جزء من النتائج للتعرف على درجة أهمية الموضوع كما تم وضع العديد من الإحالات مثل (انظر وانظر أيضاً) للربط بين فقرات البحث المختلفة وتوضيح المعنى والتحقق من التكرار .

وجدير بالذكر أن الرجوع إلى أدبيات التخصص الموضوعى لأداة الاستبيان فى البحث العلمى ومحتوياتها لم يكن قاصراً على علم المكتبات وخدمات المعلومات فقط بل تعداه إلى كثير من التخصصات الأخرى التى شاركت فى تصميم الاستبيان لأسباب موضوعية بحتة ، وكان ذلك بناء على ما قدمه كل من (أوبنهايم)[2] و(لورال فريزر)[3] وعليه فإننا نجد أن الغالبية العظمى من أدبيات تصميم الاستبيانا من التخصصات التالية:

سلوكيات - علم نفس .

اعتياد سلوكيات - علم نفس

تحليل إحصائى - إحصاء .

معادلات إحصائية - إحصاء

مدلولات إحصائية - إحصاء

معدلات أداء - إدارة

تسويق - تجارة

تسويق خدمات - تجارة

تسويق سلع - تجارة

وعليه فإن هناك أدبيات تصميم وإدارة البحث الميدانى من جانب ومن جانب آخر هناك تخصص التحليل الإحصائى لنتائج البحث الاجتماعى ، وكلاهما مطلوب من الباحث أن يلم به . بعد

---

(١) انظر الملحق رقم (١) بعنوان **«قائمة مراجعة لعناصر ونتيجة البحث»** والذى يشتمل على ٣٢ عنصر مقسمة على أربع فئات حيث تم تحديد نسبة التوافر للعناصر فى عينة البحث .

(2) See also for more detaols: Oppenheim, O. N Questionnaire design, Interviewiing and attitude measurement . - London: Pinter Publisher, 1992 p. 103 - 1004 and P. 118 & 155.

(3) Frazer, Lorelle, Questionaire design & administration/by Lorelle frazer & Meredith lawley, New York: John Wiley & Sons Australia ltd, 2000, 119p.

الإطلاع على أدبيات التخصص الموضوعى لأداه الاستبيان فى البحث العلمى وأساليب القياس المستخدمة كان لابد من وضع خطة لدراسة استرشادية[1] من أجل تحديد النقاط التى سوف يتم على أساسها تقييم الاستبيانات فى الرسائل العلمية فى تخصص المكتبات بشكل عام من أجل التأكد من اهتمام الباحثين بهذه النقاط ، وعليه فقد تم وضع قائمة مراجعة لأهم النقاط التى تم إجراء البحث على أساسها[2] .

٤- الفئة المستهدفة بالدراسة :

نبدأ بالعنصر الأساسى فى الاستبيانات وهو (الفئة المستهدفة) لأى بحث ، وهى الفئة التى حظيت باهتمام كبير ومطول فى أدبيات البحث العلمى بشكل عام وذلك نظراً لأنها هى التى تمثل القاعدة التى سوف تبنى عليها ، أسئلة الاستبيان ويحدد من خلالها البيانات المطلوب توفيرها . وعليه فمن الضرورى الاهتمام بتحديد الفئة المستهدفة من أجل معرفة تحديد طبيعة المعلومات المراد استخلاصها من هذه الفئة وأسلوب صياغة الاستبيان أيضاً (انظر ٥- صياغة أسئلة الاستبيان) .

يتضح من فحص ودراسة الرسائل المعنية بالبحث ، وجود خلط واضح بين الفئة المستهدفة بالبحث وبين الفئة التى يراد الحصول على رأيها فى بعض نقاط البحث مثال ذلك الخلط بين فئة المستفيد وحاجته إلى خدمات المعلومات وبين رأى أمناء المكتبة فى الخدمة المقدمة ، وبذلك فهناك خلط بين (الحقيقة) و(الرأى) و(الحاجة) ثلاث متغيرات لا يميز الاستبيان بينها ، الأمر الذى يؤدى إلى نتائج متضاربة فى كثير من الأحيان ومشكوك فى صحتها .

ترتبط الفئة المبحوثة فى تصميم الاستبيان بتحديد العينة المستهدفة من تلك الفئة ، وحيث إن العينة المستهدفة لا تكون فى كثير من الأحيان شاملة جميع عناصر الفئة وتنحصر فى عدد محدد من الفئة ، سيتم تحديده وفقاً لإستراتيجية البحث ؛ سواء كانت عينة مختارة أو عينة عشوائية .

١/٤ - تحديد العينة :

إن تحديد العينة سواء كانت عينة مختارة أو عينة عشوائية يتم قبل تصميم الاستبيان وذلك لأخذ كثير من الأمور فى الاعتبار ، مثل النسب المختلفة فى العينة المختارة بحيث يكون هناك رؤية محددة ، تنعكس من خلال أسئلة الاستبيان ، أو النسب الخاصة بالعينة العشوائية لمجموعة الفئة المستهدفة . وبذلك فتحديد العينة أمر هام فى الخطوات الأولى للبحث وللأسف فمن الواضح أن تحديد العينة يترك حتى اللحظات الأخيرة وقبل بدء البحث الميدانى مباشرة ، وربما أيضاً يتم تغيير العينة وفقاً للظروف الميدانية المواتية أو المناوئة ، فنجد من الأبحاث ما يتحول من عينة عشوائية إلى عينة مختارة أو العكس دون إبداء السبب ، أو تقديم تبرير لهذا الاختيار .

(1) Pilot search .

(2) Oppenheim, O. N Questionnaire Design, Interviewing and attitude measurement, London: Pinter Publishers, 1992. chapt 4, P. 47.

٢/٤ - العينة المختارة :

يخلط الباحث فى كثير من الدراسات بين العينة المختارة وقواعدها والتى تمليها مبررات منطقية من أجل الوصول إلى نتيجة صحيحة متجانسة ، وبعيدة عن العينة العشوائية .

والعينة المختارة يجب أن تمثل قطاعاً عريضاً للفئة التى تم الاختيار منها فإذا ما كان الاختيار لعينة مختارة من أعضاء هيئة التدريس ، تقوم بتدريس المادة الدراسية موضوع البحث ، فيجب أن يتم تناول ذلك تنوعاً واضحاً من الخبرات والأعمار والدرجات العلمية ، والمؤهلات الدراسية . ومثل هذه العينة نادراً ما يتم اللجوء إليها فى الدراسات الميدانية ، يرجع ذلك لمحاولة الباحث :

* تجنب التحيز فى الاختيار .
* تجنب الاختيار السهل .
* تجنب الاختيار المكدس (فى الوقت والمكان) .

وتعتبر العينة المختارة عينة غير مرغوب فيها من قبل المشرفين على الأبحاث يرجع ذلك للأسباب السابق ذكرها ولكننا نجد أن العينة المختارة تستخدم وبكثرة فى تحكيم الاستبيانات ، وهى الوسيلة التى يلجأ فيها الباحث للخبراء والمشتغلين فى المجال لتحسين فاعلية الاستبيان بعد تصميمه وقبل طبعة وتوزيعه .

٣/٤- العينة العشوائية :

يكمن الخطأ الأكبر فى تحديد العينة العشوائية وهو عدم الأخذ فى الاعتبار المتغيرات الطبيعية التى تحكم هذا الاختبار، ونشرح ذلك تفصيلياً، فنقول : إن العينة العشوائية يجب أن تراعى التوزيع الزمنى على مدار اليوم؛ فالمتردد على المكتبة صباحاً يختلف عن المتردد مساءً من حيث العمر والوظيفة والهدف من استخدام المكتبة . وبذلك يجب مراعاة :

أ – التوقيت الزمنى على مستوى الساعة / الأسبوع / الشهر .

ب– الموقع المكانى القاعة / نوعية المكتبة .

وعلى الرغم من أهمية العينة على مستوى البحث إلا أن هذه العينة مرتبطة بأبعاد الزمان والمكان الذى يمكن أن يؤثر على نتائج البحث . فمثلاً إذا كانت الدراسة للمستفيد من المكتبة العامة من خلال عينة عشوائية فيجب أن تتناول الدراسة المكتبة العامة فى الفترة الصباحية والفترة المسائية ويتم تحديد فترة جمع البيانات بدراسة خاصة بمواعيد التردد على المكتبة من أجل اختيار العينة العشوائية بشكل موزع على جميع الأوقات المسموح فيها بالتردد على المكتبة ، بحيث لا تتراكم اراء العينة العشوائية من الفئة التى تأتى إلى المكتبة فى الصباح دون المساء ، أو تشمل العينة على المترددين على المكتبة فى المساء دون الصباح . كما أن فئات المترددين تتأثر بالمواسم الدراسية مثل فترات انعقاد الامتحانات أو الأجازات الصيفية أو ما شابه ذلك من المؤثرات الاجتماعية بشكل عام .

وعلى الرغم من انتشار استخدام العينة العشوائية ، إلا أن الأخطاء تشيع وبشكل واضح فى اختيار العينة حيث أن قواعد الاختيار لا تراعى من حيث الزمان أو المكان أو توزيع الفئات . مثال : إذا كان المستهدف (قراء المكتبة العامة) فإن العينة

العشوائية تشمل : (١) أطفال ، (٢) كبار ، (٣) مسنين وهكذا ..

هذه الفئات يجب أن تمثل فى العينة العشوائية بشكل يتناسب وحجمها الكلى للمترددين على المكتبة .

٤/٤- حجم العينة :

من الثابت فى العلوم الإجتماعية وعلى الأخص فيما يتعلق بدراسات المكتبات أن العينة البحثية لا يجب أن تقل عن ٧٪ إلا فى حالات قليلة ونادرة ولكن هذه النسبة لا يلتزم بها الباحثون، والإلتزام هنا يعنى التقريب للنسبة سواء بالسلب أو الإيجاب ففى الزيادة لكلا الاتجاهين يضر بنتائج العينة لأسباب مختلفة . فإذا ما قدم الباحث عينة دون النسبة الموصى بها فسوف يؤثر ذلك على مصداقية النتيجة ، أما فى حالة الزيادة عن النسبة الموصى بها وهذا ما شاع بين الباحثين نتيجة لعدم وعى بأن زيادة العينة عن الحجم المناسب سوف يكون عبئاً على الباحث فى التفريغ والتحليل والوصول إلى نتائج دقيقة ، أى إننا نجد أن هناك صعوبة فى معالجة وتحليل البيانات التى تم جمعها لكبر العينة وكثرة النتائج . فإن زيادة العينة عن مقدار محدد (ما بين ٥ - ٧٪ وفى العلوم التطبيقية ١٠٪)[1] يؤدى ذلك إلى تضخم العينة بشكل يصعب على الباحث الفرد تناوله بالتحليل والمعالجة واستنباط النتائج ، خاصة إذا ما كان حجم الاستبيان كبير أى عدد الأسئلة كثيراً نسبياً . فإذا ما كانت العينة الإجمالية للفئة المستهدفة (١٠٪) فيجب قصر عدد الأسئلة فى الاستبيان الواحد على ٥ أسئلة كحد أقصى ، وذلك لسهولة المعالجة والتحليل والوصول إلى نتائج صحيحة .

٥- صياغة أسئلة الاستبيان :

استطاع الباحث أن يصغ السؤال صياغة ضعيفة حيث أخطأ فى علاقة السؤال بموضوع البحث ، فهو إما يضع سؤالاً بعيداً عن موضوع البحث أو يصوغ سؤالاً على درجة من الدقة لا تفيد الدراسة[2] .

ولتجنب هذا الخطأ يتحتم على الباحث التأكد من علاقة السؤال بالمعلومة أو المعلومات التى يرغب فى جمعها ، ويحدد صلتها بموضوع الدراسة .

جاءت صياغة الغالبية العظمى من أسئلة الاستبيانات صياغة مباشرة ولكن بها العديد من الأخطاء الواضحة . فلم يفرق الباحثون بين السؤال البسيط والسؤال المركب ، الذى لا يصلح فى الاستبيانات حيث يستلزم إجابات متعددة يصعب تفريغها . فالسؤال البسيط يمكن الرد عليه (بنعم) أو (لا) أما السؤال المركب فيطرح فيه أكثر من عنصر أو متغير ويراد الإجابة عليه (بنعم) أو (لا) وهو لا يصلح إلا فى اللقاءات الشخصية لتحديد الإجابة بدقة والإستفسار عنها إذا ما كان هناك التباس فى المعنى أو الفهم .

(1) Stone, Sue Designing a User study: general research designing by Sue Stone & Collins Harris. - Sheffield: Center for research studies. - 1984, (CURS guide: 3).

(2) Oppenheim, A. N Questionnaire Design, Interviewing and attitude measurement, London: Pinter Publushers, 1992. Chapt. 8 P. 119.

وفيما يلى سؤال يوضح هذا المعنى (إذا كنت تشارك فى التزويد فهل يتم ذلك من خلال قوائم الاختيار أم بطاقات الترشيح للكتب) (نعم) (لا) مثل هذا السؤال لا يتناسب وحدود الإجابة المطروحة . مثل هذا السؤال يفترض أن المستهدف من الاستبيان يشارك فى التزويد وهذا شيء وارد ولكنه غير أكيد . وأن الباحث يدرك ما المقصود بقوائم الإختيار وما هى بطاقات الاختيار كما أن السؤال لم يحدد وسائل أخرى أو يتيح للمجيب أسلوبا يعبر فيه عن أنه لا يشارك فى التزويد .

من هذا المنطلق نجد أكثر الأخطاء شيوعا هى الأسئلة المركبة التى يلجأ إليها الباحث على عجالة ودون ترو وتبسيط للأسئلة إلى عناصرها الأولية . يرجع أيضاً الصياغات الخاطئة للأسئلة المركبة إلى رغبة الباحث فى إختصار عدد الأسئلة نظراً لطول الاستبيان دون مراعاة لمعنى الأسئلة .

١/٥- علاقة الأسئلة بموضوع الرسالة :

على الرغم من اهتمام الأدبيات الإنجليزية بأسلوب صياغة الأسئلة بدرجة كبيرة من إعطاء الأمثلة العديدة إلا أن الكتابات العربية قد اقتصرت على تحديد نوعين من الأسئلة ، وهما السؤال المفتوح والسؤال المغلق الإجابة . وقد انعكس ذلك على سوء صياغة الأسئلة فى الاستبيانات بحيث لم نجد وعياً كافياً لوضع الأسئلة بأسلوب يضمن الإجابات المستهدفة وبالتالى يوفر المعلومات المطلوبة للباحث .

كثيراً ما تذكر الرسائل والبحوث أن منهجها هو التحليل ولكننا لا نجد أى أثر منطقى للتحليل الموضوعى منعكساً على صياغة الاستبيان فالتحليل المسبق الذى يجب أن يتم لتحديد عناصر البحث الأولية لا يتم قبل صياغة الأسئلة مما يؤثر على صياغة الأسئلة وعلى حجم الاستبيان فى آن واحد . أن التحليل المسبق لعناصر الموضوع المراد بحثه جدير بتأمين علاقة الأسئلة بموضوع الرسالة .

لقد جاءت الغالبية العظمى من الاستبيانات أوسع بكثير من دائرة الموضوع المعالج من قبل الرسالة وبعبارة أخرى فإن أسئلة الاستبيان كثيراً ما كانت تتعدى حدود النطاق الموضوعى للرسالة . وبذلك نجد أن ما يقرب من أربعة فى المائة (٤٪) فقط من الرسائل المفحوصة هى الرسائل التى التزمت بأسئلة مرتبطة بموضوع الرسالة دون الاستفاضة فى عناصر مكملة للموضوع وغير أساسية .

يرجع هذا إلى عدة أسباب نذكر منها :

١- الحماس الشديد للباحثين فى بداية خطوات البحث .

٢- رغبة الباحثين فى تغطية موضوعات شغلتهم ذهنياً فى سنوات بحث سابقة .

٣- عدم خبرة الباحث بحجم الناتج من البيانات التى يمكن أن يحصل عليها من الأسئلة وبالتالى الإكثار فى الأسئلة على سبيل الاحتياط .

ينجم عن ذلك تعدد أسئلة الاستبيان ، وزيادة عدد الفاقد من الاستبيانات نظراً لعدم قدرة المبحوثين على الإلتزام بإجابة الأسئلة كلها .

وجدير بالذكر أن أكثر من (٩٥٪) من الرسائل المفحوصة لم تستفد من جميع الأسئلة الواردة فى الإستبيان .

وبفحص عينة الاستبيانات ومقارنتها بموضوع الرسالة (العنوان + المخط) تبين أن (٨٤٪) من الإستبيانات تغطى حيزاً موضوعياً أوسع من الموضوع المحدد للرسالة ، وأن هناك (٤٪) فقط من حجم الرسائل عينة الدراسة هى التى التزمت بحدود الموضوع المختار لبحثها .

٢/٥- التسلسل المنطقي :

التزم الباحثون بقدر كبير فى التسلسل المنطقى وإن كان هناك نسبة تصل إلى (٣٧٪) من الاستبيانات التى تم فحصها لم تلتزم بالتسلسل المنطقى . يرجع ذلك إلى سيطرة بعض الأفكار السابقة أو بعض الآراء على الباحث ، دون وجود قدر مناسب من الموضوعية لعدم التحيز لنقطة بحثية دون الأخرى .

وبفحص أسئلة الاستبيانات ، فقد وجد أن هناك تسلسلاً منطقياً لأسئلة الاستبانات ، اتبع ما يقرب من (٧٦٪) منها التسلسل الشائع فى أدبيات تخصص المكتبات وخدمات المعلومات وهو (الاقتناء – المعالجة الفنية – خدمات المعلومات – الحاسب الآلى) . أما فيما يتعلق بباقى الرسائل التى تتناول خدمات المكتبات المعلومات أو التحليل الموضوعى أو موضوعات تتعلق بتكنولوجية المكتبات وخدمات المعلومات فقد تبعت فى ذلك تسلسلاً منطقياً إلى حد كبير .

٣/٥- حجم الاستبيان :

لقد تراوحت أعداد صفحات الاستبيانات بين ٧-١٥ صفحة باستثناء استبيانات تعدت صفحاتهما (١٧ صفحة) وبذلك نجد أنه ليس هناك أى التزام بحجم الاستبيانات، الأمر الذى يستوجب نشر الوعى البحثى بين الباحثين للمحافظة على وقت الفئات المستهدفة من القراء والمترددين على المكتبات ومراكز المعلومات ، حتى يستمروا فى التعاون مع الباحثين وتقدير وقتهم وآرائهم فى سبيل البحث العلمى . ينتج عن ذلك أيضاً ، أى عن طول الاستبيانات ، زيادة ملحوظة فى أعداد الاستبيانات المفقودة .

لقد تجاوزت الاستبيانات الحجم الموصى به وهو ٧ صفحات كحد أقصى[1] وتراوح حجمها بين (٧ صفحات) و (١٥ صفحة) وكان هناك ثلاث رسائل وصل فيها عدد صفحات الاستبيانات إلى أكثر من ٣٠ صفحة .

٤/٥- قوائم الإجابات الجاهزة للأسئلة :

من أهم أنواع الأسئلة تلك المرفق بها قوائم الإجابات الجاهزة نظراً لاحتياج هذه النوعية لتحديد مسبق لجميع عناصر الإجابة المتوقعة ، وعلى الرغم من وضوح هذه الفكرة إلا أن فى التطبيق العملى شاب الأسئلة ذات الإجابات المتعددة كثيراً من الأخطاء نجد من أهمها :

١- عدم شمولية عناصر الإجابة .

٢- عدم وجود خانة إضافية مفتوحة للتعبير عن رأى المستهدف .

٣- عدم تحديد ما إذا كانت الإجابة واحدة أو متعددة .

(1) Stone, Sue Designing a User study: general research designing / by Sue Stone & Collins Harris. - Sheffield: Center for research studies. - 1984, (CURS guide: 3).

فقوائم الإجابات الجاهزة من الأمور الضرورية مع بعض الأسئلة والتى تتعدد فيها الإجابات ، وقد وضحت أدبيات البحث العلمى ضرورة انتقاء قوائم الإجابات الجاهزة مسبقاً بدقة وعناية من خلال نتائج البحث الإستطلاعى ، وإن تحديد ما إذا كان المطلوب إجابة واحدة أو عدد من الإجابات هذا شيء ضرورى .

١/٤/٥- الإجابات المتعددة :

إن الإجابات المتعددة فى نوعية الأسئلة ذات الطبيعة الخاصة بقوائم الإجابات الجاهزة ، والتى لم تلق الاهتمام المناسب ، حيث إن بعض هذه الإجابات يحتاج إلى ترتيب من حيث إختيار المستفيد . ولا يكتفى باختياره فقط كإجابة ضمن عدد من عناصر الإجابات الجاهزة ، إذ لابد من تحديد تسلسله من حيث التسلسل فى قائمة الإجابات المتعددة .

وعلى الرغم من أن هناك ما يقرب من (١٠٪) من الاستبيانات قد استعملت الأسئلة ذات قوائم الإجابة الجاهزة إلا أن أسلوب تفريغ الإجابات لم يتطرق إلى تسلسل الإجابات نظراً لصعوبة تفريغ على إجمالى عدد الاستبيانات .

٥/٥- تنسيق وطباعة الاسئلة :

عمدت كتب ومراجع البحث العلمى على نشر العديد من النماذج الخاصة بطباعة وتنسيق الإستبيانات . كما أفردت الملاحق الخاصة لعرض تلك النماذج ، وعرضت أسايب الاستفادة من وجود إمكانيات خاصة فى برامج الحاسب الآلى والخاصة بمعالجة الكلمات ، مثل حجم الخطوط وتنوعها البين وتوافر إمكانيات تحديد أماكن الإجابة بشكل منسق وواضح عبر المربعات والمستطيلات وعدم الإقتصار على الأقواس فقط كما هو متبع فى فترة ما قبل الحواسب الشخصية حيث كانت الآلة الكاتبة بأنواعها المختلفة اليدوية والكهربائية لا تقدم الكثير من حيث التنسيق وخاصة الجداول وغيرها من العلامات التى توفر على الفئات المستهدفة من الاستبيان تقديم الإجابات فى سهولة ويسر .

وعلى الرغم من توافر إمكانيات التنسيق وطباعة الاستبيانات من خلال الحاسب الشخصى وإمكانياته المتنوعة ، إلا أن عينة الرسائل المنوطة بالبحث لم تستفد من هذه الإمكانيات إلا بنسبة ٣٥٪ فقد كانت الاستبيانات تكتب بواسطة الحاسب ولكن لا تستخدم الإمكانيات كلها مثل تنسبق الصفحة واختلاف الخطوط وتنوع حجم الخطوط بحيث تكون فى صالح الباحث ومساعدته على إظهار هدفه من ذلك الإستبيان .

وجدير بالذكر أن هناك العديد من الباحثين الذين وقعوا فى أخطاء كثيرة أثناء تصميم الاستبيانات هذه الأخطاء أهدرت المساحات الكثيرة من الورق وعملت على إهدار موارد الباحثين المحدودة ، ليس فقط الورق بل وفى إعادة كتابة وطباعة الاستبيانات مرات عديدة لسوء إدارة العملية البحثية ، ظهر ذلك فى أثناء مقارنة الاستبيانات الموزعة بتلك التى يتم طباعتها فى الرسائل . إن الإمكانيات المادية المحدودة للباحثين يجب أخذها فى الاعتبار ، نظراً لعدم وجود أنظمة بحثية تغطى تكاليف البحث العلمى وأدواته ، وإن البحث العلمى فى مصر يعتمد فى المقام الأول على إمكانيات الباحث الشخصية .

وجدير بالذكر أن إمكانيات الحاسب الشخصى فى تصميم الإستبيانات لا تقف عند الشكل الخارجى من التصميم والطباعة بل تتعداها لإمكانيات إدخال البيانات على نماذج معدة من قبل برامج قواعد البيانات مثل برنامج Access والذى يساعد فى إستخراج العديد من البيانات وتحليلها ، كما يدعم عملية الاسترجاع بشكل قوى، بالإضافة إلى إمكانية تحويل الإحصاءات[1] إلى رسوم بيانية من خلال البرامج المتوافقة معه مثل برنامج Excel .

٦- توزيع وتفريغ الاستبيان :

لقد اهتمت أدبيات البحث العلمى عربية وأجنبية بأساليب وطرق توزيع الاستبيانات مثل التوزيع المباشر وجهاً لوجه والتوزيع بالبريد عبر صناديق البريد والبريد الإلكترونى عبر شبكة الإنترنت وأفردت العديد من الفصول الكاملة بل والأبحاث المستقلة من أجل تحديد أساليب التوزيع وأساليب المتابعة لضمان رفع نسب الاستجابة بشكل يخدم البحث الجارى القيام به .

ومن أفضل المقارنات المقدمة لطرق وأساليب الاستبيانات المختلفة ما قدمه (فريزر) و(لويلى)[2] من مقارنة بين الطرق والأساليب المختلفة من حيث التكلفة المادية والسرعة ودقة التغطية الجغرافية وطول الاستبيان ومعدلات الإجابة ودقة الرد ونتائج المقابلات[3] . مثل هذا الجدول الذى قدم مقارنة قيمة يعتبر خطوة أولى فى مجال معايير الاستبيانات على مستوى الطرق المكتوبة والشفهية منها .

ولكن الأدبيات العربية لم تتحدث عن تفريغ الاستبيان ، ربما يرجع ذلك إلى كونه ضرورة وواقعا ضمنيا . نجم عن ذلك عدم الإهتمام بأساليب التفريغ المختلفة والتى أدت إلى وجود أخطاء كثيرة فى نتائج البحث العلمى ، هذه الأخطاء ينوه إليها دائما فى المناقشات العلمية للرسائل وكما تم اكتشاف العديد منها أثناء فحص نتائج الاستبيانات ، ويمكن إرجاع هذه الأخطاء إلى عدم دراية الباحثين بأساليب التفريغ ومراحلها المختلفة[4] .

١/٦- توزيع الاستبيانات :

وعلى الرغم من تناول الأدبيات فى البحث العلمى أساليب مختلفة لتوزيع الاستبيان ، إلا أن نتيجة تحليل عينة الرسائل البحثية المنوطة بهذا البحث أسفرت عن وجود أسلوب واحد فقط وهو التوزيع اليدوى أى ذلك الأسلوب الذى يتطلب تعاملاً وجهاً لوجه ، وقد يرجع ذلك إلى أحد

(1) Oppenheim, A. N Questionnaire design, and attitude measurement. - New York; Basic Books. 1966. p. 285.

(2) See: Fraizer, Lorelle questionnaire design & administration / by Lorelle Fraizer & Meredith lowly. - New: John Wiley & Sons Australia ltd, 2002: p3. Table 1.1 Comparison of questionnaire communication methods.

(3) Oppenheim, A. N Questionnaire Design, Interviewing and attitude measurement, London: Pinter Publishers, 1992. chapt 4, P. 47.

(4) for more tips on different types of questionnaires See also; Oppenheim, A. N. questionnaire design and attitude measurement, P. 99.

الأسباب التالية : إما ميزانيات محدودة لا تستطيع الأنفاق على المراسلات البريدية[1] ، أو شعور الباحث بأهمية المقابلة الشخصية وتسليم الاستبيان يداً بيد ، أو كلاهما معا .

وقد تبين من خلال البحث الآتى :

* لم يتعرض الباحثون للتعامل مع الاستبيانات على المستوى الدولى .
* لم يتم استخدام الاستبيانات عبر البريد .
* لم يتم استخدام الاستبيانات عبر الفاكس .

٢/٦ -الاستبيانات الموزعة :

اهتم الباحثون فى عينة البحث بذكر عدد الاستبيانات الموزعة ونسبتها إلى مجتمع المستفيدين ونسبة الفاقد ، ولكن لم يكن هناك اهتمام بذكر معدلات إعادة التوزيع مرة أخرى فى حالة الفقد للاستبيانات أو ما شابه ذلك ، أو وجود بعض مشاكل التجميع أو معدلات الوقت المستنفذ فى توزيع وجمع الاستبيانات . كما أن توزيع الاستبيانات اقتصر كما سبق أن ذكرنا على التوزيع اليدوى .

٣/٦- مراحل التفريغ والتوقيتات :

إن تفريغ الاستبيانات يمر بمراحل مختلفة[2] يتحتم علينا توضيحها من أجل تجنب الأخطاء الناجمة عن عدم انتظام مراحل جمع البيانات أو التفريغ . فأما المرحلة الأولى وهى مرحلة عد وحصر الصحيح من الاستبيانات فهذه المرحلة تتطلب فحص الاستبيانات من الداخل والتأكد من أن الأسئلة تمت الإجابة عليها بعناية وتفهم واضح وإن نسبة الإجابات الصحيحة فى نطاق النسبة المطلوبة أى أنها نسبة تجعل احتساب ورقة الاستبيان صحيحة وليست باطلة . أما المرحلة الثانية وهى مرحلة التفريغ المبدئى لكل استبيان على حدة ومن خلال تكويد وترميز الإجابات حتى يسهل تفريغ الأعداد كلها تلك المرحلة تنفذ بدون تكويد أو ترميز مما يؤدى إلى خلط نتيجة الإجابات إلا أنه عادة ما يتم تنفيذ هذه المرحلة دون تكويد . وأما المرحلة الثالثة وهى مرحلة التفريغ الدفترى وهى التى يتم تفريغ الأسئلة وإعداد الإجابات ، وبعد فحص عينة الدراسة أتضح أن هذه المرحلة غير واردة ، فبالإضافة إلى التعليقات المقترنة ذاتها دون سجل دفترى فى النظام اليدوى وهو الشائع إتباعه . أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهى تلك المرحلة التى تتم مفارقة الإجابات والتحليل الإحصائى لها .

وعليه فكل مرحلة من مراحل التفريغ تعتبر مصدراً مهما للبيانات وضماناً لصحة البيانات التى سوف يتم التوصل إليها فيما بعد كما أن تسلسل المراحل بهذا الترتيب يضمن سلامة وصحة البيانات. فعلى سبيل المثال إذا ما تم احتساب الاستبيانات فى المرحلة الأولى دون التأكد من صحة كل استبيان منفرداً فإن ذلك إما أن يؤدى إلى نتيجة غير دقيقة أو أن يضطر الباحث فى مراحل متقدمة أن يعيد العمل الذى كان قد أتمه فى المرحلة

---

(١) هناك رأى آخر وهو عدم سهولة التوصل إلى العناوين البريدية .

(٢) حددت كل من (فريزر) و(لولى) عدد خمس مراحل أو خطوات انظر :

Fraizer, Lorelle Questionnaire design & administration. - op. cit., P. 19.

الأولى مرات ومرات من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة أى إنه مع ظهور استبيانات غير صحيحة فى مرحلة متقدمة كالمرحلة الثانية أو الثالثة فسوف يقوم بإعادة تصويب النتائج على مستوى الأسئلة كلها وخاصة النسب .

هناك أيضاً قضية التوقيتات[1] وهى من القضايا التى ظهرت فى هذا البحث بشكل غير مباشر ، وقد تبين عدم إهتمام الباحثين بها ، ويمكن إثارتها مع كل مراحل البحث ، إذ ليس هناك فى خطة البحث إشارة للتوقيتات التى تختلف حسب كل موضوع ومنهج وأسلوب أو طريقة بحثه .

هناك أيضاً الفجوات الزمنية فى نطاق البحث الواحد والذى ينجم عن عدم الاستمرارية لأسباب شخصية أو عائلية أو سفر للخارج مما يتسبب فى تعطيل مراحله أو عدة مراحل من البحث العلمى ، وتكون معاودة العمل فى البحث على فترات متفاوتة ، مما ينجم عن نتائج بحثية لا قيمة لها حيث إن البعد الزمنى للبحث لم يتم إعطاؤه قيمة مؤثرة على البحث فعلى سبيل المثال لا يمكن توزيع استبيان المستفيد ثم استبيان العاملين فى المكتبة بفارق زمنى عامين وذلك لأن الباحث أو الباحثة لم يتمكن من مواصلة البحث فى أوقات متقاربة . فمن المؤكد أن النتائج سوف تكون متفاوتة ولا تعبر عن الواقع .

٤/٦- الإجابات الباطلة :

من الضرورى توضيح فكرة الإجابات الباطلة فى الاستبيانات فالإجابات الباطلة على مستويين المستوى الأول وهو ما يجعل السؤال الواحد باطلا . والاستبيانات الباطلة هى الاستبيانات التى لا تكتمل فيها الإجابات لجميع الأسئلة فتصبح الإجابات كلها باطلة ، أو الاستبيان كله الذى تحتسب نتائجه مضرة بالنتيجة الإجمالية . إذ لابد من توافر نسبة لا تقل عن ٧٠٪ من مجموع أسئلة الاستبيان الواحد من أجل احتساب صحة إجابات الاستبيان وإدراجه فى النتيجة الإجمالية للتفريغ النهائى . ويمكن أيضا اعتبار هذه الاستبيانات غير صحيحة من حيث المدلول للنتائج .

إن إحصاءات الرسائل لم يذكر فيها نسبة الإجابات الباطلة فى الاستبيانات الموزعة ، وقد يرجع ذلك إلى عدم رغبة الباحثين فى ذكر ما يمكن أن يفهم على أنه عدم القدرة على التعبير فى صياغة الاستبيانات والفشل فى توصيل معنى السؤال المطروح .

٧- عرض نتائج الاستبيان :

إن عرض نتائج الاستبيان هو علم وفن فى آن واحد وهو من الأمور التى بدونها يصعب الإستفادة من نتائج الأبحاث . وعرض النتائج يمكن أن يكون فى أماكن مختلفة من الرسائل الجامعية ، فمن الممكن أن يكون فى نهاية الرسالة أى فى الملاحق وفى هذا الموقع يكون عرض البيانات بشكل إجمالى لنتائج الاستبيانات ، أما إذا جاء فى متن نص الرسالة فهو عادة ما يكون لأجزاء من النتائج أو البيانات ، وكلاهما صحيح .

لقد أهتم تخصص الإحصاء ، وبشكل مباشر ، بأساليب عرض البيانات ونتائج الأبحاث من أجل

(١) فيما يتعلق بالتوقيتات انظر أيضا الفقرة رقم ٣/٤ بعنوان العينة العشوائية .

سرعة عرض المعلومة وتوضيح الفكرة التى يتم مناقشتها . وعرض النتائج يكون على مستوى أجزاء الرسالة المختلفة والتى عادة ما تكون مكونة من فصول وأبواب ، يتم عرض نتائج البحث أو الاستبيان وفقاً للفصول والأبواب ، كما يتم العرض الجزئى من خلال الرسومات البيانية المختلفة والتى تساعد فى التعرف على نتائج الإحصاءات من خلال أشكال ورسومات عديدة .

وكما يمكن أن تختلف الفصول والأبواب من حيث التقسيم عن تقسيم أجزاء الاستبيان ، يمكن أيضا أن يغطى الاستبيان فصلاً واحداً فقط فى الرسالة أو باب واحد .

إن عرض نتائج الاستبيان إما أن يكون عرضاً مجزأ أو هو عرض لبيانات مختارة وإما أن يكون عرضاً إجمالياً للبيانات التى توصل إليها الباحث وفى كلتا الحالتين هناك المميزات والعيوب التى سوف نحرص على ذكرها .

١/٧- الكتابة :

حين نتحدث عن عرض نتائج الاستبيان ، فنحن نتحدث عن الكتابة وهى الوسيلة لعرض نتائج الاستبيان والكتابة للمحتوى بشكلية النصى والرقمى؛ يشمل النص المحتوى بالإضافة إلى الرسومات التوضيحية التى يجب أن يرافقها شرح نصى معبر عن المحتوى الذى يساعد فى إبراز الأفكار الأساسية والنتائج التى توصل إليها الباحث بشكل أو بآخر . والكتابة يندرج تحتها الأساليب المختلفة للكتابة ، وإن كانت أساليب الكتابة العلمية متقيدة نسبياً إلا أن هذا لا يمنع من بعض الصفات العامة كالاختصار وعدم الإطناب وعدم التفصيل إلا فيما من ورائه طائل . بالإضافة إلى الموضوعية وعدم اللجوء للمبالغة ، أو المؤثرات اللفظية .

٢/٧- العرض الإجمالى للنتائج :

العرض الإجمالى لنتائج الاستبيانات من الأمور التى تعتبر هامة على مستوى البحث العلمى بشكل عام وليس على مستوى الموضوع المبحوث فقط ، وذلك لأن وجود نتائج الإستبيان كاملة تعطى إمكانية :

١- استنباط نتائج أخرى غير تلك الواردة بالرسالة .

٢- تمكن الباحثين الآخرين لإعادة البحث مرة أخرى بعد فترة معينة ومقارنة النتائج .

٣- كما يعطى فرصة للمحكمين لمراجعة العمليات الإحصائية والتحليلية والتأكد من صحة البيانات المستخرجة ، وصحة النتائج التى تم التوصل إليها وغيرها من الفوائد . وإذا كانت العديد من الرسائل لا تحتوى على النتائج يصعب الوصول إليها من دون باحث الرسالة ذاتها ، من هذا المنطلق ينبع أهمية العرض الإجمالى لنتائج البحث .

٣/٧ - العرض المجزأ للنتائج :

والعرض المجزأ للنتائج يرتبط ارتباطاً مباشراً بأسلوب عرض الرسالة وأجزائها المختلفة وهذا العرض قد يدعم المناقشات والآراء المطروحة فى الرسالة أو يعارضها من أجل تقديم الحجج الجديدة فى الموضوع .

إن وجود عرض مجزأ لنتائج الاستبيان إنما هو ضرورة لا غنى عنها ، وهى مرتبة بمناقشة النتائج

ومقارنتها من جميع الجوانب. هذا بالإضافة إلى ربط النتائج بأدبيات الموضوع المعروض من أجل مناقشة وتحليل نتائج الاستبيان ومدى مطابقتها بالنظريات .

والعرض المجزأ مرتبط أيضاً بالرسومات البيانية أو الرسومات التوضيحية ، ولذلك فقد أثرنا فقرة مستقلة عن الرسومات البيانية لأهميتها فى عرض نتائج الاستبيانات .

٤/٧ - العرض المختار للنتائج :

يقصد بالعرض المختار عرض لبعض البيانات أو النتائج المنتقاة ، وليس كل البيانات وهذا من الأمور التى انتشرت فى الرسائل الجامعية نظراً لما يحدث فى تصميم الاستبيانات مع وضع أسئلة دون التخطيط للاستفادة منها ، وبذلك نستطيع أن نقول أن هناك فائضا من الإجابات على الأسئلة التى يتم وضعها وتحصيل الإجابات عنها دون الإستفادة منها ، وهذا إهدار للوقت والمجهود من كلا الجانبين، أى من جانب الباحث ومن جانب الفئة المستهدف فى البحث .

٥/٧- الرسومات البيانية[١] :

تعددت الرسومات البيانية المتوفرة حالياً من خلال برامج الحاسب الشخصى ، تلك البرامج التى تقوم بتحويل الجداول الإحصائية إلى رسومات ، وأشهرها على الإطلاق برنامج Excel والذى يقدم إمكانيات حسابية متقدمة بالإضافة إلى المعادلات الجبرية المختلفة ، كما يعمل بالتوافق مع العديد من برامج معالجة الكلمات ويسمح بالربط بين الجداول الإحصائية والرسوم البيانية فى النصوص الإلكترونية كما يعطى خاصية التحديث مع أى تغيير فى الإحصائيات . مثل هذه البرامج قد وفرت للباحثين قدراً كبيراً من الدقة بدون أدنى شك ، ولكن للأسف جاءت الاستخدامات قليلة جدا كما أن الباحثين لم يستفيدوا من الإمكانيات المتقدمة والتى تحتاج إلى دراية تامة بمدلولات المعادلات والإحصاءات من أجل تقديم تحليلات قيمة .

١/٥/٧ - نوعية الرسومات المستخدمة :

استخدمت الرسائل المبحوثة نوعيات محدودة من الرسومات اقتصرت فى الغالبية العظمى على الأعمدة البيانية Bar Chart (الرأسية والأفقية) وأيضاً الدوائر المحددة للنسب والمسمى Pie Chart أما باقى الرسومات المتوفرة[٢] فندر استخدامها، ويرجع ذلك لمناهج البحث المقدمة والتى لا تحتوى على دور كل نوعية من أنواع الرسم فى توضيح المعلومة المراد عرضها مثلما جاء فى كتاب[٣] سيمسون .

٨- تحليل النتائج :

يقصد بتحليل النتائج تقديم قدر من التفسير والتوضيح للظاهرة التى تم التوصل إليها كما يتضمن التحليل أيضاً الربط والمقارنة بين البيانات المختلفة بحيث يمكن الوصول إلى تفسير واضح .

وفى هذه الجزئية سوف نتناول الربط بين المتغيرات وعلاقتها بالرسومات البيانية وما نجم عنه

(1) Simpson, I. S. Statistic for librarians. - 2nd ed., London: Clive Bingley, 1982.

(2) Column, Bar, Line, XY (Scatter), Area, doughnut, Radar, Surface, Buble, Stock, Cylirider, Cone,, Pyramid...

(3) Ibid.

من شرح وتحليل للظاهرة ، وهذه العناصر متداخلة بحيث يصعب فصلها فهى مترابطة وعليه فقد تم تجميعها تحت عنوان رئيسى هو تحليل النتائج حتى نعرض للصورة بقدر من الوضوح[1] .

إن تحليل النتائج يتطلب دراية وخبرة بكل من الجانب النظرى والجانب العملى ومثل هذه المهارات لا تتوافر فى الباحثين بشكل كبير ، إذ أن الغالبية العظمى من الرسائل الأكاديمية تصدر عن أكاديميين يفتقدون الكثير من الخبرة الميدانية الواسعة التى تمكن من إعطاء تفسيرات علمية للظواهر التى يتم التوصل إليها ، كما أن التفسير غالباً ما يقتصر على تفسير واحد دون الاحتمالات الأخرى .

١/٨- الربط والمقارنة بين المتغيرات :

إن ما تبين لنا فيما يتعلق بعينة الأبحاث التى تم دراستها أن الربط بين المتغيرات يأتى بعد الانتهاء من جمع البيانات هذا يعنى أنه لا توضع له خطة مسبقة، ولو على سبيل الإحتمال بحيث يكون هناك تصور واضح للإجابات التى سوف يتم الربط بينها[1] .

لقد كان الربط بين المتغيرات على مستوى الرسائل وعلى مستوى الأسئلة من الندرة بحيث لم يتعد ٢ ٪ فقط من الرسائل وأما الربط بين الأسئلة فقد كان ١ فى الألف . الأمر الذى يؤكد على أن تحليل النتائج جاء سطحيا للغاية . ولا يقدم الشىء الكثير فى تخصص المكتبات .

٢/٨- الربط بين التحليل والرسومات البيانية :

كان من الضرورى فحص الربط بين التحليل والرسومات البيانية نظراً لأهمية ذلك فى عرض المعلومات والنتائج التى يتوصل إليها الباحثون ، إن هذا الإجراء لم نجد له أى أثر وهو محاولة رسم نتائج التحليل للبيانات أو الربط بينها وبين المتغيرات الأخرى ويرجع ذلك إلى قلة عدد الرسائل التى اهتمت بتقديم تحليل بين المتغيرات التى تم الحصول عليها كنتائج ، إن هذا يعنى عدم إهتمام الباحثين بالعمق الموضوعى .

٣/٨- الشرح والتعليق :

تركت أدبيات البحث العلمى مسألة الشرح أو التعليق على النتائج للباحث ، ولم تلق الضوء على أهمية الشرح والتعليق فى عرض النتائج وأهمية ذلك حتى وإن كان هناك اختلاف فى التعليق أو التفسير من بحث لآخر أو من موضوع لآخر لنفس النتائج. وكانت نتيجة لذلك عدم الاهتمام بالتعليق أو الشرح فى الرسائل التى توصلت لنتائج ميدانية تحتاج إلى توضيح للمعنى أو على أقل تقدير توضيح لرأى الباحث فى هذه النتائج .

لقد كان إهمال الشرح والتعليق على الظواهر أو النتائج ظاهرة واضحة فى الغالبية العظمى من الرسائل التى تم فحصها الأمر الذى يؤكد أن الشرح لظاهرة تم رصدها أو نتيجة تم التوصل لها كان من الأمور النادرة ، وعليه فإن الشرح والتعليق من

(1) Oppenheim, A. N Questionnaire design, Interviewing and attitude measurement. - London: Pinter Publishers, 1992. Chapt 15. P. 279.

(2) Oppenheim, A. N Questionnaire design, Interviewing and attitude measurement. - London: Pinter Publishers, 1992. Chapt 14. P. 261.

الباحث الذى يتوصل إلى نتائج معينة مهم وضرورى . وإن إهمال مثل هذا الشرح أو التعليق يؤدى إلى اللبس وعدم الوضوح ، بل إنه فى كثير من الأحيان نجد أن النتائج أو الظواهر قد تؤول لمعانى مختلفة تماماً عن ما فى الحقيقة .

٩- التوصيات :

إذا كان نص هذا البحث هو مجموعة النتائج التى توصلنا إليها فكان لابد من وضع بعض التوصيات المباشرة والتى يمكن أن تساهم فى تطوير البحث العلمى بشكل عام وتطوير الدراسات العليا فى تخصص المكتبات بشكل خاص ، خاصة فيما يتعلق بالرسائل الأكاديمية فى تخصص المكتبات وخدمات المعلومات وتلك التوصيات هى :

* تصميم مقررات مناهج البحث بأساليب تسمح بتصميم وتفريغ الاستبيانات وتدريب الطلاب والباحثين على التحليل الإحصائى المتقدم ، وتعديل اللوائح بما يتلاءم مع ذلك .
* تدريس برامج الحاسبات المكتبية بإمكانياتها المتقدمة وعدم الإكتفاء بمستويات (المقدمات والمداخل والتمهيد) .
* الإقلال من حجم الأسئلة لعدم إهدار الوقت والإمكانيات البحثية فى جمع معلومات لن يستفاد منها وبالتالى إهدار قدرات وميزانيات الباحث .
* تدريس أساليب صياغة الأسئلة وطبيعة الإجابة التى يمكن الحصول عليها والتعامل معها .
* استخدام إمكانيات الحاسبات الشخصية فى عرض البيانات والنتائج التى تم التوصل إليها .
* استخدام قواعد البيانات المصممة خصيصاً لعرض النتائج خاصة تلك المرتبطة بالبيانات الببليوجرافية .
* الإقلال من حجم الاستبيانات وتوجيه البحث العلمى إلى العمق الموضوعى .
* الاهتمام بأساليب عرض نتائج الأبحاث العلمية، والدراسات الميدانية ، والمشاريع البحثية .

المصادر المرجعية

اولاً : المراجع العربية :

أحمد بدر :

مناهج البحث فى علم المعلومات والمكتبات . ـ القاهرة : دار المريخ ، ١٩٨٨ – ص ٤١٢ .

حشمت قاسم :

* مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات . ـ القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨ .
* مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات ؛ ط٣ . ـ القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ .

شعبان عبد العزيز خليفة :

المحاورات فى مناهج البحث فى علم المكتبات والمعلومات . ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٧ ، ص ٣٦٧ .

محمد فتحى عبد الهادى :

مناهج البحث ومناهجه فى علم المكتبات والمعلومات . ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٥٤ .

ثانياً: المراجع الأجنبية مشروحة:

Harris, Rodger S. (ed)

Statistics checklist, 2nd . - Chicago: LA & MASS & ALA 1993, P. 26.

قائمة حصرية لإحصاءات المكتبة ، تساعد الباحث على الإلمام بالمتغيرات من الإحصاءات التى تخدم تخصص المكتبات .

Fraizer, Lorelle

Questionnaire design & administration / by Lorelle Frazer & Meredith lawley . - New York : John Wiley & sons Australia ltd, 2000, P. 119.

من المراجع المشهود لها بالقيمة العلمية فى تصميم وإدارة الاستبيانات ، وقد تميز على العديد من المؤلفات بأسلوب عرضة للمادة العلمية وما أضيف إليها من أمثلة وكشافات وقوائم ببليوجرافية مصنفة . لقد استفاد المؤلفان بإمكانيات الطباعة الحديثة فى عرض المعلومات بأسلوب يساعد على الاستيعاب فى هذا المجال ، فأضافوا قيمة علمية على المحتوى من خلال الشكل وأسلوب العرض .

Oppenheim, A. N

Questionnaire design and attitude measurement .- New York; Basic Books, 1966, P. 290.

من أوائل الأعمال التى قدمت للباحثين طرق وأساليب تصميم وإدارة الاستبيانات فى العلوم الإنسانية والاجتماعية وقد كان مصدراً للعديد من الأعمال اللاحقة عليه ، امتاز بوجود كشاف تفصيلى جعله مرجعاً هاماً من مراجع البحث العلمى .

Oppenheim, A. N

Questionnaire Design; Interviewing and attitude measurement .- London; Pinter Publishers, 1992, P. 303.

رأى المؤلف وبعد كل هذه السنوات أن يقدم المزيد من أساليب القياس والبحث العلمى بعد أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة البحثية ، فقدم عملاً ركز فيه على أساليب المقابلة الشخصية فى البحث الميدانى وأساليب القياس من خلالها .

Simpson, I. S.

Basic statistics for Librarians .- 2nd .- London : Clive bingley, 1982. P. 205.

قدم المؤلف المبادئ الأساسية لأمناء المكتبات من أجل جمع الإحصاءات فى المكتبة ، وأضاف إليها العديد من أساليب عرض الإحصاءات وخاصة الرسوم البيانية . وقد عكس المؤلف تجربته الشخصية فى تدريس هذه المادة من خلال ورش العمل التى أدارها بمهارة فى جامعة نيوكاسل بإنجلترا فقدم الطبعة الثانية منقحة بمزيد من الأمثلة الواقعية .

Stone, Sue

Designing a user study: general research designing / by Sue Stone & Collins Harris . - Sheffield: Center for research studies, 1984, (CUrS guide: 3).

جاء على رأس اهتمامات مركز الدراسات البحثية بجامعة شفيلد الاهتمام بتصميم وإدارة

دراسات المستفيد ، وقدم العديد من الأعمال المبسطة والتى تهدف وفى المرتبة الأولى لتقديم أساليب دراسة المستفيد بأسلوب علمى سليم .

وهو من أوائل الأدلة التى اهتمت بإرشاد الباحثين فى مجال المكتبات عن أساليب دراسة المستفيدين فى المكتبة وهى من الدراسات العلمية القصيرة نسبياً ولكنها تعطى القارئ مفاتيح التعامل مع تصميم دراسات المستفيدين .

Stone, Sue

Analysis data / by Sue stone & Collins Harries . - Sheffield : Center for research studies, 1984, (CURS guide : 3).

من أوائل المؤلفات التى اهتمت بتقديم دليل للباحثين من أجل تحليل البيانات العلمية فى سهولة ويسر ، لقد قدم هذا العمل جزء من سلسلة أعمال تهتم بالبحث العلمى وخاصة البحث الميدانى فى جميع مراحل .

Stone, Sue

Interviews / by Sue stone & Collins Harries . - Sheffield : Center for research studies, 1984, (CURS guide : 6).

قدم المولفان دليلاً لعمل المقابلات الخاصة بالبحث العلمى وكان ذلك من خلال سلسلة من الدراسات التى أجرياها تحت مظلة مركز الدراسات البحثية بجامعة شفيلد – إنجلترا .

قائمة ببليوجرافية منتقاة شارحه

فيما يلى بعض الأعمال المنتقاة بدقة شديدة من أجل الإمعان فى إرشاد الباحثين إلى أدبيات تخصص تصميم وإدارة الاستبيان وتحليل البيانات المجمعة ، وقد تم شرح كل عمل شرح موجز حتى يستطيع القارئ تحديد احتياجه بسهولة ويسر ، والتخفيف من عناء البحث .

Alreck, P. L. & Settle, R. B. (1995)

The Survey Research Handbook . - Illinois : Irwin..

هذا العمل يعطى تفاصيل كثيرة من تصميم الاستبيانات وإدارتها كما يحتوى على العديد من النماذج المصممة لهذا الغرض ، وأسلوب صياغة الأسئلة فهو عمل شامل حيث يستطيع الباحث التعرف على الأساليب المختلفة للبحث الميدانى .

Brennan, M. (1992)

Techniques for improving mail survey response rates . - Marketing Bulletin, vol. 4, PP. 24 - 37..

هذا العمل يحدد فاعليات كل أسلوب من أساليب الاستبيان عبر البريد وكيفية رفع مستوى ومعدلات الاستجابة . ويختتم بقائمة من الأساليب الفعالة والغير فعالة والتى يمكن اختيارها واستخدامها على أساس الاحتياج البحثى .

Chiu, I & Brenman, M. (1990)

The effectiveness of some techniques for improving mail survey responsw rates: a meta-analysis . - Marketing Bulletin, Vol. 1, May, PP. 13 - 18.

هذه المقالة تفحص الأساليب الفعالة لجمع البيانات وخاصة مراحل التعريف والتنبيه ثم المتابعة للاستبيان من أجل رفع معدلات الاستجابة خاصة عبر البريد . كما أنه يعطى العديد من التوصيات التى يمكن تطبيقها فى أى بحث ميدانى يستخدم الاستبيان .

Cos, James (1996)

Your Opinion Please! How to Build the best questionnaires in the Field of Education . - California : Corwin Press.

اهتم هذا العمل بتصميم الاستبيان فى مجالات التعليم المختلفة وهو يغطى تصميم الاستبيان والأسئلة المناسبة التى يمكن استخدامها وكيفية تحسين مستوى الإجابات ومعدلات الإستجابة للأسئلة ، وأدوات التقييم وتحليل البيانات وكتابة التقارير على تلك الإجابات . هذا العمل يتميز بكونه دليلاً عملياً للعديد من الأمثلة التى يمكن أن تساعد الباحثين .

Croonbach, L. (1971)

Test. Validation' in Thorndike, R. L. (ed) Educational Measurement, 2nd ed . - American Council on Education, PP. 443 - 507.

هذه المقالة تقدم نقداً للإجابات التى يتوصل إليها الباحثون ويعتمدون عليها فى نتائج أبحاثهم ، كما تقدم الطرق المختلفة لتقييمها وكيفية تقديم التوصيات المختلفة بالتفصيل الوافى لهؤلاء الباحثين الذين يرغبون فى اكتشاف الأفكار الجديدة .

Dillman, D. A (1978)

Mail and Telephone Surveys; The Total desing Method . - New York: John Wiley & Sons.

هذا الكتاب من الأعمال الأساسية فى مجال البحث وهو أداة لا غنى عنها لكل الباحثين ، فهو يتصف بالشمولية لكل من تصميم الاستبيان وإدارة البيانات المتحصل عليها . وعلى الرغم من اعتماده على الطرق التقليدية التى يمكن الاستعاضة عنها بالأساليب التكنولوجية إلا أنه ما زال يعد من أهم المراجع فى هذا المجال .

Douglas, S. P.& Craig, C. S. (1993)

International Marketing Research, Englewood Cliffs . - New Jersey: Prentice Hall.

هذا الكتاب من الأعمال الأساسية التى يمكن الاعتماد عليها فى الأبحاث الدولية – أى خارج نطاق البلد – وبذلك يعتبر أداة هامة لهؤلاء الذين يقومون بأبحاث على نطاق أكثر من دولة ، وهو يقدم الكثير من الإرشادات على مستوى مراحل البحث المختلفة .

Kanuk, L. & Berenson, c. (1975)

Mail surveys and response rates; a literature review . - Journal of Marjeting research, Vol. 12, November, PP. 440 - 453.

هذا العمل يحتوى على العديد من المعلومات المساعدة لإدارة البحث عن طريق البريد . فهو

يشرح عدداً من الطرق والأساليب لرفع مستوى الاستجابة من الفئات المستهدفة والحصول على نسب إجابات عالية .

Nunnally, J. C. & Bernstein, I. H. (1994)

Psychometric Theory . - New York: McGraw-Hill.

هذا النص يعتبر من النصوص المرجعية الممتازة للقياسات البحثية الأساسية والتقييمات الميدانية . وضع خصيصاً لهؤلاء الذين يرغبون فى إدارة أبحاث إحصائية وقياسات رياضية ، مع ضمان صحة القياسات من خلال موازين علمية وتحديد دقيق لنتائج أبحاثهم وقياساتهم .

Salant, P. & Dillman, D. A. (1994)

How to conduct your own survey . - New York: John Wiley & Sons.

هذا العمل من الأعمال الشاملة التى تغطى كل ما هو مرتبط بالاستبيان من حيث التصميم والإدارة والبريد ، والاستفسارات التى تدار بواسطة الهاتف وبصفة شخصية . وعليه فهذا العمل يحتوى على العديد من التفصيلات الضرورية لمن ليس لهم دراية أو خبرة فى هذا المجال .

Steenkamp, Jan-Benedict, E. M. & Van Trij, Hans C. M. (1991)

The use of LIISREL in validating marketing constructs . - International journal of Research in Marketing, Vol. 8, PP. 283 - 299.

هذه المقالة تهتم أساساً بكل ما يتعلق بعملية التسويق ، الإتجاهات والمبادئ الأساسية المعروضة فى هذا العمل تصلح لتخصصات كثيرة أخرى باستخدام معادلات LISREL .

ملحق رقم (١)

قائمة مراجعة لعناصر ونتيجة البحث

فيما يلى قائمة المراجعة التى شملت النقاط التى تم تحديدها لإجراء البحث عليها، والتى تم استخلاصها من المصادر المختلفة وهى تنقسم إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى وتشتمل على العناصر التى تغطى الفئة المستهدفة وحجم الاستبيان وحجم الاستجابة . أما المجموعة الثانية فهى التى تشتمل على صياغة الأسئلة وأساليب التفريغ للإجابات ، ثم المجموعة الثالثة وهى متفرقات من عناصر مختلفة رأينا ضرورة تضمنها والإهتمام بآثارها :

قائمة مراجعة لعناصر البحث	نسبة التوافر	ملاحظات
أولاً : الفئة المستهدفة وحجم الاستبيان		
تحديد العينة المطلوب دراستها .		
العينة المحددة .	لا يوجد	
العينة العشوائية .	٪١٠٠	
عدد الاستبيانات الموزعة	٪١٠٠	
عدد الاستبيانات المجمعة	٪٨٩	لم يذكر
عدد الأسئلة الأساسية	٣٠ – ١٠٢	
عدد الأسئلة الفرعية	٢٥ – ٥٣	
عدد صفحات الاستبيان	٨ – ٣٣	
عدد الاستبيانات المفقودة .	٪٩٧	لم يذكر
ثانياً : صياغة الأسئلة وتفريغ الإجابات		
أسئلة لا حاجة لها (الاسم / المهنة)	٪٣٤	لا يتم التفريغ
أسئلة لا قيمة لأجابتها فى موضوع الرسالة	٪١٢	
أسئلة لا علاقة لها بموضوع الرسالة	٪٤٥	
أسئلة مكررة بأسلوب مختلف	٪٣٤	
إجابات إضافية	٪٢٦	
إجابات غير مكتملة	٪٥٢	لم يذكر
إجابات خطأ	٪٢٨	
شمولية صياغة قوائم الإجابات Menu	٪٦٢	
نقص قوائم الإجابات	٪٣٨	
وجود عنصر مفتوح للإضافة open elements	٪٩٠	

تابع ملحق رقم (١)

قائمة مراجعة لعناصر ونتيجة البحث

قائمة مراجعة لعناصر البحث	نسبة التوافر	ملاحظات
ثالثاً : عرض نتائج وتحليل الاستبيان		
رسائل تعرض النتائج الإجمالية مجمعة	٤٪	
رسائل تعرض النتائج الإجمالية متفرقة	١٥٪	
رسائل تعرض النتائج جزئياً منتقاه	٨٤٪	
معالجة النتائج رياضيا	٤٥٪	
معالجة النتائج بالمعادلات	٩٪	
معالجة النتائج بالمعادلات من الدرجة الأولى	١٣٪	
معالجة النتائج بالمعادلات من الدرجة الثانية	٣٪	
معالجة النتائج بالمعادلات من الدرجة الثالثة	لا يوجد	
الربط بين المتغيرات	٧٪	
التعليق على النتائج	٧٦٪	
رابعاً : متفرقات		
الخلط بين قائمة المراجعة والاستبيان فى العرض	٣٤٪	
رسائل تشمل على الاستبيان وقائمة المراجعة	١٢٪	
رسائل تشمل على الاستبيان فقط	٤٥٪	

تأهيل وتدريب القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات بمصر: دراسة ميدانية

د. محمد فتحى عبد الهادى

أستاذ المكتبات والمعلومات

ووكيل كلية الآداب – جامعة القاهرة

1. تمهيد:

1.1 تكنولوجيا المعلومات وإعداد اختصاصى المكتبات والمعلومات

إن مصطلح «تكنولوجيا المعلومات» هو مصطلح عريض يضم كافة أوجه إدارة ومعالجة المعلومات باستخدام الحاسوب بما فى ذلك العتاد والبرمجيات المطلوبة للوصول لها[1] . وتشير «دائرة المعارف الدولية لعلم المعلومات والمكتبات» إلى تكنولوجيا المعلومات باعتبارها التكنولوجيات الإلكترونية لجمع واختزان ومعالجة وتوصيل المعلومات . وأن هناك فئتان رئيسيتان : الفئة الأولى تتعلق بمعالجة المعلومات مثل النظم الحاسوبية . والفئة الثانية تتعلق ببث المعلومات مثل نظم الاتصالات عن بعد . ويمكن فهم المصطلح بصفة عامة على أنه يصف النظم التى تربط بين الفئتين[2] .

ولسنا بصدد التوسع فى استعراض تعريفات متعددة ومتنوعة ، فإننا نقصد استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى الأجهزة والأدوات والوسائل الحديثة التى تستخدم لتسهيل الحصول على المعلومات وجعلها متاحة لطالبيها بسرعة وبسهولة . وتتعامل الأجهزة والأدوات والوسائل مع المعلومات بكافة أشكالها ، وبمراحل تداولها المختلفة ، أى ما يتعلق بإنتاجها واختزانها ومعالجتها واسترجاعها وبثها ، وهى تتضمن فى الوقت الحاضر الحواسيب والاتصالات عن بعد والشبكات والنسخ أو التسجيل بأشعة الليزر[3] .

وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات كان لها تأثيرها على المكتبات وغيرها من مؤسسات المعلومات على مر العصور ، ابتداء من اختراع الورق ومروراً بالطباعة وغير ذلك ، إلا أن التكنولوجيات التى شهدها العالم فى الربع الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين قد قلبت مؤسسات المعلومات رأساً على عقب ، بل وغيرت الكثير من ملامحها وخاصة بعد دخول المارد المارق: الإنترنت . إذ يلاحظ اتجاهاً واضحاً نحو مصادر

المعلومات الإلكترونية بأشكالها المتنوعة وقواعد البيانات بأنواعها المختلفة ، وتغيراً ملموساً فى سبل وأساليب البحث عن المعلومات بعد انطلاق شبكة الإنترنت ، فضلاً عن تداخل كبير بين قطاع المكتبات والمعلومات وقطاعات أخرى مثل الحواسيب والاتصالات ، وتزايد أهمية المعلومات نفسها باعتبارها صناعة وتجارة تؤثر بشكل واضح فى اقتصاديات الأمم .

وبصرف النظر عما يتردد عن تغير فى دور اختصاصى المعلومات أو حتى تقلصه فى بيئة المعلومات الإلكترونية الراهنة ، فإن العنصر البشرى ما يزال هو العنصر الأساسى فى تشغيل وإدارة نظم المعلومات . ومن هنا يصبح تأهيله وتدريبه مسألة لها الأولوية الأولى مع الأخذ فى الاعتبار لكل متطلبات واحتياجات المرحلة الراهنة . ويحتاج الاختصاصى إلى مجموعة متنوعة من المعارف والمهارات والاتجاهات التى تمكنه من استخدام المعرفة والتكنولوجيات المتقدمة لمخاطبة احتياجات المجتمع المعلوماتية منها : مهارات فى تجهيز واستخدام النظم الإلكترونية ، مقدرة على الاتصال البشرى والإلكترونى ، مقدرة على استثمار المعلومات المتاحة بطريقة فعالة ، مهارات محو الأمية المعلوماتية .

إن اختصاصى المعلومات المستقبلى ليس هو ذلك الشخص المنهمك فى أعمال يومية روتينية سواء فى شكلها اليدوى أو حتى الآلى ، وإنما هو ذلك الشخص المساهم بقوة فى بناء العالم الرقمى ، وهو الوسيط البشرى الذى يتعامل بفاعلية وبكفاءة مع المصادر والتجهيزات والمستفيدين فى إطار منظومة متناغمة ، وهو أيضاً المعلم والمرشد والموجه والمساعد لمن هم فى حاجة إليه[٤] .

2.1 أهداف الدراسة وحدودها :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التأهيل والتدريب فى مجال تكنولوجيا المعلومات فى مصر ، سواء بصفة عامة أو فى مجال المكتبات والمعلومات بصفة خاصة لبيان مدى الملاءمة للاحتياجات وتقديم المقترحات اللازمة لأغراض التطوير .

وتعتمد الدراسة على المنهج المسحى ، وتقوم على الاستفادة من أدلة ولوائح الكليات الجامعية والمراكز التدريبية فضلاً عن اتصالات ومقابلات وزيارات ميدانية .

3.1 دراسات سابقة :

يشير هشام عزمى[٥] فى مراجعته العلمية للاتجاهات الحديثة فى تنمية مهارات اخصائى المعلومات إلى عديد من الدراسات التى تتناول جوانب عمل مختلفة فى مجال المكتبات والمعلومات أبرزها ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات . ويبين أن هذا القطاع يحظى باهتمام كبير فى مفردات الإنتاج الفكرى انعكاساً لما تمثله التكنولوجيا من تحديات كبيرة لكافة العاملين فى مؤسسات المعلومات .

وفى هذا الإطار أيضاً تستعرض ناريمان متولى[٦] التغييرات التى أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتجاهات الحديثة لمساعدة أعضاء هيئة التدريس فى مواكبة هذه التطورات ، والاتجاهات الحديثة التى تبنتها بعض الأقسام العلمية فى الدول المتقدمة للاستجابة لمجتمع المعلومات والاتجاهات بالنسبة للكفاءات التى يجب أن يتحلى بها المهنيون فى المعلومات .

ولعل أبرز الدراسات المصرية التى تتناول موضوع التأهيل دراسة ثروت الغلبان[1] التى تتناول «تعليم المكتبات والمعلومات بمصر : الموقف عند نهاية القرن» . والدراسة تهدف إلى تقويم أداء أقسام المكتبات والمعلومات المصرية فى ظل التطورات الحديثة فى المجال بالإضافة إلى اقتراح معايير تحدد الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى أقسام المكتبات والمعلومات المصرية .

وقد قدم محمد فتحى عبدالهادى[8] دراسة عن تدريس تقنيات المعلومات فى الأقسام الأكاديمية للمكتبات والمعلومات فى مصر تناولت المقررات الدراسية المتعلقة بتقنيات المعلومات من حيث أعدادها ومستوياتها ومحتوياتها والقائمين بالتدريس والتسهيلات والتجهيزات اللازمة فى ستة أقسام أكاديمية هى : قسم المكتبات بآداب القاهرة ، قسم المكتبات بآداب الإسكندرية ، قسم المكتبات بآداب بنى سويف ، قسم المكتبات بآداب طنطا ، قسم المكتبات بآداب المنوفية ، قسم المكتبات بآداب حلوان .

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى أنها تهتم بالتأهيل والتدريب فى مجال تكنولوجيا المعلومات فى مصر سواء بالنسبة لاختصاصى المكتبات أو المعلومات أو غيرهم ، كما أنها تركز بالنسبة لمجال المكتبات والمعلومات على الجديد فيما يتعلق بالتأهيل ، وتعرض للوضع فى أقسام أكاديمية جديدة لم يسبق تناولها ، فضلاً عن تناول الدراسة لواقع التدريب أو التنمية المهنية وهو ما لم يسبق تناوله .

2. التأهيل فى مجال تكنولوجيا المعلومات بمصر :

1.2 التأهيل فى مجال تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة :

يتم هذا التأهيل أو التعليم فى أقسام الحاسبات بكليات الهندسة ، ثم كليات الحاسبات والمعلومات بالجامعات ، ثم أقسام الحاسبات بكليات أخرى كالعلوم ، ثم المعاهد العليا والمتوسطة ، وكل مؤسسة تعليمية من هذه المؤسسات تدفع بالخريج فى مسار تعليمى ومهنى له خصوصيته على النحو التالى :

المسار الأول : يقود إلى أن يكون الشخص متخصصاً فى التعامل مع الحاسبات ومعدات الشبكات وغيرها من الأجهزة من حيث الإعداد والتشغيل والصيانة وقياس الكفاءة وغيرها . فالخريج مهندس يتعامل مع الأجهزة والمعدات من وجهة نظر هندسية تتعلق بنظريات العمل والبناء والتشغيل والصيانة والتطوير . ولا يركز هذا المسار على علوم الحاسب وتكنولوجياته والبرمجيات المستخدمة .

ومن الأمثلة فى هذا المسار ، أقسام الحاسبات فى كليات الهندسة : كلية الهندسة جامعة القاهرة ، كلية الهندسة جامعة عين شمس ، كلية الهندسة جامعة الأزهر ، المعهد العالى للهندسة بالشروق .

المسار الثانى : يقود لأن يكون الشخص تعرف وتعامل بطريقة منهجية منظمة مع أبرز وأهم التكنولوجيات المبنية على الأسس والنظريات الخاصة

بعلوم الحاسبات والنظم والبرمجيات وقواعد البيانات بما يجعله مزوداً بمهارات تطوير البرامج والتطبيقات والتعامل مع النظم وقواعد البيانات وإداراتها وتشغيلها . فالخريج مهندس يعمل كمبرمج نظم مؤهل بمعارف خاصة وقدرة على تطوير البرمجيات المطلوبة ، أو يعمل كمبرمج تطبيقات مزود بمعارف فى مجالات خاصة من التطبيقات وتكنولوجيات معالجة البيانات . ودمج خبرات ومهارات كل من مبرمج النظم ومبرمج التطبيقات يمكن أن ينتج عنه ما يطلق عليه مهندس برمجيات أو متخصص نظم معلومات .

ومن الأمثلة فى هذا المسار كليات الحاسبات والمعلومات : كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة القاهرة ، كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة عين شمس ، كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة حلوان ، كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة قناة السويس ، كلية نظم المعلومات وعلوم الحاسب بجامعة ٦ أكتوبر ، المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بالشروق .

المسار الثالث : تمثله أقسام أو شعب الحاسبات بكليات العلوم (مثل : شعبة الحاسبات بقسم الرياضيات بكلية العلوم جامعة القاهرة) التى تركز على الأسس النظرية وتطعم ذلك بمجموعة من التكنولوجيات الخاصة بها . وهناك أيضاً أقسام الحاسبات بكليات أخرى التى تركز على اكتساب مهارة التعامل مع التطبيقات والتكنولوجيات وبعض الخبرة العملية . بينما تركز المعاهد على إعطاء خبرة التشغيل والاستخدام دون الاهتمام بشكل كاف بالأسس النظرية والتكنولوجيات المنبثقة عنها[٩] .

وهكذا فقد يكون الخريج مهندساً أو فنياً للأجهزة أو مبرمجاً واخصائياً فى تكنولوجيا المعلومات أو مستخدماً للحاسبات والبرمجيات . ونعتقد أن التأهيل فى مجال تكنولوجيا المعلومات فى أقسام المكتبات والمعلومات يدخل ضمن المسار الثالث أى ما يتعلق بجانب الاستخدام للحاسبات والبرمجيات ، وهو ما سنتناوله فى العنصر التالى .

وتجدر الإشارة إلى أن التأهيل فى مجال تكنولوجيا المعلومات الذى عرضنا له بإيجاز يحظى باهتمام بالغ فى مصر ، ويتمثل ذلك فى التوسع فى إنشاء كليات للحاسبات والمعلومات سواء بالجامعات الحكومية أو بالجامعات أو بالأكاديميات الخاصة ، كما يتمثل أيضاً فى الإقبال الكبير من جانب الطلاب على الالتحاق بالكليات والمعاهد والأقسام المعنية بتكنولوجيا المعلومات بصفة عامة والحاسبات بصفة خاصة .

2.2 تأهيل اختصاصى المكتبات والمعلومات فى مجال تكنولوجيا المعلومات :

يتم تعليم المكتبات والمعلومات فى مصر فى أقسام المكتبات والمعلومات التابعة لكليات الآداب بالجامعات الحكومية (مثل : قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة ، قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب جامعة طنطا ، قسم المكتبات بكلية الآداب جامعة المنوفية) ، كما يتم أيضاً فى بعض كليات التربية (مثل : شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية جامعة حلوان ، قسم المكتبات والمعلومات

وتكنولوجيا التعليم بكلية التربية جامعة الأزهر) ، بل يتم أيضاً فى كليات أخرى (مثل قسم الوثائق والمكتبات بكلية اللغة العربية بنين بجامعة الأزهر فى شبين الكوم وقسم الوثائق والمكتبات بكلية الدراسات الإنسانية بنات بجامعة الأزهر بالقاهرة)[١٠] وفضلاً عن هذا يوجد قسم للمكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة ٦ أكتوبر وهى جامعة خاصة .

وتتوزع المقررات الدراسية ما بين مقررات تخصصية ومقررات من خارج التخصص بحكم انتماء هذه الأقسام لكليات الآداب أو غيرها . وعادة ما تكون المقررات فى مجالات الوثائق والأرشيف والمكتبات والمعلومات ، وهى إما تدرّس لكل الطلاب مع تفاوت فى توزيع المقررات على المجالات السابق الإشارة إليها ، أو يقسم الطلاب داخل القسم إلى شعب كما هو الحال فى قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة الذى ينقسم فيه الطلاب فى السنة الرابعة إلى ثلاث شعب هى : شعبة الوثائق ، شعبة المكتبات ، شعبة تقنيات المعلومات .

ونتناول فيما يلى مقررات تكنولوجيا المعلومات فى أربعة أقسام فقط هى :

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة ، قسم المكتبات والمعلومات بآداب بنها (جامعة الزقازيق) ، قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة عين شمس ، قسم المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة ٦ أكتوبر .

وقد تم اختيار هذه الأقسام بناء على الاعتبارات التالية :

- أن قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة هو أقدم الأقسام وهو القسم الرائد فى هذا التخصص ليس على مستوى مصر فحسب وإنما على مستوى العالم العربى . فضلاً عن تقديم القسم لبرنامج جديد سيطبق فى العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .
- أن قسم المكتبات والمعلومات بجامعة عين شمس وكذلك قسم المكتبات بآداب بنها جامعة الزقازيق من الأقسام الناشئة الجديدة التى لم تتعرض للدراسة من قبل .
- أن قسم المكتبات والمعلومات بجامعة ٦ أكتوبر يمثل نمطاً جديداً ، باعتبار أنه يتبع جامعة خاصة .

1.2.2 قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب - جامعة القاهرة (١٩٥١) :

يدرس كل الطلاب مختلف المقررات فى السنوات الثلاث الأولى ثم ينقسم الطلاب فى السنة الرابعة إلى ثلاث شعب هى : شعبة الوثائق ، شعبة المكتبات ، شعبة تقنيات المعلومات .

ويدرس طلاب شعبة تقنيات المعلومات على امتداد السنوات الأربع ٤٣ مقرراً ويبلغ العدد الإجمالى للساعات ١٨٦ ساعة منها ١٦٨ ساعة للدروس النظرية و ١٨ ساعة للتدريبات[١١] .

وتبلغ نسبة المقررات الخاصة بالتكنولوجيا (١١ مقرراً) ٢٥,٦ ٪ من إجمالى عدد المقررات ، كما تبلغ النسبة المئوية لعدد الساعات النظرية ٢٣,٨ ٪ أما ساعات التدريبات فتبلغ نسبتها ٤٤,٤ ٪ (انظر جدول (١)) .

جدول رقم (١) مقررات تكنولوجيا المعلومات بقسم المكتبات بآداب القاهرة

اسم المقرر	الفرقة الدراسية	عدد الساعات	
		نظرى	تدريبات
المواد السمعية والبصرية (الوسائط الحديثة لاختزان المعلومات)	الثانية	٤	١
أساسيات الحاسب الإلكترونى	الثانية	٤	١
الحاسب الإلكترونى فى تنظيم المعلومات	الثالثة	٤	١
نظم استرجاع المعلومات	الرابعة	٤	١
شبكات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	الرابعة	٤	—
نظم قواعد البيانات	الرابعة	٤	—
تحليل وتصميم النظم	الرابعة	٤	—
البرمجة	الرابعة	٤	—
نصوص متخصصة باللغة العربية	الرابعة	٤	—
نصوص متخصصة باللغة الإنجليزية	الرابعة	٤	—
التدريب العملى(*)	الرابعة	—	٤
عدد المقررات (١١)		٤٠	٨

وجدير بالذكر أن هذا البرنامج الدراسى معمول به منذ العام الجامعى ١٩٩٤/١٩٩٣ . وقد وضع القسم برنامجاً جديداً يخطط للعمل على أساسه ابتداء من العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤[١٢] . والجديد فى هذا البرنامج أن التشعيب يتم ابتداء من السنة الثالثة وليس السنة الرابعة كما هو الحال الآن ، هذا فضلاً عن تغييرات فى مسميات بعض المقررات وإضافة مقررات جديدة (انظر جدول ٢) .

وتبلغ نسبة المقررات الخاصة بالتكنولوجيا (٢١ مقرراً) ٤٥,٦٪ من إجمالى عدد المقررات (٤٦ مقرراً) ، كما تبلغ نسبة عدد الساعات النظرية ٤١,٢٪ (٦٦ من ١٦٠) أما ساعات التدريبات فتبلغ نسبتها ٧٢,٧٪ (٣٢ من ٤٤) .

2.2.2 قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة الزقازيق فرع بنها (١٩٩٧) :

الدراسة بالقسم عامة على امتداد السنوات الأربع . ويدرس الطلاب ٤٦ مقرراً بواقع ١٨٠ ساعة نظرية و ٤ ساعات للتدريبات[١٣] . وتبلغ نسبة مقررات التقنيات ١٠,٩٪ من إجمالى عدد المقررات ، كما تبلغ نسبة عدد الساعات النظرية ٨,٩٪ ، أما ساعات التدريبات فهى ١٠٠٪ (انظر جدول ٣) .

(*) تم استبعاد مقررين من الفرقة الرابعة (شعبة تقنيات المعلومات) هما : إدارة مراكز المعلومات ، واللغة العربية .

جدول رقم (٢) مقررات تكنولوجيا المعلومات باللائحة المقترحة لقسم المكتبات بآداب القاهرة

اسم المقرر	الفرقة الدراسية	عدد الساعات	
		نظرى	تدريبات
مقدمة فى تكنولوجيا المعلومات	الأولى	٢	٤
المعالجة الإلكترونية للبيانات	الثانية	٢	٤
المعالجة الفنية الآلية للمعلومات	الثالثة	٢	٤
نصوص متخصصة بالعربية	الثالثة	٤	
نصوص متخصصة بالإنجليزية	الثالثة	٤	
المصادر الإلكترونية للمعلومات	الثالثة	٣	٢
تحليل وتصميم النظم	الثالثة	٤	
لغات البرمجة	الثالثة	٣	٢
شبكات المعلومات وتقنيات الاتصالات	الثالثة	٤	
نظم الضبط الاستنادى الآلية	الثالثة	٣	٢
النشر الإلكترونى	الثالثة	٤	
نظم استرجاع المعلومات الببليوجرافية	الرابعة	٤	
نصوص متخصصة بالعربية	الرابعة	٢	٤
نصوص متخصصة بالإنجليزية	الرابعة	٤	
البحث على الخط المباشر	الرابعة	٣	٢
نظم إدارة قواعد البيانات	الرابعة	٤	
تدريب ميدانى	الرابعة	—	٤
نظم معلومات نوعية	الرابعة	٤	
النظم الآلية المتكاملة	الرابعة	٣	٢
الإنترنت وتطبيقاتها	الرابعة	٣	٢
اقتصاديات المعرفة(*)	الرابعة	٤	
عدد المقررات (٢١)		٦٦	٣٢

3.2.2 قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة عين شمس (١٩٩٩) :

الدراسة بهذا القسم تتشابه مع الدراسة بقسم المكتبات بجامعة القاهرة مع اختلافات طفيفة للغاية فى بعض المقررات فالدراسة عامة فى السنوات الثلاث الأولى ويتم التشعيب بنفس الطريقة فى السنة الرابعة . وهكذا فإن طلاب شعبة تقنيات المعلومات يدرسون ٤٦ مقرراً[١٤] .

وتبلغ نسبة المقررات الخاصة بالتكنولوجيا (١٢ مقرراً) ٢٦٪ من إجمالى عدد المقررات ، كما تبلغ نسبة عدد الساعات النظرية ٢٤,٤٪ (٤٤ من

(*) تم استبعاد إدارة مرافق المعلومات وخدمات المعلومات من الفرقة الثالثة وتشريعات المعلومات من الفرقة الرابعة .

١٨٠) وتبلغ نسبة ساعات التدريبات ٤٤,٤ ٪ (٨ من ١٨) (انظر جدول ٤) .

جدول رقم (٣) مقررات تكنولوجيا المعلومات بقسم المكتبات والمعلومات بآداب بنها

اسم المقرر	الفرقة الدراسية	عدد الساعات	
		نظرى	عملى
أساليب الحاسب	الأولى	٢	٢
لغة الحاسب الآلى	الثانية	٢	٢
نظم المعلومات الآلية	الثالثة	٤	–
تكنولوجيا المعلومات	الرابعة	٤	–
اقتصاديات المعلومات	الرابعة	٤	–
عدد المقررات ٥		١٦	٤

وقد جرت مناقشة لهذا البرنامج الذى مضى على تطبيقه أربع سنوات من أجل مراجعته فى ضوء التطورات الحديثة ، وتم إقتراح برنامج جديد[١٥] ألغى فكرة التشعيب فى السنة الرابعة وجعل الدراسة عامة لكل الطلاب فى السنوات الأربع للدراسة . ومن المتوقع أن يطبق البرنامج المقترح فى العام الجامعى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

وتبلغ نسبة مقررات التكنولوجيا فى البرنامج المقترح (٩ مقررات) ١٩,٦ ٪ من إجمالى عدد المقررات (٤٦) ، كما تبلغ نسبة عدد الساعات النظرية ٢٠ ٪ (٣٦ من ١٨٠) ، وتبلغ نسبة عدد الساعات الخاصة بالتطبيقات ٤٧,٤ ٪ (٩ من ١٩) انظر جدول (٥) .

4.2.2 قسم المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية جامعة ٦ اكتوبر (١٩٩٩) :

الفرقة الأولى عامة بالنسبة لكل طلاب كلية العلوم الاجتماعية ويبدأ التخصص من الفرقة الثانية. وتسير الدراسة وفق نظام الساعات المعتمدة . ويدرس الطالب فى هذا القسم ٤٧ مقرراً بواقع ١٢٠ ساعة معتمدة موزعة على ٩١ ساعة نظرية و ٥٩ ساعة تطبيقية أو عملية[١٦] .

وتبلغ نسبة مقررات التقنيات (٩) ١٩,١ ٪ من إجمالى عدد المقررات . وتبلغ نسبة الساعات النظرية ١٨,٧ ٪ بينما تبلغ نسبة ساعات التطبيقات ٢٠,٣ ٪ . (انظر جدول ٦) .

5.2.2 تحليل البيانات الخاصة بمقررات تكنولوجيا المعلومات :

تم التوصل إلى النتائج الآتية :

(أ) يركز قسمان (آداب القاهرة، آداب عين شمس) على التأهيل فى مجال تكنولوجيا المعلومات عن طريق شعبة خاصة بدراسة تقنيات المعلومات فى السنة الرابعة ، أما القسمان الآخران (آداب بنها ، جامعة ٦ أكتوبر) فالدراسة بهما عامة ، مع ملاحظة الضعف الواضح فى نسبة المقررات التكنولوجية بآداب بنها .

ويلاحظ التشابه الواضح بين المقررات فى كل من قسمى آداب القاهرة وآداب عين شمس .

وقد تقدم القسم بآداب القاهرة ببرنامج جديد بعد نحو عشر سنوات من تطبيق البرنامج الحالى تم فيه التشعيب من السنة الثالثة وإضافة بعض المقررات الجديدة فضلاً عن تغيير مسميات بعض المقررات

جدول رقم (٤) مقررات تكنولوجيا المعلومات بقسم المكتبات والمعلومات بآداب عين شمس

اسم المقرر	الفرقة الدراسية	عدد الساعات	
		نظرية	عملى
الوسائط الحديثة لاختزان المعلومات	الثانية	٤	١
أساسيات الحاسب الإلكترونى	الثانية	٤	١
الحاسب الإلكترونى فى تنظيم المعلومات	الثالثة	٤	١
نظم استرجاع المعلومات	الرابعة	٤	١
شبكات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	الرابعة	٤	
نظم قواعد البيانات	الرابعة	٤	
نصوص متخصصة باللغة العربية	الرابعة	٤	
التدريب العملى	الرابعة	—	٤
تحليل وتصميم النظم	الرابعة	٤	
البرمجة	الرابعة	٤ •	
النظم الخبيرة	الرابعة	٤	
نصوص متخصصة باللغة الإنجليزية(*)	الرابعة	٤	
عدد المقررات (١٢)		٤٤	٨

الموجودة من قبل ، وهو اتجاه طيب نحو تلبية احتياجات سوق العمل من اختصاصى معلومات فى تكنولوجيا المعلومات ، أما القسم بآداب عين شمس فرغم إقتباسه لبرنامج آداب القاهرة ، إلا أنه بعد أربع سنوات من تطبيق البرنامج تقدم ببرنامج جديد ألغى فيه فكرة التشعيب وجعل الدراسة عامة تضم مقررات الوثائق والمكتبات والمعلومات معاً .

(ب) عدد المقررات التى تدخل فى نطاق تكنولوجيا المعلومات قليل بصفة عامة (أنظر جدول ٧) .

والوضع أفضل بكثير بالنسبة لآداب القاهرة وآداب عين شمس عن الوضع بآداب بنها وعلوم اجتماعية ٦ أكتوبر رغم حداثة نشأة هذه الأقسام . ومن المؤكد أن تطبيق البرنامج الجديد بآداب القاهرة (النسبة المئوية لمقررات التكنولوجيا فى البرنامج الجديد ٤٥,٦ ٪) سوف يقود إلي نقلة طيبة فى هذا المضمار .

(جـ) يغلب الطابع النظرى على الطابع العملى أو التطبيقى فى تدريس مقررات تكنولوجيا المعلومات (انظر جدول ٨) .

(*) تم استبعاد مقرر اللغة العربية ومقرر إدارة مراكز المعلومات من الفرقة الرابعة .

جدول رقم (٥) مقررات تكنولوجيا المعلومات فى البرنامج المقترح لقسم المكتبات والمعلومات بآداب عين شمس

اسم المقرر	الفرقة الدراسية	عدد الساعات	
		نظرى	عملى
الحاسب الآلى	الأولى	٤	٢
النظم الآلية فى المكتبات ومراكز المعلومات	الثانية	٤	١
شبكات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	الثانية	٤	–
الإنترنت وخدماتها فى المكتبات ومراكز المعلومات	الثالثة	٤	١
تحليل وتصميم النظم	الثالثة	٤	١
نظم استرجاع المعلومات	الرابعة	٤	١
البرمجة (تطبيقات فى مجال المكتبات)	الرابعة	٤	١
قواعد البيانات (الببليوجرافية والنصية)	الرابعة	٤	١
النظم الخبيرة والذكاء الأصطناعى	الرابعة	٤	١
عدد المقررات ٩		٤٤	٩

جدول رقم (٦) مقررات تكنولوجيا المعلومات فى قسم المكتبات والمعلومات بجامعة ٦ أكتوبر

اسم المقرر	المستوى	نوع المقرر		عدد الساعات المعتمدة	توزيع الساعات	
		إجبارى	اختيارى		نظرى	تطبيقى
حاسب آلى (١)	الأول	√		٣	٢	٢
حاسب آلى (٢)	الأول	√		٣	٢	٢
تخزين واسترجاع معلومات المؤسسات الكبرى	الثانى		√	٢	٢	–
الحاسب الآلى فى المكتبات والمعلومات	الثانى	√		٣	١	٤
قواعد البيانات فى المكتبات	الثالث	√		٣	٢	٢
شبكات المعلومات	الرابع		√	٢	٢	–
النظم الآلية فى المكتبات	الرابع	√		٣	٢	٢
تحليل وتصميم النظم	الرابع	√		٢	٢	–
تطور الحاسب ونظم حفظ المعلومات	الرابع		√	٢	٢	–
عدد المقررات ٩		٦	٣	٢٣	١٧	١٢

جدول رقم (٧) مقررات تكنولوجيا المعلومات بأقسام المكتبات والمعلومات

القسم	عدد مقررات التكنولوجيا	العدد الإجمالى لمقررات الدراسة	النسبة المئوية
آداب القاهرة	١١	٤٣	٪ ٢٥,٦
آداب بنها	٥	٤٦	٪ ١٠,٩
آداب عين شمس	١٢	٤٦	٪ ٢٦
علوم اجتماعية ٦ أكتوبر	٩	٤٧	٪ ١٩,١

جدول رقم (٨) عدد الساعات النظرية والعملية للمقررات

القسم	عدد الساعات النظرية	عدد الساعات العملية
آداب القاهرة	٤٠	٨
آداب بنها	١٦	٤
آداب عين شمس	٤٤	٨
علوم اجتماعية ٦ أكتوبر	١٧	١٢

ورغم أن أفضل نسبة لعدد الساعات العملية هى لبرنامج جامعة ٦ أكتوبر إلا أن النقص الواضح فى التجهيزات المعملية المتاحة للقسم بالجامعة يقلل كثيراً من فعالية التطبيق أو التدريب العملى .

(د) تتوزع المقررات على سنوات الدراسة فى معظم الأقسام (انظر جدول ٩) ومع هذا يلاحظ التركيز على السنة الرابعة فى كل الأقسام وربما كان ذلك بسبب أن مقررات تكنولوجيا المعلومات أكثر تقدماً من بقية المقررات أو أن دراستها تعتمد على دراسة مقررات سابقة . واللافت للنظر هو عدم وجود مقررات تكنولوجية فى السنة الأولى بكل من قسمى آداب القاهرة وآداب عين شمس .

(هـ) يشير جدول (١٠) إلى تنوع واضح فى فئات المقررات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات رغم ضعف برنامج آداب بنها كما أشرنا من قبل . ومن الواضح أن برنامج آداب القاهرة وكذلك برنامج آداب عين شمس هما الأكثر شمولاً وتنوعاً . ويلاحظ أن المقررات التى تركز على أساسيات الحاسب بصفة عامة موجودة فى كل الأقسام كذلك الأمر بالنسبة لنظم إسترجاع المعلومات ، فالمقررات موجودة فى برامج كل الأقسام . وتتوافر مقررات : استخدام الحاسب فى المكتبات ، قواعد البيانات ، تحليل وتصميم النظم ، شبكات المعلومات فى ثلاثة أقسام ، أما مقررات : الوسائط الحديثة للاختزان ، البرمجة ، النصوص ، التدريب العملى فإنها تتوافر فى قسمين فقط (آداب القاهرة ، آداب عين شمس) ، بينما توجد ثلاثة مقررات لا تتوافر إلا فى قسم واحد ، فمقرر : النظم الخبيرة يوجد فى آداب عين شمس فقط ، ومقررا : تكنولوجيا المعلومات واقتصاديات المعلومات فى آداب بنها فقط .

جدول رقم (٩) توزيع مقررات تكنولوجيا المعلومات على سنوات الدراسة

القسم/ الفرقة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	المجموع
آداب القاهرة	—	٢	١	٨	١١
آداب بنها	١	١	١	٢	٥
آداب عين شمس	—	٢	١	٩	١٢
علوم اجتماعية ٦ أكتوبر	٢	٢	١	٤	٩
المجموع	٣	٧	٤	٢٣	٣٧

واللافت للنظر عدم وجود مقرر عام عن تكنولوجيا المعلومات إلا فى قسم واحد فقط (آداب بنها) واللافت للنظر أيضاً وجود مقررات خاصة بالنصوص فى كل من قسمى آداب القاهرة وآداب عين شمس أما التدريب العملى كمقرر مستقل فى كل من آداب القاهرة وآداب عين شمس فإنه يتم فى المكتبات ومراكز المعلومات على امتداد فصل دراسى واحد ، بينما يتم التدريب العملى فى الأقسام الأخرى ضمن البرنامج العام للقسم دون تركيز على تكنولوجيا المعلومات . ورغم أن ثلاثة أقسام من الأقسام الأربعة (أى ما عدا آداب القاهرة) نشأت فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين فى ظل تعاظم استخدام تكنولوجيا المعلومات فى مؤسسات المعلومات إلا أنها لم تضع فى برامجها المقررات التى تمثل التطورات الحديثة فى المجال مثل: مصادر المعلومات الإلكترونية، النشر الإلكترونى، البحث على الخط المباشر ، استخدامات الإنترنت فى مؤسسات المعلومات ، مجتمع المعلومات .

وعند إلقاء نظرة على البرنامج الجديد لقسم المكتبات بآداب القاهرة (انظر جدول (٢)) يتبين مدى اهتمام هذا البرنامج بالتطورات الحديثة فى مجال تكنولوجيا المعلومات ، فقد أضاف هذا البرنامج مقررات غير موجودة فى البرنامج الحالى للقسم هى :

مقدمة فى تكنولوجيا المعلومات ، المعالجة الفنية الآلية للمعلومات ، المصادر الإلكترونية للمعلومات ، نظم الضبط الاستنادى الآلية ، النشر الإلكترونى ، البحث على الخط المباشر ، النظم الآلية المتكاملة ، الإنترنت وتطبيقاتها ، اقتصاديات المعرفة .

ورغم هذا لا تزال هناك حاجة إلى مقررات تركز على تكنولوجيات الاتصال وشبكات الحاسبات وما يتصل بها ، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بإدراج مقرر عن مجتمع المعلومات نظراً لانتشار وشيوع مفهوم مجتمع المعلومات على نطاق واسع الآن .

6.2.2 ملاحظات اخرى :

تعانى الأقسام بشكل عام من نقص فى أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتدريس مقررات تكنولوجيا المعلومات ، ولذلك فقد تلجأ بعض الأقسام إلى انتداب أساتذة من كليات أو أقسام أخرى لتدريس

جدول رقم (١٠) فئات مقررات تكنولوجيا المعلومات

فئة المقررات/ عدد المقررات بالأقسام	آداب القاهرة	آداب بنها	آداب عين شمس	علوم اجتماعية ٦ أكتوبر	المجموع
أساسيات الحاسب	١	٢	١	٢	٦
استخدام الحاسب فى المكتبات والمعلومات	١	–	١	٢	٤
الوسائط الحديثة لاختزان المعلومات	١	–	١	–	٢
نظم استرجاع المعلومات	١	١	١	٢	٥
قواعد البيانات	١	–	١	١	٣
تحليل وتصميم النظم	١	–	١	١	٣
شبكات المعلومات	١	–	١	١	٣
البرمجة	١	–	١	–	٢
النظم الخبيرة	–	–	١	–	١
تكنولوجيا المعلومات	–	١	–	–	١
اقتصاديات المعلومات	–	١	–	–	١
نصوص بلغة عربية أو أجنبية	٢	–	٢	–	٤
تدريب عملى	١	–	١	–	٢
المجموع	١١	٥	١٢	٩	٣٧

بعض المقررات وخاصة مقررات : البرمجة ، تحليل وتصميم النظم ، النظم الخبيرة . وقد يحدث نوع من التنازع بين أقسام المكتبات والمعلومات وكليات الحاسبات والمعلومات فيما يتعلق بتدريس المقررات التكنولوجية .

ونضيف إلى ما سبق نقص فى الكتب الدراسية الجيدة بالنسبة لبعض المقررات مثل : شبكات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ، تحليل وتصميم النظم ، البرمجة ، النظم الخبيرة ، فضلاً عن نقص فى معامل الحواسيب والوسائط المتعددة المجهزة بشكل كاف لتدريب الطلاب وإتاحة فرص التطبيق العملى لهم ، خاصة مع كبر عدد الطلاب فى بعض الأقسام .

3. التدريب على تكنولوجيا المعلومات بمصر :

أصبح اكتساب مهارات العمل بأدوات تكنولوجيا المعلومات المختلفة سلاحاً أساسياً أمام أى شخص يتطلع إلى مستقبل أفضل ومسار مهنى ناجح يحقق ما يحلم من تطلعات وآمال .

ويعتبر التدريب والتعلم هو الباب الأساسى لامتلاك هذه المهارات والتمتع بمزاياها . على أنه من الضرورى أن يكون الشخص على قناعة تامة بأن التدريب والتعلم فى مجال تكنولوجيا المعلومات أصبح فرضاً وليس إختياراً وأنه عملية مستمرة وليس لمرة واحدة ، فضلاً عن أن التدريب لابد أن يكون بهدف يتحدد طبقاً للاحتياجات الحقيقية ، وأن

يحقق التدريب قيمة مضافة فى صورة مهارات جديدة وخبرات إضافية[١٧] .

1.3 التدريب على تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة :

أمام الكثير من شباب الخريجين فى مصر من مختلف التخصصات والمستويات فرصة الاستفادة من برنامجين مهمين تمولهما وتشرف عليهما وزارة الاتصالات والمعلومات فى مصر منذ أكثر من سنتين ، الأول للتدريب المتخصص فى تكنولوجيا المعلومات . والثانى لتنمية المهارات الأساسية فى استخدام الحاسب الآلى ، وهما يوفران دورات تدريبية مجانية كمنحة من الدولة للشباب فى إطار تفعيل الخطة القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بتحديث البنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر . وكانت وزارة الاتصالات والمعلومات قد حددت فى عام ٢٠٠٠ الهدف من خطتها الخمسية وهو برنامج لتدريب من ٢٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ من المتخصصين فى تكنولوجيا المعلومات ومن ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فى مجال الاتصالات والشبكات . وتهدف وزارة الاتصالات والمعلومات من وراء برامجها التدريبية إتاحة فرص عمل جديدة للشباب وتوفير العمالة الفنية المتخصصة دعماً لصناعة الاتصالات والمعلومات فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى مجال التدريب . ونتناول فيما يلى بإيجاز برنامجى وزارة الاتصالات والمعلومات . البرنامج الأول هو برنامج التدريب المتخصص ، وهو منحة لخريجى الكليات والمعاهد العليا والأكاديميات الذين أنهوا دراستهم خلال السنوات الأخيرة فى جميع التخصصات . وقد قامت وزارة الاتصالات والمعلومات بعقد مشاركة وبروتوكولات مع شركات عالمية متخصصة لتنفيذ البرنامج فى محورين : الأول تكنولوجيا المعلومات والثانى الاتصالات والشبكات ، كما تقوم بطرح سلسلة من المناقصات المحلية لتوفير التدريب . وهناك حالياً (١١) شركة متعددة الجنسيات تسهم فى تنفيذ البرنامج ، منها أربع شركات فى محور التكنولوجيا هى : آى بى إم ، أى سى ال ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، وسبع شركات فى محور الاتصالات هى : سيسكو ، نورتل ، أريكسون ، لوسنت ، اجتى سيمنز ، هواوى ، ألكاتيل . ويشرف على البرنامج المعهد القومى للاتصالات كمؤسسة تعليمية ذات كادر جامعى تتبع وزارة الاتصالات والمعلومات . ويعتمد التدريب فى محور تكنولوجيا المعلومات على تطوير البرمجيات وبناء قواعد البيانات وتطبيقات الإنترنت المختلفة . ويتم التدريب فى حوالى ٤٠ مركزاً تقع فى غالبية المدن الكبرى فى مصر حيث تقدم الشركات المساهمة مسارات تدريبية مختلفة يستمر كل منها لمدة ستة أشهر متضمنة تصميم وتنفيذ مشروع تطبيقى . أما التدريب فى محور الاتصالات والشبكات فيتراوح ما بين ٣ ، ٨ أسابيع . وهذا المسار متاح فقط لخريجى كليات ومعاهد عليا وأكاديميات الهندسة أقسام الحاسبات والاتصالات الذين أنهوا دراستهم خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الإعلان عن الدورة . أما البرنامج الثانى فهو برنامج تنمية المهارات ، وهو يستهدف شباب الخريجين مؤهلات متوسطة وعليا ويكون التدريب فيه بالمجان ويتم من خلال أعضاء هيئات التدريس

بالجامعات المصرية من خلال ١١٦ كلية تنتشر فى محافظات مصر . وتم فى المرحلة الأولى تدريب حوالى ٦٠٠٠٠ من الخريجين المصريين الجدد على الاستخدامات الأساسية للحاسبات ومدة البرنامج هى ٩٦ ساعة على مدار ستة أسابيع يحصل فى نهايتها المتدرب بعد اجتياز الاختبارات على شهادة من الجامعة . ويتم تنفيذ برنامج التدريب الأساسى فى ١٦٠ مركزاً فى جميع أنحاء جامعات ومحافظات مصر . وقد بدأت المرحلة الثانية من التدريب الأساسى فى يناير ٢٠٠٢ وزادت المدة من ٩٦ ساعة إلى ٣٦٠ ساعة ، حيث يبدأ برنامج جديد كل ثلاثة أشهر . وتنقسم المرحلة الثانية الآن إلى جزئين هما : تنمية المهارات الأساسية والمستخدم الماهر . ويستمر الجزء الخاص بتنمية المهارات الأساسية لثلاثة أشهر . وفى نهاية هذا الجزء يحصل الطلاب على الرخصة الدولية لقيادة الحاسبات والتى تقرها اليونسكو ومن ثم يمكنهم الانتقال إلى المستوى الأكثر تقدماً الذى يسمى المستخدم الماهر . ويتضمن هذا البرنامج ٢٤٠ ساعة من التدريب . ويحق للمتدرب فى نهاية الفترة التدريبية الحصول على قرض من جهات الإقراض لبدء مشروع التشغيل الذاتى أو الحصول على فرصة عمل من خلال برنامج الحكومة للتوظيف وفقاً لمتطلبات السوق .

وعلى التوازى مع برنامجى وزارة الاتصالات والمعلومات تقدم جمعية جيل المستقبل بالتعاون مع شركة مايكروسوفت منح دورات تدريبية مجانية لخريجى كليات الحاسب وهندسة الكمبيوتر وللعاملين فى تكنولوجيا المعلومات للحصول على شهادة مايكروسوفت المعتمدة عالمياً .. وتتراوح مدة البرنامج ما بين سبعة وثمانية أشهر متتالية للحصول على الشهادة من خلال الإشراف الكامل من جانب الجمعية على البرنامج ومتابعة أداء المتدربين فى المراكز التدريبية المختلفة المعتمدة من مايكروسوفت . وتشتمل البرامج التدريبية لهذه المنحة على برامج متخصصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى برامج تدريبية مكملة لها فى مهارات اللغة الإنجليزية فى مجال الأعمال . كما تنفذ الجمعية مشروع برنامج اكتساب المهارات الأساسية التى تساعد الشباب على إيجاد فرصة عمل . ويقدم البرنامج فرص التدريب العملى على استخدام الحاسب وتطبيقاته فى محيط العمل واللغة الإنجليزية .. وتتم عملية التدريب من خلال عقود مشاركة بين الجمعية وبعض شركات التدريب العالمية العاملة فى مصر ويستغرق التدريب العملى على استخدام الحاسوب ١٨٠ ساعة[١٨] .

وهناك العديد من المراكز والمعاهد الحكومية والخاصة التى تقدم برامج تدريبية متنوعة فى مجال تكنولوجيا المعلومات إما بالتعاون مع وزارة الاتصالات والمعلومات أو وفقاً لنظامها الخاص . ومن هذه المراكز والمعاهد : معهد تكنولوجيا المعلومات التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، ومركز تكنولوجيا المعلومات بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ومركز الأهرام للإدارة والحاسبات الإلكترونية .

2.3 التدريب على تكنولوجيا المعلومات لاختصاصى المكتبات والمعلومات :

لا جدال فى أن التطورات الحديثة فى تكنولوجيا المعلومات والاستفادة الهائلة منها فى

أنشطة وخدمات المكتبات وغيرها من مؤسسات المعلومات تستلزم ضرورة استيعابها وفهمها وإكتساب مهارة التعامل معها والعمل بها . وهذه عملية مستمرة طالما أن التطورات مستمرة . وهناك عديد من الأساليب التى يستخدمها إختصاصيو المكتبات والمعلومات فى مصر لاكتساب المهارات والمعارف اللازمة فى تكنولوجيا المعلومات نستعرضها بإيجاز فيما يلى :

(أ) تقوم بعض المكتبات أو مراكز المعلومات بإرسال موظفيها للتدريب على تكنولوجيا المعلومات فى الخارج اعتماداً على منح أو على اتفاقيات تعاونية (انظر مثلاً : مكتبة الإسكندرية ، المكتبة القومية الزراعية) .

(ب) تقدم بعض المكتبات ومراكز المعلومات برامج تدريبية داخلية لموظفيها للتدريب على النظم المستحدثة . وقد يتم التدريب على أيدى الخبراء الكبار بالمكتبة أو خبراء من السوق المحلية (انظر مثلاً : دار الكتب المصرية ، المكتبة القومية الزراعية) .

(ج) تقدم بعض الشركات والمؤسسات التى تمتلك أو تسوق لأنظمة آلية برامج تدريبية للمكتبات ومراكز المعلومات التى تحصل على النظام (انظر مثلاً : الشركة التى تسوق لنظام «الأفق» ، مركز معلومات مجلس الوزراء صاحب نظام aLIS .

(د) تقدم بعض المنظمات العربية برامج تدريبية فى مجال تكنولوجيا المعلومات لاختصاصى المكتبات والمعلومات فى مصر وغيرها من البلاد العربية (أنظر مثلاً : برنامج التدريب على CDS/ISIS و WINISIS للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذى عقد تحت إشراف اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو فى مارس ٢٠٠٢ ، وأيضاً البرامج التى تطرحها المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالقاهرة عن النظم الآلية المتكاملة فى المكتبات والمكتبات الرقمية وخدمات المعلومات الإلكترونية وغيرها) .

(هـ) قد يلتحق بعض المتخصصين فى المكتبات والمعلومات ببرامج تكنولوجيا المعلومات العامة السابق الإشارة إليها (مثل : الالتحاق بدورة البرمجيات بكلية الهندسة ، والالتحاق بدورات معهد تكنولوجيا المعلومات) .

(و) تقدم بعض المراكز المتخصصة برامج تدريبية فى مجال تكنولوجيا المعلومات . وأبرز المراكز هو مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات التابع لكلية الآداب جامعة القاهرة الذى أنشئ عام ١٩٩٦ وعقد منذ ذلك التاريخ وحتى الآن عشرات الدورات التدريبية فى أساسيات الحاسب الإلكترونى ونظم المعلومات وقواعد البيانات ، منها مثلاً :

دورة تدريبية عن الفهرسة الآلية للعاملين بمكتبات وزارة التعليم العالى ، دورة تدريبية عن نظام CDS/ISIS للعاملين بمكتبة مركز بحوث الإسكان والبناء ، دورة تدريبية عن استخدامات الإنترنت فى المكتبات ، دورة تدريبية عن البث الانتقائى للمعلومات لأمناء المكتبات بالمكتبة القومية الزراعية .

4. توصيات :

انطلاقاً من أهمية الموارد البشرية ودورها الفعال فى تعظيم إستخدام تكنولوجيا المعلومات وإدراكاً لأهمية الإعداد الجيد لهذه الموارد حتى تؤدى ماهو مطلوب منها ، فإننا نتقدم بالاقتراحات والتوصيات التاليـة اعتماداً على تعرف واقع هذا الإعداد فى مصر :

(١) رغم التوسع الهائل فى تعليم الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أن الأمر يتطلب أيضاً دراسة وضع الخريجين فى ضوء الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل .

(٢) تحتاج أقسام المكتبات التى تدرس المقررات التخصصية بصفة عامة على امتداد سنوات الدراسة إلى دعم برامجها بمزيد من المقررات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات .

(٣) تشجيع الاتجاه الذى بدأه قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة بإنشاء شعبة لتقنيات المعلومات يتم التدريس فيها ابتداء من السنة الثالثة من سنوات الدراسة. والنظر فى إمكان إنشاء قسم أو شعبة يتخصص طلابها منذ السنة الأولى فى تقنيات المعلومات .

(٤) الاهتمام بتكوين هيئات تدريس متخصصة فى تكنولوجيا المعلومات بأقسام المكتبات والمعلومات تكون قادرة على تدريس المقررات التكنولوجيـة من زاويتى المكتبيات والمعلوماتيات .

(٥) من الضرورى دعم أقسام المكتبات والمعلومات بالمعامل الحديثة اللازمة من أجل إتمام الجوانب العملية والتطبيقية بصورة جيدة .

(٦) تشجيع شباب الخريجين على الانخراط فى البرامج التدريبية المتنوعة التى ترعاها وزارة الاتصالات والمعلومات وغيرها من أجل اتقان المهارات اللازمة للعمل فى بيئة المعلومات الإلكترونية وفتح أسواق جديدة للعمل .

(٧) اعتبار التدريب والتنمية المهنية المستمرة جزءاً لا يتجزأ من برامج وأنشطة المكتبات وغيرها من مؤسسات المعلومات مع الأخذ فى الاعتبار للاتجاهات الحديثة فى هذا الصدد مثل: برامج التعليم المفتوح وبرامج التعليم عن بعد وبرامج الإنترنت .

(٨) تشجيع المؤسسات الحكومية والخاصة على إنشاء مراكز تنمية مهنية لاختصاصى المكتبات والمعلومات .

الهوامش

1. Reitz, Joan M. **ODLIS : Online Dictionary of Library and Information Science**, 2002. http : //www.wcsu. edu/Library/odlis.html
2. **International encyclopedia of information and library science/** edited by John Feather, Paul Sturges. - London : Routledge, p. 220.

٣ – محمد فتحى عبد الهادى . **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد** . – القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠٠ . – ص ١٢٠–١٢١ .

٤ – محمد فتحى عبد الهادى . **بحوث ودراسات فى المكتبات والمعلومات** . – الإسكندرية : دار الثقافة العلمية ، ٢٠٠٣ . – ص ٨٢ .

٥ – هشام عزمى . الاتجاهات الحديثة فى تنمية مهارات اخصائى المعلومات: مراجعة علمية . – **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** . – ع ١٩ (يناير ٢٠٠٣) . – ص ١٣٨–١٤٥.

٦ – ناريمان متولى . الاتجاهات الحديثة فى تأهيل العاملين فى مجال المكتبات والمعلومات . – **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** .– س٢١، ع٢ (إبريل ٢٠٠١) . – ص ٤٠–٨٦ .

٧ – ثروت الغلبان . تعليم المكتبات فى مصر : الموقف عند نهاية القرن – **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** . – ع١٤ (يوليو ٢٠٠٠) . – ص ٨٩–١٢٣.

٨ – محمد فتحى عبد الهادى . **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرب جديد**. مصدر سابق . ص ١١٩–١٤٨ .

٩ – حدد ماذا تريد أن تكون ؟ : مهندس.. مبرمج ومتخصص بتكنولوجيا المعلومات .. مستخدم محترف . – **لغة العصر** . – س٣، ع٣٢ (أغسطس ٢٠٠٣) . – ص ٢٠–٢١ .

١٠– ثروت الغلبان . **تعليم المكتبات فى مصر** . مصدر سابق، ص ٩٠ .

١١– جامعة القاهرة . كلية الآداب . **دليل الطالب ٢٠٠٢–٢٠٠٣** . – القاهرة : الكلية ٢٠٠٣ . – ص ١١٤–١١٩ .

١٢– جامعة القاهرة . كلية الآداب . **اللائحة الداخلية لكلية الآداب – جامعة القاهرة : مرحلة الليسانس ، مشروع اللائحة الجديدة** . – القاهرة : الكلية ، ٢٠٠٣ .

١٣– محمد إبراهيم الهلالى . تدريس علم المكتبات فى جامعة الزقازيق (فرع بنها) . – **عالم المعلومات والمكتبات والنشر** . – مج٣، ع١ (يوليو ٢٠٠١) . – ص ٢٦٧–٢٧٩ .

١٤– جامعة عين شمس . كلية الآداب . **مذكرة بشأن إنشاء قسم للمكتبات والمعلومات بكلية الآداب – جامعة عين شمس** . غير منشورة .

١٥– جامعة عين شمس . كلية الآداب . قسم المكتبات والمعلومات . **المقررات الدراسية التى يدرسها الطالب بقسم المكتبات والمعلومات** .– القاهرة : القسم ٢٠٠٣.

١٦– جامعة ٦ أكتوبر . كلية العلوم الاجتماعية. **دليل الكلية ٢٠٠٠/٢٠٠١** . – القاهرة : الكلية ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

١٧– كل شئ عن التدريب على تكنولوجيا المعلومات . – **لغة العصر**– س٣، ع٣١ (يوليو ٢٠٠٣) . – ص ١١–١٣.

١٨– فى إطار الخطة القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : دورات تدريب مجانية مهمة للخريجين . – **لغة العصر** . – س٣ ، ع٣١ (يوليو ٢٠٠٣) . – ص ١٦–١٨ .

تخصص علم المعلومات فى لبنان :
دراسة مقارنة بين الجامعات

د. حسانة محى الدين

أستاذة باحثة – كلية الإعلام والتوثيق –

الجامعة اللبنانية

١ - مقدمة :

أينما ذهبنا وحيثما نظرنا وكيفما بحثنا نجد أنفسنا فى مواجهة المعلومات ، نجدها فى جسيمات الذرة ، فى المحيط الأرضى والمجرات الفضائية . كما تكمن المعلومات فى بنية الكائن البشرى الذى أوشك أن يتحوّل إلى قاعدة بيانات عن طريق الخرائط الوراثية .

الحضارة بأسرها فى جوهرها نظام معلومات ، تموت الحضارات وتبقى نظم معلوماتها ومعارفها . الحضارة الرومانية وريثة الحضارة اليونانية . أسست أصلاً على تكنولوجيا الرومان وفكر الإغريق وهو الفكر الذى ما زال يعيش بيننا حتى أيامنا هذه على الرغم من القرون الخمسة والعشرين التى تفصل بيننا وبينه[١] .

إن دور المعلومات تطوّر داخل المنظومة المجتمعة عبر مراحل زمنية . فمثلاً الكتابة الهيروغليفية : تعنى النقوش فى لغة المصريين القدامى ، التى كانت حكراً على كهنة الفراعنة لتصبح بالتالى وسيلتهم فى احتكار المعرفة فيما خصّ أمور دنياهم من معلومات (توزيع الأراضى وخيراتها أو كأمور آخرتهم مثل التحنيط ودفن الموتى وطقوس المعابد).

هذا النسق الرمزى الهيروغليفى ساد فترة من الزمن ، قروناً عديدة حتى ظهر عجزاً عن الوفاء بمطالب أهل التجارة فى العصور القديمة من هنا خرجت إلى الوجود الألفبائية الفينيقية تلبية لتلك المطالب . هذه الأداة استطاعت بفضل طابعها الألفبائى التعبير عن المفاهيم المجردة كالنشاط التجارى من بيانات المكسب والخسارة ومعلومات الملاحة لرحلات التجارة .

الغرض الأساسى من نظام المعلومات القائم على الأبجدية الفينيقية تسجيل المعرفة بواسطة (المكتبة والكهنة) وهو ما أدّى إلى صعود سلطة أصحاب التجارة على أصحاب سلطة أهل الدين .

(١) نبيل علي : **الثقافة العربية وعصر المعلومات** . فى : عالم المعرفة ص ١١٦ .

وكسابقاتها سارت الأبجدية الفينيقية الألفبائية بنسخها وألواحها ولفائفها إلى أن ظهرت آلة الطباعة فى منتصف القرن الخامس عشر ميلادى على يد «جو تنبرغ» ، تميّزت وظيفة المعلومات فى هذه الفترة فى نشر المعرفة لا مجرد تسجيلها ، وهو ما أدى بدوره إلى سقوط سلطة الكنيسة وسلطة الاقطاع . الطباعة أدت إلى محو الأميّة ، نمو النزعة النقدية العقلانية وتطور التعليم .

بعد خمسة قرون على ظهور الطباعة يظهر الكمبيوتر فى منتصف القرن العشرين ، ليثبت فى سنوات قلائل جدارته كآلة مثلى فى معالجة المعلومات ، قادرة على توظيف المعرفة لا مجرد نشرها ، وذلك بعد أن نجحت للمرّة الأولى عن طريقة البرمجة فى تحويل المعرفة الجامدة إلى معرفة حيّة فعّالة . ولم يتوقّف طموح أهل تكنولوجيا المعلومات عند حدود توظيف المعرفة ، ها هم يسعون حالياً إلى إكساب هذه الآلة القدرة على التعلّم ذاتياً بحيث تصبح قادرة على توليد المعرفة الجديدة لا مجرد توظيفها .

تحتل المعلومات مكانة بارزة فى المجتمعات المعاصرة وتشكّل القاعدة الأساسية للتقدّم الحضارى والعلمى والصناعى فى أى مجتمع ، ويعد الافتقار إلى المعلومات وإلى السبل الكفيلة والفاعلة للحصول عليها من العوامل التى تحدّ من تقدّم الدول[1] .

بدون المعلومات لا تستطيع الدول أن تتقدّم أو تحافظ على تقدمها ولا قيمة لهذه المعلومات ، إلاّ إذا تمّ تنظيمها وإيصالها إلى من يحتاج إليها فى الشكل المناسب والأسلوب المناسب والوقت المناسب. وهذا بطبيعته يتطلب وجود مؤسسات معلومات تقوم بمهمة تنظيم وتوصيل المعلومات ، وللقيام بهذه المهمة لابدّ من توفر القوى البشرية لهذه المؤسسات مع وجود تقنيات وتجهيزات .

قضية المعلومات بشقّيها النظرى والتطبيقى تتطلّب عناية كثيرة وتتطلّب فى البداية تفوقاً نظرياً يستوعب أبعادها الخطيرة .

المعلومات قضية المستقبل ومنها تبدأ حقيقة الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة علمياً وعملياً .

إن ما يحدث فى ميادين المعلومات وتقنياتها فى الدول المتقدمة قد زاد ويزيد كل يوم مع اتساع الفجوة بينها وبين الدول النامية وفى هذا تشير الأرقام إلى أن أكثر من ٨٥٪ من أجهزة الحواسيب ونظم معلوماتها هى ملك لا يزيد عن عشر شركات غربية ، وإن إحدى هذه الشركات الأمريكية تمتلك لوحدها نصف تلك الأجهزة ونظم معلوماتها .

إن شركات نظم المعلومات تجمع بياناتها من مختلف أنحاء العالم وتعالج تلك البيانات وتتولى تخزينها وبيعها فيما بعد إلى الدول بتكاليف باهظة فى المعدات والطاقات والنظم . وهذا ما يشبه إلى حد بعيد قيام الدول الصناعية باستيراد المواد الأولية من الدول النامية ثم تعيد هذه المواد بيعها إلى الدول النامية على شكل سلع بأسعار مرتفعة .

إن التقنية التى تطرح نفسها اليوم تكمن فى درجة وحقيقة استيعاب هذه الأبعاد من قبل مؤسسات البحث وأقسام ومدارس علوم المكتبات

(١) زكى الوردى : برامج تدريس علم المكتبات والمعلومات فى اليمن . فى : **رسالة المكتبة** . مج ٣٥ . ع ٣ و ٤ ص ٧٦ .

والمعلومات ليس فى لبنان وإنما فى كافة أقطار الوطن العربى .

إن استيعاب قضية المعلومات يصوّر الحاجة الماسة إلى القوى البشرية المتخصصة فى علوم المعلومات ونوعية هذه القوى البشرية ومستوى تأهيلها .

من هنا ، جاء ارتباط دراستنا هذه بالناحية العلمية ، من خلال تدريس هذا العلم البالغ الأهمية الذى يحافظ ويزيد الثروة الوطنية الجديدة والأولية بنفس القدر الذى تمثله المعلومات عبر استثمارها فى شكل إيجابى وفعّال من خلال المناهج والمقررات وطرق تدريس هذا العلم وخلق كوادر من شأنها خلق حالة التطوّر والتقدّم وتحقيق الإفادة البحثية والاقتصادية والاجتماعية .

٢ - تعريف مصطلح المعلومات

المعلومات كمصطلح ومفهوم وحسب تعريف ولفرد لانكستر «**ذلك الشىء الذى يغير الحالة المعرفية للمتلقى (أو القائل أو المشاهد أو المستمع) أو أيّا كانت الحاسة التى يتم بها التلقى فى موضوع ما**» .

أما المعجم الموسوعى لمصطلحات المكتبات والمعلومات : «فيعرف المعلومات بأنها : «**البيانات**(*) **التى تمّت معالجتها لتحقيق هدف معين ، لاستعمال محور لأغراض اتخاذ القرارات ، أى البيانات التى أصبح لها قيمة بعد تحليلها وتفسيرها وتجميعها فى صورة رسمية أو غير رسمية**» .

وبهذا فإن المعلومات هى نتيجة أو معالجة للبيانات مثل : نقل الأخبار أو التحليل أو نتائج التفسيرات أو التحليلات والتى عادة ما تؤخذ شكل تقرير مركب من هذه البيانات .

البيانات هى ركيزة المعلومات وهى المتغير المستقل المستحدث ، والمعلومات هى المتغير التابع ، وفى توصيف آخر تعرف المعلومات بأنها : «**تلك التى تؤدى إلى تغيير سلوك وفكر الأفراد**»(١) .

نتيجة أهمية المعلومات وتعاظم الدور الذى تلعبه فى حياتنا اليومية والعملية والمستقبلية ، كان لابدّ من التفكير فى إيجاد كيان لهذا المفهوم «المعلومات» . كان ذلك عبر مسار تاريخى طويل عمره من عمر البشرية ، بدأ فى العالم الغربى لينقل بعدها إلى بقية الدول ولا سيما العالم العربى . ليصبح هذا المفهوم علم قائم بذاته له برامجه ومناهجه التى تُدرس وتتطور بنفس الوتيرة والسرعة التى تتطور فيها أوعية(**) المعلومات .

(*) هى المادة الخام الأولية – المسجلة كرموز أو أرقام أو جمل أو عبارات ويمكن للإنسان تفسيرها أو تحليلها وهى المعطيات البكر التى نستخلص منها المعلومات . هى بنود البطاقة الشخصية ، الإشارات التى تنبعث من أجهزة الإرسال وتلتقطها أجهزة الاستقبال ، البيانات ما ندركه بحواسنا ، هى حركة العين ، إماءة الرأس وتغير ملامح الوجه وإشارات اليد .

(١) حسانة محى الدين : المعرفة بين الكتاب والحاسوب . فى : **رسالة المكتبة** . مج ٣٤ . ع ٣ . ص ٦ .

(**) الوعاء بمفهومه الشامل هو كل وثيقة تحمل قدراً من الحقائق والمعلومات أو البيانات أو الأفكار أو المفاهيم فى شكل دائم بغض النظر عن المادة التى حملت عليها الوثيقة . وعليه يعتبر كل من يحمل فكرة أو معلومة أو بيانات أو مفهوماً مهما كانت المادة التى اتخذها وسيلة (للتحميل) هى وعاء معلومات . =

يرتبط تخصص علم المعلومات بأوعية المعلومات، وضبطها من ألواح طين إلى بنوك معلومات ، بهذه الحالة فإن البرامج والمناهج ستكون عرضة للتغيير والتطور ، من هنا لابد أن يصاحب التعليم الأكاديمى دورات تدريبية نظامية . وبهذه الحالة فإن المؤسسات الأكاديمية تتولى تنفيذ المهام الخاصة لضبط أوعية الإنتاج الفكرى مستخدمة بذلك مجموعة من التقنيات والمعايير التى تشارك فى وضعها المؤسسات المهنية مستعينة من الأبحاث التى تشارك فى معظمها المؤسسات الأكاديمية .

أيضاً يتّصف علم المعلومات بأنه من العلوم ذات المجالين التطبيقى والنظرى ، التطبيقى أسبق فى الوجود حيث وجود دور الوثائق والمكتبات ، تمارس خدماتها ومهامها منذ قرون ، وكان المكتبيون والوثائقيون يقومون بجمع أوعية المعلومات وتيسير سبل الاستفادة منها . والجدير بالذكر أن المكتبيين أو الوثائقيين الذين يتم اختيارهم للعمل فى المكتبات هم نخبة مثقفة من المجتمع من كبار العلماء المكتبيون العرب والمسلمون وذلك أيام الحضارة العربية والإسلامية .

هذه الفترة امتدت منذ اختراع الكتابة فى بلاد الرافدين بقرون قبل الميلاد وقيام المكتبات العراقية ذات الأوعية الطينيّة وحتى القرن التاسع عشر الميلادى.

فترة التعليم النظامى للعمل المعلوماتى ، بدأت منذ القرن التاسع عشر واستمرت حتى الآن متداخلة مع فترتين متلاحقتين . وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية ، وبسبب التطورات الاجتماعية / الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، اضطرت المكتبات إلى التعامل مع هذا الواقع الجديد بعد أن وجدت أساليبها التقليدية فى التعامل مع المعرفة قد أصبحت غير مجدية ، فأجبرت على استخدام التكنولوجية الحديثة كالحواسيب ، وهذا ما أدّى إلى تعديل المقررات الدراسية والمناهج مما أدى إلى ازدياد عدد المدارس والمعاهد من أجل تأهيل وإعداد المتخصصين لسد حاجات المكتبات ودور الوثائق والتوثيق فى مختلف أقطار العالم .

٣ - المسار التاريخى لتطور علم المعلومات

مصطلح علم المعلومات أتى ليستوعب غيره من المصطلحات ، هذا مع العلم أن استعمال كل من أرشيف (محفوظات) ، مكتبات ، توثيق واسترجاع المعلومات يمثل بالواقع مرحلة من مراحل الاهتمام بقضية المعلومات ، حيث كان الاهتمام يتركّز على الجانب التطبيقى .

بمعنى آخر ، إن المسار التاريخى يُحدّد بأن الاهتمام كان فى بداية الأمر بالوثائق وحفظها ، ثم فى المكتبات مع ظهور الطباعة ورخص الورق وديمقراطية للتعليم ... ثم التوثيق(*) وهو مصطلح

= وظيف التحميل : هى الإنتاج الفكرى عبر العصور التى لا تزال تتطور والإنسان استطاع أن ينشئ الوعاء الكتابى على الحجر والألواح الطينية وسعف النخل وعظام الحيوانات وجلودها وأوراق البردى، ثم الورق بشتى أنواعه، المصغرات ، التسجيل الكهربائى الممغنط على الأشرطة والأقراص الممغنطة وصولاً إلى وسائل تخزين استرجاع البيانات والمعلومات إلكترونياً .

(*) التوثيق عبارة عن تسجيل المعرفة ومصادر المعلومات وتنظيمها بطريقة تكفل سرعة الوصول إليها ، وكذلك بث المعرفة وأوعيتها بمختلف الطرق . التوثيق هو تثبيت واحياء للمعلومات وهو أيضاً وعاء للمعرفة وحافظ لذاكرة التاريخ والوطن والأمة ، كما أنه محرض للمعرفة .

جاء فى مرحلة من المراحل ليعبّر عن كيفيّة الاستفادة من مختلف أشكال النشاط الفكرى وتصنيفها ، إن استخدام مصطلح التوثيق بدأ بعد الحرب العالمية الثانية واستمر حتى منتصف السبعينات ليحل مكانه مفهوم ومصطلح المعلومات .

• إذاً الفترة الأولى بدأت تحديداً فى العام ١٨٢١ عندما انشأت فى باريس Ecole National des Chartes لتدريس **علم الوثائق** ، تمولها الدولة ويغلب عليها الطابع العملى أكثر من الدراسة الأكاديمية . ثم انشأت مدارس أخرى فى بقية المدن الأوروبية ، كما أن عدد مدارس الوثائق فى الجامعات العالمية قد زاد بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت تساند هذه المدارس فى الغالب الكليات التى تدرس التاريخ .

• أمـا **علم المكتبات** فنواته الأولى هى الجمعيات المهنية وأولها ظهر فى العالم «هى «**جمعية المكتبات الأمريكية**» والتى تأسست عام ١٨٧٦ التى كان لها كبير الأثر فى إعداد برامج علم المكتبات لإدخالها ضمن المناهج الأكاديمية فى الجامعات والمعاهد وأولى الجامعات التى بادرت إلى ذلك هى جامعة «ترايبوغ» فى ألمانيا الاتحادية سنة ١٨٨٦ على يد جوتنجن Gottingen ، ثم جامعة كولومبيا (الولايات المتحدة الأمريكية) سنة ١٨٨٧ على يد «مليفل ديوى» .

أما المكتبة البريطانية فحاولت أن تتخذ طريقاً وسطاً بين الألمانى والأمريكى وانشأت أول مدرسة عليا لدراسة المكتبات فى لندن (١٩١٩) .

• الاهتـمام **بعلم التوثيق** أتى كـما سبق وأشرنا بعد الحرب العالمية الثانية ، والبداية كانت بتأسيس المعهد الأمريكى للتوثيق عام ١٩٣٧ ، ولقد تغير اسمه فيما بعد وبالتحديد عام ١٩٦٧ إلى «الجمعية الأمريكية للمعلومات» .

إذا مصطلح **علم المعلومات** بدأ على المستوى الرسمى فى منتصف العقد السابع من الوقت الحالى ، وأن أول جامعة منحت درجة الماجستير فى علم المعلومات هى «دايتون» بأوهايو ١٩٦٧ ، وأول جامعة منحت الدكتوراه فى هذا التخصص جامعة «بتسبرغ» ١٩٦٨[١] .

إن تدريس علم المعلومات كمرحلة من مراحل تطوره ، مرّت بفترات زمنية مواكبة لتطوّر مجاليه النظرى والتطبيقى ، وكل فترة لها تسميتها :

* الأولى : العامة
* الثانية : الوثائقية / المكتبية
* الثالثة : التوثيقية
* الرابعة : الشاملة المتطورة (علم المعلومات)

تدريس علم المعلومات فى المستوى الجامعى مؤشر ممتاز يدل على مدى النضج العلمى الذى بلغه، إذ أن أرقى جامعات العالم اليوم توفر برامج لتدريس علم المعلومات بمختلف الشهادات والمستويات الدراسية . يرى جاك ميدوز[٢] إن نمو

(١) انعام على الشهربلي : الاتجاهات الحديثة فى تدريس علم المعلومات فى : **رسالة المكتبة** ، مج ٣٥ . ع ٣ و ٤ . ص ٤٣ .
(٢) محمد الزبيدى . تدريس علم المكتبات . فى : **رسالة المكتبة** . مج ٣٥ . ع ١ و ٢ . ص ١٧ .

التخصصات العلمية يمر بمراحل تطورية أربعة :

١ – مرحلة شبكة الاتصال : إذ تتكون شبكة الاتصالات العلمية الفعّالة الرسمية وغير الرسمية بين الباحثين والمتخصصين فى المجال.

٢ – مرحلة التجميع : إذ تتضح ملامح جماعات البحث فى التخصص وتثبت أقدامها .

٣ – مرحلة التخصص : إذ تتوفر للتخصص برامج دراسية وتدريبية وفرص عمل .

٤ – مرحلة الاعتراف الأكاديمى .

أما فى عالمنا العربى فإن هذا العلم بمساره التاريخى لم ينتقل قبل العام ١٩٥١ ، حيث أنشأ أول برنامج أكاديمى فى هذا الحقل هو برنامج معهد الوثائق والمكتبات الذى أنشئ فى جامعة فؤاد الأول فى القاهرة ، أى بعد مرور مئة وإحدى ثلاثون سنة على ظهور أول مدرسة للوثائق فى العالم .

فى السنوات العشرين الماضية استحدث العديد من البرامج الأكاديمية فى مختلف أقطار العالم العربى بين الدبلوم أو البكالوريوس إلى الماجستير والدكتوراه .

وفى الوقت الذى تطورت فيه بعض هذه البرامج ، وأخذت تتبنى مناهج التكنولوجيا الحديثة ، فإن الغالبية العظمى من هذه البرامج لا زالت تتصف بالتقليدية وتراوح مكانها .

إن التعليم الأكاديمى فى مجال تخصص علم المعلومات بدون دورات تدريبية نظامية قبل وأثناء العمل يعتبر محدود الفعالية فى مجال يحقق السرعة. من هنا فإن التخطيط الفعال فى مجال الإعداد والتدريب ، لابد وأن يرتكز على مجموعة كافية من المعلومات الإحصائية المتصلة بالموضوع تتناول كافة المتطلبات .

٤ - تخصص علم المعلومات فى لبنان : المؤسسات الاكاديمية :

أ - التعريف :

حسب مفهوم الجمعية الأمريكية للمكتبات : المؤسسة الأكاديمية هى : الوحدة التى تُدار أو يشرف عليها معهد التعلم العالى . وتؤدى الدراسة بها إلى منح درجة علمية أو مهنية فى المكتبات والمعلومات. وإكساب الدارس بعض المهارات المهنية المتصلة بدور المكتبة أو مركز المعلومات فى عملية الاتصال بالمجتمع وتطورها التاريخى كمؤسسة وفهم النظريات الأساسية لتنظيم أوعية المعلومات واستخدامها وبعض مناهج طرق البحث لمواجهة أية مشكلة تقابله مع قدر من المهارات العلمية التى تمكنه من العمل فى أى نظام معلومات .

ب - المهام :

حسب منظمة اليونسكو أنه بالإضافة إلى إعداد المهارات البشرية المؤهلة للعمل ، إلا أن هناك بعض المسؤوليات الخاصة التى تقع بشكل إضافى على المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية مع قلة دور المؤسسات المهنية والاختزانية للمشاركة فى إعداد المهارات البشرية .

- تقديم استشارات فنية لنظم المعلومات .
- أن تكون المؤسسات الأكاديمية مركز للبحث

والتطوير وحل المشاكل الموجودة فى التخصص تنظيم لقاءات مستمرة بين متخصصين فى الدول النامية وآخرين فى الدول المتقدمة .

- تكوين مركز نموذجي للمعلومات المتوفرة عن التخصص ، يكون بمثابة معمل اختبار النظم والممارسات التطبيقية والتقنيات الجديدة فى التخصص .
- أن تساهم هذه المؤسسات الأكاديمية فى إعادة تدريب الاخصائيين القدامى على التطورات الحديثة فى التخصص .

من خلال التعريف والمهام لتخصص علم المعلومات ، يمكننا القول بأن هذا العلم تواجد لفترة زمنية معينة فى ثلاث جامعات فى لبنان هى :

* الجامعة اللبنانية – كلية الإعلام والتوثيق.
* الجامعة اللبنانية / الأمريكية.
* جامعة البلمند.

إنما يقتصر الآن هذا التخصص على جامعة واحدة وهى الجامعة اللبنانية وبالتحديد كلية الإعلام والتوثيق .

سأتناول هنا فى معرض السرد والتحليل شيء من الإيجاز عن الجامعتين الخاصتين والذى توقف فيهما هذا التخصص وبشيء من التفصيل عن الجامعة اللبنانية الذى ما زال هذا التخصص ينمو بشكل متزايد ومطّرد ...

٤ - ١ - الجامعة اللبنانية / الأمريكية

تأسست سنة ١٩٢٤ ، تحت اسم كلية البنات الجامعية لإعطاء إجازات جامعية من قبل مجلس أمناء جامعة ولاية نيويورك ١٩٥٠ حينها اعترفت الحكومة اللبنانية بوجودها. عام ١٩٧٣ تغير اسمها لتصبح كلية بيروت الجامعية . عام ١٩٧٨ تم فتح فرع لها فى جبيل (أى خلال الحرب الأهلية اللبنانية) ثم فرع آخر فى صيدا فى العام ١٩٩١ (أى بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية) . حيث تغير اسمها وأصبحت الجامعة اللبنانية / الأمريكية.

هدفها خدمة الحاجات التربوية فى لبنان والشرق الأوسط لتكوين أناس يعملون للسلام والعدالة والحفاظ على حقوق الإنسان[1] .

أنشئ داخل هذه الجامعة فى مبنى (بيروت) قسم سمى بالمكتبات عام ١٩٧٠ وكانت أول جامعة فى لبنان تهتم بهذا التخصص من خلال إنشائها لهذا القسم .

الهدف كان التعرف على هيكلية المؤسسات العاملة فى حقل المكتبات والمعلومات وتاريخ الكتاب والمكتبات والنشر وأنواع المكتبات ومراكز المعلومات والخدمات المكتبية والشبكات وأتمتة المكتبات ومراكز المعلومات إضافة إلى التدريب على المهارات الوظيفية للأعمال المكتبية .

من سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٨٨ .. كانت الدرجة العلمية بهذا التخصص (المكتبات) A.A أى دراسة مدة سنتين بعد البكالوريا – القسم الثانى[*] .

---

(١) نمر فريحة : المناهج والبرامج . فى : **التعليم العالى فى لبنان** . ص ٢٣٨ .

(*) ليس هناك من رقم دقيق لعدد الخريجين ضمن هذه الفترة الزمنية .

لينتقل بعدها التخصص من العام ١٩٨٨ إلى العام ١٩٩٨ إلى منح درجة أى الليسانس (الإجازة) فى تخصص المكتبات والمعلومات(*) .

لغة التعليم : الإنكليزية

النظام الدراسى المعتمد : فصلى وأرصدة

نظام التقويم : امتحان واحد فى السنة (موذج أمريكى)

يمكن إعادة المقرر فى حال الرسوب

المقررات : مواد تطبيقية فى التخصص + مشاريع تخرج

وهنا لابد من الإشارة أن هذه الجامعة وقبل إنشاء قسم المكتبات فى العام ١٩٧٠ . كانت قد بدأت ومنذ العام ١٩٦٠ أى بنفس التاريخ الذى تم فيه إنشاء «جمعية المكتبات اللبنانية» بالقيام بورش عمل وبشكل سنوى (خلال فترة الصيف) ، كان يستفيد منها عدد من العاملين فى مجال المكتبات يأتى من مختلف الدول العربية .

وبالرغم من توقف العمل بهذا التخصص حالياً. ولكن هذا لا ينفى الدور الذى لعبته هذه الجامعة وبالتحديد قسم المكتبات فى خلق النواة الأولى فى لبنان فى هذا المجال ، وبالتالى العمل على تدريب وتأهيل العاملين فى التخصص مع بداية وجوده فى المؤسسات اللبنانية .

٤ - ٢ - جامعة البلمند

نال هذا المعهد اعترافاً رسمياً سنة ١٩٧٥ (مع بداية الحرب الأهلية) بموجب المرسوم رقم ٩٧٦٤ كمعهد عال للاهوت . أما الترخيص الرسمى فكان عام ١٩٨٣ بموجب المرسوم رقم ٤٨٨٥ ، ليصبح بموجبه جامعة ترعى من قبل طائفة الروم الأرثوذكس(١) .

- عبارة عن مجمع أساسى فى الكورة (شمال لبنان) . ثم لبعض التخصصات فى منطقتى سن الفيل والأشرفية (بيروت) .

والهدف منها السعى وراء المعرفة عن طريق البحث والتعليم والحرية التى تؤمن الوصول إلى هذه المعرفة على أن توضع هذه المعرفة فى خدمة الشعب.

أما بخصوص علم المكتبات ، تم إنشاؤه عام ١٩٩٦ وتوقف عام ٢٠٠٠(**) وكان تواجده فى منطقة الكورة (المجمع الأساسى) .

وكان الهدف من إنشائه تشكيل قاعدة معرفية عن المكتبات وأنواعها ومهامها وكذلك مراكز المعلومات بالمفهوم النظرى والعملى بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة .

- بخصوص علم المكتبات فى جامعة البلمند – **منح شهادة الإجازة أى دراسة ثلاث** سنوات بعد البكالوريا (القسم الثانى) .

(*) ضمن فترة العشر سنوات وبناء على معلومات من السيدة عايدة نعمان رئيسة مكتبة الجامعة اللبنانية / الأمريكية وأستاذة لهذا التخصص فى الجامعة بأن عدد الخريجين لم يتجاوز العشرين .

(١) منير بشور . التعليم العالى فى لبنان فى المسار التاريخى . فى : **التعليم العالى فى لبنان** . ص ٧٨ .

(**) بناء على معلومات من رئيسة المكتبة جامعة البلمند السيدة سميرة بشير أن عدد الخريجين خلال هذه الفترة لم يتعدى العشرين .

* أما لغة التدريس : الفرنسية

* النظام الدراسي المعتمد : سنوي / أرصدة

* التقويم : مستمر

* المقررات : ثقافة عامة ، لغات ، مواد نظرية وتطبيقية في التخصص

استنتاج :

بما أن هذه الجامعة تعتبر نسبياً حديثة النشأة قياساً مع غيرها من الجامعات فكذلك قسم المكتبات حديث النشأة وبالتالي لم يعمر أكثر من خمس سنوات . على الرغم من أن هذا القسم لم يلغى إنما أوقف حالياً بسبب عدم الإقبال عليه .

٤ - ٣ - الجامعة اللبنانية :

أنها الجامعة الوطنية الرسمية الوحيدة التي هي تحت وصاية وزارة التعليم العالي تأسست عام ١٩٥١ بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٢٥ والصادر في ٢/٦ من العام ١٩٥٣ . وهي تهدف بأن تؤدي وظائفها الأساسية بتزويد البلاد بالمتخصصين في فروع المعرفة المختلفة (وإجراء البحوث العلمية وتشجيعها لخدمة المجتمع) .

أما كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية :

أنشأت عام ١٩٦٧ تحت اسم معهد الصحافة لتتحول عام ٧٥/١٩٧٤ إلى كلية الإعلام والتوثيق، وهي تضم حالياً الاختصاصات التالية : صحافة مكتوبة ، مسموعة ومرئية ، علاقات عامة وإعلان ، إدارة مكتبات ومعلومات وإدارة وثائق . أما الهدف من وجود قسمي المكتبات - المعلومات والوثائق) هو تأهيل الطالب لمعرفة استخدام التقنيات الحديثة للعمل في ميادين (المعلومات - المكتبات - الوثائق) . وتتوازن المقررات بين المعرفة النظرية والتطبيقية واللغات والثقافة العامة .

* شروط التسجيل : امتحان دخول في الثقافة باللغتين العربية والأجنبية وفي الترجمة والتعريب .

* مدة الدراسة : ثلاث سنوات .

* لغة التدريس : العربية بالإضافة إلى الفرنسية أو الانجليزية .

* النظام الدراسي : فصلي - أرصدة .

* نظام التقويم : امتحانات فصلية + بحوث + تدريب في المؤسسات .

المقررات :

سأتوقف عند هذه النقطة تفصيلياً كون هذا التخصص هو الوحيد الموجود حالياً في هذه الجامعة في لبنان .

بقيت المقررات الخاصة بقسم التوثيق (كلية الإعلام - الجامعة اللبنانية) والمعمول بها منذ العام ١٩٧٥ على ما هي عليه حتى سنة ١٩٩٦ حيث اضيفت عليها بعض التعديلات التي طالت مضامين بعض المواد ولا سيما فيما يتعلق منها بالتطورات التكنولوجية الحاصلة وإدخال مادة الحاسوب إلى كافة السنوات .

منذ أكثر من سنتين كلفت لجنة من قبل رئاسة الجامعة اللبنانية لإعادة النظر بالمناهج والمقررات وتغييرها أو تحديثها . وبالفعل فقد انتهت هذه اللجنة من عملها وبوشر بتنفيذ مضامين البرنامج

الحديث اعتباراً من العام الدراسى الحالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . علماً أن هذا البرنامج والذى هو قيد التنفيذ والاختبار تم وضعه بعد الاطلاع على مختلف المناهج والمقررات التى تدرس فى بعض الدول العربية والدول الغربية (فرنسا - كندا - انجلترا وأمريكا ...) واستشارة خبراء محليين ودوليين، كما تم تكييفه مع البيئة والواقع العربى / اللبنانى .

أعطى هذا التخصص المزيد من الاهتمام من خلال :

تفريع السنة الثالثة إلى فرعين : إدارة المكتبات والمعلومات وإدارة الوثائق .

وفى ذلك إعطاء التخصص المزيد من الاحتراف والأهمية .

- **مقررات إطارية** : وهى التى تتناول الإطار العام للتخصص من خلال المواد التالية :
  - * مدخل إلى علوم الاتصال والمعلومات (سنة أولى)
  - * المعلومات والمجتمع (سنة أولى)
- **مقررات الأوعية** : وهى التى تختص بدراسة نوع واحد أو أكثر من أوعية المعلومات من خلال المواد التالية :
  - * مصادر المعلومات العامة (سنة أولى) .
  - * مصادر المعلومات المتخصصة (سنة أولى) .
  - * المخطوطات (سنة ثالثة قسمى إدارة المكتبات والمعلومات وإدارة الوثائق) .
- **مقررات وظيفية** : وهى المقررات التى تعد المتخصصين لأداء أحد الوظائف الموجودة فى المؤسسات من خلال :
  - * تحليل المعلومات - تصنيف (سنة ثانية)
  - * تحليل المعلومات - تكشيف ومكانز (سنة ثانية)
  - * استرجاع المعلومات (سنة ثانية)
  - * تقنيات النشر (سنة ثانية)
  - * الفهرسة I-II (سنة ثانية)
  - * حفظ الوثائق (سنة ثانية)
  - * معالجة المعلومات (سنة ثالثة - قسم إدارة المكتبات والمعلومات)
  - * تصميم المواقع الإلكترونية (سنة ثالثة - قسمى إدارة الوثائق والمكتبات والمعلومات)
- **مقررات المؤسسات** : وهى التى تتعامل مع نوع معين من المؤسسات ، وذلك من خلال المواد التالية :
  - * إدارة المجموعات المكتبية (سنة أولى)
  - * سياسة المعلومات (سنة ثانية) - مدخل إلى إدارة الوثائق والمستندات (سنة ثانية)
  - * إدارة المكتبات ومراكز المعلومات I-II (سنة ثالثة - قسم إدارة المكتبات والمعلومات)
  - * مراكز المعلومات الإعلامية (سنة ثالثة - قسم إدارة المكتبات والمعلومات)
  - * إدارة معلومات المؤسسات (سنة ثالثة - قسم إدارة الوثائق)

* إدارة الوثائق (سنة ثالثة – قسم إدارة الوثائق)
* إدارة الأرشيف (سنة ثالثة – قسم إدارة الوثائق)
* إدارة التغيير والتحديث فى المؤسسات (سنة ثالثة – قسم إدارة الوثائق)
* الاتصال فى المؤسسات (سنة ثالثة – قسم إدارة الوثائق)

- **مقررات المستفيدين** : وهى تتناول فئات متعددة من المستفيدين من خلال المواد التالية:
  * خدمات المعلومات (سنة أولى)
  * تسويق المعلومات (سنة ثالثة – قسم إدارة المكتبات والمعلومات)
  * اقتصاديات المعلومات (سنة ثالثة – قسم المكتبات والمعلومات)
- **مقررات النظم والقضايا** : من خلال المواد التالية :
  * قواعد البيانات ونظم إدارتها (سنة ثانية)
  * إدارة محتوى المواقع الإلكترونية (سنة ثالثة – قسم إدارة الوثائق)
  * نظم إدارة المكتبات (سنة ثالثة – قسم إدارة المكتبات والمعلومات)
  * المكتبات الرقمية (سنة ثالثة – قسم إدارة المكتبات والمعلومات)
  * شبكات المعلومات (سنة ثالثة – قسم إدارة المكتبات والمعلومات)
  * تقنيات الوسائط المتعددة (سنة ثالثة – قسم إدارة الوثائق)
  * نظم إدارة المعلومات (سنة ثالثة – قسم إدارة الوثائق)
- **المقررات الشقيقة** : وهى المقررات المساندة للتخصص وذلك من خلال المواد التالية :
  * مناهج البحث المتخصصة (سنة ثانية)
  * نظريات إعلامية (سنة ثانية)
  * **قوانين الإعلام والنشر** (سنة ثانية)
- **المقررات الدراسية خارج الإطار** : وهى التى تتواجد مع تخصص علم المعلومات وتتعامل معه فى نقطة معينة من خلال المواد التالية :
  * الاقتصاد السياسى (سنة أولى)
  * القانون الدستورى (سنة أولى)
  * علم الاجتماع الإعلامى (سنة أولى)
  * تطور الفكر الإنسانى (سنة أولى)
  * لغة عربية متخصصة (ضبط ومعالجة نصوص – سنة أولى)
  * لغة أجنبية : فرنسية أو انجليزية (سنة أولى)

إن طلاب السنة الثالثة عليهم كتابة مشروع بحث . حيث يتم المناقشة والإشراف عليه من قبل لجنة علمية من الأساتذة . كذلك يخضع الطلاب لفترة تدريب خلال السنة الدراسية فى إحدى المؤسسات المتخصصة أو العاملة فى مجال الأرشيف، التوثيق أو المكتبات . على أن يقدم الطالب فى نهاية هذه الدورة تقريراً عن عمله . وبالمقابل المؤسسة حيث يخضع الطالب فيها للتدريب تقدم تقريراً آخر

عن عمل الطالب . بعدها يتم تقييم فترة التدريب من قبل الأستاذ المشرف .

من خلال ما تقدم نلاحظ أن مواد هذا البرنامج طموحة جداً وهي تساند بشكل كبير قضية التطور التكنولوجي الحاصل في مجال المعلومات .

ولكن مع كل هذه الآمال المعقودة على تنفيذ البرنامج والذي هو قيد الاختبار . فإن تخصص علم المعلومات ما زال يعاني من القصور والمشاكل .

٥ - القصور والمشاكل في تخصص علم المعلومات

- عدم وضوح الأهداف ، بحيث أن المناهج بقيت لفترة طويلة من الزمن (في الجامعة اللبنانية) دون أدنى تغيير أو تعديل باستثناء التعديلات الطفيفة السابقة وتوقف التخصص في كلا (الجامعتين : اللبنانية / الأمريكية والبلمند) .
- غياب التخطيط لمعرفة حاجات السوق وبناء البرامج على هذا الأساس .
- ضعف اعتماد الطرق والوسائل التربوية والتكنولوجية الحديثة .
- غياب المكتبات الحديثة والمختبرات (الجامعة اللبنانية) .
- غياب التدريب العملي في المؤسسات (الجامعة اللبنانية) .
- غياب ما يسمى بالتأهيل المستمر (المسؤول عنه كافة الجهات المعنية) .
- ضعف مستوى بعض الطلبة الملتحقين ببرامج علم المكتبات والمعلومات وعدم وجود شروط للقبول كالمعدل المرتفع[1] .
- حداثة المهنة (المعلومات) وعدم وضوح أهميتها وأبعادها المختلفة لدى الكثير من أفراد المجتمع ، وهنا نتوقف عند مشكلة تتعلق بالمهنة نفسها ونظرة المجتمع إليها بنوع من السلبية مما يحبط الخريجين[2] .

---

(١) إن امتحانات الدخول إلى كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية تقوم على أن الطالب الذي يحصل على المعدل الأدنى للنجاح يحوّل إلى تخصص التوثيق . على الرغم من أن الخريجين في هذا القسم هم الوحيدون الذين يحصلون على وظائف عند تخرجهم نتيجة الحاجة الملحة لهذا التخصص .

(٢) إن المجتمع ينظر إلى تخصص (المكتبات والأرشيف) نظرة دونيّة ، وهي نظرة الإنسان الفاشل في عمله . عندها يُحال إلى الأرشيف حيث مرتبط بوجوده تحت الأرض ... أو يحال إلى المكتبة (هذا بالنسبة) إلى مكتبات المدارس (الرسمية بالتحديد) ...

إن المسؤول الأساسي عن ذلك :

- وسائل الإعلام التي تصور موظف الأرشيف أو العامل بأنه الإنسان المغلوب على أمره والفاشل .
- مسؤولية الجمعيات المهنية التي لا تلعب الدور الملقى على عاتقها بهذا الشأن بتصويب صورة هذا الموظف وإعطاء هذه المهنة حقها من التقدير .
- مسؤولية المجتمع الأكاديمي في تسويق هذه المهنة حسب الصورة الحقيقية وهي أنها مهنة الحاضر والمستقبل مع التطور التكنولوجي .
- مسؤولية أصحاب ومتخذي القرار في الحكومات الذين لا يولون هذا التخصص الاهتمام والعناية اللازمة .

- عدم وجود الرغبة والدافعية القوية لدى الدارسين وأحد الأسباب وجود بعض التخصصات داخل كليات تأخذ منهم الأهمية والشهرة .

٦ - مقترحات حلول

- تغييرات فى نوعية المعلومات الموجودة فى المقررات بإضافة معارف جديدة حديثة تتوافق مع مستلزمات العصر .
- تغييرات فى نوعية المهارات والكوادر لسوق العمل بعد إجراء الدراسات والمسوحات اللازمة.
- توفير مكتبات ومختبرات مجهزة بأحدث الكتب والأوعية ووسائل الاتصال ببنوك المعلومات العالمية .
- فصل تخصص (المكتبات والمعلومات والوثائق) عن الكليات بجعلها علم قائم بذاته ضمن معهد مستقل . كما هو الحال فى عدد من الدول العربية والأجنبية .
- تطبيق تخصص (علم المعلومات) على تخصص آخر ، حيث أن التوثيق عبارة عن تقنية معالجة المعلومات بغض النظر عن نوع ومضمون وشكل هذه المعلومات . على سبيل المثال : إن القادر على معالجة الإنتاج الفكرى فى مجال القانون ، هم المتخصصون فى القانون مع اتقانهم لأحدث الأساليب التوثيقية[1] .
- تبادل الأساتذة ، خبراء موفدين وزائرين بين معاهد وأقسام المكتبات فى بلدان مختلفة .
- تشجيع الأساتذة على حضور المؤتمرات للتعرف على تجارب تدريس تقنيات متاحة فى الجامعات الأخرى من العالم .
- إخضاع الأساتذة إلى دورات تدريبية تأهيلية مستمرة .

وبالنتيجة :

بالرغم من تعاظم أهمية تخصص علم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات محلياً ، إقليمياً وعالمياً ، فإن هذا العلم ما زال فى لبنان دون المستوى المطلوب ، وكما سبق وأشرنا إلى أن الأسباب كثيرة ومتعددة أيضاً بالرغم من أهمية هذا التخصص ، إلا أنه لم يستطع أن يصمد إلا فى جامعة واحدة وهى الجامعة اللبنانية على رغم من المشاكل التى تعانيها ، إلا أن نجاحها فى استيعاب هذا التخصص له مبرراته لعل أبرزها :

- مجانية التعليم ، حيث أن الكثيرين يعتبرون أن هذا العلم غير مجدى وليس من الفائدة الإسراف عليه .
- التعليم باللغة العربية إضافة إلى الفرنسية أو الانجليزية وهو ما يناسب السواد الأعظم من الطلاب .
- عراقة وتاريخ الجامعة اللبنانية فى تأسيس هذا التخصص منذ أكثر من ربع قرن .

(١) اقتراح فتح دبلوم لمدة سنة أو سنتين بتخصص علم المعلومات لحاملى الإجازة فى التخصصات المختلفة .

- وجود كادر تعليمي متنوع من حيث وجهات النظر (الفرانكوفونية الانكلوفونية والعربية) .

هذه النتيجة يجب أن تعطى الدافع للجامعة اللبنانية بأن تولى اهتماماً أكبر بهذا التخصص على كافة المستويات . فالتوثيق هو ذاكرة الوطن ، وليس من وطن بلا ذاكرة .

كما أن العصر الذى نعيش فيه هو عصر المعلومات ، أنه تخصص الحاضر والمستقبل . وأن الحرب القادمة إلينا هى حرب معلومات ليس إلا بمعنى من لديه المعلومات لديه الاستراتيجية فى السيطرة على الاقتصاد العالمى وبالتالى توجيه السياسة الدولية . ضمن هذا الإطار نقول ونؤكد بأنه ليس فقط على الدول أن تمتلك المعلومات ، فحالياً ومع وجود شبكة الإنترنت العالم بأسره يملك المعلومات .

ويبقى السؤال هل تستفيد الدول من هذه المعلومات وكيف ؟ ومدى فعالية هذه الإفادة أن تحققت فعلاً .

الإجابة أن هناك مؤشرات ما تدل على أن الدول لا تستفيد فعلاً من كل ما تملك من معلومات ومن تكنولوجيا معلومات (أجهزة) . وربما كان من بين الأسباب الجهل بكيفية الإفادة أو ما يسمى بـ «فجوة المعلومات» كما أن فعالية الإفادة لا تتحقق إلا بدقة تحديد الاحتياجات .

ومن أهم عوامل اتساع فجوة المعلومات عجز الدول المفتقرة إلى المعلومات عن تحديد احتياجاتها واختيار ما يلبى هذه الاحتياجات . كما أن من أهم مظاهر فجوة المعلومات عجز الدول النامية من الإفادة بما يتوافر لديها من معلومات . فالافتقار إلى المعلومات هنا ليس مردّه إلى أن هذه الدول لا تمتلك معلومات وإنما إلى أنها لا تستفيد مما تنتج أو مما يتوافر لديها من معلومات أياً كان مصدرها .

وتضييق فجوة المعلومات لا تتم بالحصول على المعلومات وإنما :

* بوجود هيئة تأسيسية لحصر الحاجات والإمكانيات .
* استخدام التقنيات الحديثة فى بيئة ملائمة ولتحقيق ذلك يجب نقل تكنولوجيا المعلومات بوعى وفاعلية .
* تنمية قدرة المجتمعات النامية على الاختيار .

كلمة اخيرة :

إن الضعف التكنولوجى ، وعدم صلابة البنية الأساسية للتخصص وعدم الوعى والتخطيط الوطنى من جانب المؤسسات الحكومية والمهنية والأكاديمية يحد من انطلاق وتقدم وتطور علم المعلومات ويجعله يراهن على جملة متغيرات أقلها اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية ، وتكنولوجية .

المراجـــع

١ – **الأمين ، عدنان** . الطلاب والمتخرجين / عدنان الأمين ، تريز الهاشم طربيه . **التعليم العالى فى لبنان** ، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (١٩٩٧) ص . ص ٤٩٥ – ٥٥٨ .

٢ – **الزبيدى ، محمد عبود** . تدريس علم المكتبات. فى : **رسالة المكتبة** ، مـج ٣٥ ، ع ١ و ٢ (آذار – حـزيـران ٢٠٠٠) ص . ص ١٦ – ٤٣ .

٣ – **الشهربلى ، إنعام على** . الاتجاهات الحديثة فى تدريس علم المعلومات فى : **رسالة المكتبة** ، مج ٥٥ ، ع ٣ و ٤ (أيلول ، كانون الأول ٢٠٠٠) ص. ص ٤٢ –٧٤ .

٤ – **الـصـبـاغ ، عـمـاد** . واقع مستقبل التعليم الأكاديمى فى علم المعلومات والمكتبات فى دول الخليج . فى: **رسالة المكتبة** ، مج ٣٢ ، ع ٤ (أيلول ١٩٩٧) ص. ص ٢٣ – ٣٦ .

٥ – **الـصـبـاغ ، عـمـاد** . مستقبل دراسات علوم المعلومات فى جامعة قطر . فى : **المجلة المغاربية للتوثيق** ، تونس، المعهد الأعلى للتوثيق ، ع ٩ (١٩٩٨) ص. ص ٣٧ – ٦٠ .

٦ – **الصوفى ، عبد اللطيف** . التكوين الجامعى فى علوم المكتبات والمعلومات عشية القرن الحادى والعشرين . فى : **المجلة المغاربية للتوثيق** ، تونس ، المعهد الأعلى للتوثيق ، ع ٩ (١٩٩٨) ص. ص ٦١ – ٩٥ .

٧ – **العويط ، هنرى** . الترخيص القانونى لمؤسسات التعليم العالى الخاص فى : **التعليم العالى فى لبنان** ، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (١٩٩٧) ص. ص ٩٥ – ١٦٦ .

٨ – **علي ، نبيل . الثقافة العربية وعصر المعلومات.** فى : عالم المعرفة (٢٦٥) الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ٢٠٠١ ، ص ٥٨٢ .

٩ – **علي ، نبيل . العرب وعصر المعلومات** . فى : عالم المعرفة (١٨٤) الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٤ ، ص ٤٦٣.

١٠ – **فـريـحـة ، نمـر** . المناهج والبرامج . فى : **التعليم العالى فى لبنان** ، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (١٩٩٧) ص. ص ٢٣١ – ٢٧١ .

١١ – **محى الدين ، حسانة** . هيكلية تخصص علم المعلومات فى لبنان: واقع وآفاق . فى : **المجلة العربية للمعلومات**، مج ٥ ، ع ٢ (تـونس ١٩٩٤) ص . ص ٥ – ٢٩ .

١٢ – **محى الدين ، حسانة** . دور مكتبة الجامعة اللبنانية فى البحث العلمى ، فى : **الفكر العربى** ، مج ١٩ ، ع ٩٢ (ربيـع ١٩٩٨) ص. ص ١٤٤ – ١٦٢.

١٣ – **محى الدين ، حسانة** . التوثيق فى لبنان . فى: **رسالة المكتبة** ، مج ٣٣ ، ع ٢ (حزيران ١٩٩٨) ص . ص ٢٠– ٤٣ .

١٤ – **محى الدين ، حسانة** . أتمتة المكتبات الجامعية فى لبنان . فى : **المجلة العربية**

للمعلومات ، مـج ١٩ ، ع ٢ (تـونـس ١٩٩٨) ص . ص ٣٦ - ٦٥ .

١٥ - **محى الدين ، حسانة** . التعليم العالى والبحث العلمى فى الجامعة اللبنانية . فى: **الفكر العربى** : مج ٢٠ ، ع ٩٨ (حزيران ١٩٩٩) ص . ص ١٠٥ - ١١٧ .

١٦ - **محى الدين ، حسانة** . المعرفة بين الكتاب والحاسوب . فى : **رسالة المكتبة** ، مج ٣٤ ، ع ٣ (أيلول ١٩٩٩) ص . ص ٤ - ١٦ .

١٧ - **محسن ، صباح** . عزوف الطلبة فى قسم المكتبات والمعلومات فى كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية . فى : **رسالة المكتبة** ، مج ٣٢ ، ع ١ (آذار ١٩٩٨) ص. ص ٣٤ - ٥٠ .

١٨ - النادى العربى للمعلومات . **نظم المعلومات الحديثة فى المكتبات والأرشيف** . دمشق : النادى ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٣ .

١٩ - **الوردى ، زكى حسين** . برامج تدريس علم المكتبات والمعلومات فى اليمن : دراسة نقدية عينية ومقترحات للتطوير فى : **رسالة المكتبة** ، مج ٣٥ ، ٣ و ٤ (أيلول - كانون الأول ٢٠٠٠) ص. ص ٧٥ - ٩٤ .

٢٠ - **مشروع البرنامج الحديث قيد التنفيذ لكلية الإعلام والتوثيق والمعد من قبل لجنة علمية من أساتذة كلية الإعلام والتوثيق** - الجامعة اللبنانية .

21 - Calalogue 2000 -2001 - University of Balamand

إعداد موقع لقسم المكتبات والمعلومات على الإنترنت

د. عبدالرشيد بن عبدالعزيز حافظ

قسم المكتبات والمعلومات

جامعة الملك عبدالعزيز – جدة

E-mail : hafez103@hotmail.com

مقدمة :

الإمكانات الهائلة التي توفرها الإنترنت لخدمة الأغراض التعليمية والثقافية لا يمكن تجاهلها وقد مكنت الإنترنت المؤسسات التعليمية لتقدم خدمة نوعية متطورة استطاعت من خلالها أن تحقق أهدافها التربوية بفعالية أكبر ، ومن هنا فإنه لا خيار أمام تلك المؤسسات سوى الولوج إلى الإنترنت والتفاعل معها وتوظيفها وبحث الأدوار الجديدة التى يمكنها القيام بها من خلال الإنترنت .

وفى الدول الأخرى سواء الغربية منها أو الشرقية تمكنت المؤسسات التعليمية من قطع أشواط متقدمة فى هذا المجال .

وفى العالم العربى كذلك هناك محاولات جادة لتوظيف هذه التقنية إلا أنها محاولات لا تزال فى بداية الطريق وتحتاج إلى الكثير من الدراسات والبحوث لتطويرها . أما أقسام المكتبات والمعلومات فى جامعات الدول العربية فإنها لا تزال غائبة إلى حد بعيد عن تظويف تقنية الإنترنت باعتبارها واحدة من الأدوات الرئيسية التى ينبغى أن تشكل عصب تلك الأقسام .

وتتناول هذه الدراسة واقع أقسام المكتبات والمعلومات فى الدول العربية للتعرف على مدى توظيفها للإنترنت والاستفادة من خدماتها ، كما تقترح نموذجاً يمكن تطبيقه لإيجاد موقع نشط لقسم المكتبات والمعلومات على الإنترنت .

مشكلة الدراسة :

فرضت التغيرات الكبيرة التى يشهدها العالم مع دخول عصر المعلومات وثورة الاتصالات على المؤسسات التعليمية أن تعيد النظر فى برامجها وخططها وطرق التدريس المطبقة حالياً لتواكب تلك التغيرات وتعمل على تكييفها لتتلاءم مع عصر المعلومات سواء فيما يتعلق بطريقة تقديم المادة التعليمية أو محتوى المادة نفسها ، وكذلك المعارف والخبرات الإضافية والمتنوعة التى ينبغى إكساب الطلاب بها .

ولا يمكن الوصول إلى المجتمع المعلوماتى إلا بتحقق متطلبات الفكر المعلوماتى بين أوساط كافة شرائح المجتمع ، وتأتى فى مقدمتها مؤسسات التعليم وبالأخص التعليم الجامعى ، حيث أن التأخر فى الاستفادة من هذه التقنيات يعنى التخلف عن الآخرين والتخلف عن مواكبة التطورات ، ويعنى أيضاً ضياع وقت ثمين بالإمكان استغلاله بما يعود على العملية التعليمية بالنفع والفائدة .

إن التأخر فى إيجاد مواقع نشطة لأقسام المكتبات والمعلومات يعنى استمرار المشكلات الحالية ومن أهمها :

١ - ضعف الصلات العلمية بين أعضاء هيئة التدريس وفيما بينهم وبين الطلاب .

٢ - ضياع فرص ثمينة تتمثل فى الاستفادة من ملاحقة التطورات العلمية والتقنية .

٣ - استمرار النمط التقليدى فى التعليم الذى يعتمد نظام المحاضرة وأسلوب التلقين .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فى أنها تلقى الضوء على واقع أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى من حيث مدى توفر مواقع نشطة لها على شبكة الإنترنت ، ويعد هذا البحث هو الأول من نوعه الذى يتناول هذا الجانب الهام بالنظر إلى المزايا العديدة التى توفرها الإنترنت والتى يمكن توظيفها لخدمة الأغراض التعليمية والبحثية من خلال مواقع أقسام المكتبات والمعلومات علي الإنترنت ، كما تتمثل أهمية هذه الدراسة فى كونها تحدد الملامح الرئيسية لمواقع أقسام المكتبات والمعلومات على الإنترنت والأدوار التى يمكن أن تلعبها ، وذلك من خلال مسح مواقع الأقسام المماثلة فى الجامعات الأخرى فى عدد من الدول المختارة التى تتميز بتحقيقها السبق فى هذا المجال .

وتعد هذه الدراسة مهمة لأنها تقترح المواصفات والشروط التي ينبغى مراعاتها عند تصميم مواقع أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى على الإنترنت .

وحيث إن مراجعة الانتاج الفكرى فى هذا المجال تشير إلى أن معظم الدراسات المتعلقة بتقييم المواقع تختص بالمواقع التجارية ، وكذلك المواقع الإخبارية والإعلامية ، وهناك نقص واضح فى دراسات تقييم المواقع الأكاديمية[1] ، ومن هذا المنطلق فإن من المؤمل أن تساعد هذه الدراسة على فتح المجال أمام دراسات أخرى تتناول جوانب تفصيلية للمواقع المقترحة على الإنترنت .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

أولاً : التعرف على مدى توفر مواقع لأقسام المكتبات والمعلومات التابعة للجامعات فى الدول العربية على الإنترنت .

ثانياً : التعرف على معوقات إنشاء مواقع نشطة لأقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى .

ثالثاً : تقديم نموذج مقترح لإنشاء مواقع لأقسام المكتبات والمعلومات العربية على الإنترنت .

تساؤلات الدراسة :

تطرح الدراسة عدداً من التساؤلات كما يلى :

١ – هل هناك مواقع على الإنترنت لأقسام المكتبات والمعلومات التابعة للجامعات فى الدول العربية ؟

٢ – ما هى أهمية وجود مواقع على الإنترنت لأقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى ؟

٣ – ما هى الأهداف التى يمكن تحقيقها من خلال مواقع أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى على الإنترنت ؟

٤ – ما هى شروط ومواصفات مواقع أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى على الإنترنت ؟

حدود الدراسة :

تتناول الدراسة الحالية مواقع أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى على الإنترنت وتستخدم فى ذلك أسلوب مسح وتصفح مواقع عدد من المدارس والأقسام المماثلة فى عدد من الدول التى تم اختيارها نتيجة المداومة على تصفح المواقع لفترة تزيد عن ستة شهور ، كما تم الاستفادة من نتائج دراسة سابقة أجراها الباحث[٢] اعتمدت أسلوب تصفح مواقع مدارس المكتبات والمعلومات فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا للتعرف على تطورات تعليم المكتبات والمعلومات . ويخرج عن اهتمام هذه الدراسة إجراء مقارنات بين مواقع أقسام ومدارس المكتبات التى تم تصفحها ، حيث أن الهدف الأساسى لاستعراض تلك المواقع هو الخروج بمؤشرات ومعلومات عن خصائص ومكونات تلك المواقع والأدوار التربوية التى تسعى أقسام ومدارس المكتبات والمعلومات إلى تحقيقها من خلال وجود مواقع لها على الإنترنت ، وعليه فإن التصفح ليس شاملاً لكافة مواقع مدارس وأقسام المكتبات والمعلومات فى تلك الدول بل على عينة مختارة عشوائياً .

ولا تتناول الدراسة الحالية تفاصيل فنية عن طرق وأساليب إنشاء وتصميم المواقع على الإنترنت باعتبار أن ذلك يمثل مهمة عادة ما يتم تكليف أحد الجهات الفنية المتخصصة بها .

وتركز هذه الدراسة فقط على المواصفات العامة ، وهو ما يمثل الأساس الذى تبني عليه هذه الدراسة النموذج المقترح .

ولا تزعم الدراسة أن المواقع التى تم استعراضها فى الدول المختارة مثالية وتخلو من أي هفوات أو نواقص ، كما لا تدّعى الدراسة أن ما هو موجود فى تلك المواقع يمثل نموذجاً يجب الاقتداء به على علاته ، وتقرر الدراسة على أنه قد تكون هناك مواقع لأقسام ومدارس مماثلة على الإنترنت لدول أخرى تتوفر فيها مواصفات وخصائص مفيدة يجدر بدراسات أخرى الاطلاع عليها والاستفادة منها جنباً إلى جنب نتائج هذه الدراسة .

وأخيراً فإن الدراسة الحالية لا تتوقع أن يمثل النموذج المقترح لإنشاء مواقع لأقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى خطة متكاملة وجاهزة للتطبيق الفورى بقدر ما يمثل أفكاراً ومقترحات قابلة للتداول والمناقشة وتطبيق ما يتفق وظروف كل مؤسسة تعليمية وإمكاناتها والأهداف التى تتوخى تحقيقها من خلال تلك المواقع .

منهج البحث:

يعد المنهج الوصفى هو المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة ، حيث تم استخدامه كأساس للإستعراض المكشف للإنتاج الفكرى سواء منه المطبوع أو المنشور على الإنترنت ، كما تضمن المنهج استعراض مئات الصفحات والمواقع الخاصة بأقسام ومدارس المكتبات والمعلومات فى عدد من الدول تم اختيارها وفقاً للمعلومات التى توفرت للباحث نتيجة للاطلاع على الانتاج الفكرى الخاص بالمواقع التعليمية على الإنترنت ، حيث تم التركيز على عدد من الدول ، كما تم الاستفادة من نتائج دراسة سابقة للباحث تضمنت الاطلاع على مواقع مدارس المكتبات والمعلومات فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وقد بدأ الباحث قبل ذلك باستعراض مواقع أقسام المكتبات والمعلومات فى جامعات الدول العربية .

مبررات توفر موقع لقسم المكتبات والمعلومات:

فيما يلى تستعرض الدراسة المبررات التى تحتم توفر موقع لقسم المكتبات والمعلومات :

١ – إن استخدام الإنترنت أصبح ضرورة ملحة فى الوسط الأكاديمى لما يوفره من مصادر وخدمات متنوعة تسهم فى تعزيز وتطوير العملية التعليمية .

٢ – إن تخصص المكتبات والمعلومات يعنى بتدريس مصادر المعلومات الحديثة ، وهي أحد مكونات الإنترنت فمن باب أولى أن يهتم القسم بهذا الجانب .

٣ – إن تنوع المعلومات واستراتيجيات البحث المتعددة التى يتم توظيفها للوصول إلى المعلومات المطلوبة يعد أحد مجالات تخصص المكتبات والمعلومات ومن هنا فإن من الضرورى أن يكون قسم المكتبات والمعلومات سباقاً فى هذا الجانب .

٤ – إن التطورات العلمية المتلاحقة التى يشهدها تخصص المكتبات والمعلومات تتطلب من أقسام المكتبات والمعلومات فى الدول العربية مواكبتها والتفاعل معها ، وتعد الإنترنت أحد أهم الوسائل التى يمكن من خلالها تحقيق ذلك .

٥ – إن معظم الجامعات لها مواقع على الإنترنت وعليه فإن وجود موقع لقسم المكتبات والمعلومات يعتبر أحد المظاهر المهمة التى تمثل مجاراة لاهتمام الجامعة من ناحية واعتباره أحد مكونات الموقع الرئيسى للجامعة من ناحية أخرى .

٦ – إن الجمهور المستهدف للموقع المقترح يتكون من الطلاب الذين يمثلون شريحة الشباب المتحفز ، الذى يتميز بحرصه على مواكبة الجديد واستخدام الإنترنت بكثافة .

أدبيات البحث:

لا تتوفر أى دراسة علمية تتناول مواقع أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى على الإنترنت، وقد كشفت الدراسة الحالية أن هناك نقصاً حاداً فى الإنتاج الفكرى الذى يتناول هذا الموضوع بالتحديد، ومن هنا فإن الفقرة التالية تناقش مساهمات بعض الباحثين فى المجالات ذات العلاقة

وذلك بهدف التعرف على العناصر التى ينبغى مراعاتها عند تصميم أى موقع على الإنترنت ، وقد حاولت الدراسة أن تكون الدراسات والمقالات قريبة إلى حد ما من موضوع هذه الدراسة .

هناك دراسة أمنية صادق[٣] التى تناولت المواصفات التى يقترح توفرها فى موقع المكتبات المدرسية العربية ، وقد قامت بتصفح وتقييم أكثر من مائة موقع للمكتبات المدرسية فى العالم ، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات من أهمها أن بناء موقع للمدرسة العربية يحتاج إلى بنية تحتية من المواقع المختلفة ذات الصلة بالعملية التعليمية والتربوية كالنصوص الإلكترونية وأنواع البرامج المختلفة فى شكلها الإلكترونى مثل الموسوعات والأدلة والتى يفتقر إليها العالم العربى . وقررت الدراسة أن إنشاء موقع للمكتبة المدرسية العربية لا جدوى منه إذا تم على المستوى المنفرد دون وجود مواقع مكملة لأهدافه ، ومن ضمن المقترحات التى تقدمت بها الدراسات اشراك المعلمين فى عملية إنشاء الموقع المقترح ، وبذلك يكون كل معلم مساهماً مساهمة إيجابية فى توفير المادة العلمية للمستفيد من المكتبة المدرسية .

كما تناول الموسى[٤] استخدام خدمات الاتصال فى الإنترنت بفعالية فى التعليم ومن أهمها البريد الإلكترونى والقوائم البريدية ومجموعات الأخبار ، كما قدم خطة مقترحة لوضع مناهج التعليم العام فى المملكة العربية السعودية على الإنترنت وقد حدد عدداً من المبررات لهذا المشروع من أهمها التغير الاجتماعى وكثرة الملتحقين فى التعليم وتلبية متطلبات سوق العمل بالإضافة إلى ثورة الاتصالات والانفجار المعرفى وتقنية المعلومات إلى جانب المبررات العلمية والبحثية المتمثلة فى توصيات المنظمات التربوية والتجارب العلمية فى تطوير المناهج عبر الإنترنت ، وخلصت الدراسة إلى أن متطلبات المشروع تتمثل فى المقومات المادية ومنها الأجهزة وتصميم البرامج التربوية والدعم الفنى والتدريب ، كما قسمت خطة المشروع إلى مرحلتين تتمثل المرحلة الأولى فى تشكيل لجنة متخصصة فى المجال المعلوماتى لدراسة الواقع التربوى وتجارب الدول الأخرى ووضع الأسس الفلسفية النفسية والتكنولوجية للمنهج على الإنترنت بينما تتمثل المرحلة الثانية فى تفريغ عشرة معلمين وعشرة معلمات من تخصصات مختلفة لتدريبهم على أساسيات الإنترنت حتى يتمكنوا من المساهمة فى تصميم المناهج واختبارها وأشارت الدراسة إلى ضرورج عدم الربط بين دخول الإنترنت للمدارس والبدء بهذا المشروع ذلك أن الإنترنت متوفرة فى معظم البيوت ويمكن للطلاب الدخول إليها والاستفادة من البرنامج المقترح حتى وإن لم تتوفر الإنترنت فى المدارس ، إلا أن الدراسة أبرزت عدد من المعوقات التى ينبغى أخذها فى الحسبان ومنها أن البنية التحتية بحاجة إلى رأس مال ضخم بالإضافة إلى قلة البرامج التربوية باللغة العربية وقلة عدد المتخصصين على مستوى الجامعات فى مجال الإنترنت إلى جانب المشكلات الفنية ومشكلات إتقان اللغة الإنجليزية .

ويتناول سالكفر[٥] مساوئ التوسع فى استخدام المواقع التعليمية على الإنترنت ويورد عدداً من الأمثلة للبرامج الأكاديمية فى ولاية هاواى الأمريكية والتى تتيح الحصول على درجات علمية

تتفاوت بين البكالوريوس والدكتوراه فى مختلف التخصصات مقابل رسوم تتراوح بين بضعة مئات وبضعة آلاف من الدولارات وتمنح حسومات كبيرة فى حال التسجيل للحصول على أكثر من درجة علمية ويرى الكاتب أن هناك توسعاً فى توفير تلك البرامج دون توفر ضوابط أكاديمية صارمة على المحتوى التعليمى لدرجة أن هناك مواقع لكليات تمنح درجة الدكتوراه فى أقل من شهر مقابل رسوم معينة ، وهو ما يدل على استغلال بعض الجهات لأسماء كليات وتوظيف مواقعها على الإنترنت للكسب المادي على حساب المستوى العلمى ، الأمر الذى دفع السلطات المحلية أخيراً إلى مراجعة أوضاع تلك الكليات وقد تم إلغاء الكثير منها فعلاً .

أما تايلور[٦] فقد أعد دراسة مسحية عن تعليم المكتبات والمعلومات عن بعد باستخدام الإنترنت وتناول الكورسات المتوفرة حالياً عن طريق الإنترنت بالإضافة إلى الوضع الحالي لإحتياجات السوق من تلك الكورسات .. وقد صنف الباحث الكورسات بين قصيرة تعتمد على التعليم الذاتى وبين كورسات تشكل برنامجاً متكاملاً لنيل درجة علمية .. وتورد الدراسة أمثلة لبرامج المكتبات والمعلومات التى يتم توفيرها فى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الإنترنت .

وقد وجدت الدراسة صعوبة فى حصر الأقسام العلمية التى توفر برامج التعليم عن بعد ، وذلك لتفاوت المصطلحات المستخدمة للدلالة على هذا النوع من البرامج ومن تلك المصطلحات التعليم الموزع ، التعليم عن بعد ، التعليم على الخط المباشر ... إلخ .

وتتناول الدراسة خطة من ثلاث مراحل كما تورد مواصفات موقع قسم المكتبات والمعلومات على الإنترنت وتشترط إشراك أعضاء هيئة التدريس فى تصميم الموقع المقترح والمساهمة فى تحديثه تجنباً لمعارضتهم لما يطرح على الموقع ، كما حدث فى جامعة كاليفورنيا – لورس أنجليس ، وتشترط الدراسة تقييم الموقع بصفة دورية للتعرف على جوانب القوة والضعف فيه ومعالجة أوجه الخلل والعمل على تطويره باستمرار .

ويناقش كافرلى[٧] ٣ مستويات من الكورسات على الإنترنت كما يلى : **المستوى الأول** ويختص بالكورسات التى توفر للطلاب المواد التعليمية ومفردات المادة والقراءات المطلوبة ، كما توفر الروابط بالمواقع التعليمية الأخرى ذات الصلة .. **بينما يختص المستوى الثانى** بالكورسات التى توفر المواد التعليمية ومفردات المادة إلا أنها بالإضافة إلى ذلك تشترط تفاعل الطالب بطرق مختلفة منها البريد الإلكترونى ، ومجموعات الأخبار والاختبارات التى يتم عرضها على الموقع .. **أما المستوى الثالث** فيختص بتوفير المزايا السابقة بالإضافة إلى الاشتراك فى أسلوب المحادثة عن طريق الفيديو Video Conferencing وتوظيف بيئة تعدد المستفيدين Multi User Dimentional Environment .

ولتقييم الموقع فإن هناك ٧ معايير وفقاً لتونر يمكن تطبيقها وتناول الجوانب الفنية وتصميم الصفحة والمحتوى وإمكانية الوصول بسهولة والوسائل المستخدمة وخاصيتى التفاعل مع المتصفح والانسجام بين مكونات الموقع . وقد قسمت الدراسة كل معيار إلى مجموعة من النقاط

التفصيلية على شكل تساؤلات يمكن لمن يضطلع بمهمة التقييم الإجابة عليها أثناء عملية تقييم الموقع ، ومن ثم احتساب مجموع الدرجات التى حصل عليها ليتم الحكم على مدى نجاح أو فشل الموقع . وتتميز المعايير التى أوردتها الدراسة بالمرونة إذ يمكن توظيفها عند البدء فى عملية تصميم الموقع للتأكد من توفيرها كما يمكن أن تستخدم فى تقييم الموقع بعد مرور بعض الوقت على نشره على الإنترنت .

أما بارون[٩] فقد تناول فى دراسته الإمكانات التى يوفرها موقع الإنترنت لتعزيز وتطوير العملية التعليمية فإما أن يتم إتاحة خدمة الإنترنت للدارسين بالطريقة التقليدية وذلك بغرض الحصول على مصادر معلومات إضافية تعزز ما يتم تدريسه فى الفصل وإما أن يتم توفير الكورسات عن طريق الإنترنت مباشرة دون الحاجة إلى الحضور إلى الفصل ، حيث يتم تصميم صفحات الموقع باستخدام لغة HTML أو فى حالة الكورسات التى تتوفر فيها خاصية التفاعل المباشر باستخدام لغات JAVA ، Shockwave ، و Activex .

وتورد الدراسة (٤) نماذج للاستفادة من تقنية الإنترنت وهي :

(١) البريد الإلكترونى .

(٢) موقع عضو هيئة التدريس متضمناً المواد التعليمية للكورسات التى تولى تدريسها .

(٣ استخدام أدوات معينة مثل Webcat و Top-class لتوفير خصائص الاتصال والحوار فيما بين الطلاب وبينهم وأعضاء هيئة التدريس .

(٤) بث المواد التعليمية للدارسين بنظام التعليم عن بعد .

وهناك دراسة مجيتوف وآخرون[١٠] التى تحلل ملاحظات الطلاب حول المواقع الأكاديمية على الإنترنت وتحديد العناصر الإيجابية والسلبية التى تشكل انطباعات الطلاب عن تلك المواقع ، وقد تم تحديد ١٣ موقعاً أكاديمياً لقياس انطباعات الطلاب باستخدام الاستبانة التى تضمنت ٣ محاور رئيسية هى : المحتوى المعلوماتى ، عنصر التشويق ، وتصميم الموقع ، وقد خلصت الدراسة إلى أن تلك المحاور جميعها تمثل عناصر مهمة فى تكوين انطباعات الطلاب عن الموقع . كما وجدت الدراسة أن هناك ٤ أسباب ذكرها الطلاب لمعاودة تصفحهم للموقع الأكاديمى على الإنترنت وهى : الرغبة فى التحويل إلى جامعة أخرى ، البحث عن معلومات معينة لإشباع هواية ، الرغبة فى الاستمتاع ببعض المزايا الترفيهية التى يوفرها موقع معين ، الحصول على معلومات لأداء واجب أو كتابة تقرير .

وتناولت دراسة برانج وآخرون[١١] المواد التعليمية التى يتم توفيرها عن طريق الإنترنت للأغراض التدريسية موضحة مزايا توفير تلك المواد على الإنترنت والمتمثلة فى التكلفة المنخفضة واتساع نطاق التوزيع والاستفادة منها إلا أن الدراسة تبرز الجوانب السلبية التى صاحبت هذا النشاط ومن أبرزها نشر معلومات غير دقيقة وغير محكمة وقديمة بسبب عدم توفر آلية واضحة لمراجعة المواد وتصحيحها وتنقيحها سواء قبل نشرها على الإنترنت أو بعد نشرها بهدف تحديثها .

وقدمت الدراسة قائمة تتضمن مجموعة من

النقاط التى يمكن الاستفادة منها من قبل أعضاء هيئة التدريس لتقييم مصادر المعلومات المتوفرة على الإنترنت ، ويمكن تلخيص تلك النقاط كما يلي : التأكد من مصداقية المعلومات ومدى توفر بيانات التوثيق ، ومدى ملائمة المعلومات للجمهور المستهدف ، ومدى وضوح المعلومات وتنظيمها بطريقة مرتبة ، ومدى ملائمة المعلومات للأهداف التى يتوخى تحقيقها ، ومدى جاهزية المعلومات للاستخدام والاستفادة منها ، ومدى قدرة المعلومات على تحفيز المتصفحين على زيادة المعرفة والإطلاع.

واقع اقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربي:

يتناول الجزء التالى واقع أقسام المكتبات والمعلومات من حيث وجود مواقع لها على الإنترنت وقد استعرض الباحث قائمة الدول العربية فى موقع ياهو Yahoo-world wide colleges and universities وكذلك مواقع أخرى يحتمل أن يجد فيها معلومات عن أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى مثل : موقع اتحاد الجامعات العربية وموقع بيت الجامعات العربية وموقع Ayna و Google و Cybranians بالإضافة إلى موقعى جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

وقد تم الدخول إلى مواقع الجامعات فى الدول العربية والتدرج فى التصفح من موقع الجامعة إلى موقع الكلية المعنية ثم إلى قسم المكتبات والمعلومات وقد تم تسجيل الملاحظات التالية :

١ – لا يوفر موقع جامعة الدول العربية أو موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إمكانية الوصول إلى أقسام المكتبات والمعلومات فى الدول العربية .

٢ – يوفر موقع Cybranians قائمة بأقسام المكتبات والمعلومات فى عدد من الدول إلا أن تلك القائمة غير مكتملة كما لا تعط تفصيلات عن أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى .

٣ – إن هناك جامعات عديدة لا تزال مواقعها على الإنترنت تحت الإنشاء ، كما أن هناك جامعات ليس لها أى وجود على أى من المواقع المذكورة أعلاه مثل كل من ليبيا والجزائر وموريتانيا والعراق .

٤ – نتيجة لاختلاف انتماءات أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى إذ تنتمى بعض الأقسام إلى كليات الآداب وبعضها الآخر كليات العلوم الاجتماعية ، وبعضها الثالث إلى معاهد أو وزارات مستقلة فإن من الصعوبة بمكان تحديد وسيلة الوصول إلى مواقع تلك الأقسام على الإنترنت .

٥ – أن هناك بعض الجامعات توجد لها مواقع نشطة وتتيح إمكانية الدخول إلى مواقع الكليات المعنية التى تشمل أقسام المكتبات والمعلومات إلا أن ما يؤخذ على مواقع تلك الكليات أنها غير نشطة .

٦ – أن بعض المواقع تكتفى بإدراج أسماء الأقسام العلمية التابعة للكلية المعنية إلا أنه يتعذر الدخول إلى مواقع تلك الأقسام .

٧ – تتوفر فى مواقع بعض الكليات التى تضم أقسام المكتبات والمعلومات عناصر الموقع النشط كما هو الحال فى موقع كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس فى عمان، إلا أن موقع قسم المكتبات والمعلومات غير نشط وغير متفاعل ، وكذلك الحال بالنسبة لكلية الإنسانيات بجامعة قطر .

٨ – تعانى بعض المواقع الخاصة بالجامعات أو الكليات فى الدول العربية من مشكلات فنية سواء فى الشكل أو التصميم أو المحتوى أو الروابط، كما أن بعضها قد مضى عليه وقت طويل دون تحديث، أو أنها تفتقر أصلاً إلى تاريخ آخر تحديث كما هو الحال فى موقع جامعة الأخوين بالمغرب .

٩ – ان وجود موقع نشط لأى قسم من أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات العربية يتوقف على توفر عنصر أو أكثر من منسوبى القسم المهتمين بالإنترنت، وهو ما يمكن ملاحظته فى عدد محدود من المواقع ومنها قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب فى جامعة القاهرة فرع بنى سويف وقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض اللذان يتميزان عن غيرهما بتنوع خدماتهما .

١٠ – أن مواقع معظم أقسام المكتبات والمعلومات توفر معلومات ثابتة وتتراوح بين إيراد معلومات إدارية فقط متمثلة فى العنوان وأرقام التليفونات والبريد الإلكترونى ؛ مثل قسم المكتبات والمعلومات التابع لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت ، بينما هناك مواقع تذكر أسماء أعضاء هيئة التدريس والرتبة العلمية ، كما هو الحال فى قسم علم المكتبات والمعلوماتية التابع لكلية الآداب بجامعة الزرقاء الأردنية ، وتكتفى أقسام أخرى بذكر نبذة تاريخية مقتضبة عن القسم ، كما هو الحال فى قسم المكتبات والوثائق والمعلومات التابع لكلية الآداب – جامعة أسيوط . أما موقع جامعة قاريونس فإنه يتيح إمكانية الدخول إلى موقع كلية الآداب والتربية الذى يوفر قائمة بأقسام الكلية ومنها قسم المكتبات والمعلومات دون ذكر أى بيانات تفصيلية أخرى .

١١ – يلاحظ أن هناك تفاوتاً بين جامعة وأخرى فى الدولة الواحدة من حيث توفر المعلومات فى مواقع للجامعة أو الكلية أو قسم المكتبات والمعلومات كما هو الحال بالنسبة لجامعتى الملك عبد العزيز بجدة والملك سعود بالرياض ، إذ لا تتوفر أى بيانات عن قسم المكتبات والمعلومات فى الحالة الأولى بينما تتوفر بيانات عن أعضاء هيئة التدريس وعناوينهم الإلكترونية بالإضافة إلى أهداف القسم فى الحالة الثانية.

١٢ – لا يتيح أى مواقع أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى خاصية توفير المواد التعليمية على الإنترنت أو برامج التعليم عن بعد أو التعليم المستمر ، ويستثنى من ذلك قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض وقسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة فرع بنى سويف اللذان يوفران بعض المواد التعليمية من

خلال إتاحة روابط عديدة للجمعيات والاتحادات المهنية ودور النشر والمطابع وعناوين أعضاء هيئة التدريس الإلكترونية ، إلخ .

١٣- إن الصورة التى خرجت بها الدراسة الحالية عن أوضاع أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى فيما يخص تواجدها على الإنترنت صورة قائمة إذا لا يمكن اعتبار أي موقع من مواقع أقسام المكتبات والمعلومات تفاعلياً ونشطاً ناهيك عن الأقسام التى لا يوجد لها أى تمثيل على الإنترنت مطلقاً مما يؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات وخطوات عملية سريعة لملاحقة التطورات العلمية المتسارعة .

الخطة المقترحة لإنشاء موقع قسم المكتبات والمعلومات :

تركز الخطة التى تقترحها هذه الدراسة على إنشاء موقع نط لقسم المكتبات والمعلومات على شبكة الإنترنت يشتمل على كافة المقومات التى يمكن من خلالها تقديم خدمات تعليمية متنوعة ومتميزة للدارسين بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للتعاون فيما بين أقسام المكتبات والمعلومات فى الدول العربية وبينها وبين مثيلاتها فى العالم ، إلى جانب المؤسسات والهيئات والمنظمات ذات الصلة بالمعلوماتية فى محاولة لتطوير تعليم المكتبات والمعلومات ، وتمكينه من مجاراة التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يشهده العالم .

ويناقش الجزء التالى من الدراسة مكونات الخطة المقترحة .

خطوات إنشاء موقع قسم المكتبات والمعلومات :

أولاً : ينبغى تحديد الأهداف التى يتوخى قسم المكتبات والمعلومات تحقيقها من خلال موقعه على الإنترنت وتمثل هذه الخطوة الأساس الذى يتم بموجبه تحديد الموضوعات ، وكذلك الخدمات التى ينبغى أن يشملها الموقع ، ويلاحظ أنه ليس من الضرورى أن تكون الموضوعات والخدمات التى يشملها الموقع عند تأسيسه شاملة إذ من الممكن تطوير الموقع وإضافة موضوعات وخدمات جديدة كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ويقترح أن يتم تشكيل مجموعة عمل يمثل فيها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس كأعضاء رئيسيين .

وتمثل العناصر التالية أهدافاً مقترحة يمكن تحقيقها من خلال إيجاد موقع نشط لقسم المكتبات والمعلومات :

١ - تنمية وعى الطلاب وتمكينهم من معايشة أسباب ومعطيات العولمة .

٢ - تحقيق فكرة التعليم المستمر وكذلك فكرة التعليم عن بعد .

٣ - تطوير أساليب التدريس وجعل العملية التعليمية جذابة ومحببة إلى النفس .

٤ - التواصل فيما بين إدارة القسم والطلاب وكذلك التواصل فيما بين الأساتذة وبينهم وبين الطلاب .

٥ - تواصل أقسام المكتبات والمعلومات فيما بينها سواء في القطر الواحد أو فى العالم العربى بصفة عامة من ناحية وتواصلها مع الجميعات

المهنية والمكتبات الوطنية وغيرها من ناحية أخرى .

٦ – ربط العملية التعليمية بالتطورات التى تشهدها قطاعات الدولة الأخرى سواء العامة أو الخاصة.

٧ – مواكبة التطورات التى يشهدها مجال المكتبات والمعلومات .

ثانياً : ينبغى تحديد الجمهور الذى تستهدفه مواقع أقسام المكتبات والمعلومات .

ويقترح أن يتم تحديد مجموعات المستفيدين فى الفئات التالية :

١ – طلاب وطالبات مرحلة البكالوريوس الدارسون بنظام : انتظام ، انتساب ، تفرغ كلى ، تفرغ جزئى .

٢ – طلاب وطالبات الدراسات العليا .

٣ – أعضاء هيئة التدريس فى القسم .

٤ – الخريجون من القسم .

٥ – الراغبون فى مواصلة التعليم .

٦ – العائدون إلى التعليم ممن سبق لهم التخرج قبل عدة سنوات .

٧ – الدارسون عن بعد .

٨ – طلاب وأعضاء هيئة التدريس فى أقسام المكتبات والمعلومات داخل الدولة أو الوطن العربى بصفة عامة .

٩ – الهيئات والمؤسسات العلمية والمهنية المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات مراكز الأبحاث والدراسات بصفة عامة .

١٠ – المكتبات ومراكز المعلومات بكافة أنواعها .

١١ – جميع المهتمين والدارسين والباحثين فى مجال المكتبات والمعلومات .

إن إخضاع هذا الأمر للدراسة العلمية لتحديد الفئات المتوقعة كجمهور مستهدف لموقع ، بهدف التعرف على خصائص وصفات المتصفحين يعتبر نقطة انطلاق سواء فى عملية التصميم أو تحديد المكونات أو توفير الخدمات من خلال الموقع .

كما أن التعرف على الجمهور المستهدف يجب أن يشمل كذلك تصنيف المتصفحين إلى متصفحين دائمين أو أساسيين مثل : الطلاب ، ومتصفحين موسميين أو مؤقتين أو طارئين أى الذين يتصفحون الموقع مرة واحدة أو بين حين لآخر .

ثالثاً : تحديد المحتوى الموضوعى للمواد التى يتكون منها الموقع ، ويمكن فى هذا الصدد الاستعانة بأدوات تحليل النظم مثل خرائط التدفق Flowcharts وجداول القراءات Decision Tables لتوضيح تسلسل عرض المعلومات وتفريعاتها .

رابعاً : جمع البيانات التى تغذى الموضوعات الرئيسية والفرعية التى يغطيها الموقع ، ويمكن أن تتراوح البيانات بين النص ، الصورة ، الرسم والصوت ، وتتطلب هذه الخطوة مراجعة كافة المطبوعات والتقارير المتوفرة والنظر فى إمكانية تحويل بعضها إلى رسوم ، صور أو أصوات ، بالإضافة إلى تحرير معلومات جديدة تتفق مع طبيعة ومتطلبات موقع القسم على الإنترنت .

خامساً : تحويل البيانات التى يتم جمعها وإعدادها كما هو موضح فى رابعاً أعلاه إلى صيغة مقبولة لشبكة الإنترنت ، ويمكن أن يتم مسح الصور وتخزينها فى صيغة مجموعة الصور المجمعة الخبيرة Joint Photographic Experts Group (JPEG) ، أما الرسوم فيمكن مسحها وتخزينها فى صيغة تبادل الرسوم Graphical Interchange Formats (GIF) ، أما الأصوات فيمكن تخزينها باستخدام مسجل الأصوات الخاص بمايكروسوفت Microsoft Sound Recording (MSR)[١٢] .

سادساً : تنظيم كافة البيانات بمختلف أشكالها باستخدام لغة معينة مثل Hyper Text Mark-up Language (HTML) ، Java Java applets أو Script .

سابعاً : إجراء اختبارات وتجارب عديدة للدخول على كافة المميزات التى شملها تصميم الموقع للتأكد من فعاليتها وقابليتها للبحث .

ثامناً : القيام بنشر الموقع على الإنترنت ويتضمن ذلك تسجيل الموقع .

ويلاحظ أن الخطوات السابقة يمكن أن يقوم بها القسم بجهود ذاتية متى ما توفرت الخبرات الفنية اللازمة ، كما يمكن إسناد هذه المهمة إلى بعض المكاتب أو المؤسسات المتخصصة فى تصميم ونشر المواقع ، إلا أن ذلك لا يعفى القسم من الإضطلاع بدور أساسى فى تحديد الأهداف والموضوعات ، وكذلك المواد التى يتكون منها الموقع .

مما تجدر ملاحظته هو ضرورة إعطاء الموقع أسماءً علمية بحيث يمكن الدخول عليه بعدة طرق منها :

١ - الدخول مباشرة باسم القسم .

٢ - الدخول من خلال موقع الكلية .

٣ - الدخول من خلال موقع الجامعة .

٤ - الدخول من خلال مواقع الجمعيات المهنية ومراكز المعلومات المتخصصة .

شروط عامة لإنشاء موقع قسم المكتبات والمعلومات على الإنترنت :

تمثل العناصر التالية شروطاً عامة ينبغى مراعاتها عند إنشاء موقع قسم المكتبات والمعلومات على الإنترنت :

١ - مراعاة استخدام لغة عربية سليمة منقحة من الأخطاء اللغوية والإملائية والطباعية .

٢ - إشراك أعضاء هيئة التدريس فى عملية تصميم وتحديث موقع القسم باعتباره أمراً هاماً يضمن عدم المقاومة كما يساعد على مشاركتهم فى تطويره وتحديثه ، كذلك إشراك الطلاب ونخبة من الخريجين العاملين فى مؤسسات يوجد لها مواقع على الإنترنت .

٣ - تحديد فترات زمنية ثابتة لتحديث الموقع على أن يظهر تاريخ آخر تحديث على الشاشة الرئيسية ، وينبغى أن يكون التحديث حقيقياً ويتمثل فى الإضافات والتعديلات التى تتم سواء على محتوى المادة الدراسية أو القراءات أو الجدول الدراسي ، أو النشاطات العلمية لأعضاء هيئة التدريس ... إلخ .

٤ - يمكن أن يكون التحديث عاماً وشاملاً لكامل الموقع أو أن يتم إضافة تاريخ تحديث جزء أو صفحة بعينها .

٥ - التركيز بشكل رئيسى على المحتوى العلمى والخبرات التعليمية للدارسين .

٦ - تحليل المحتوى بواسطة مصممى البرامج التعليمية واستخدام تقنيات نظم التعليم Instructional Systems Technology (IST) وذلك باستخدام أدوات التحليل ومنها خرائط التدفق لتحديد التدرج فى التعليم وذلك لكل صفحة أو شاشة .

٧ - مراعاة توفر عنصر الصداقة User-Friendly والذى يتمثل فى سهولة التعلم ، سهولة الاستخدام ، سهولة تذكر الوظائف والمفاتيح الخاصة بالموقع ، والعمل على إضفاء عنصر التشويق .

٨ - إجراء دراسات مسحية باستخدام مختلف الوسائل مثل الاستبيان والمقابلة ، سواء على النمط التقليدى أو عن طريق الموقع نفسه مع ملاحظة أن نشر الاستبيان على الموقع يقتصر المستجوبين على الذين يتصفحون الموقع بينما الوسيلة التقليدية ربما تساعد على معرفة آراء وتطلعات غير المتصفحين للموقع كذلك . ومما ينبغى أن تشمله دراسات المتصفحين التعرف على انطباعات المتصفحين وغيرهم عن الموقع ومدى تلبية الموقع لاحتياجاتهم .

٩ - إخضاع دراسات المتصفحين للموقع إلى المنهج العلمى ، وذلك باستخدام أحد مناهج البحث المعروفة كالمنهج التجريبى ووضع فروض البحث والعمل على اختبارها لقياس اتجاهات عينة عشوائية من المتصفحين ، ويلاحظ أن معظم المؤسسات لا تتبع هذه الطريقة وتكتفى بمسح آراء المتصفحين حول تفاعلهم مع الموقع وملاحظاتهم لتطويره .

إن أحد الطرق الملائمة لتقييم الموقع هو طلب تصنيف كل صفحة من صفحات الموقع وفقاً لمعيار معين يتدرج من ١ :٥ مثلاً وبهذه الطريقة يمكن معرفة أوجه القوة أو الضعف من وجهة نظر المتصفحين[١٣] .

١٠- العمل على تشجيع التأليف على شبكة الإنترنت وجعل الدراسات التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا جزءاً أساسياً من موقع القسم .

١١- يجب أن تتوفر مقومات البنية الأساسية والتى ينبغى أن تسبق بناء موقع قسم المكتبات والمعلومات مثل : موقع الجامعة ، وموقع الكلية ، وموقع المكتبة المركزية ، وموقع جمعية المكتبات... إلخ ، إذ لا جدوى لوجود موقع للقسم دون أن تتوفر مواقع تعمل على تغذيته ، وتشكل البنية التحتية له[١٤] .

١٢- تحديد الجهة المسئولة عن إدارة الموقع هل هى إدارة الحاسب ؟ هل هى إدارة الكلية ؟ أو هل هى القسم نفسه ؟

١٣- ينبغى أن لا تزيد المدة اللازمة للتحميل عن (٥) ثوان فى المعدل إذ أن المتصفح يبدأ الشعور بالملل عند زيادة المدة .

١٤- يجب أن يكون الموقع متوافقاً مع برامج التصفح الرئيسية Browsers مثل Internet

Konqueror ، Explorer, Netscape Opera .

١٥- يجب أن تتحقق التوافقية Compatibility بين أجزاء الموقع ، وكذلك الإصدارات المختلفة لنفس الـ Browser .

١٦- العمل على توفير خاصية إرسال رسالة بالبريد الإلكترونى لمسئول الموقع Web Master .

١٧- العمل على توفير نماذج إلكترونية جاهزة e-forms يمكن تعبئتها من قبل المتصفح لتلقى التغذية الراجعة Feedback .

١٨- توفير خاصية التحكم وذلك عند إضافة إمكانات الصوت (محاضرة مثلاً) بحيث يكون ممكناً قفل، وتخفيض ، أو رفع الصوت .. إلخ.

١٩- توفير خاصية المؤتمرات والمحادثات عبر الإنترنت Net Conferences, Net Chatting لخدمة الأغراض التعليمية .

٢٠- توفير قائمة تفصيلية بمنسوبى القسم أو هيكل تنظيمى بالإضافة إلى خارطة توضح موقع القسم .

٢١- يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على الصفحة الرئيسية للموقع على أرقام التليفونات، والفاكسات ، والبريد الإلكترونى ، وعنوان المراسلة (صندوق البريد ، المدينة ، الدولة ، والرمز البريدى ، واسم وعنوان مسئول الموقع Web Master .. إلخ) .

٢٢- مراعاة ملائمة الموقع لعدد كبير من المتصفحين سواء كانوا دارسين أو أعضاء هيئة تدريس أو باحثين ، ومن هذا المنطلق يجب اختيار اللغة والمصطلحات الملائمة التى يسهل معها تصفح الموقع بعيداً عن التعقيدات.

٢٣- تحديد اللغة / اللغات الأخرى التى يمكن بها استعراض الموقع أو أجزاء منه إلى جانب اللغة العربية ، وفى هذه الحالة يجب أن يجد المتصفح هذه المعلومة بشكل واضح إما على الشاشة الرئيسية أو الشاشة الخاصة بالصفحات أو الأجزاء التى تتوفر بها تلك الإمكانية .

٢٤- يجب أن يتضمن الموقع إشارة عن حجم ونوع الملف الخاص بموضوع معين (مقالة مثلاً) باعتبار أن مثل هذه المعلومة مهمة للمتصفح يحتاجها قبل اتخاذ قرار بإنزال Download المادة المرغوبة .

٢٥- فى حالة اشتمال الموقع علي أجزاء تنشر بصفة دورية ويتم تحديثها على سبيل المثال الأبحاث الجارية لأعضاء هيئة التدريس فى القسم ، ففى هذه الحالة قد يرى القسم إضافة المواد التى يتم تحديثها ضمن أرشيف الموقع يمكن للمتصفحين المهتمين الرجوع إليها مع الأخذ فى الاعتبار أن ذلك يعنى الحاجة إلى المزيد من المساحات التخزينية .

٢٦- ينبغى مراعاة توثيق المصادر التى يتم جلبها إلى الموقع سواء كانت عبارة عن أدلة أو نصوص مقالات .. إلخ . كما ينبغى توفير البيانات الببليوجرافية كاملة عند إيراد المقالات والدراسات أو نشر مستخلصات عنها بحيث يمكن الرجوع إليها[١٥] .

تصميم الصفحة :

يجب أن تتحقق فى تصميم الصفحة الشروط التالية :

١ – تحديد موقع قائمة المحتويات ويفضل أن تكون الجزء الأيمن أو الأعلى من الشاشة .

٢ – تحديد موقع شريط الأدوات Tools bar ويفضل أن يكون أعلى وأسفل الشاشة .

٣ – يجب أن تتوفر مساحة كافية لعرض المحتويات، شريط القائمة ، قائمة المحتويات ، إلخ .

٤ – استخدام الألوان الجذابة المريحة مع ضرورة مراعاة انسجامها وعدم اختلاف الألوان من شاشة إلى أخرى للمحافظة على هوية الموقع .

٥ – يجب تناسق الألوان بين الخلفية والواجهة الأمامية ، كما يجب تناسق الألوان التى تظهر بها القائمة وشريط الأدوات وقائمة المحتويات ... إلخ[١٦] .

٦ – استخدام animation والفيديو كأدلة للمتصفح متى كان ذلك ممكناً والعمل على تجنب استخدام أسلوب Looping Animation وذلك لمنع إرباك المتصفح .

٧ – العمل على تحقيق فكرة ثبات مخطط الصفحة Page Layout من جزء إلى جزء دون الحاجة إلى تغيير ذلك المخطط .

٨ – يجب أن يكون هناك تناغم عام بين مخططات كافة الصفحات والأقسام التى يتكون منها الموقع .

٩ – ينطبق نفس المبدأ السابق على النص حيث ينبغى توفر التناغم التام بين مختلف الصفحات والأقسام التى يتكون منها الموقع من حيث نوع وحجم البنط والألوان بدلاً من التحول الفجائي أو ظهور صفحة أو جزء بشكل نشاز.

١٠ – التأكد من استخدام نمط موحد وأدوات الإبحار Navigation فى كافة الأقسام مثل : القوائم ، المفاتيح ، الروابط ، الرسوم .

١١ – ينبغى تقليل الاعتماد على خاصيتى الصوت والصور كلما أمكن ذلك لأن كل صورة يتم نقلها منفردة من كمبيوتر بعيد ويتفاوت الزمن الذى تستغرقه هذه العملية حسب نوع الاتصال وحجم المرور على الخط[١٧] .

١٢ – ينبغى تجنب استخدام رسوم وصور مختلفة فى كل صفحة / شاشة لأن ذلك يعنى وقتاً طويلاً للتحميل ، الحل الأمثل هو تثبيت الصورة بحيث تظهر فى كل الصفحات أو فى عدد من الصفحات المتتالية أو التى تختص بموضوع معين[١٨] .

١٣ – يجب أن تكون اللغة والكلمات والمصطلحات ملائمة وتتفق مع مستويات الطلاب فى مختلف المراحل دبلوم ، بكالوريوس ، دراسات عليا ، إلخ .

١٤ – استخدام البنط الغامق Bold Fonts عند الضرورة للتوضيح . واستخدام بنط ملائم لا يقل عن ١٢ لتسهيل القراءة .

١٥ – أن تكون الفقرات مختصرة لا تزيد عن ٤–٦ جمل فى كل فقرة مع مراعاة استخدام العناوين والعناوين الفرعية بشكل واضح يدل على الفقرات .

١٦- ينبغى أن يكون الفصل واضحًا ومحدداً بين المحتوى المعلوماتى وبين المحتوى الخاص بالآراء والتعليقات .

خدمات موقع قسم المكتبات والمعلومات :

يمكن أن يتيح الموقع خدمات عديدة ينتج عنها تحقيق الفوائد التالية :

١ - إمكانية تنظيم دورات التعليم عن بعد .

٢ - ملاءمة الموعد للدارسين وعدم التقيد بمواعيد ومكان محدد للمحاضرات .

٣ - الاستفادة من العنوان الإلكترونى لتلقى الاستفسارات وإعداد الردود .

٤ - وضع نماذج من أسئلة الاختبارات وحلولها .

٥ - الإطلاع على قائمة القراءات والمواقع التى ينصح بتصفحها للإعداد للإختبارات .

٦ - تحقيق فكرة التعليم المستمر .

٧ - إضفاء الحيوية والنشاط والتفاعل على العملية التعليمية .

٨ - فتح آفاق جديدة أمام الطلاب للإطلاع على تجارب الآخرين سواء داخل القطر أو على المستوى الإقليمى أو الدولى .

٩ - تطوير مهارات التعليم والاستزادة من المعرفة .

١٠- تطوير مهارات استخدام الكمبيوتر .

١١- تحسين صورة القسم فى الوسط الأكاديمى وفى المجتمع عموماً .

١٢- إمكانية تقديم خدمات متنوعة لعدد كبير من الدارسين وغيرهم خارج إطار الحرم الجامعى.

١٣- قيام تعاون بناء مع أقسام ومدارس المكتبات والمعلومات سواء داخل الدولة أو خارجها وتسهيل تبادل المعلومات بما يعود على العملية التعليمية بالنفع والفائدة .

١٤- إقامة وتعزيز العلاقات المهنية بين أعضاء هيئة التدريس فى القسم العلمى وفى مختلف أقسام المكتبات والمعلومات سواء على مستوى ، الدولة أو فى العالم العربى بصفة عامة .

١٥- تأهيل الخريجين للعمل فى بيئة المعلومات التى يمثل الإنترنت أحد أهم مكوناتها .

١٦- تفعيل الأهداف التى خصصت من أجلها الساعات المكتبية لعضو هيئة التدريس والتى لم تحقق أهدافها فى النمط التقليدى .

وفيما يلى نماذج من الخدمات التى يمكن تقديمها من خلال موقع القسم على الإنترنت :

١ - البريد الإلكترونى Electronic Mail :

يعد البريد الإلكترونى من أكثر خدمات الإنترنت شيوعاً كما يعد من أكثرها سهولة ، وفى الوسط التعليمى يلعب البريد الإلكترونى دوراً هاماً فى تقريب المسافات وتعزيز الصلات وقيام حوارات هادفة بناءة سواء فيما بين الطلاب أو فيما بينهم وأساتذتهم ، أو رئيس القسم أو الهيئة الإدارية، وذلك بهدف تبادل المعلومات وتوجيه الاستفسارات، وهناك بعض الدول التى اعتمدت البريد الإلكترونى وسيلة اتصال رسمية مثل : أمريكا واليابان ، ومن بين أهم استخدامات البريد الإلكترونى ما يلى :

١ – توجيه الأسئلة وتلقي الإجابات عليها .

٢ – تبادل المعلومات فيما يتعلق بأداء الواجبات أو الاستذكار للاختبارات .

٣ – تحديد مواعيد بين الطالب وعضو هيئة التدريس للإجابة على أسئلة الطالب أو لمناقشة ما يستعصى عليه فهمه .

٤ – تشجيع تبادل المعلومات بين مجموعات العمل لتنفيذ مشاريع الأبحاث ، وكذلك للقيام بالدراسات الميدانية .

مزايا استخدام البريد الإلكتروني :

يحقق استخدام البريد الإلكترونى مزايا عديدة من أهمها :

١ – توفير الوقت اللازم للاتصال حيث أن إرسال الرسالة يستغرق ثوانى معدودة .

٢ – إمكانية إرسال رسالة واحدة إلي عدد غير محدود من الأشخاص .

٣ – إمكانية قراءة الرسالة للرد عليها فى الأوقات التى يراها المستفيد ملائمة .

٤ – إلغاء الحواجز بين عضو هيئة التدريس والطلاب .

٥ – إمكانية ربط ملفات عديدة بالبريد الإلكترونى سواء على شكل صورة ، رسم ، فيديو ، ... إلخ .

٦ – إمكانية فرز الرسائل حسب مواعيد وصولها .

٧ – إمكانية إعادة توجيه الرسالة إلى أشخاص آخرين أو الاستفادة من الرسالة أو أجزاء منها بطرق متعددة .

٨ – إمكانية الرد على الرسائل الواردة دون الحاجة إلى كتابة مقدمات أو إعادة كتابة عناوين الأشخاص الذين وردت منهم الرسائل حيث ذلك يتم تلقائياً .

ب - قائمة البريد Mailing List :

تتكون قائمة البريد من عدة عناوين يتم تحويل جميع الرسائل إليها في عملية واحدة ، وتعتبر هذه القوائم مفيدة لتحديد اهتمامات الأشخاص ومن ثم إرسال المواد التى تقع فى دائرة اهتماماتهم ، وبذلك يتحقق التواصل وتنمو المعرفة بين كافة المستفيدين، كما أن تلك القوائم تساعد المؤسسات المهتمة بالتخصصات الموضوعية علي معرفة المهتمين بنشاطاتها ومن ثم إرسال التقارير والمواد الإعلامية إليهم بصفة دورية ، ويساعد وجود القائمة البريدية على تحقيق أهداف الإحاطة الجارية التقليدية التى تعتبر أحد أهم النشاطات المكتبية ولكن بصورة جديدة وفى فترة زمنية وجيزة .

وفيما يلى المجالات التى يمكن استخدام القوائم البريدية فيها :

١ – توزيع التعاميم الإدارية وتوفير الكثير من الجهد والوقت المستنفذين فى عمليات التصوير إجراءات الصادر والوارد .

٢ – الإحاطة بالندوات والمؤتمرات العلمية فى مجال التخصص فى وقت قياسى .

٣ – تشجيع الطلاب على الاشتراك فى قوائم بريدية تتفق مع تخصصاتهم الموضوعية .

٤ – إيجاد قوائم بأسماء الطلاب المسجلين فى المادة الدراسية ، بحيث يمكن لعضو هيئة

التدريس إرسال الواجبات والتعليمات إليهم .

٥ – الحد من ظاهرة الملصقات عن المناسبات العلمية على الجدران ، وكذلك من ظاهرة بقاء الملصق لفترات طويلة بعد إنتهاء المناسبة .

٦ – المساعدة على المحافظة على الجدران نظيفة وعدم تشويهها بالملصقات التى يصعب أحياناً إزالتها بسبب المواد المستخدمة فى عملية اللزق.

٧ – إمكانية ربط القوائم وفقاً للتخصصات ومجالات الاهتمام بالمؤسسات العامة مثل: جمعية المكتبات ، والمكتبة الوطنية ... إلخ .

٨ – تشجيع تبادل المعلومات بين أقسام المكتبات والمعلومات فى القطر الواحد أو فى الأقطار العربية ، وعلى المستوى العالمى .

٩ – المساعدة فى فهم أفضل للثقافات العالمية وتشجيع قيام تعاون مهنى علمى وتضييق الفجوات بين المختصين .

جـ - مجموعات الأخبار News Groups :

تمثل هذه الخدمة من خدمات الإنترنت نافذة لتبادل المعلومات ووضع الإعلانات التى يرغب الأشخاص أو المؤسسات من خلالها إلى إيصال رسائل عامة إلى كافة المتصفحين المهتمين ، وتختلف هذه الخدمة عن خدمة قوائم البريد فى أن الأخيرة تعنى بتوجيه رسائل إلى جمهور محدد من المتصفحين ، بينما مجموعات الأخبار وتسمى أحياناً لوحات الإعلان Bulletin Board تضع الإعلان بحيث يكون متاحاً لمن يرغب الإطلاع عليه .

وتتيح هذه الخدمة إمكانية فتح حوار مباشر من خلال مجموعات أو غرف الحوار Chat Room وهو أمر غير متاح فى خدمة القوائم البريدية .

ومن أهم المجالات التى يمكن استخدام مجموعات الأخبار فيها :

١ – إمكانية إجراء حوار بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب وفيما بين الطلاب أنفسهم ..

٢ – إمكانية وضع منتديات عامة وتقسيمها حسب مجالات الاهتمام مثل منتدى التعليم ، ومنتدى التعليم ، ومنتدى شبكات المعلومات ، ومنتدى الخدمة المكتبية ، ومنتدى الإنترنت ... إلخ .

٣ – قياس آراء الطلاب حول موضوع معين من خلال الإطلاع على تعليقاتهم .

٤ – تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة وحفزهم على المشاركة والإدلاء بآرائهم والتخلص من الجمود الذى يكتنف التعليم التقليدى الذى يعتمد على اتجاه واحد من المدرس إلى الطلاب .

٥ – إمكانية إيجاد مجموعة صغيرة متخصصة ضمن المجموعة العامة واستخدام خدمة ما يسمي Wisper .

توصيات الدراسة :

بناء على النتائج التى تم التوصل إليها فإن الدراسة تطرح التوصيات التالية :

(١) الاهتمام بالبنية التحتية والمتمثلة فى إيجاد مواقع نشطة للمؤسسات ذات العلاقة بتعليم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى مثل مواقع الجامعات ، والمكتبات الوطنية ،

وجمعيات المكتبات ، ومراكز المعلومات المتخصصة إلى جانب مواقع الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية ذات العلاقة مثل جامعة الدول العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إلخ .

(٢) ينبغى على حكومات الدول العربية الإسراع فى تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية بمعنى تقديم الخدمات العامة بشكل إلكترونى عبر شبكات مترابطة تكون متاحة للأفراد والجهات المستفيدة سواء عبر الإنترنت ، أو الإنترانت ومن أهم تلك الجهات المؤسسات التعليمية ومن بينها أقسام المكتبات والمعلومات .

(٣) ضرورة إعادة النظر بشكل جذرى فى أسعار تقديم خدمات الإنترنت ، وكذلك بطء تلك الخدمات مما يعيق تطبيق التعليم الإلكترونى ، ويتطلب ذلك القيام بدراسات شاملة لتطوير أساليب وإدارة خدمات الإنترنت والعمل على إعادة هيكلتها وتحسين أدائها وتقليل تكلفتها من أجل تشجيع وزيادة انتشارها على مستوى العالم العربى .

(٤) زيادة الاهتمام بالمواصفات والمقاييس العربية لحل اشكالات التصفح باللغة العربية والعمل على تحديث شفرات الحروف العربية المستخدمة فى المواقع .

(٥) ضرورة اضطلاع المكتبات الوطنية وجميعات المكتبات فى الدول العربية بواجباتها ومسئولياتها تجاه تطوير مهنة المكتبات والمعلومات والمساهمة بفعالية فى تقديم الدعم التقنى لأقسام المكتبات والمعلومات لإنشاء مواقع نشطة لها على الإنترنت .

(٦) ضرورة تبنى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلم (الأليكسو) دراسات علمية وعقد مؤتمرات متخصصة فى مجال الإنترنت وتوظيفها لخدمة أغراض تعليم المكتبات والمعلومات .

(٧) قيام أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى بمراجعات دورية للمناهج الدراسية وطرق وأساليب التدريس بغية تطويرها والأخذ بأسباب التحديث والتجديد والاتصال بمثيلاتها فى دول العالم المتقدم .

(٨) الاهتمام الشديد بتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس فى أقسام المكتبات والمعلومات حتى يمكنهم الإضطلاع بأدوارهم الجديدة المتمثلة فى توجيه الطلاب وتنمية التفكير الاستقلالى لديهم ، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة التى تركز على مهارات التحليل والتفكير المنظم .

(٩) يجب أن لا تكتفى أقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى فقط بإنشاء مواقع لها يصل إليها الدارسون والمهتمون بل يجب أن يكون هاجس تلك المواقع تقديم الخدمات المناسبة وبالكيفية الملائمة وفي الوقت المحدد .

(١٠) تشكيل فرق عمل فى كل قسم من أقسام المكتبات والمعلومات يعهد إليها الإطلاع علي وتقييم مواقع أقسام ومدارس المكتبات والمعلومات فى الدول الأخرى والاتصال بالمؤسسات ذات العلاقة بتصميم ونشر مواقع الإنترنت ، والخروج بخطط مفصلة تطرح للنقاش مع كافة أعضاء هيئة التدريس والطلاب تمهيداً لإيجاد المواقع المقترحة لتلك الأقسام على الإنترنت .

قائمة المراجع

(1) Mechitov, Alezander; Moshkovich, Helen; and Underwood, Sharon. "comparative Analysis of Academic Web Sites", **Education**, V. 121, issue 4, summer 2001, pp. 652-662, http://Search. epnet. com / direct . asp? an = 5016728 & db = afh.

(٢) حافظ ، عبد الرشيد بن عبد العزيز «حتمية التغيير فى تعليم المكتبات والمعلومات» **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات** ، مج ٨ ، ع٢ ، مايو ٢٠٠٣ ، (قيد النشر) .

(٣) صادق ، أمنية مصطفى «إعداد موقع للمكتبة المدرسية العربية على شبكة الإنترنت» **الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات** ، مج ٦ ، ع ١١ ، يناير ١٩٩٩ ص ص ١٠٣-١٢٠ .

(٤) الموسى ، عبد الله . **محاضرة بعنوان إستخدام خدمات الاتصال في الإنترنت بفعالية فى التعليم** ، إدارة تعليم الرياض فى ١٤٢١/٨/١٧هـ .

(5) Salkever, Alez. "Looking at Colleges on the Web ? Let the Buyer Beware" **Christian Science Monito** V. 91, issue 69, 3/8/99, http : // search . epnet . com / direct . asp ? an = 16404959 & db = afh.

(6) Tyler, Alyson, "A Survey of Distance Learning and Information Sciences Delivered Via the Internet" **Education for Information**. V. 19, Issue 1, 2001, pp. 47-59, http:// search. epnet. com / direct . asp ? an = 5031822 & db = afh.

(7) Caverly, David and MacDonald, Lucy. "Techtalk: Designing Online Developmental Education Courses". **Journal of Developmental Education**. v. 23. issue 1 , Fall 99, pp. 36-37, http:// search. epnet. com / direct . asp ? an = 2256679 & db = afh.

(8) Turner, Steven. "The Hep Test for Grading Web Site Usability". **Computers in Libraries** . v. 22, issue 10, Nov/Dec. 2002, pp. 37-39, http:// search. epnet. com / direct . asp ? an = 7658721 & db = afh.

(9) Barron, Ann "Designing Web - based Training". **British Journal of Educational Technology**. v. 29, issue 4, Oct. 98. pp. 155-170, http:// search. epnet. com / direct . asp ? an = 3251738 & db = afh.

(10) Mechitov., Op. Cit.

(11) Brang, Robert; Kim, Dohun; Lynne. "Online Educational Materials for Use in Instruction" **Techer Librarian** v.

28, issue 1, Sep. 2000, pp. 21-23, http:// search. epnet. com / direct . asp ? an = 3686662 & db = afh.

(12) Adagbasa, Nosakhare "Website Design on Some Aspects of a Peoples Culture : The Binis of Edo State, Nigeria". **African Journal of Library, Archives & Information Science**, v. 12, No. 2, Oct. 2002, pp. 133-43.

(13) Ficher, D. and Cervone, F. "Documents Data Information Retrieval & XML" **ONLINE**. v. 24, No. 6, 2000, pp. 30-36.

(١٤) صادق ، مرجع سابق .

(15) Barron, Op. Cit.,

(16) Barron, Op. Cit.,

(17) Kennedy, Shirley Duglin. "Web Design That Won't Get you nito Trouble." **Computers in Libraries**. v. 21, issue 6, Jun 2001, pp. 30-35, http : // search . epnet . com / direct . asp ? an = 4545570 & db = afh.

(18) Haiman, Serphen. "Designing The Home Page". **Computer Artist** v. 4, issue 4, Jun/Jul 95, pp. 41-43, http : // search . epnet . com / direct . asp ? an = 9510253937 & db = afh.

الإنتاج الفكرى العربى
فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات
دراسة ببليومترية

د. هدى محمد باطويل

أستاذ المكتبات المعلومات المساعد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبدالعزيز – جدة

تحتل الدراسات الببليومترية مكانة هامة فى دراسات المكتبات والمعلومات ، كما تعد فى عصرنا هذا منهجاً خاصاً وقائماً بذاته من مناهج البحث العلمى فى هذا المجال ، نظراً لاعتماده على الطريقة الكمية والإحصائية التى يمكن من خلالها تحليل الإنتاج الفكرى والتعرف على سماته وخصائصه ، وتحديد إنتاجية المؤلفين ومعرفة تشتت مقالات الدوريات وتقادم المطبوعات ... من أجل تشخيص مشكلات المكتبات وخدمات المكتبات خاصة فيما يتعلق باختيار الكتب والدوريات وتقييم المجموعات والعمل على حل هذه المشكلات بهدف الارتقاء بالخدمات المعلوماتية فى المكتبات ومراكز المعلومات .

ونظراً لتعدد المصطلحات العربية التى تطلق على هذه الدراسات (القياسات الوراقية ؛ علم المقاييس ؛ الإحصاء الببليوجرافى ؛ الببليومتريقا) فإن هذه الدراسة سوف تستخدم المصطلح المعرب (الببليومتركس) Bibliometrics .

أولاً: الدراسات الببليومترية :

١-١ النشأة والتطور

يعتبر العالم بريتشاد Pritchard أول من استخدم مصطلح الببليومتركس Bibliometrics عام ١٩٦٩ م لتحل محل المصطلح الببليوجرافيا الإحصائية Statistical Bibliography الذى استخدمه هولم عام ١٩٢٢ م .

ولقد ظهرت أول دراسة ببليومترية عام ١٩١٧م على يد كول Cole واليس Eales عندما قاما بإعداد دراسة تحليلية مقارنة للإنتاج الفكرى لعلم التشريح الذى نشر فى الفترة من عام ١٥٥٠ – ١٨٦٠م[١] . كما يعد جروس وجروس Gross and Gross أول من استخدما العد المباشر وتحليل الاستشهادات المرجعية Citations الموجودة فى نهاية مقالات الدوريات وذلك فى الدراسة الخاصة بقائمة الدوريات فى مجال الكيمياء[٢] . وفى عام ١٩٤٣ م استخدم الببليوجرافى بول أوتليه

Paulotlet في كتابه الذى نشره بعنوان «معالجة مجموعات الوثائق : الكتاب عن الكتاب ، النظرية والتطبيق»[٣] ، وبعد ٢٢ عاماً استخدم غوسنل Gosnell فى بحث له عن تقادم المطبوعات . وفى عام ١٩٦٢ م استخدم المصطلح من قبل ريزنغ Raising فى مقاله نقدية عن دراسات الاستشهاد المرجعى . وفى عام ١٩٧٠ م استعمل المصطلح لأول مرة فى هذا المجال فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . وفى عام ١٩٧١ م ظهر المصطلح ببليومتركس Bibliometrics فى مستخلصات علم المكتبات (LISA) وفى كشاف أدبيات علم المكتبات Library Literature ، كما ظهر فى مستخلصات علم المعلومات Information Science Abstracts (ISA) فى عام ١٩٧٣ م .

وانطلاقاً من هذه الأهمية لهذه الدراسات وتحليلاتها وتطبيقاتها فى ميادين المعرفة العلمية فقد أهتمت كثير من الجامعات ومدارس المكتبات والمعلومات بتدريس مادة الدراسات الببليومترية ضمن برامجها للحصول على الماجستير والدكتوراه مع اختلاف تسمية المواد التى تدرس فى هذه الجامعات[٤] .

٢-١ أقسام الدراسات الببليومترية وأهدافها :

تنقسم الدراسات الببليومترية من حيث منهجيتها إلى قسمين رئيسيين هما :

١ – الدراسات الوصفية : Descriptive Studies

وهى تلك الدراسات التى تصف الملامح والخصائص الكمية والنوعية للإنتاج الفكرى .

٢ – الدراسات السلوكية : Behaviorial Studies

وهى تلك الدراسات التى تختبر تكوين العلاقات بين وحدات الإنتاج الفكرى وتعرف بدراسة الاستشهادات المرجعية[٥] . وكما هو معروف بأن الدراسات الببليومترية تعتمد على المنهج الكمى الذى يحول سمات وخصائص الإنتاج الفكرى إلى أرقام سهل عدها وإحصاؤها ومقارنتها وبالتالى استخراج مؤشرات موضوعية لهذا الإنتاج[٦] . وتهدف الدراسات الببليومترية بشقيها الوصفى والسلوكى إلى : التعرف إلى خصائص الإنتاج الفكرى وسماته ؛ وخصائص تداول المعلومات وترابطها بين المجالات المختلفة ؛ وإعطاء ملامح تطور التخصصات الفرعية والعلمية الجديدة ؛ ودراسة طبيعة الانتاجية وظواهر التأليف وتأثرها بعامل الزمن ؛ وتتبع ظواهر النشر وأجهزته وطبيعة المعلومات وكميتها وتشتتها الجغرافى والموضوعى[٧] .

أما بالنسبة للأهداف الأساسية للتحليل الكمى الذى تعنى به هذه الدراسات ، فقد لخصها بروكس Brookes فى المجالات التالية : تصميم نظم المعلومات وشبكاتها على أسس أكثر التزاماً بمقتضيات الاقتصاد ؛ والارتفاع بمستوى فعالية أنشطة تداول المعلومات ؛ والتعرف على مظاهر القصور فى الخدمات الببليوجرافية وقياس هذا القصور ؛ بالإضافة إلى التنبؤ باتجاهات النشر ؛ والكشف عن القوانين التجريبية التى يمكن أن تشكل أسس تطوير نظرية خاصة بعلم المعلومات[٨] .

١-٣ المجالات :

عند دراسة سمات وخصائص الإنتاج الفكرى فى أى مجال لابد من الاعتماد على أسلوب الدراسات الببليومترية الذى يمكن به وصف ومراقبة الملامح الهامة للإنتاج الفكرى الذى ينمو ويتغير بمعدل لا يمكن لأى أخصائى معلومات مجهزاً بالوسائل التقليدية أن يستطيع متابعة هذا الإنتاج[٩]. وهذه الدراسات تكون ذات نتائج صحيحة وموثوق بها إذا كانت الببليوجرافيات فى المجال متكاملة وغير متحيزة فى ذاتها ، وهذا المتغير لا يستطيع عالم المعلومات التحكم فيه . ومن هنا فمازالت الدراسات الببليومترية كجزء من علم المكتبات والمعلومات تعانى من عدم إمكانية ضبط جميع المتغيرات الداخلة فى الظاهرة[١٠] . ويمكن تحديد مجالات الدراسات الببليومترية فى الآتى :

الشكل الوعائى : أى الوسائط والمصادر الناقلة للمعلومات ؛ والتأليف من حيث توزيع الإنتاج على المؤلفين وأكثرهم إنتاجية ؛ **والموضوعات** – التوزيع الموضوعى للموضوعات الرئيسية والموضوعات الفرعية ؛ **والتوزيع التاريخى أو الزمنى** للإنتاج الفكرى ولأوعية المعلومات حسب الفترة الزمنية المحددة ؛ **والتوزيع الجغرافى والمكانى** حسب الدول والمناطق الجغرافية[١١] .

أن تحديد مجالات الدراسات الببليومترية لا يتطلب دراسة نصوص هذا الإنتاج أو التعرض لقراءة المواد ذاتها وعمل تحليل محتوى لها ، ولكن كل ما يتطلبه الأمر هو ترجمة أنشطة الاتصال – فى مرحلة التوثيق – على شكل بيانات وراقية تكون قابلة للقياس والإحصاء والتحليل[١٢] .

١-٤ القوانين المستخدمة :

هناك ثلاث قوانين رئيسية ظهرت فى مجال الدراسات الببليومترية هى : قانون برادفورد ، قانون زيف ، قانون لوتكا .

١ - قانون براد فورد للتشتت :

Bradford's law of Scattering

صاغ هذا القانون صمويل براد فورد عام ١٩٣٤ م عندما كان يعمل فى مكتبه العلوم الوطنية بجنوب كلينسكون فى إنكلترا أثناء قيامه بدراسات تتعلق بالجيوفيزيقيا التطبيقية والتشحيم؛ حيث لاحظ توزع مقالات الموضوع الواحد على الدوريات المختلفة ، وأن الدوريات فى كل موضوع يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام ، يتضمن كل قسم على ما يقارب الثلث من المقالات حول ذلك الموضوع وتكون على النحو التالى :

المجموعة الأولى : تتكون من عدد صغير من الدوريات لكنها تشتمل على عدد كبير من المقالات المتصلة بالموضوع بصورة مباشرة .

المجموعة الثانية : تتكون من عدد متواضع من الدوريات ، وهى دوريات منتجة لهذه المقالات.

المجموعة الثالثة : تتضمن الكثير من الدوريات التى تقدم قليل من المقالات ذات العلاقة[١٣] .

وقد حدد فراج مجالات الإفادة من قانون برادفورد فى مجال المكتبات والمعلومات ؛ فى مدى أكتمال الوراقيات وتقييم خدمات التكشيف ؛ مدى كفاية المقتنيات فى سياسات التزويد والاستبعاد ؛ الإعارة ؛ تحليل الاستشهادات المرجعية ؛ تقييم الدوريات والتخلص من الدوريات المتقادمة[١٤] ؛

إدارة المكتبات المتخصصة وتخطيط النظم وتسهيل مهمة اتخاذ القرار وبخاصة فى مجال انتقاء وشراء مختلف مصادر المعلومات[١٥] .

٢ - قانون زيف : Zipf's Law

صاحب هذا القانون جورج زيف أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد والذى كان مهتماً بدراسة تغيرات النطق فى اللغة وتكرار الكلمات حيث وجد أن عدد الكلمات المستخدمة له علاقة متينة بعدد تكرار استخداماتها ، وجرب مبدأه مستخدماً كشاف الكلمات Index of words لجميس جويس بولس James Joyce's Ulysses واستنتج ما يلى :

١ – كلمات قليلة ترد كثيراً .

٢ – كلمات كثيرة ترد قليلاً .

٣ – إن حاصل ضرب التسلسل فى التكرار يكون دائماً ثابتاً .

وقد عبر زيف عن هذه الظاهرة «بقانون تناقص عائد الكلمات»[١٦] . وأن هذا القانون يمكن أن يطبق إلى ما هو أبعد من اللغة بحيث يمكن أن يعمم على كثير من الأنشطة والخدمات المكتبية ، ويشمل ذلك أنتشار وتوزيع الببليوجرافيا بين المصادر المختلفة ، واستخدم الدوريات والكتب فى المكتبة واستخدام الخدمات المكتبية من قبل جمهور المستفيدين[١٧] .

٣ - قانون لوتكا : Lotka's Law

واضع هذه القانون ألفريد لوتكا Alfred Lotka وهو مختص بالرياضيات . حاول عام ١٩٢٦ م تحليل الإنتاج العلمى للمؤلفين من خلال قياس واحتساب عدد المؤلفين والمقالات التى أنتجوها باستخدام كشافين أحدهما فى الكيمياء والآخر فى الفيزياء ولم يركز على كمية إنتاج هؤلاء العلماء فحسب بل نوعية إنتاجهم أيضاً[١٨] . وقد أظهرت نتيجة البحث «أن عدد المؤلفين الذين يساهمون بمقالتين يعادلون ١/٤ الذين يساهمون بمقالة واحدة ، وأن عدد الذين يساهمون بثلاث مقالات يعادلون ١/٩ الذين يساهمون بمقالة واحدة وهكذا ، فإن عدد المؤلفين الذين يساهمون بـ (ن) من المقالات سوف يعادلون ($\frac{1}{ن^2}$) من عدد المؤلفين الذين يساهمون بمقالة واحدة ، وأن نسبة المؤلفين الذين لهم مساهمة واحدة تعادل ٦٠٪»[١٩] .

هذه هى أهم القوانين المستخدمة فى الدراسات الببليومترية ، وهى قوانين تجريبية لم تأخذ صفة الاكتمال ، وذلك على ضوء الدراسات التى أجريت عليها والتى قدمت لها العديد من الإضافات والتعديلات .

ثانيا : الدراسة المنهجية :

تمهيد :

إن بداية التعليم الأكاديمى لعلوم المكتبات – المعلومات يرتبط بإنشاء أول مدرسة للمكتبات فى جامعة كولومبيا عام ١٨٨٧ م بدعم ومساندة من جمعية المكتبات الأمريكية[٢٠] . وفى السنوات الأولى من القرن العشرين تم التوسع فى افتتاح كليات وأقسام للمكتبات حتى بلغت (١٠) مدارس وأقسام فى عشر جامعات مختلفة حتى عام ١٩١٧ م . وكانت مدة برامج تعليم المكتبات فى هذه المدارس تتراوح ما بين سنة أكاديمية أو فصليين دراسيين وما

بين عامين دراسيين أو أربعة فصول وجميعها على مستوى الدرجة الجامعية الأولى ماعدا واحدة كانت على مستوى الدبلوم المتوسط ، كما كانت تضم عدداً قليلاً من المقررات مثل : التزويد والفهرسة والتصنيف والإدارة ومناهج البحث، بإضافة إلي أفتقارها إلى الحد الأدنى من المقومات التى تجعل من كفاءة الطالب الملتحق بها أمر مقبولاً من وجهة نظر المسئولين عن المكتبات[٢١] . ومنذ عام ١٩٠٥ م أخذت الجمعية الأمريكية للمكتبات على عاتقها مراقبة أوضاع برامج تعليم المكتبات والمعلومات فى الولايات المتحدة الأمريكية ولهذا صممت معايير للاعتماد والتقويم الغرض منه تحسين خدمات المكتبات من خلال تحسين التعليم المهنى للمكتبيين فضلاً عن ضمان المستوى الجيد للناتج التعليمى[٢٢] .

ولو تتبعنا تطور تعليم المكتبات والمعلومات خارج الولايات المتحدة لوجدنا إن انتشار البرامج فى انجلترا كان بطيئاً للغاية ولم يكن هناك إلا مدرسة واحدة حتى عام ١٩٥١ م ، وهو نفس العام الذى بدأت فيه حركة التعليم فى كندا .

ولم تبدأ البرامج فى دول أوروبا الشرقية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وكانت فى معظمها خارج إطار الجامعات المعاهد العليا ، وحتى فرنسا وألمانيا ورغم إن الدراسات الجامعية بها بدأت فى السنوات الأولى من القرن العشرين إلا إن انتشار البرامج من الناحية العددية كان قليلاً بل وكان مركزاً أيضاً على درجة الدبلوم[٢٣] .

وفى الدول العربية بدأت النهضة الحقيقية فى تعليم المكتبات والمعلومات مع افتتاح قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة فى مصر عام ١٩٥١ م ، ثم تتابعت بعد ذلك الأقسام فى السودان ١٩٦٦ م، والمملكة العربية السعودية بمعهد الإدارة العامة أولاً فى عام ١٩٦٨ م ، ثم فى أربع جامعات وكلية، ثم بالعراق ١٩٦٨ م ، والمغرب ١٩٧٤ م ، والجزائر ١٩٧٥ م ، وليبيا ١٩٧٦ م ، وتونس ١٩٧٩ م...[٢٤] . وبعدها توالى تأسيس هذه الأقسام أو المعاهد فى الجامعات العربية الأخرى .

وتعمل هذه الأقسام والمعاهد على تكوين الكوادر المتخصصة للعمل فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات والأرشيف وما فى حكمها ، وتمنح شهادة متوسطة (سنتين أو ثلاث سنوات بعد الشهادة الثانوية) أو الليسانس والبكالوريوس بعد أربع سنوات وبعضها يمنح شهادة الماجستير والدكتوراه ، ويضع كل قسم من هذه الأقسام برامجه ومناهجه بصورة مستقلة دون تشاور مع الأقسام الأخرى للإفادة من تجاربها . وتشكو أقسام المكتبات والمعلومات العربية ومعاهدها من بعض المشكلات بدءاً من الأهداف المرسومة مروراً بالمناهج والمختبرات والتجهيزات المعملية وانتهاء بالوسائل والتطبيقات الميدانية .

ويرى عبد اللطيف صوفى[٢٥] أن معظم هذه المعاهد والأقسام لا تساير العصر بالقدر المطلوب لإعداد قوى بشرية قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . لذلك أصبح من الضرورى أن تتعاون أقسام المكتبات والمعلومات فى وضع استراتيجية أو سياسة عربية موحدة تتمكن من رفع مستويات التعليم والتأهيل والتدريب وجعلها مواكبة للعصر فى العالم المعاصر .

ورغم وفرة الدراسات العربية والأجنبية التى تعرضت لتعليم المكتبات والمعلومات وتطوره سواء على المستوى المحلى أو الدولى ، إلا أن الإنتاج الفكرى فى هذا المجال لم ينل نصيباً من الدراسات الببليومترية سواء ما كان يتعلق منها بالجانب الوصفى أو الجانب السلوكى للتعرف على سماته وخصائصه . مما دفع الباحثة إلى دراسة الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات للتعرف على خصائصه وسماته ، والكشف عن نقاط القوة والضعف فى هذا الإنتاج .

٢-١ مشكلة الدراسة :

- يمكن تحديد مشكلة الدراسة فى السؤال الآتى :
- ماهى سمات وخصائص الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات ؟ وماهى نقاط القوة والضعف فى هذا الإنتاج ؟

٢-٢ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة فى كونها أول دراسة عربية ببليومترية تناولت مجال تعليم المكتبات منذ بداية التأليف فيه إلى عام ٢٠٠٠ م . وعلى الرغم من وجود دراسة عربية مماثلة أعدها مصطفى حسام الدين والتى بعنوان «تأهيل وتدريب المكتبيين واختصاصيى المعلومات : سمات الإنتاج الفكرى فى الموضوع» ، إلا أن الدراسة تختلف عنها من حيث اقتصارها على الإنتاج الفكرى العربى فى مجال التعليم والتأهيل الأكاديمى فقط الذى يعد القوى البشرية المنوط بها تحمل مسئولية العمل فى المكتبات ومراكز المعلومات . ومن ثم تأتى أهمية الدراسة من كونها توضح خصائص هذا الإنتاج من أجل توجيه اهتمام طلاب الدراسات العليا فى أقسام المكتبات والمعلومات نحو دراسة الموضوعات التى تتصف بقلة أو ندرة التأليف فى المجال ، كما تساعد هذه الدراسة فى ترشيد عمليات تزويد المكتبات ومراكز المعلومات بالإنتاج الفكرى وتوجيهه الوجهة الصحيحة نحو أغزر المؤلفين إنتاجاً وأكثر الأماكن نشراً وأكثر الموضوعات تأليفاً . بالإضافة إلى تعريف الدارس فى علوم المكتبات والمعلومات على الاتجاهات النوعية والموضوعية للإنتاج الفكرى العربى فى هذا المجال .

٢-٣ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى حصر وتحليل الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات خلال الفترة من عام ١٩٤٧ م إلى عام ٢٠٠٠ م بهدف التعرف على خصائص وسمات هذا الإنتاج من حيث : الكثافة العددية لحجم الإنتاج الفكرى المنشور فى المجال ؛ ونوعية أوعية المعلومات التى ظهر فيها هذا الإنتاج ؛ واللغات التى كتب بها هذا الإنتاج ؛ والتوزيع الجغرافى للإنتاج الفكرى داخل الوطن العربى وخارجه ؛ والتوزيع الزمنى للإنتاج الفكرى لهذا المجال ؛ والتوزيع الموضوعى فى هذا الإنتاج ؛ وأخيراً مؤلفو الإنتاج الفكرى فى هذا المجال .

٢-٤ أسئلة الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

١ – ما الكثافة العددية للإنتاج الفكرى العربى فى

مجال تعليم المكتبات والمعلومات ؟

٢ – ما أوعية المعلومات المستخدمة لنشر الإنتاج الفكرى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات ؟

٣ – ما أكثر الدوريات نشراً للمقالات فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات ؟

٤ – ما الفترات الزمنية التى زاد الإنتاج فيها أو قل ؟

٥ – ما الموضوعات التى كثرت معالجتها أو قل تناولها فى هذا الإنتاج .

٦ – ماهو إسهام كل دولة عربية فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات ؟ وما نقاط القوة والضعف فيه ؟

٧ – ما اللغات المستخدمة فى التأليف سواء العربية أو الأجنبية ؟ وماهو دور الترجمة فى هذا المجال ؟

٨ – ما نوعيات التأليف ؟ وهل يتعاون المؤلفون فى نشر أعمالهم ؟ أم اقتصر التأليف على الجانب الفردى ؟

٥-٢ مصادر الدراسة :

نظراً لعدم تجديد عمادة شئون المكتبات – ممثلة بالمكتبة المركزية (بنين) – بجامعة الملك عبدالعزيز اشتراكاتها فى كل قواعد المعلومات الببليوجرافية الآلية : قاعدة بيانات مستخلصات علم المعلومات (ISA) ، وقاعدة بيانات مستخلصات المكتبات وعلم المعلومات (LISA) ، وقاعدة بيانات الرسائل الجامعية (DAT) . رأت الباحثة الاعتماد على المصادر الببليوجرافية التى تغطى الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات التى قام بإعدادها محمد فتحى عبدالهادى وهى :

١ – الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات .– ط٢ .– الرياض : دار المريخ ، ١٤٠١ هـ/١٩٨١م .

٢ – الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات فى عشر سنوات ١٩٧٦–١٩٨٥م .– الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م .

٣ – الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات ١٩٨٦–١٩٩٠م .– الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٦ هـ/١٩٩٥م .

٤ – الإنتاج الفكرى العربي فى مجال المكتبات والمعلومات ١٩٩١–١٩٩٦م .– الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠م .

٥ – الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات ١٩٩٧–٢٠٠٠م .– الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣م .

وكانت الخطوة الأولى هى إعداد قائمة ببليوجرافية تشتمل على المواد التى كتبت فى مجال الدراسة . وتجدر الإشارة إلى أن الباحثة قد واجهت صعوبة فى تداخل هذا الموضوع مع موضوعى التدريب لأخصائى المكتبات والمعلومات وتعليم المستفيدين استخدام المكتبات – التربية المكتبية – نظراً لجمع محمد فتحى عبدالهادى

موضوع التدريب مع التعليم تحت رأس موضوع واحد «تأهيل المكتبيين واختصاصيى المعلومات ، بالإضافة إلى ورود بعض الدوريات بأسمائها المختصرة مثل RIST» وغيرها وقد تمكنت الباحثة من تحديد الأماكن والهيئات الناشرة للدوريات التى غطت مقالاتها مجال تعليم المكتبات والمعلومات بالرجوع إلى قاعدة بيانات Ulrich's Internation Periodicals Directory .

ولقد تم استبعاد بعض المواد لعدم ملاءمتها لموضوع الدراسة . هذا وقد بلغ عدد المواد – التى تم حصرها – فى المجال (٣٩٥) مادة . أجرت الباحثة دراسة تحليلية – للقائمة التى قامت بإعدادها – غطت الجوانب : العددية والنوعية لهذا الإنتاج ، والجوانب الزمنية والموضوعية واللغوية ومؤلفو هذا الإنتاج .

٢-٦ حدود الدراسة :

تغطى الدراسة الحدود التالية :

١ - الحدود الموضوعية :

تناولت الدراسة حصر الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات والذى يقصد به : كل المؤلفات والكتابات التى ألفها مؤلفون عرب سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية الأخرى ، كما يقصد به أيضاً : كل المؤلفات والكتابات التى ألفها مؤلفون أجانب ونشرت فى الدول العربية فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات . وعلى هذا ، فإن الدراسة تستبعد الإنتاج الفكرى العربى فى مجال التعليم المستمر والتدريب لأخصائى المكتبات والمعلومات ، وتعليم المستفيد أى التربية المكتبية .

٢ - الحدود المكانية :

اقتصرت على حصر الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات والذى نشر داخل الوطن العربى لمؤلفين عرب وأجانب ، كما اشتمل الحصر كل ما نشره المؤلفون العرب خارج الوطن العربى سواء كان انتاجاً مفرداً أو مشتركاً أو مترجماً .

٣ - الحدود اللغوية :

حصرت الدراسة جل ما نشر من إنتاج فكرى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات باللغة العربية وغيرها من اللغات الأجنبية .

٤ - الحدود الزمانية :

حصرت الدراسة الإنتاج الفكرى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات خلال الفترة من عام ١٩٤٧ م إلى عام ٢٠٠٠ م أى أن مدة الحصر تصل إلى حوالى (٥٣) عاماً .

٢-٧ منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة فى دراستها لسمات وخصائص الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات على منهج الدراسات الببليومترية – فى جانبها الوصفى – والذى يعتمد على المنهج الكمى الذى يحول سمات وخصائص الإنتاج الفكرى إلى أرقام يسهل عدها وإحصاءها ، وبالتالى استخراج مؤشرات موضوعية ومحايدة لهذا الإنتاج .

٢-٨ الدراسات السابقة :

٢-٨-١ الدراسات العربية :

لم يبدأ ظهور الدراسات الببليومترية فى العالم العربى إلا قرب منتصف السبعينات من القرن الماضى ، أى بعد مرور أكثر من نصف قرن على ظهورها فى كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية . وتعد دراسة شوقى سالم التى صدرت فى عام ١٩٧٤ م أول الدراسات وهى الدراسة الوحيدة خلال السبعينات من هذا القرن ، وقد حلل فيها المؤلف ما تم حصره من إنتاج فكرى فى مجال المكتبات والمعلومات حتى عام ١٩٧٠ م وشملت (١٥٥٥) مادة . وخلال الثمانينات ظهرت خمس دراسات تعنى بتحليل الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات كانت أولها : دراسة محمد فتحى عبدالهادى عام ١٩٨٢ م حيث درس الإسهام الخليجى فى مجال المكتبات والمعلومات معتمداً على ببليوجرافية من إعداده شملت (٢١١) مادة هى مجمل ما تم جمعه من مواد حتى نهاية عام ١٩٨١ م . وفى عام ١٩٨٥ م ناقش أسامة السيد محمود سمات الإنتاج الفكرى فى مجال المكتبات والمعلومات فى دراسة تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه حلل فيها (٢٩٨٩) مادة صدرت فى الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩٨٠ م ، وفى عام ١٩٨٦ م نشر ربحى عليان الشربجى تحليلاً لـ ٤٦٢ مقال ظهرت فى رسالة المكتبة (عمان ، الأردن) خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٥ م[٢٦] . وفى عام ١٩٨٧ م درس محمد فتحى عبدالهادى الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات العامة[٢٧] فحلل (٢٨١) مادة هى مجموع ما حصره فى الموضوع حتى عام ١٩٨٢ م . وقد ألحق بهذه الدراسة دراسة أخرى عام ١٩٨٩ م[٢٨] حلل فيها ما يزيد على (٥٠٠) مادة فى مجال المكتبات والمعلومات هى مجمل ما تم جمعه من الإنتاج الفكرى العربى الذى صدر فى عام ١٩٨٧ م .

ومع بداية التسعينات من القرن الماضى زادت الدراسات الببليومترية حول الإنتاج العربى فى مجال المكتبات والمعلومات زيادة ملحوظة ، ولهذا آثرت الباحثة أن تستعرض بعض الدراسات العربية التى نشرت منذ عام ١٩٩٠ م .

ففى عام ١٩٩٠ أصدر ناصر السويدان وأيمن الغفيلى[٢٩] دراسة تهدف إلى استقصاء حقيقة ما ينشر فى الدوريات العربية عن التصنيف ، وقد قام الباحثان بإعداد قائمة ببليوجرافية بالدراسات المنشورة فى الدوريات العربية عن التصنيف ثم قاما بتحليل البيانات واستنتاج أهم المؤشرات المتعلقة بموضوعات التصنيف والفترات الزمنية والدوريات التى تم النشر بها . وكانت فترة التغطية من ١٣٧٨ هـ إلى ١٤٠٩ هـ ، وبلغ عدد المواد المحللة (٨٠) مادة شارك فى كتابتها (٤٢) مؤلفاً .

وفى نفس العام أيضاً نشرت نعمات مصطفى[٣٠] دراسة تهدف منها إلى تحليل ما أسهم به العرب من إنتاج فكرى فى مجال المكتبات الجامعية والمعهدية حتى نهاية عام ١٩٨٩ م . وتسهيلاً للدراسة قامت الباحثة بإعداد قائمة ببليوجرافية فى هذا المجال بالاعتماد على مصادر المعلومات الأولية والثانوية التى تناولت الإنتاج الفكرى فى المكتبات والمعلومات سواء بالتسجيل

والحصر أو بالدراسة والتحليل ثم قامت بدراسة مكونات القائمة دراسة وصفية تحليلية إحصائية وذلك من حيث : الموضوع والفترة الزمنية والمناطق الجغرافية واتجاهات التأليف .

وفى عام ١٩٩٢ م قامت حورية مشالى[٣١] بحصر وتحليل الإنتاج الفكرى السعودى فى مجال المكتبات والمعلومات خلال الفترة من ١٩٤٨-١٩٨٥ م من حيث نشأته وتطوره ، وانتشاره فى أوعية المعلومات ، وتوزيعه الجغرافى فى المملكة العربية السعودية وخارجها ، والموضوعات العلمية المتمثلة فى هذا الإنتاج ، واتجاهات التأليف والنشر واللغات التى استخدمت فى التأليف والذى وصل عدده إلى (٢٩٣) مادة . وقد أتبعت الباحثة فى دراستها أسلوب الببليومتركس Bibliometrics أى القياس الكمى الذى يتضمن تطبيق الطرق الإحصائية على الببليوجرافيات ، كما اعتمدت فى حصر الإنتاج الفكرى السعودى على المصادر الببليوجرافية التى تغطى الإنتاج الفكرى العربى .

وفى عام ١٩٩٣ م نشر محمد صالح عاشور[٣٢] دراسته التى اعتمدت على قاعدة بيانات آلية لمقالات الدوريات المأخوذة من كشاف الاستشهاد والمرجعى Science Citation Index عام ١٩٨٠-١٩٨٤ م . وكان الهدف من الدراسة هو التعرف على أشكال نشر أعمال العلماء فى المملكة العربية السعودية . وأظهرت النتائج قوة الإنتاج الفكرى للعلماء السعوديين فى المؤسسات التعليمية ، كما سيطرت علوم الأحياء والطب على الأنشطة البحثية . وأن أكثر الجماعات إنتاجية هم علماء الكيمياء ، ويفضل العلماء السعوديين الإنتاج الفكرى الخاص بالولايات المتحدة وبريطانيا . كما أوضحت نتائج الدراسة أن معظم دوريات اللب التى ينشر فيها السعوديون متوافرة فى المكتبات الأكاديمية والمتخصصة .

وفى عام ١٩٩٤ م نشر سمير نجم[٣٣] دراسته باللغة الإنجليزية والتى ألقى الضوء فيها على سلوك الاتصال العلمى لدى المؤلفين العرب فى مجال المكتبات والمعلومات ، وذلك من خلال دراسة سمات الإنتاج الفكرى المستخدم من جانبهم. وقامت الدراسة على تحليل الاستشهادات المرجعية لمقالات الدوريات التى نشرت خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٨ م فى دورية «مكتبة الإدارة» باعتبارها دورية علمية وأكاديمية فى المجال . ولقد تبين من الدراسة أن الإنتاج الفكرى الإنجليزى هو مصدر المعلومات الرئيس لدى المؤلفين العرب فى مجال المكتبات والمعلومات وأنهم يعتمدون على هذا الإنتاج المنشور خلال الفترة من ٥-١٥ عام بدرجة أكبر من الاعتماد على إنتاجهم الفكرى ، وأن الكتب أكثر أوعية المعلومات استخداماً ، كما أظهرت الدراسة أن هذا الاستخدام قد غطى معظم قطاعات المجال ولكن بتركيز أكبر على مجال الخدمات الفنية مثل : الفهرسة والتصنيف ، التزويد ، إدارة المكتبات ، وتعليم المكتبات . بالإضافة إلى اهتمام المؤلفين العرب بمصادر المعلومات التى تنشر محلياً فى بلادهم .

وفى نفس العام أيضاً نشر سمير نجم دراسته التى تناول فيها خصائص النشر العلمى للباحثين العرب فى العلوم الاجتماعية[٣٤] وذلك بهدف التعرف على خصائص انتاج ٦٨ باحثاً عربياً فى

أربع من فروع العلوم الاجتماعية من حيث اللغة المستخدمة لكتابة البحوث وأوعية المعلومات المفضلة للنشر فيها ومدى التعاون فى كتابة البحوث العلمية. وقد أظهرت الدراسة تفضيل الباحثين العرب فى العلوم الاجتماعية استخدام اللغة العربية كلغة للبحث العلمى على جميع اللغات الأجنبية مجتمعة ، كما أظهرت وعيهم لأهمية الدوريات العلمية كأحد أشهر أوعية المعلومات وأكثرها أستخداماً لبث أفكارهم ونشر إنتاجهم الفكرى . أما بالنسبة لمدى التعاون فى كتابة البحوث العلمية فقد أظهرت الدراسة تفضيل الباحثين العرب فى العلوم الاجتماعية العمل الفردى على المشاركة فى البحوث .

كما صدر فى نفس العام كتاب قام بإعداده عبدالرحمن العكرش وسمير نجم[٣٥] تناولا فيه خصائص الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات خلال الفترة من عام ١٨٧٠ م إلى ١٩٩٠ م بهدف معرفة الخصائص البنائية لهذا الإنتاج من حيث توزيعاته : اللغوية والجغرافية والزمنية والموضوعية ، بالإضافة إلى توزيع المسئولية لمعرفة سمات التعاون فى التأليف بين الباحثين العرب ، والخروج بمجموعة الدول المحورية التى أسهمت بنشر أكثرية هذا الإنتاج .

وفى نفس العام تناولت فاتن بامفلح[٣٦] فى رسالتها للحصول على درجة الماجستير الإنتاج الفكرى الدولى فى مجال المكتبات والمعلومات من عام ١٩٨٦ م وحتى ١٩٩٠ م بهدف التعرف على أدوات الضبط الببليوجرافى للإنتاج الفكرى الدولى وتقويمها وتحديد مميزات وعيوب كل منها ، كذلك التعرف على طبيعة هذا الإنتاج فى أحدث فتراته الزمنية وذلك من خلال التعرف على سماته اللغوية والمكانية والنوعية ومؤسسات ومصادر نشره وموضوعاته وأهم دورياته وأغزر مؤلفيه . وقد استخدمت الباحثة مجموعة من المناهج اللازمة للإجابة عن تساؤلات البحث وفى مقدمتها المنهج الكمى .

وفى عام ١٩٩٦ م نشر محمد فتحى عبدالهادى دراسته عن الإنتاج الفكرى العربى فى رؤوس الموضوعات[٣٧] والذى حلل فيها هذا الإنتاج منذ عام ١٩٥٨ م وحتى ١٩٩٥ م . حيث قام بتحليل وفحص ٦٧ مادة تمثل (٤٢,٧٪) من مجمل الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات البالغ عدده (١٦,٠٠٠) مادة من حيث توزيعه اللغوى والزمنى والجغرافى ونوعيات المواد والاهتمامات الموضوعية ومسئولية التأليف .

وفى عام ١٩٩٧ م نشر أياد الطباع دراسته الببليومترية عن الإنتاج الفكرى العربى المطبوع من الكتب منذ نشأة الطباعة وحتى نهاية القرن التاسع عشر[٣٨] والتى اعتمد فيها الباحث على ٣٤ ببليوجرافية . تم تقسيمها على البلدان التى دخلتها الطباعة (١٥ بلداً) ثم جهز بياناته على ترتيبين : ترتيب تاريخى يظهر ما طبع فى كل عقد من السنين منذ دخول الطباعة البلد موضوع الدراسة ، وترتيب موضوعى يظهر الاتجاهات الفكرية والموضوعية السائدة فى تلك الفترة . وكان الهدف من هذه الدراسة : التعريف بجهود السلف فى العناية بالطباعة العربية ومعرفة البلدان التى دخلتها الطباعة فى تلك الفترة وبيان أسبقيتها ، ومعرفة

الاتجاهات الفكرية والموضوعية السائدة وكمية هذا الانتاج وتحليله وتطوره التاريخى ، وقد أعتمد الباحث فى دراسته على عدة مناهج : المنهج التاريخى ، والمنهج الوصفى التحليلى بالإضافة إلى التقصى المنظم للحقائق العلمية والتاريخية لاستنباط نتائج تخدم أهداف الدراسة وتحقق أغراضها .

وفى عام ١٩٩٨م أعدت منى عبداللطيف[٣٩] دراستها التى تناولت فيها بالتحليل البحوث الزراعية بالمملكة العربية السعودية بهدف الكشف عن نواحى القوة والضعف فى التغطية الموضوعية لهذا الإنتاج الفكرى والتعرف على الدوريات الأساسية والأكثر استخداماً من قبل الباحثين فى المجال الزراعى ، ودراسة إنتاجية المؤلفين العرب فى المجال الزراعى ومدى التقدم أو التراجع فى هذه الإنتاجية. وقد أتبعت الباحثة فى دراستها على الأسلوب القياس الكمى وذلك بتطبيق الطرق الإحصائية على محتويات مجلة العلوم الزراعية وفق محورين : الأول تحليل مقالات المجلة بهدف التعرف على التوزيعات الكمية واللغوية والزمنية والموضوعية للمقالات والدراسات والتعرف على اتجاهات التأليف وإنتاجية المؤلفين . والثانى : يهدف إلى تحليل الاستشهادات المرجعية وذلك للتعرف على التوزيعات الكمية والنوعية والوعائية والموضوعية واللغوية لتلك الاستشهادات وتحديد التوزيع الجغرافى للدوريات المستشهد بها من قبل الباحثين .

كما ناقشت زينب محفوظ فى نفس العام رسالتها للدكتوراه[٤٠] والتى تناولت فيها الإنتاج الفكرى المصرى المعاصر لعلوم السياسية والاقتصاد بهدف التعرف على سمات وخصائص هذا الإنتاج من حيث : الكشف عن المؤلفين والرواد البارزين فى كل من مجالى السياسة والاقتصاد وتحديد إنتاجية المؤلفين ، وقياس مدى التشتت النوعى ، ودراسة العلاقات الموضوعية بين المجالين وعلاقة كل منهما بالعلوم والتخصصات الأخرى ، والتوزيع اللغوى وتأثير اللغة المستشهد بها على التيارات والمذاهب الفكرية للمؤلفين . وقد استخدمت الباحثة عدة مناهج فى دراستها : المنهج المسحى لضبط الإنتاج الفكرى فى مجالى السياسية والاقتصاد من كتب ودوريات وبحوث مؤتمرات ورسائل جامعية والمنهج الببليومترى للتعرف على السمات الأساسية للإنتاج المصرى فى كلا المجالين.

وفى عام ١٩٩٩ م نشر عبداللطيف سمرقندى[٤١] دراسته عن الإنتاج الفكرى لأعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة أم القرى والذى أعتمد فيها على تحليل «دليل أعضاء هيئة التدريس السعوديين ونتاجهم العلمى» والذى أصدرته وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤١٦ هـ وقد وصل عدد أعضاء هيئة التدريس للسعوديين الذين غطاهم الدليل إلى ٣٤٠ عضواً ، وقد بدأ الباحث بدراسة تحليلية ببليومترية للدليل أولاً كل قسم ، ثم الكلية وأخيراً النظرة العلمية العامة لمستوى وكمية الإنتاج الفكرى ، وقد انحصرت محاور الدراسة فى : المحور العددى ، محور سنوات التخرج (الزمنى) ، والمحور النوعى (الجنس) ، ومحور مكان التخرج ، ومحور الدرجة العلمية ، ومحور الإنتاج الفكرى ، والمحور العددى .

وفى عام ٢٠٠٠ م قام محمد أمين

مرغلانى[٤٢] بدراسة النتاج الفكرى المطبوع لجامعة الملك عبدالعزيز من خلال وصف وتحليل إصدارات الجامعة بأوعيتها المختلفة قبل إنشاء مركز النشر العلمى عام ١٤٠٥ هـ ، وما بعد إنشاء المركز حتى عام ١٤١٤ هـ ، ولهذا تم إعداد قوائم لكل من الفترتين مع التجميع العددى لإنتاج الجامعة مما يقضيه التحليل الإحصائى الببليوجرافى لهذه المطبوعات . وأعد الباحث جداول إحصائية تتضمن التوزيع الشكلى والعددى والموضوعى لمطبوعات الجامعة فى الفترتين المشار إليهما تمهيداً لاستخلاص الاتجاهات الموضوعية للنشر فى الجامعة. وقد أسفرت الدراسة إلى الجامعة مجموعة من النتائج ، من أهمها : أن نسبة الكتب الترجمة بلغت (٣,٣١٪) من جملة إصدارات الجامعة ، وأن نشر الكتب اقتصر على مؤلفات أساتذة الجامعة وإن كانت دوريات الجامعة تنشر بحوثاً لأساتذة من خارج الجامعة ، كما بلغت نسبة التأليف المشترك فى الإنتاج الفكرى العلمى للجامعة (٢٤,٤٨٪) من مجموع إصدارات الفترة التى تناولها البحث .

وفى نفس العام أيضاً نشر مصطفى حسام الدين[٤٣] دراسته التى قدمت صورة عن الملامح المميزة للسمات العامة والخصائص البنائية للإنتاج الفكرى فى موضوع تأهيل وتدريب المكتبيين واختصاصيى المعلومات . حيث قام الباحث بتحليل البيانات الببليوجرافية التى رصدت أوعية هذا الإنتاج الفكرى خلال الفترة منذ بداية الكتابة فيه حتى نهاية عام ١٩٩٦ م . وبيان المؤشرات التى تتعلق باتجاهاتها العددية والنوعية واللغوية والموضوعية ، وقد أثمر هذا التحليل عن مجموعة من النتائج منها : أن مجمل ما أمكن رصده من أوعية الإنتاج حتى عام ١٩٩٦ م (٤٥٦) مادة تمثل ما نسبته (٢,٨٣٪) من مجمل الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات وأن الكتابة العربية فى الموضوع بدأت منذ الأربعينات من القرن العشرين حيث بلغ مجموع ما رصد حتى نهاية الستينات (٣٥) مادة ، وفى السبعينات (٧٧) مادة . وأن الفئة أو الشكل الذى حظى بأغلب ما نشر كان مقالات الدوريات بنسبة (٥٨,٧٧٪) تليها بحوث المؤتمرات بنسبة (٢٥,٨٧) وتشكل الفئتان معاً ما نسبته (٨٤,٦٤٪) ، وأن نسبة لا يستهان بها قدرها (٢٩,٣٨٪) من مجموع أوعية الإنتاج العربى كتبت بغير اللغة العربية ، وأن نسبة (١٠٪) من هذه الإنتاج كانت ترجمات لمقالات نشرت فى الدوريات العلمية المتخصصة ، وأن أغلب الإنتاج الفكرى الذى صدر فى أربع أقطار عربية هى : مصر ، وتونس ، والسعودية ، والأردن . وأن ما نشر فى مصر وحدها قد بلغ (٣٣,٥٥٪) من مجموع الإنتاج .

وفى نفس العام أيضاً نشر أسامه السيد محمود دراسته الببليومترية عن الإنتاج الفكرى المصرى فى المكتبات والمعلومات من عام ١٨٨٢م - ١٩٩٥م[٤٤] فى محاولة للكشف عن خصائصه وسماته اللغوية والنوعية والمكانية وهيئات نشره وتوزيعاته الموضوعية ودرجة نموه والظواهر الأخرى المرتبطة بحركة التأليف مثل الترجمة والتأليف المشترك وأهم الدوريات التى نشر فيها هذا الإنتاج وطبقة أهم وأغزر المؤلفين . كما تعرضت الدراسة إلى الاتجاهات الموضوعية ودرجة الاختلاف أو الاتفاق لهذه الاتجاهات مع الإنتاج الفكرى العربى والإنتاج الفكرى الدولى ، علاوة على دراسة نمو

الإنتاج المصرى مقارنة بالإنتاج العربى فى فترة الدراسة نفسها . وقد اعتمد الباحث فى حصره لهذا الإنتاج على القوائم التى أعدها محمد فتحى عبدالهادى على اعتبارها أنها أكمل المصادر فى تغطيتها للمجال الزمنى لهذه الدراسة . واستخدم منهج القياس الببليوجرافى الكمى بهدف تحويل خصائص هذا الإنتاج إلى أرقام يتم تحليلها ، كما اعتمد على قانون برادفورد للتشتت لتحديد الدوريات الأساسية فى المجالات والتخصصات المختلفة. وقد بلغ حجم الإنتاج الفكرى المصرى فى المجال (٦١٢٠) مادة تمثل (٣٧,٥٩٪) من إجمالى الإنتاج الفكرى العربى الذى بلغ (١٦,٢٨١) مادة فى الفترة نفسها .

وفى عام ٢٠٠١ م تناول محمد فتحى عبدالهادى الإنتاج الفكرى العربى فى مجال الإنترنت[٤٥] حيث قام بدراسة سمات وخصائص الإنتاج الفكرى العربى المنشور فى هذا المجال ، حيث اعتمد لتحقيق هذا الغرض على المنهج الببليوجرافى الببليومترى والتحليلى ، وقد بدأ هذه الدراسة بحصر ما كتب عن الموضوع من المصادر المتنوعة (أدلة الإنتاج الفكرى العربى التى قام بإعدادها) ، حيث بلغ مجموع ما تم حصره فى هذا المجال من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٠ م (١٦٠) مادة ، وإن ما كتب فى هذا المجال يمثل نحو (٢,٩٪) من مجمل الإنتاج فى فترة التغطية . كما أن الكتابة فى الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات عن الإنترنت ترجع إلى عام ١٩٩٥ م وإن هذا الإنتاج أخذ فى التزايد ، وقد قسم الإنتاج الفكرى فى المجال إلى مرحلتين : المرحلة الأولى (١٩٩٥ - ١٩٩٧ م) وهى مرحلة الكتابات التعريفية بالشبكة واستخداماتها فى المكتبات ، والمرحلة الثانية (١٩٩٨ - ٢٠٠٠ م) وهى مرحلة الكتابات الجادة والمتعمقة بصفة عامة.

٢-٨-٢ الدراسات الأجنبية :

ومن أبرزها : دراسة أجراها Kirby عام ١٩٩١ م[٤٦] على أغزر الدوريات انتاجاً للمقالات الخاصة بنقد الكتب المتعلقة بتاريخ الولايات المتحدة خلال فترة زمنية معينة ، وقد وجد Kirby أن هناك (٧) دوريات هى أكثر الدوريات انتاجاً للمقالات النقدية لكتب تاريخ الولايات المتحدة وهذه الدوريات السبع تمثل لب الدوريات التى تحتوى على المقالات النقدية فى هذا المجال .

وفى عام ١٩٩٦ م قام Thillainayagam,V.[٤٧] بتحليل مفصل للمقالات التى نشرت فى دوريات المكتبات والمعلومات فى مجال الإعلام الدولى ، والاتصال ، والتربية فى خلال الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٢م . وكان الهدف من هذا المسح الببليومترى هو تحديد السمات الموضوعية ، والمكانية ، والتاريخية ، والمؤسسة الأم ، ونتائج التقارير المستشهد بها فى المقالات ، وطول المقالات ، والتحليل للمؤلفين .

وفى عام ١٩٩٧ م قام Huanwen,C.[٤٨] بتحليل محتوى الدراسات البحثية فى علوم المكتبات والمعلومات فى الصين فى الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٩٤ م . وكان الهدف من الدراسة هو معرفة مدى توزيع هذه الدراسات على الموضوعات المختلفة ، وما هى طرق البحث المتبعة ، وماهى أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات الصينية وباقى دول العالم .

٢-٩ المصطلحات الإجرائية :

تحاول الدراسة إعطاء تعريفات إجرائية لبعض المصطلحات الأكثر استخداماً ، من هذه المصطلحات :

١ - الببليومتركس : Bibliometrics

مجموعة الأساليب الإحصائية والرياضية المستخدمة فى تحليل البيانات المتصلة بالوثائق لمعرفة خصائص عمليات تداول المعلومات[٤٩] .

٢ - تعليم المكتبات : Library Education

هو الإعداد الرسمى المنظم لأخصائيى المكتبات فى مدارس ومعاهد وكليات علم المكتبات[٥٠] .

٣ - الإنتاج الفكرى العربى في علم المكتبات والمعلومات :

كل ما كتبه المؤلفون العرب فى موضوع المكتبات والمعلومات فى الكتب والدوريات والنشرات والتقارير والأبحاث ... سواء نشر هذا الإنتاج داخل الوطن العربى أو خارجه بالإضافة إلى ما ألفه المؤلفون الأجانب فى هذا المجال ونشر فى الوطن العربى .

٤ - الدوريات الأصلية : Core Periodicals

هى دوريات متخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات (دوريات اللب) وترتبط بهذا التخصص ارتباطاً وثيقاً .

٥ - الدوريات الهامشية :

هى دوريات مرتبطة بتخصصات أخرى مثل : التاريخ ، التربية ، والإدارة ، والأدب وترتبط بتخصص المكتبات والمعلومات ارتباطاً هامشياً .

ثالثاً : الدراسة التحليلية :

٣-١ حجم الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات

إذا كان الإنتاج الفكرى العربى الكلى فى مجال المكتبات والمعلومات حتى نهاية عام ٢٠٠٠م قد بلغ (٢١,٤٢٢) مادة* . فإن ما يخص تعليم المكتبات والمعلومات هو (٣٩٥) مادة أى حوالى (١,٨٪) من مجموع هذا الإنتاج وإذا كان حجم الإنتاج الفكرى المنشور فى قطاع التعليم والتدريب للمكتبيين واختصاصيى المعلومات هو (٦٠٨) مادة** فإن قطاع التعليم فقط يمثل حوالى ٦٥٪ من هذا الإنتاج والذى بدوره يمثل ما نسبته (٢,٨٪) من حجم الإنتاج الفكرى الكلى فى مجال المكتبات والمعلومات . وهذه نسبة ضئيلة جداً لا تتناسب مع عمر تدريس علوم المكتبات فى العالم العربى (٤٩) عاماً إذ أن أقدم قسم للمكتبات أنشئ فى جامعة القاهرة عام ١٩٥١ م .

٣-٢ التوزيع الوعائى

توزعت المواد التى نشرت ما بين مقالات دوريات ، ورسائل علمية - مجازة من الجامعات العربية والأجنبية - وما بين كتب وكتيبات وفصول من كتب وتقارير وبحوث مؤتمرات أو ندوات أو حلقات دراسية . ويوضح (الجدول رقم ١) حجم الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات موزعاً حسب نوعية أوعية المعلومات .

جدول رقم (١) حجم الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات موزعاً حسب أوعية المعلومات

نوعية أوعية المعلومات	العدد	٪
مقالات دوريات	٢٥٤	٦٤,٣٪
بحوث المؤتمرات والندوات	٨٢	٢٠,٨٪
رسائل علمية	١٦	٤,١٪
كتب	١٤	٣,٥٪
كتيبات	١٠	٢,٥٪
فصول من كتب	١٠	٢,٥٪
تقارير	٩	٢,٣٪
المجموع	٣٩٥	١٠٠٪

يتبين من (الجدول رقم ١) أن الإنتاج الفكرى العربى فى شكل مقالات الدوريات يمثل حوالى (٦٤,٣٪) من إجمالى الإنتاج ، فى حين تمثل بقية أوعية المعلومات نسبة (٣٥,٧٪) من حجم الإنتاج الكلى . ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى إن الدوريات تمتاز بحداثة معلوماتها وسرعة إصدارها مقارنة ببقية أوعية المعلومات ، بالإضافة إلى تزايد الاهتمام بإصدار الدوريات الأصلية والهامشية من قبل دور النشر التجارية أو الجامعات والجمعيات المهنية . كما أن التوسع فى إنشاء أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية والتحديث المستمر الذى تقوم به هذه الأقسام يجعلها مادة خصبة لأعضاء هيئة التدريس بها لإجراء البحوث والدراسات عليها .

١-٢-٣ مقالات الدوريات :

تركز الإنتاج الفكرى فى هذا النوع من الإنتاج فى (٥٩) دورية بواقع ٤,٣ مقال فى كل دورية . ويوضح (الجدول رقم ٢) الدوريات الأصلية (اللب) فى تخصص المكتبات والمعلومات وأعداد المقالات فيها .

جدول رقم (٢) الدوريات الأصلية (اللب) فى تخصص المكتبات والمعلومات وأعداد المقالات فيها

الرقم	الدوريـــــــــــة	عدد المقالات
١	المجلة المغاربية للتوثيق – تونس	٤٨
٢	رسالة المكتبة (عمان) – الأردن	٣٠
٣	مجلة المكتبات والمعلومات العربية – السعودية	١٥
٤	مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف – مصر	١٥
٥	المجلة العربية للمعلومات – تونس	١٣
٦	الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات – مصر	١٢
٧	J. of Education for Library and Information Science - U.S.A	١٠

تابع (جدول رقم ٢)

الرقم	الدوريـــــــــة	عدد المقالات
٨	عالم المكتبات – مصر	٨
٩	المجلة التونسية لعلوم الاتصال – تونس	٧
١٠	عالم الكتب – السعودية	٦
١١	مكتبة الإدارة – السعودية	٦
١٢	مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية – السعوية	٥
١٣	الوثائق العربية – العراق	٥
١٤	مجلة علم المعلومات – المغرب	٥
١٥	عالم المعلومات – ليبيا	٤
١٦	International Library Review. U.K	٤
١٧	المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات – تونس	٣
١٨	تونس – A. T. D. Bulletion	٣
١٩	الإعلامى – المغرب	٣
٢٠	مكتبات . نت – مصر	٢
٢١	عالم المعلومات والمكتبات والنشر – مصر	٢
٢٢	دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات – مصر	٢
٢٣	الوطنية للمعلومات – سوريا	٢
٢٤	مجلة المعلومات – سوريا	٢
٢٥	الرسالة الإخبارية للشبكة العربية للمعلومات – تونس	٢
٢٦	صحيفة المكتبة – مصر	٢
٢٧	رسالة المكتبة (بنغازى) – ليبيا	٢
٢٨	مكتبة الجامعة – الكويت	٢

الرقم	الدوريـــــــــة	عدد المقالات
٢٩	Information Development. U.K	٢
٣٠	Bulletin of American Society for Information Science - U.S.A	١
٣١	International Review of Children's Literature and Librarianship - U.K	١
٣٢	هولندا – Education for Information	١
٣٣	الناشر العربى – ليبيا	١
٣٤	صحيفة المكتبة – الكويت	١
٣٥	المكتبة العربية – العراق	١
٣٦	المكتبة – العراق	١
٣٧	نشرة جمعية المكتبات اللبنانية – لبنان	١
٣٨	المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات – العراق	١
٣٩	المكتبات والمعلومات – اليمن	١
٤٠	مجلة المعلومات العلمية والتقنية – RIST – الجزائر	١
٤١	العربية ٣٠٠٠ – سوريا	١
٤٢	الوثائق الوطنية – الجزائر	١
٤٣	المعلوماتى – L'informatiste – سوريا	١
	المجموع	٢٣٦

ويوضح (الجدول رقم ٢) ما يلى :

- بلغ عدد الدوريات المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات والتى أسهمت بإنتاج فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات (٤٣) دورية تمثل (٧٢,٩٪) من إجمالى عدد دوريات اللب فى هذا المجال نشرت (٢٣٦) مقال أى بواقع ٥,٥ مقالة لكل دورية . وهذه نسبة عالية جداً توضح اهتمام الأكاديميين المكتبيين وأخصائى المكتبات والمعلومات بالنشر فى مثل هذه الدوريات كما أن هذه الدوريات تسد احتياجاتهم فى مجال النشر العلمى لدراساتهم وإجابتهم .

- إن الإنتاج الفكرى فى هذه النوعية يتركز فى (٧) دوريات متخصصة – بواقع عشر مقالات فأكثر – وقد شملت هذه الدوريات السبعة (١٤٣) مقال أى ما نسبته (٦٠,٦٪) مما صدر من مقالات فى دوريات التخصص ، كما أن مجموع هذه المقالات يشكل حوالى (٣٦,٢٪) من إجمالى الإنتاج الفكرى الكلى فى هذا المجال .

جدول رقم (٣) الدوريات الهامشية وإعداد المقالات بها

الرقم	الدوريـــــــــــة	عدد المقالات
١	العلم والمجتمع – مصر	٢
٢	مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الآداب والعلوم الإنسانية – السعودية	٢
٣	الأديب – لبنان	١
٤	مجلة الجامعة المستنصرية – العراق	١
٥	الجمهورية – مصر	١
٦	مجلة آداب المستنصرية – العراق	١
٧	التربية – قطر	١
٨	المؤرخ العربى – العراق	١
٩	مجلة كلية التربية (طرابلس) – ليبيا	١
١٠	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – السعودية	١
١١	مجلة اتحاد الجامعات العربية – مصر	١
١٢	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – الكويت	١
١٣	مجلة البحث فى التربية وعلم النفس (جامعة المنيا) – مصر	١
١٤	كمبيو نت – مصر	١
١٥	المجلة التاريخية المغاربية – تونس	١
١٦	الراصد – Rassid – تونس	١
	المجموع	١٨

يشير (الجدول رقم ٣) إلى أن :

(١٨) مقالة فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات قد صدرت فى (١٦) دورية غير متخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات أى بمعدل ١,١٢٥ مقالة فى الدورية ، وهذه الدوريات تمثل ما نسبته (٢٧,١ ٪) من حجم الدوريات الناشرة فى المجال .

جدول رقم (٤) عدد الدوريات الأصلية فى مجال المكتبات والمعلومات والدوريات الهامشية بالنسبة لهذا التخصص والدول التى تصدرفيها

الدولة	عدد الدوريات		مجموع الدوريات	النسبة المئوية	عدد المقالات	متوسط عدد المقالات فى كل دورية
	اللب	الهامشية				
مصر	٧	٥	١٢	٢٠,٣ ٪	٤٩	٤,١
تونس	٦	٢	٨	١٣,٦ ٪	٧٨	٩,٨
العراق	٤	٣	٧	١١,٩ ٪	١١	١,٥
السعودية	٤	٢	٦	١٠,٢ ٪	٣٥	٥,٨
سوريا	٤	–	٤	٦,٧ ٪	٦	١,٥
ليبيا	٣	١	٤	٦,٧ ٪	٨	٢
الكويت	٢	١	٣	٥,١ ٪	٤	١,٣
المملكة المتحدة	٣	–	٣	٥,١ ٪	٧	٢,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	–	٢	٣,٤ ٪	١١	٥,٥
الجزائر	٢	–	٢	٣,٤ ٪	٢	١
المغرب	٢	–	٢	٣,٤ ٪	٨	٤
لبنان	١	١	٢	٣,٤ ٪	٢	١
الأردن	١	–	١	١,٧ ٪	٣٠	٣٠
قطر	–	١	١	١,٧ ٪	١	١
هولندا	١	–	١	١,٧ ٪	١	١
اليمن	١	–	١	١,٧ ٪	١	١
المجموع	٤٣	١٦	٥٩	١٠٠ ٪	٢٥٤	٤,٣

يبين (الجدول رقم ٤) :

أن مصر هى أول الدول إصداراً للدوريات التى نشرت دراسات عن تعليم المكتبات والمعلومات ، وهذا شئ طبيعى لبلد حظى بالريادة فى هذا المجال إذا بلغ عدد الدوريات التى تنشر بها اشتملت على (٤٩) مقاله أى ما نسبته (١٩,٣٪) من إجمالى المقالات المنشورة فى هذا المجال ، وتأتى تونس فى المرتبة الثانية وذلك بنسبة (١٣,٦٪) من إجمالى دوريات المجال اشتملت على ما يقرب من (٣٠,٧٪) مما نشر من مقالات ، يليها العراق إذ بلغ عدد الدوريات الصادرة فيها (٧) دوريات تمثل ما نسبته (١١,٩٪) من إجمالى الدوريات الناشرة التى اشتملت ما نسبته (٤,٣٪) مما نشر من مقالات . أما السعودية فتحتل المرتبة الرابعة إذا صدر بها (٦) دوريات تمثل ما نسبته (١٠,٢٪) من إجمالى الدوريات البالغ عددها (٥٩) . وقد اسهمت هذه الدوريات بنصيب وافر من المقالات التى وصل عددها إلى (٣٥) مقالة والتى تمثل ما نسبته (١٣,٨٪) من إجمالى المقالات المنشورة .

٢-٢-٣ بحوث المؤتمرات والندوات :

احتلت هذه النوعية من أوعية الإنتاج الفكرى المرتبة الثانية حيث بلغ عدد البحوث التى قدمت فى المؤتمرات والندوات التى عقدت فى (١٢) دولة (٨٢) بحثاً أى حوالى (٢٠,٨٪) من مجموع الإنتاج الفكرى موزعة على (٢٣) مؤتمراً وندوة أى بواقع (٣,٦) بحث قدم فى المؤتمر الواحد منها (٢٢) مؤتمراً متخصص فى مجال المكتبات والمعلومات قدم فيها (٨١) بحثاً أى ما نسبته (٩٨,٨٪) من مجموع البحوث ، ومؤتمر واحد فى غير تخصص المكتبات والمعلومات قدم فيها (١) بحث فى التخصص أى ما نسبته (١,٢٪) .

جدول رقم (٥) الدول التى عقدت بها المؤتمرات والندوات وعدد البحوث المقدمة

الدولة	عدد المؤتمرات	النسبة المئوية	عدد البحوث	النسبة المئوية
مصر	٦	٢٦,١٪	٢٧	٣٣٪
تونس	٥	٢١,٧٪	٢١	٢٥,٦٪
البحرين	٢	٨,٧٪	٢	٢,٤٪
العراق	٢	٨,٧٪	٢	٢,٤٪
الأردن	١	٤,٣٥٪	١	١,٢٪
الجزائر	١	٤,٣٥٪	٢	٢,٤٪
السعودية	١	٤,٣٥٪	١٣	١٦٪
سوريا	١	٤,٣٥٪	١	١,٢٪
سلطنة عمان	١	٤,٣٥٪	٢	٢,٤٪
كندا	١	٤,٣٥٪	١	١,٢٪
المغرب	١	٤,٣٥٪	٩	١١٪
الولايات المتحدة الأمريكية	١	٤,٣٥٪	١	١,٢٪
المجموع	٢٣	١٠٠٪	٨٢	١٠٠٪

يتضح من (الجدول رقم ٥) :

أن مصر وتونس عقد فيها (١١) مؤتمر قدم فيهما أكثر من نصف البحوث التى قدمت فى المؤتمرات والندوات (٤٨) بحيث يمثلان ما نسبته (٥٨,٦٪) من إجمالى ما نشر من بحوث ، فى حين نشرت (١٠) دول (٣٤) بحث أى ما نسبته (٤١,٤٪) . وهذه النسبة تمثل أقل من نصف عدد البحوث التى قدمت لهذه المؤتمرات والندوات .

٣-٢-٣ الرسائل العلمية :

احتلت الرسائل العلمية المرتبة الثانية بالنسبة للإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات ، حيث بلغ مجموعها (١٦) رسالة من مجموع الإنتاج على مدى (٢٣) عاماً منذ أول رسالة علمية تقدم بها باحث عربى (عبدالله الشريف) للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة Case Western Reserve University فى عام ١٩٧٧ م بعنوان : Education for Libaraianship in the Arab Countries : present pratices, problems and possible solution حتى آخر رسالة تقدم بها باحث (محمد قارى محمد يعقوب) عام ٢٠٠٠ م للحصول على درجة الدكتوراه فى المكتبات من جامعة القاهرة – فرع بنى سويف – بعنوان : «التطورات الحديثة فى تعليم المكتبات والمعلومات فى دول مجلس التعاون الخليجى» .

جدول رقم (٦) الجامعات والمعاهد التى اجازت الرسائل العلمية وعددها

اسم الجامعة أو المعهد العلمى	عدد الرسائل	النسبة المئوية
Loughborough univ. of Technolgy	٣	١٨,٧٥٪
جامعة القاهرة – كلية الآداب – قسم المكتبات والوثائق والمعلومات	٢	١٢,٥٪
الجامعة المستنصرية	٢	١٢,٥٪
Gase western Reserve Univ.	١	٦,٢٥٪
Institut de presse et des science de l'Information	١	٦,٢٥٪
University of Pittsburgh	١	٦,٢٥٪
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – كلية العلوم الاجتماعية – قسم المكتبات والمعلومات	١	٦,٢٥٪
Floride State Univ.	١	٦,٢٥٪
جامعة الإسكندرية – كلية الآداب – قسم الوثائق والمكتبات	١	٦,٢٥٪
جامعة طنطا – كلية الآداب – قسم الوثائق والمكتبات	١	٦,٢٥٪
جامعة حلوان – كلية التربية – قسم تكنولوجيا التعليم	١	٦,٢٥٪
جامعة القاهرة (فرع بنى سويف) – كلية الآداب – قسم المكتبات والوثائق	١	٦,٢٥٪
المجمـــــوع	١٦	١٠٠٪

وبملاحظة (الجدول رقم ٦) يتضح أن :

رسائل الدكتوراه تمثل حوالى (٦٨,٧ ٪) من الإنتاج الفكرى المنشور فى تعليم المكتبات والمعلومات ، يليها رسائل الماجستير بنسبة (١٨,٨ ٪) ، وأول رسائل الماجستير باللغة الإنجليزية رسالة سليمان حسين مصطفى والتى تقدم بها إلى جامعة Loughborough Univ, of Technolgy عام ١٩٨١ م بعنوان : Development of Library education in Jordon .

أما رسائل الماجستير باللغة العربية فكان أولها الرسالة التى تقدمت بها ناريمان اسماعيل متولى عبده إلى قسم الوثائق والمكتبات بجامعة الإسكندرية عام ١٩٨١ م بعنوان «تأثير تكنولوجيا المعلومات على تعليم علوم المكتبات والمعلومات : مع دراسة تطبيقية» .

أما بحوث درجة الدبلوم فقد بلغ عددها بحثان بنسبة (١٢,٥ ٪) من إجمالى الدراسات . وكانت أول هذه الدراسات لقحطان حميد يوسف فى الجامعة المستنصرية ببغداد عام ١٩٨٢ م بعنوان «التعليم المكتبى فى العراق : واقعة وأفاق تطوره» والأخرى تقدم بها صادق بودقيقه باللغة الفرنسية لمعهد الإعلام والمعلومات فى تونس عام ١٩٨٤ م.

وقد كان نصيب اللغة العربية من مجموع الرسائل كلها (٩) رسائل أى أنها تمثل نصف ما ألف من رسائل بنسبة (٥٦,٢ ٪) وأول الرسائل باللغة العربية رسالة أسامه السيد محمود التى تقدم بها لقسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة عام ١٩٨٥ م للحصول على درجة الدكتوراه والتى عنوانها «تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية : دراسة للاتجاهات الجارية فى أدبه ومؤسساته لتحديد موضوعة وعلاقاته» يليها الرسائل باللغة الإنجليزية وكان نصيبها (٣٧,٥ ٪) ، ثم الفرنسية بنسبة (٦,٣ ٪) .

جدول رقم (٧) الدول التى أجيزت بها الرسائل العملية وعدد الرسائل ونوعها

الدولة	نوعية الرسائل ونسبتها						المجموع	النسبة المئوية
	دكتوراه	٪	ماجستير	٪	دبلوم	٪		
مصر	٤	٣٦,٤ ٪	٢	٦٦,٧ ٪	–	–	٦	٣٧,٥ ٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٣	٢٧,٣ ٪	–	–	–	–	٣	١٨,٧ ٪
بلجيكا	٢	١٨,١ ٪	١	٣٣,٣ ٪	–	–	٣	١٨,٧ ٪
العراق	١	٩,١ ٪	–	–	١	٥٠ ٪	٢	١٢,٥ ٪
تونس	–	–	–	–	١	٥٠ ٪	١	٦,٣ ٪
السعودية	١	٩,١ ٪	–	–	–	–	١	٦,٣ ٪
المجموع	١١	٦٨,٧ ٪	٣	١٨,٨ ٪	٢	١٢,٥ ٪	١٦	١٠٠ ٪

يشير (الجدول رقم ٧) إلى :

أن (٤) رسائل دكتوراه بنسبة (٣٦,٤٪) من جملة رسائل الدكتوراه ورسالتين للماجستير بنسبة (٦٦,٧٪) من إجمالى رسائل الماجستير تم الحصول عليها من جامعات مصرية . وإن ما أجيز من رسائل فى مصر يمثل (٣٧,٥٪ من مجموع ما أنتج من رسائل علمية) وهذه نسبة قليلة مقارنة بالتوسع الذى تشهده الجامعات المصرية فى إنشاء أقسام للمكتبات والمعلومات بها والتى وصل عددها إلى (١٦) قسم[٥١] .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم إجازة عدد (٣) رسائل للدكتوراه فقط بواقع (١٨,٧٪) من إجمالى الإنتاج الكلى ، إحدى هذه الرسائل أجيزت من جامعة بتسبرج عام ١٩٨٦ م لعبدالحميد مسقى بعنوان :

"Prognosis of Academic achievement in library and Information science in Morocco : comparisom of examinational and non examinational prediction models"

حيث تشير حورية مشالى[٥٢] إلى أن مدرسة المكتبات والمعلومات بجامعة بتسبرج كانت من بين المدارس العشرة الأولى فى التخصص فى الولايات المتحدة الأمريكية فى السبعينات من القرن الماضى .

وبملاحظة (الجدول رقم ٦) ، و(الجدول رقم ٧) يتضح :

أن جامعة لوكسمبرج أجازت ما بنسبة (١٨,٧٥٪) من مجموع الرسائل البالغ عددها (١٦) رسالة منها رسالتى دكتوراه بنسبة (١٨,١٪) من جملة رسائل الدكتوراه المجازة ورسالة ماجستير واحدة تمثل ما نسبته (٣٣,٣٪) من إجمالى رسائل الماجستير المجازة ، يليها جامعة القاهرة إذ بلغ ما أجيز بها من رسائل ما نسبته (١٨,٧٥٪) من إجمالى ما نشر من إنتاج فى هذه النوعية حيث أن قسم المكتبات والوثائق (فرع بنى سويف) جزء من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة .

٤-٢-٣ الكتب :

احتلت الكتب المرتبة الرابعة من نوعية الإنتاج الفكرى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات حيث بلغ عددها (١٤) كتاب تشكل ما نسبته (٣,٥٪) من مجموع الإنتاج الفكرى وهكذا يؤكد قلة الكتب التى تتناول هذا الموضوع . وأن أول كتاب تم رصده صدر فى عام ١٩٥٠ م من تأليف بريام دانتون بعنوان «تعليم فن المكتبات» والتى قامت منظمة اليونسكو بباريس بنشره وترجمته إلى العربية. أما أول الكتب العربية المؤلفة فى هذا المجال فهو كتاب بعنوان «عرض تاريخى لدراسة علم الوثائق والمكتبات فى الجمهورية العربية المتحدة : ١٩٥١-١٩٦٤» لمحمد المهدى حنفى الذى قام بمراجعته محمد حمدى البكرى ونشرته جامعة القاهرة عام ١٩٦٤ م فى (٥٢ صفحة) .

ويجب الإشارة إلى إن كتابين يمثلان ما نسبته (١٤,٣٪) من مجموع ما نشر من كتب بضمان وقائع مؤتمرين هما :

١ - الملتقى الدولى حول تدريس علم التوثيق والمكتبات والأرشيف إزاء تحديات التكنولوجية الحديثة» وقام بنشره المعهد الأعلى للتوثيق

بتونس عام ١٩٩٢ م فى ١٥٨ ص .

٢ - «وقائع الندوة الوطنية الثانية للمعلومات حول تدريس علوم المكتبات والمعلومات» والذى قامت بنشره الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات فى عام ١٩٩٢ م فى ١٦٩ صفحة .

كما أن أغلب ما نشر من كتب عبارة عن برامج تعليم المكتبات والمعلومات فى دولة معينة أو مشروعات لإنشاء معاهد ومدارس لتعليم المكتبات . ومن الطبيعى أن تكون اللغة العربية هى الغالبة إذ نشر بها (١٢) كتاب وهى تمثل (٨٥,٧٪) من إجمالى الكتب المنشورة ، كما صدر كتابين باللغة الإنجليزية وهما يمثلان ما نسبته (١٤,٣٪) من إجمالى الكتب المنشورة أحدهما : كتاب (لعبدالله الشريف) والذى قامت بنشره جامعة الفاتح بطرابلس (ليبيا) عام ١٩٨٠ م ، وهذا الكتاب فى الأصل هو الرسالة التى تقدم بها الشريف للحصول على درجة الدكتوراه عام ١٩٧٧ م . وتنعدم الكتب الصادرة باللغة الفرنسية .

أما أكثر الدول إنتاجاً لفئة الكتب فتأتى مصر فى القائمة إذ صدر فيها ما نسبته (٢١,٤٪) من إجمالى ما نشر ، يليها تونس ، والسعودية ، والعراق، وليبيا ، والمغرب إذا أسهمت كل منها بنشر كتابين يمثلن مجتمعين ما نسبته (٧١,٤٪) وتأتى فرنسا فى المرتبة الأخيرة إذا أسهمت وحدها بنشر ما نسبته (٧,١٪) من إجمالى ما نشر .

وإذا كان عام ١٩٩٢ م تميز بظهور كتابين يمثلان وقائع مؤتمرين ، فإن عام ١٩٩٥ تميز أيضاً بنشر كتابين يمثلان ما نسبته (١٤,٣٪) من مجموع الكتب أحدهما :

كتاب «التدريب الميدانى فى برامج تعليم المكتبات والمعلومات السعودية : دراسة مسحية» والذى قام بتأليفه عجلان العجلان وتولت مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض نشره ضمن مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية - السلسلة الأولى ، فى ٩٥ صفحة .

والثانى : كتاب لـ محمد فتحى عبدالهادى وأسامة السيد محمود بعنوان : «دراسات فى تعليم المكتبات والمعلومات» والذى قامت بنشره المكتبة الأكاديمية بالقاهرة فى ٢٤٠ صفحة .

٥-٢-٣ الكتيبات:

تأتى الكتيبات فى المرتبة الخامسة إذا بلغ عددها (١٠) كتيبات تمثل ما نسبته (٢,٥٪) من حجم الإنتاج الفكرى المنشور فى المجال . وأغلب هذه الكتيبات عبارة عن أدلة لبعض أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية ، وأول كتيب صدر فى هذه النوعية : ما صدر عن قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٥٦ م بعنوان : «مرسوم باللائحة الداخلية لمعهد الوثائق والمكتبات بجامعة فؤاد الأول» وصدر فى (١٠) صفحات .

والجدير بالذكر إلى أنه فى ١٧ يناير عام ١٩٥١ م صدر القانون رقم (٩) لسنة ١٩٥١ م بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات فى جامعة القاهرة (فؤاد الأول حينذاك) وقد ظل هذا المعهد مستقلاً يتبع إدارة جامعة القاهرة مباشرة حتى صدر القانون رقم ٦١١ لسنة ١٩٥٤ م الذى يقضى بإدماجه فى كلية الآداب بجامعة القاهرة حيث أصبح قسماً من

أقسامها العلمية باسم (قسم المكتبات)[٥٣] وآخر ما صدر من هذه الكتيبات دليل قسم المكتبات بكلية الآداب بجامعة المنوفية عام ٢٠٠٠ م فى (٢٨) صفحة .

جدول رقم (٨) الهيئات الناشرة لفئة الكتيبات

الهيئات الناشرة	عدد الكتيبات	٪
وزارة التخطيط – مدرسة علوم الإعلام – الرباط	٣	٣٠٪
جامعة الملك عبد العزيز – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم المكتبات والمعلومات	٢	٢٠٪
جامعة القاهرة – كلية الآداب – قسم المكتبات والوثائق	١	١٠٪
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – كلية العلوم الاجتماعية	١	١٠٪
جامعة الملك سعود – كلية الآداب – قسم علوم المكتبات والمعلومات	١	١٠٪
جامعة السلطان قابوس – كلية الآداب – قسم المكتبات والوثائق	١	١٠٪
جامعة المنوفية – كلية الآداب – قسم المكتبات	١	١٠٪
المجمـــــــوع	١٠	١٠٠٪

يتبين من (الجدول رقم ٨) :

إن عدد الهيئات الناشرة لهذه الكتيبات سبع هيئات تمثل الجامعات ما نسبته (٨٥,٧٪) أصدرت مجتمعة (٧٠٪) من هذا الإنتاج . وأن مدرسة علوم الأعلام بالرباط قد أصدرت (٣) أدلة تمثل (٣٠٪) من جملة ما نشر من كتيبات ، يليها قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز إذ أصدر كتيبين وهو ما يمثل نسبته (٢٠٪) ، ولعل التحديث المستمر لخطط ومناهج القسم سواء لمرحلة البكالوريوس والماجستير هو الذى يدفع القسم إلي إصدار مثل هذه الكتيبات .

وكانت السعودية فى مقدمة الدول الناشرة لهذه الكتيبات إذ نشر فيها ما يقرب من (٤٠٪) من مجموع ما نشر من كتيبات ، وهذا شئ طبيعى نظراً للتوسع فى افتتاح أقسام علوم المكتبات والمعلومات إذ يبلغ عددها (٥) أقسام ، يليها المغرب إذ أسهمت بنسبة (٣٠٪) ، ثم مصر بنسبة (٢٠٪) ، فسلطنة عمان بـ (١٠٪) .

٦-٢-٣ فصول من كتب :

وهذه تحتل المرتبة السادسة وتماثل تماماً الكتيبات ، وتشكلان معاً ما نسبته (٥٪) من مجموع ما نشر من إنتاج فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات . وقد وردت معظم هذه المواد فى أدلة الجامعات أو ضمن كتاب تناول موضوع تأهيل وتدريب اختصاصيى المكتبات والمعلومات أو فصل من كتاب يتضمن وقائع مؤتمر من المؤتمرات .

وأول مادة قدمت كانت عبارة عن بحث قدمه

باللغة الإنجليزية أناند سريفستانا إلى الندوة الأولى لأمناء ومديرى المكتبات بالجامعات العربية التى عقدت فى بغداد عام ١٩٧٢ م ، والذى نشره اتحاد الجامعات العربية كفصل من كتاب عام ١٩٧٧ م متضمن بحوث الندوة الأولى لأمناء ومديرى المكتبات بالجامعات العربية ، وأخر هذه الفصول ما كتبه ربحى عليان بعنوان : Library Science Programs in the State of Bahrian فى كتاب Information and Libraries in the Arab world. والذى نشر عام ١٩٩٤ م . أما اللغات التى كتبت بها هذه الفصول فقد كانت أغلبها باللغة الإنجليزية إذ تمثل ما نشر بها (٦٠٪) ، (٤٠٪) باللغة العربية .

٣-٢-٧ تقارير :

وهذه تحتل المرتبة الأخيرة إذ بلغ مجموع ما نشر فيها (٩) بنسبة (٢,٣٪) ، وهى نسبة متقاربة مع ما نشر من كتيبات وفصول من كتب ، وهذه الفئات الثلاثة تمثل مجتمعة ما نسبته (٧,٣٪) من إجمالى الإنتاج الفكرى العربى المنشور فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات . وتدور معظم هذه التقارير حول المشاكل التى تواجهها بعض الأقسام العلمية فى التخصص أو مجرد اقتراحات لتطوير برامج علوم المكتبات والمعلومات . وأول هذه التقارير: تقرير أصدره قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب – جامعة القاهرة – عام ١٩٦٥ م بعنوان «تقرير بشأن المشكلات التى تعترض قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب فى الوقت الحاضر» وقد صدر فى (٥) صفحات . وآخر هذه التقارير ما أصدرته الجامعة الأردنية بعمان عام ١٩٩٤ م فى صفحتين بعنوان «التقرير النهائى والتوصيات عن اليوم العلمى حول تدريس علم المكتبات فى الأردن ١٩٩٤/١١/٥ م» .

وخلال الفترة بين أول تقرير صدر عام ١٩٦٥م ، وأخر تقرير عام ١٩٩٤ م (٢٩) عاماً لم تصدر فيهما سوى سبع تقارير مما يدل على قلة الإنتاج فى هذه الفئة فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات .

٣-٢ نوعية التأليف

تبين من الحصر الببلوجرافى للإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات عن وجود (٢٠٢)*** مؤلفاً من الأشخاص ساهموا فى إنتاج (٣٣٨) مادة ، أى بواقع ١,٧ مادة لكل مؤلف . وتسهيلاً لأغراض الدراسة فقد تم تقسيمهم – حسب وحدات إنتاجهم على النحو التالى :

٤ مواد فأكثر	←	١٢ مؤلف
٣ مواد فأكثر	←	١٥ مؤلف
٢ مادة	←	٤٠ مؤلف
مادة	←	١٣٥ مؤلف

وأن (٥٧) مادة بنسبة (١٤,٤٪) من إجمالى الإنتاج الكلى فى هذا المجال ألفت بالهيئة أو بدون مؤلف (العنوان فقط) .

جدول رقم (٩) أكثر المؤلفين إنتاجاً ممن لهم (٤) مواد فأكثر موزعاً حسب نوعية الإنتاج

المؤلف	نوعية أوعية المعلومات							المجموع	النسبة المئوية
	مقالات	بحوث مؤتمرات وندوات	رسائل علمية	كتب	كتيبات	فصول من كتب	تقارير		
محمد فتحى عبدالهادى	٥	٣	–	١	–	١	–	١٠	٢,٥ ٪
محمد محمد أمان	٩	–	–	–	–	–	١	١٠	٢,٥ ٪
عبد الله الشريف	٥	٢	١	١	–	–	–	٩	٢,٣ ٪
عماد الصباغ	٦	١	–	–	–	–	–	٧	١,٧ ٪
ناريمان متولى	٥	١	١	–	–	–	–	٧	١,٧ ٪
ربحى مصطفى عليان	٣	٢	–	–	–	١	–	٦	١,٥ ٪
عبدالجليل التميمى	٥	–	–	–	–	–	–	٥	١,٣ ٪
أحمد بدر	٣	٢	–	–	–	–	–	٥	١,٣ ٪
سعد محمد الهجرسى	٤	١	–	–	–	–	–	٥	١,٣ ٪
عبدالباقى الدالى	٤	١	–	–	–	–	–	٥	١,٣ ٪
عجلان محمد العجلان	٢	–	–	٢	–	–	–	٤	١,١ ٪
ياسر يوسف عبدالمعطى	٣	–	١	–	–	–	–	٤	١,١ ٪

وبملاحظة (الجدول رقم ٩) يتبين ما يلى :

- إن (١٢) مؤلفاً أسهموا بنصيب (٧٨) مادة أى ما نسبته (١٩,٧ ٪) من مجموع ما نشر من إنتاج فكرى فى هذا المجال .
- إن أكثر المؤلفين إنتاجاً فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات هم :

١ – محمد فتحى عبد الهادى : (١٠) مواد

أى أن ما أسهم به فى هذا المجال يصل إلى (٢,٥ ٪) ، وأن أكثر إسهاماته ظهرت واضحة فى مقالات الدوريات والتى تمثل ما نسبته (١,٩ ٪) من إجمالى ما نشر من مقالات ، وأن أولى مقالاته نشراً هى : «دراسة المكتبات فى جامعة القاهرة : إنشاء معهد عال للمكتبات بالجامعة» والتى نشرت فى : عالم المكتبات .– س١١ ، ع٣ .– ٤ (مايو / أغسطس ١٩٦٩م) . ص ٧–٨ .

وقد شاركه عبد المجيد بوعزه فى تأليف مادتين منها مقالة نشرت فى : المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات ، والآخر فصل فى كتاب بعنوان "Information and libraries in the Arab world" كما شاركه أسامه السيد محمود فى تأليف كتاب بعنوان : «دراسات فى تعليم المكتبات

والمعلومات» والذى نشرته المكتبة الأكاديمية عام ١٩٩٥ م . إلى جانب هذا الإنتاج له مشاركة فى الإشراف على أطروحة الدكتوراه لـ : ثروت يوسف الغلبان .

٢ – محمد محمد أمان : (١٠) مواد

أسهم بـ (٢,٥٪) من حجم الإنتاج الكلى فى هذا المجال ، كما تركزت إسهاماته فى (٩) مقالات تمثل ما نسبته (٣,٥٪) مما نشر من مقالات نشرت كلها فى الدوريات المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات ، كان أولها مقال بعنوان "Education for Library and Information : science in the Muslim world : a quest for enrichment" ونشر فى : Arab J. fir Librarianship and Information Science. Vol. 1, No. 3 (July 1981) pp 52-61 وله تقرير واحد نشر عام ١٩٨٩ م فى (٣٨) صفحة .

٣ – عبد الله الشريف : (١٠) مواد

تتمثل اهتماماته بنسبة (٢,٣٪) مما نشر من إنتاج فكرى فى هذا المجال وتعتبر رسالته للحصول على درجة الدكتوراه أول رسالة علمية تناولت موضوع تعليم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى عام ١٩٧٧ م ، والتى قامت جامعة الفاتح بطرابلس (ليبيا) بنشرها على هيئة كتاب عام ١٩٨٠ م . أما أولى مقالاته فى هذا الموضوع فكانت بعنوان : "The factors which effect the Development of librarianship and Library Eductaion in the Arab" ونشرت فى : مجلة كلية التربية (طرابلس : ليبيا) ، ع ٩ (١٩٧٨م) . ص ٧٧–٩٤ . وكانت أولى بحوثه البحث الذى قدمه إلى ندوة : تدريس علم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى والتى عقدت بالرياض عام ١٩٨١م .

جدول رقم (١٠) الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات وفقاً للمؤلف

نوعية التأليف	العدد	النسبة المئوية
تأليف فردى	٣١٢	٧٨,٩٪
تأليف ثنائى	٢٢	٥,٦٪
تأليف مشترك	٤	١,١٪
تأليف بالهيئة	٢٣	٥,٨٪
دون مؤلف	٣٤	٨,٦٪
المجموع	٣٩٥	١٠٠٪

يوضح (الجدول رقم ١٠) :

- أن التأليف الفردى يحتل مكان الصدارة إذا بلغ عدد المواد المنشورة بالتأليف الفردى (٣١٢) مادة تمثل ما نسبته (٧٨,٩٪) ، وهذا يدل على اتجاه المكتبيين نحو التأليف الفردى .
- أما التأليف بالهيئة فتصل نسبته إلى (٥,٨٪) من جملة الإنتاج المنشور ، ومعظمه يتمثل فى أدلة الجامعات والتقارير . أما الإنتاج الفكرى المنشور دون مولف والذى يمثل (٨,٦٪) فهو فى معظمه عبارة عن مقالات يتم من خلالها استعراض توصيات مؤتمر أو ندوة أو مناقشات أو مقترحات للنهوض بمدارس وبرامج تعليم المكتبات والمعلومات .
- أما التأليف الثنائى فقد جاء فى المرتبة الرابعة إذا بلغ حجمه (٢٢) مادة أى بنسبة (٥,٦٪) .

٤-٢ التوزيع اللغوى

يتضح من الحصر الببليوجرافى أن الانتاج الفكـرى العربى لم يقتصر على اللغة العربية فقط وإن كانت هى الغالبة إذ تشكل حوالى ثلثى هذا الإنتاج .

جدول رقم (١١) التوزيع اللغوى

اللغة	نوعية أوعية المعلومات							المجموع	النسبة المئوية
	مقالات	بحوث مؤتمرات وندوات	رسائل علمية	كتب	كتيبات	فصول من كتب	تقارير		
اللغة العربية	١٨٠*	٥٨	٩	١٢**	٩	٤	٦	٢٧٨	٧٠,٤٪
اللغة الفرنسية	٤٨	١٢	١	–	١	–	١	٦٣	١٥,٩٪
اللغة الإنجليزية	٢٦	١٢	٦	٦	–	٦	٢	٥٤	١٣,٧٪
المجمـــوع	٢٥٤	٨٢	١٦	١٦	١٠	١٠	٩	٣٩٥	١٠٠٪

- منها (٢٥) مقالة مترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية .
- ** واحد من هذه الكتب مترجم إلى العربية .

ويوضح (الجدول رقم ١١) :

- إن حجم الانتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات (٢٧٨) مادة تمثل ما نسبته (٧٠,٤٪) من حجم الإنتاج الكلى، وهذا شئ طبيعى باعتبار أن اللغة العربية هى اللغة الأم فى كل الدول العربية ، بالإضافة إلى أنها لغة التدريس فى معظم الجامعات العربية ورغبة المكتبيين العرب فى إثراء الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات. وكان نصيب التأليف باللغة الفرنسية حوالى (١٥,٩٪) من إجمالى الإنتاج الكلى ، معظم هذا الإنتاج عبارة عن مقالات نشرت فى بعض الدوريات العربية المتخصصة الصادرة فى تونس والتى تخصص قسماً من صفحاتها للدراسات باللغات الأجنبية مثل : المجلة العربية للمعلومات؛ المجلة التونسية لعلوم الاتصال ؛ المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات ؛ المجلة المغاربية للتوثيق .
- وتحتل اللغة الإنجليزية المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد ما أُلف بها ما يمثل (١٣,٧٪) ، تشكل مقالات الدوريات ما يقرب من نصف هذا الإنتاج أى بنسبة (٤٨,١٪) مما نشر باللغة الإنجليزية وبحوث المؤتمرات بنسبة (٢٢,٢٪)، وتمثل كلاً من الرسائل العلمية وفصول من كتب ما نسبته (٢٢,٢٪) ، أما الكتب والتقارير فتمثلان معاً ما نسبته (٧,٤٪) من

إجمالى الانتاج الفكرى المنشور باللغة الإنجليزية .

- وبالنسبة للرسائل العلمية فقد صدر منها باللغة العربية ما نسبته (٥٦,٣٪) ، ولعل هذه النسبة الكبيرة ترجع إلى ظاهرة توسع أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات العربية فى برامجها الأكاديمية لتشمل مرحلتى الماجستير والدكتوراه والتحاق معظم الطلبة العرب بهذه البرامج لإعداد الكوادر البشرية المنوط بها العمل فى قطاع التدريس أو فى مجال المكتبات ومراكز المعلومات كما بلغ ما صدر من رسائل باللغة الإنجليزية ما نسبته (٣٧,٥٪) ، وفى هذا دلالة على توسع أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية فى برامج ابتعاثها الخارجى إلى الولايات المتحدة خاصة لريادتها فى مجال المكتبات والمعلومات والاهتمام به كعلم ومهنة . أما ما صدر من رسائل علمية باللغة الفرنسية فتمثل ما نسبته (٦,٣٪) وهذه نسبة ضئيلة جداً .

- أما الكتب وفصول الكتب والتقارير فقد صدر منها باللغة العربية ما نسبته (٧٢,١٪) من مجموع ما نشر فى هذه النوعيات والبالغ عددها (٤٣) مادة وبنسبة (٢٣,٢٪) باللغة الإنجليزية ، وبنسبة (٤,٧٪) باللغة الفرنسية .

يشير (الجدول رقم ١٢) إلى :

أن حجم الإنتاج الفكرى المترجم إلى العربية بلغ (٢٦) مادة تمثل ما نسبته (٦,٦٪) من حجم الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات وبنسبة (٩,٤٪) من إجمالى ما نشر من إنتاج فكرى باللغة العربية ، وتحتل مقالات الدوريات مركز الصدارة فى الإنتاج المترجم ، إذ بلغ عدد المقالات المترجمة (٢٥) مقالة موزعة على (٩) دوريات ، وكتاب واحد قامت منظمة اليونسكو بترجمته إلى العربية عام ١٩٥٠ م .

جدول رقم (١٢) عدد المقالات المترجمة إلى العربية موزعة على الدوريات المنشورة بها

الدورية	عدد المقالات
١- مجلة اليونسكو للمكتبات	١٥
٢- العلم والمجتمع	٢
٣- رسالة المكتبة (عمان)	١
٤- صحيفة المكتبة (القاهرة)	١
٥- التربية (قطر)	١
٦- المجلة العربية للمعلومات	٢
٧- عالم الكتب	١
٨- مجلة المكتبات والمعلومات العربية	١
٩- الوثائق العربية	١
المجمـــــوع	٢٥

٥-٢ التوزيع الجغرافى

إن عدد الدول التى نشر فيها الانتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات قد بلغ (٢١) دولة . وإذا كان حجم الانتاج الفكرى العربى بكافة أنواعه قد وصل إلى (٣٩٥) مادة ، معنى هذا أن متوسط ما نشر فى كل دولة يقع فى حدود (١٨,٩) مادة .

جدول رقم (١٣) التوزيع الجغرافى

الدولة	نوعية أوعية المعلومات							المجموع	النسبة المئوية
	مقالات	بحوث مؤتمرات وندوات	رسائل علمية	كتب	كتيبات	فصول من كتب	تقارير		
تونس	٧٨	٢١	١	٢	–	–	–	١٠٢	٪ ٢٥,٨
مصر	٤٩	٢٧	٦	٣	٢	٤	٦	٩٧	٪ ٢٤,٦
السعودية	٣٥	١٣	١	٢	٤	–	–	٥٥	٪ ١٣,٩
الأردن	٣٠	١	–	–	–	–	١	٣٢	٪ ٨,١
المغرب	٨	٩	–	٢	٣	–	٢	٢٤	٪ ٦,١
العراق	١١	٢	٢	٢	–	–	–	١٧	٪ ٤,٣
الولايات المتحدة	١١	١	٣	–	–	١	–	١٦	٪ ٤
المملكة المتحدة	٧	–	–	–	–	٤	–	١١	٪ ٢,٨
ليبيا	٨	–	–	٢	–	–	–	١٠	٪ ٢,٥
سوريا	٦	١	–	–	–	–	–	٧	٪ ١,٨
الجزائر	٢	٢	–	–	–	–	–	٤	٪ ١
الكويت	٤	–	–	–	–	–	–	٤	٪ ١
بلجيكا	–	–	٣	–	–	–	–	٣	٪ ٠,٨
سلطنة عمان	–	٢	–	–	١	–	–	٣	٪ ٠,٨
البحرين	–	٢	–	–	–	–	–	٢	٪ ٠,٥
قطر	١	–	–	–	–	١	–	٢	٪ ٠,٥
لبنان	٢	–	–	–	–	–	–	٢	٪ ٠,٥
فرنسا	–	–	–	١	–	–	–	١	٪ ٠,٢٥
كندا	–	١	–	–	–	–	–	١	٪ ٠,٢٥
هولندا	١	–	–	–	–	–	–	١	٪ ٠,٢٥
اليمن	١	–	–	–	–	–	–	١	٪ ٠,٢٥
المجمـــوع	٢٥٤	٨٢	١٦	١٤	١٠	١٠	٩	٣٩٥	٪ ١٠٠

وبتحليل (الجدول رقم ١٣) يتضح ما يلى :

تحتل تونس مكان الصدارة كدولة حظيت بـ ٤/١ الإنتاج الفكرى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات بنسبة (٢٥,٨٪) . وأن إسهامها اقتصر على مقالات الدوريات وبحوث المؤتمرات والرسائل والكتب لم تسهم بأى نصيب فى نوعية الكتيبات أو فصول الكتب أو التقارير . ويمثل ما صدر منها من مقالات فى دوريات ما نسبته (٧٦,٤٪) من إجمالى الانتاج الكلى الصادر فى تونس ، وما نسبته (١٩,٧٪) من حجم الانتاج الفكرى المتنوع فى المجال . وترجع هذه الظاهرة إلى كثرة الدوريات المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات فيها والتى وصل عددها إلى (٦) دوريات (الجدول رقم ٤) . يليها فى المرتبة الثانية مصر الرائدة فى مجال المكتبات والمعلومات إذ خرج منها ما يقرب من ٤/١ هذا الإنتاج تقريباً بنسبة (٢٤,٦٪) . وقد امتازت مصر عن تونس بالتنوع فى اسهاماتها من كافة أنواع الانتاج الفكرى ، وإن كانت مقالات الدوريات تمثل ٢/١ الإنتاج الصادر بها بنسبة (٥٠,٥٪) . وتحتل السعودية المرتبة الثالثة إذ صدر فيها ما نسبته (١٣,٩٪) من إجمالى الانتاج الكلى فى المجال . كما وتظهر هذه القوة العددية فى شكل مقالات بالدوريات ويرجع ذلك إلى كثرة عدد الدوريات المتخصصة بها فى مجال المكتبات والمعلومات ، بالإضافة إلى إسهامات مكتبة الملك فهد الوطنية التى أخذت على عاتقها تنشيط حركة التأليف والترجمة فى مجال المكتبات والمعلومات . أما بحوث المؤتمرات بها فتتمثل معظمها فى البحوث التى قدمت إلى ندوة تدريس علم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى ، التى عقدت فى الرياض عام ١٩٨١ م ، التى تمثل ما نسبته (١٥,٨٥٪) من إجمالى البحوث المقدمة إلى المؤتمرات والندوات .

٦-٢ التوزيع الزمني

يشير (الجدول رقم ١٤) إلى :

- أن اتجاهات المكتبيين نحو التأليف فى هذا المجال يمكن تقسيمها إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : (١٩٤٧-١٩٧٤م) وهى مرحلة النشأة والتكوين وتمتد لـ ٢٧ عاماً إذ نشر فيها (٢٥) مادة بنسبة (٦,٣٪) من مجموع ما نشر من إنتاج . وتمتاز هذه المرحلة بإنشاء أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات العربية، وكان الاتجاه إلى التعريف بتلك الأقسام ولوائحها وأنظمتها وخططها الدراسية ومناهجها.

المرحلة الثانية : (١٩٧٥-وحتى الآن) وهى مرحلة الانتشار كماً ونوعاً خلال الثمانينات وما بعدها .

- إن فترة الخمسينات والستينات يمكن وصفها بالركود والندرة فى هذا الإنتاج وتشتته على فترات زمنية متباعدة على الرغم من أن هذه الفترة قد تميزت بافتتاح أول قسم لعلوم المكتبات بجامعة القاهرة عام ١٩٥١ م ، وقسم المكتبات والمعلومات بجامعة أم درمان عام ١٩٥٦ م وصدور فيها أول دورية متخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات (عالم المكتبات) .

جدول رقم (١٤) التوزيع الزمنى

الأعوام	نوعية أوعية المعلومات							المجموع	النسبة المئوية
	مقالات	بحوث مؤتمرات وندوات	رسائل علمية	كتب	كتيبات	فصول من كتب	تقارير		
دون تاريخ	–	–	–	–	–	–	١	١	٠,٣٪
١٩٤٧–١٩٥٠م	١	–	–	١	–	–	–	٢	٠,٥٪
١٩٥١–١٩٥٤م	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٩٥٥–١٩٥٨م	١	–	–	–	١	–	–	٢	٠,٥٪
١٩٥٩–١٩٦٢م	٣	–	–	–	–	–	–	٣	٠,٨٪
١٩٦٣–١٩٦٦م	٢	–	–	٢	–	–	١	٥	١,٣٪
١٩٦٧–١٩٧٠م	٣	–	–	١	–	–	١	٥	١,٣٪
١٩٧١–١٩٧٤م	٦	١	–	–	–	–	١	٨	٢٪
١٩٧٥–١٩٧٨م	١٥	٥	١	–	–	١	١	٢٤	٦,١٪
١٩٧٩–١٩٨٢م	٣٤	١٥	٢	٢	٣	١	١	٥٨	١٤,٧٪
١٩٨٣–١٩٨٦م	٥٥	١	٣	٢	٢	٣	١	٦٥	١٦,٥٪
١٩٨٧–١٩٩٠م	٣٠	٣٠	٢	–	٢	١	١	٦٦	١٦,٧٪
١٩٩١–١٩٩٤م	٤٢	١٣	١	٤	١	٣	١	٦٥	١٦,٥٪
١٩٩٥–١٩٩٧م	٣٤	١١	٣	٢	–	١	–	٥١	١٢,٩٪
١٩٩٨–٢٠٠٠م	٢٨	٦	٤	–	١	–	–	٣٩	٩,٩٪
المجمـــوع	٢٥٤	٨٢	١٦	١٤	١٠	١٠	٩	٣٩٥	١٠٠٪

• أما فترة السبعينات فقد تميزت بنشاط ملحوظ فى عقد المؤتمرات والندوات . وترجع الزيادة الواضحة فى الفترة من (١٩٧٩–١٩٨٢م) إلى زيادة إصدار الدوريات المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات ، وعقد (٣) مؤتمرات وندوات قدم فيها (١٥) بحثاً أى ما نسبته (١٨,٣٪) من إجمالى ما قدم من بحوث فى المجال . كما أن الفترة من (١٩٨٣–١٩٩٨م) ١٥ عاماً – تحوى (٢٤٧) عملاً أى نحو (٦٢,٥٪) من مجمل هذه النوعية من الانتاج . كما تعكس الفترة من (١٩٨٧–١٩٩٠م) البداية الحقيقية للاهتمام بالتأليف فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات حيث أمتازت هذه الفترة

بزيادة الإنتاج كماً ونوعاً إذ بلغ ما نشر خلالها (٦٦) مادة أى ما نسبته (١٦,٧٪) من إجمالى الانتاج الكلى ، كما امتازت بتقديم (٣٠) ورقة بحثية قدمت فى (٤) مؤتمرات عقدت خلال هذه الفترة .

- ورغم أن الفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٠م) قد امتازت بقصرها وتنوع الإنتاج فيها وتضاؤله كما على مدى عامين من (١٩٩٨ - ٢٠٠٠م) ولعل تراجع هذا الإنتاج عائد لاهتمام المكتبيين أمام موضوعات أخرى جديدة مثل : النشر الإلكترونى ، الإنترنت ، الأقراص المدمجة ، النظم الخبيرة ... الخ . وكان لهذه الموضوعات الجديدة أثراً إيجابياً فى إثراء وتطور التعليم والتأهيل فى أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية المختلفة .

٢-٧ التوزيع الموضوعي

تم توزيع موضوعات الانتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات - حسب الحصر الببليوجرافى - على (٦) محاور تناولت كافة قطاعات الدراسة فى هذا المجال . ويوضح (الجدول رقم ١٥) التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات .

يتضح من تحليل (الجدول رقم ١٥) :

أن الظاهرة الملفتة للنظر هى أن المعالجات العامة تشكل غالبية الانتاج (١٥٨) مادة بنسبة (٤٠٪ من حجم الانتاج الكلى فى المجال . وقد تركز معظم هذا الإنتاج فى مقالات نشرت فى الدوريات ، وهى فى معظمها عبارة عن تقارير شاملة لمختلف الندوات والمؤتمرات التى عقدت على مستوى العالم العربى أو المحلى . هذه المعالجات العامة تناولت تعليم المكتبات بين النظرية والتطبيق ، التخطيط السليم لتعليم المكتبات ، ومشاكل تعليم المكتبات فى بعض الدول ، بالإضافة إلى الدراسات المقارنة التى تناولت مقارنة تدريس تعليم المكتبات بين مدارس الدول المختلفة بعضها البعض . وتعتبر الدراسات المقارنة فى مجال المكتبات والمعلومات من الدراسات الحديثة لذا لم يحظ التأليف فيها إلا بنسبة ضئيلة جداً . أما الدراسات التى تناولت سمات وخصائص الانتاج الفكرى فى هذا المجال فقد كان الاهتمام بها قليل أيضاً .

وأن الموضوعات التى تتناول التعليم والتأهيل لاختصاصيى المكتبات والمعلومات هى (٨٦) مادة أى بنسبة (٢١,٧٪) . وقد ركز فى معظمه على تعليم وتأهيل اختصاصيى المكتبات والمعلومات لنوعيات محددة من المكتبات (المدرسية ، العامة ، ...) أو تعليم وتأهيل اختصاصيى المكتبات بجامعة بعينها أو بدول معينة (الكويت ، تونس ، الجزائر) ومن أحدث ما صدر فى هذا الموضوع رسالة الدكتوراه التى تقدم بها ثروت الغلبان إلى قسم الوثائق والمكتبات بجامعة طنطا عام ٢٠٠٠ م وورقة بحثية لشعبان خليفة قدمها إلى المؤتمر الأول لاخصائى المكتبات والمعلومات فى مصر والذى عقدته الجمعية المصرية للمكتبات عام ١٩٩٧ م . كما نالت برامج تعليم المكتبات بنصيب وافر من هذا الموضوع ، استعرضت فى معظمها مناهج الدراسة وخططها فى مدارس تعليم المكتبات والمعلومات سواء فى إحدى الجامعات أو فى مدارس

جدول رقم (١٥) التوزيع الموضوعى

الموضوع	نوعية أوعية المعلومات							المجموع	النسبة المئوية
	مقالات	بحوث	رسائل	كتب	كتيبات	فصول	تقارير		
• المعالجات العامة	١١٨	٢٤	٥	٣	–	٥	٣	١٥٨	٪ ٤٠
• تعليم وتأهيل اختصاصيى المكتبات والمعلومات	٥٠	٢٥	٥	٤	–	١	١	٨٦	٪ ٢١,٧
• طرق تدريس علوم المكتبات والمعلومات	٣٩	٢٠	٣	٣	–	–	–	٦٥	٪ ١٦,٥
• أقسام ومعاهد تعليم وتأهيل اختصاصيى المكتبات والمعلومات	٣٣	٨	–	٣	١٠	٤	٥	٦٣	٪ ١٥,٩
• مهنة أختصاصيى المكتبات والمعلومات	١١	٤	–	–	–	–	–	١٥	٪ ٣,٨
• تقييم برامج تعليم وتأهيل اختصاصيى المكتبات والمعلومات	٣	١	٣	١	–	–	–	٨	٪ ٢,١
المجموع	٢٥٤	٨٢	١٦	١٤	١٠	١٠	٩	٣٩٥	٪ ١٠٠

دولة من الدول أو تطوير برامج الدبلوم أو البكالوريوس ، أو الماجستير ، أو الدكتوراه . ومن أحدث هذه الدراسات : دراسة عبد الله العيسى التى يقارن فيها بين برامج الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير فى المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية والأمريكية والتى نشرت فى الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات فى المجلد (٧) ، العدد (١٤) الصادر فى يوليو ٢٠٠٠ م . هذا بإضافة إلى دراسات تناولت واقع تدريس علوم المكتبات والمعلومات فى الدول العربية من حيث متطلبات الإنشاء والتطوير أو الرؤى المستقبلية لدراسات علوم المكتبات والوثائق فى دولة معينة .

أما طرق تدريس علوم المكتبات والمعلومات فقد جاء فى المرتبة الثالثة إذ بلغ ما أُلف ما نسبته (١٦,٥ ٪) من إجمالى ما نشر من انتاج فكرى فى المجال . وقد تركز معظم هذا الانتاج على مقالات الدوريات إذ بلغ ما نشر فى هذه النوعية ما نسبته (٦٠ ٪) ، كما يلاحظ انعدام الكتيبات وفصول الكتب والتقارير فى هذا الموضوع . هذا وقد حظيت تقنيات التعليم بنصيب الأسد إذ بلغ مجموع ما نشر فيها ما نسبته (٥٣,٩ ٪) من إجمالى ما نشر فى الموضوع (٦٥) مادة . وفى هذا دلالة على اهتمام المكتبيين – الأكاديميين والمهنيين على حد سواء – بهذا الموضوع حيث

صدرت (١٥) مـادة خـلال الأعـوام ١٩٩٨م و ١٩٩٩م و ٢٠٠٠ م مما يعطى مؤشراً على توجهات المؤلفين نحو الكتابة فى هذا الموضوع لحيوته وأرتباطه بالمستجدات الحديثة التى طرأت على تعليم المكتبات والمعلومات ، كما بدأت الجمعيات المهنية تخصص محاور فى مؤتمراتها وندواتها لبحث هذا الموضوع ودراسته . ومن أول الدراسات فـى هـذا الموضوع بحث قدمه محمد أبو الفتح نصار بعنوان «تعليم تقنيات بالمكتبات والتوثيق فى المملكة العربية السعودية» فى ١٧ ورقة إلى مؤتمر بناء نظم المكتبات فى الشرق الأوسط والذى عقد فى البحرين عام ١٩٨٤ م . أما أحدث مـا صـدر فـى المـوضـوع – حـسـب الحـصـر الببليوجرافى – فمنها على سبيل المثال لا الحصر : دراسة محسن السيد العرينى بعنوان «التعليم عن بعد للمكتبات وعلم المعلومات» والذى نشر فى دورية : دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات فى المجلد (٥) ، العدد (١) الصادر فى يناير ٢٠٠٠ م .

أما المواد التى ركزت على الاتجاهات الحديثة فى تدريس علوم المكتبات فقد بلغت (١٩) مادة ، وهذه تمثل ما نسبته (٢٩,٢٪) من إجمالى ما نشر فى هذا الموضوع ، ومعظمه جاء على شكل مقالات نشرت فى دوريات اللـب . أما المواد التى نشرت فى موضوع التدريب العملى أو الميدانى لطلاب أقسام المكتبات والمعلومات فقد بلغت (١١) مادة منها (١٠) مواد تناولت موضوع التدريب ومادة واحدة لأيمن الغفيلى تناولت المعامل بأقسام المكتبات والمعلومات بمدينة الرياض . ولقد تبين للباحثة أن موضوع التدريب قد حظى فى الأونة الأخيرة باهتمام من جانب المكتبيين إذ نشر فيه فى عام ١٩٩٨ م (مادة واحدة) ، وفى عام ١٩٩٩ م (مادة واحدة) ، وفى عام ٢٠٠٠ م (٣) مواد أبرزها وأحدثها : دراسة ناصر السويدان بعنوان «التدريب العملية فى تخصص المكتبات والمعلومات» والتى قدمها كورقة بحثية إلى الندوة العربية حول التكوين الجامعى فى مجال علم المكتبات والمعلومات التى عقدت فى الجزائر عام ٢٠٠٠ م فى ١٨ ورقة . ودراسة أسامة القلش بعنوان «التعاون بين أقسام المكتبات ومرافق المعلومات المصرية فى التدريب الميدانى» والتى نشرت فى عالم المعلومات والمكتبات والنشر فى مجلدها (٢) ، العدد (١) الصادر فى يوليو ٢٠٠٠ م .

وأن الكتابة عن أقسام ومعاهد تعليم وتأهيل اختصاصيى المكتبات والمعلومات قد وصل إلى (٦٣) مادة أى بنسبة (١٥,٩٪) من حجم الانتاج الكلى فى هذا الموضوع وتشكل مدارس علوم المكتبات والمعلومات ما نسبته (٩٠,٥٪) من حجم الانتاج الكلى فى هذا الموضوع . ومن الطبيعى أن يسلط المؤلفين الضوء على هذه المدارس من حيث نشأتها ، وتاريخها ، وتطورها ... ، كما تشكل أدلة هذه المدارس جزءاً من هذا الإنتاج ، وهذا دليل علي الأهمية التى توليها هذه المدارس للتعريف بنفسها وخططها ومناهجها وبرامجها . ومن أقدم هذه الدراسات : دراسة محمد فتحى عبدالهادى بعنوان «دراسة المكتبات فى جامعة القاهرة : إنشاء معهد عال للمكتبات بالجامعة» ونشر فى عالم المكتبات فى سنتها (١١) ، وعددها (٣ ، ٤) الصادر فى (مايو / أغسطس ١٩٦٩م) . وقد تنوع الإنتاج الذى تناول مدارس وأقسام علوم المكتبات والمعلومات والذى ركز فى معظمه على مقالات

الدوريات . بالإضافة إلى المراسيم واللوائح المنظمة لهذه المدارس والأقسام .

ويلاحظ قلة التأليف فى موضوع مهنة اختصاصيى المكتبات والمعلومات إذ بلغ ما نشر فيه ما نسبته (٣,٨٪) من حجم الإنتاج الكلى فى المجال ، ويحتل الإنتاج الفكرى الذى تناول مستقبل مهنة المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى والوضع المهنى لاختصاصيى المكتبات والمعلومات فى عصر تكنولوجيا المعلومات ما نسبته (٧٣,٣٪) من إجمالى ما نشر فى هذا الموضوع . وتركز معظم الانتاج فى هذا الموضوع فى نوعين فقط من أوعية المعلومات ، مقالات الدوريات (٧٣,٣٪) ، وبحوث المؤتمرات (٢٦,٧٪) . ومن أحدث الدراسات فى هذا الموضوع : الورقة البحثية التى قدمها وحيد قدورة وخالد حبشى إلى المؤتمر التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات فى عام ١٩٩٩ م والمعنونة بـ «مهن المعلومات الجديدة فى عصر شبكات الاتصالات ومتطلبات التكوين فى مدارس المكتبات العربية» .

أما تقييم برامج تعليم وتأهيل اختصاصيى المكتبات والمعلومات فلم تنل إلا نسبه (٢,١٪) من إجمالى ما نشر فى المجال . وهذه نسبة ضئيلة جداً تعكس مدى عزوف المكتبيين عن معالجة هذا الموضوع الهام والذى من خلاله يمكن قياس مدى كفاءة أداء أقسام ومعاهد المكتبات والمعلومات فى برامجها وخططها ومناهجها الدراسية والكشف عن نقاط القوة وأوجه الضعف والقصور . كما أن معظم هذا الإنتاج تمحور فى مقالات الدوريات والرسائل العلمية ، وأن أول الرسائل العلمية فى هذا الموضوع رسالة صادق بو دقيقة والتى تقدم بها للحصول على درجة الدبلوم من معهد الإعلام والمعلومات بتونس عام ١٩٨٤ م والتى تناول فيها تقييم برامج علوم المكتبات والتوثيق والأرشيف فى تونس . وثانيها : الرسالة التى تقدمت بها إيمان باناجة للحصول على درجة الدكتوراه من قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٩٩٦ م بعنوان «تقويم أداء أقسام المكتبات والمعلومات فى جامعات وكليات المملكة العربية السعودية» .

رابعاً : النتائج :

توصلت الدراسة فى نهايتها إلى جملة من النتائج نوضحها فى الآتى :

- يشكل الإنتاج الفكرى العربى في مجال تعليم المكتبات والمعلومات حوالى (١,٨٪) من مجموع الإنتاج الكلى في مجال المكتبات والمعلومات البالغ (٢١,٤٢٢) مادة .

٤-١ التوزيع الزمنى

- إن عمر الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات بلغ (٥٣) عاماً على اعتبار أن أول عمل نشر فى المجال كان فى عام ١٩٤٧م وآخر عمل سجله الحصر الببليوجرافى كان فى عام ٢٠٠٠م . وقد تميزت فترة الخمسينيات والستينيات بضآلة الإنتاج وتشتته على فترات زمنية متباعدة . أما فترة السبعينات فقد تميزت بنشاط ملحوظ فى عقد المؤتمرات والندوات ، كما بدأت الرسائل العلمية تبرز في المجال .

- تعتبر الفترة من الأعوام ١٩٨٧-١٩٩٠م البداية الحقيقية للاهتمام بالتأليف فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات ؛ حيث امتازت هذه الفترة بزيادة الإنتاج كماً ونوعاً إذ بلغ ما نشر خلالها (٦٦) مادة أى ما نسبته (١٦,٧٪) مما نشر من إنتاج كلى ، كما تميزت بتقديم (٣٠) ورقة بحيثة إلى (٤) مؤتمرات عقدت خلال هذه الفترة .

٤-٢ التوزيع النوعى

- توزعت المواد التى نشر بها هذا الإنتاج ما بين مقالات دوريات (٦٤,٣٪) وبحوث مؤتمرات وندوات (٢٠,٨٪)، ورسائل علمية (٤,١٪)، وكتب (٣,٥٪) ، وكتيبات (٢,٥٪) ، وفصول من كتب (٢,٥٪) ، وتقارير (٢,٣٪) .

١ - مقالات الدوريات :

- تشكل مقالات الدوريات حوالى ثلثى الإنتاج الفكرى فى المجال تركز معظمه فى (٥٩) دورية بواقع ٤,٣ مقالة فى الدورية .
- بلغ عدد الدوريات المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات (٤٣) دورية نشرت (٢٣٦) مقال عن تعليم المكتبات والمعلومات أى بواقع ٥,٥ مقال فى الدورية .
- إن الإنتاج الفكرى فى مقالات الدوريات المتخصصة تركز فى (٧) دوريات نشرت ما يقرب من (٦٠,٦٪) مما صدر من مقالات فى دوريات التخصص .
- أن (١٨) مقالة فى تعليم المكتبات والمعلومات قد صدرت فى (١٦) دورية هامشية أى بمعدل ١,١٢٥ مقال فى الدورية وفى هذا دلالة واضحة على تشتت المقالات على عدد كبير من الدوريات .
- إن مصر أكثر الدول إصداراً للدوريات التى نشرت دراسات عن تعليم المكتبات إذ بلغ عدد تلك الدوريات (١٢) دورية نشرت (٤٩) مقال ، ثم تونس (٨) دوريات ، فالعراق (٧) دوريات، ثم السعودية (٦) دوريات .
- إن أكثر الأعوام غزارة فى نشر مقالات عن تعليم المكتبات والمعلومات هو عام ١٩٨٤ م إذ نشر فيه (٣٦) مقال أى ما نسبته (١٤,١٪) من إجمالى المقالات البالغ عددها (٢٥٤) مقال ، يليه عام ١٩٩٢م (٢١) مقال ، ثم عام ٢٠٠٠م (١٨) مقال .

٢ - بحوث المؤتمرات والندوات :

- بلغ عدد الأعمال والبحوث التى قدمت إلى المؤتمرات والندوات التى عقدت فى (١٢) دولة (٨٢) بحثاً موزعة على (٢٣) مؤتمراً وندوة أى بواقع ٣,٦ بحث فى المؤتمر الواحد .
- إن الكثافة العددية فى أعمال بحوث المؤتمرات والندوات برزت واضحة فى الندوة التى نظمها قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة عام ١٩٩٠م تحت عنوان «الندوة العلمية الأولى لقسم المكتبات والوثائق حول إعداد اخصائيى المكتبات والوثائق والمعلومات في مصر» إذ قدم فيها (١٧) بحثاً تشكل ما نسبته (٢٠,٧٪) من إجمالى البحوث .

- أن مصر وتونس عقد فيها (١١) مؤتمر قدم فيهما أكثر من نصف الإنتاج الفكرى المنشور فى بحوث المؤتمرات والندوات (٤٨) بحث يمثلان ما نسبته (٥٨,٦٪) فى حين نشرت (١٠) دول أقل من نصف الإنتاج (٣٤) بحث بنسبة (٤١,٤٪) .
- إن أكثر الأعوام التى نظمت بها هذه اللقاءات العلمية كانت الأعوام ١٩٩٣م ، ١٩٩٥م ، ١٩٩٨م ، ١٩٩٩م بواقع مؤتمرين فى العام.

٣- الرسائل العلمية:

- بلغ عدد الرسائل العلمية فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات (١٦) رسالة علمية أجيزت من (١٢) قسم من أقسام المكتبات والمعلومات فى (٦) دول ، وتمثل رسائل الدكتوراه ثلثى الإنتاج أى ما نسبته (٦٨,٧٪) ، تليها رسائل الماجستير بنسبة (١٨,٨٪) ، ثم درجات الدبلوم بنسبة (١٢,٥٪) .

٤-٣ التأليف

- بلغ عدد مؤلفو الإنتاج الفكرى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات (٢٠٢) مؤلفاً من الأشخاص ساهموا فى إنتاج (٣٣٨) مادة أى بواقع ١,٧ مادة لكل مؤلف . وأن (٥٧) مادة من جملة الإنتاج الفكرى الكلى أصدرتها هيئات أو بدون مؤلف سواء فرد أو هيئة .
- إن أكثر المؤلفين إنتاجاً فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات : محمد فتحى عبدالهادى، ومحمد محمد آمان ، وعبدالله الشريف .
- يحتل التأليف الفردى مكان الصدارة بين نوعيات التأليف إذ بلغ عدد المواد المنشورة فيه (٣١٢) مادة تمثل ما نسبته (٧٨,٩٪) ، أما التأليف الثنائى فقد صدر فيه (٢٢) مادة .

٤-٤ اللغة

- لم يقتصر الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات على اللغة العربية فقط وإن كانت هى الغالبة إذ تمثل حوالى ٣/٢ الإنتاج أى ما نسبته (٧٠,٤٪) ، يليه التأليف باللغة الفرنسية بنسبة (١٥,٩٪) ، ثم التأليف باللغة الإنجليزية بنسبة (١٣,٧٪) .
- بلغ حجم الإنتاج الفكرى المترجم إلى العربية (٢٦) مادة تمثل ما نسبته (٦,٦٪) من حجم الإنتاج الفكرى فى المجال ، وبنسبة (٩,٤٪) من إجمالى ما نشر من إنتاج فكرى باللغة العربية .
- إن عمر الترجمة فى مجال التعليم المكتبات والمعلومات قصير نسبياً يصل إلى (٢٧) عاماً مقارنة بعمر تعليم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى (٤٩) عاماً .

٤-٥ التوزيع الجغرافى

- بلغ عدد الدول التى أسهمت بإنتاج فكرى عربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات (٢٧) دولة ، أى بمتوسط ١٨,٩ مادة فى الدولة الواحدة .

- احتلت تونس مكان الصدارة كدولة أسهمت بإنتاج ١/٤ الإنتاج الفكرى فى المجال (٢٥,٨٪) ، يليها مصر بنسبة (٢٤,٦٪) حيث تميزت الأخيرة بالتنوع فى إنتاجها .
- إن (٦) دول أجنبية أسهمت مجتمعة بنشر (٣٣) مادة أى ما نسبته (٨,٤٪) من جملة الإنتاج الفكرى العربى فى المجال .

٤-٦ التوزيع الموضوعى

- توزيع الإنتاج الفكرى العربى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات على (٦) موضوعات تناولت كافة قطاعات الدراسة فى المجال أى بواقع ٢١,٩ مادة فى الموضوع .
- إن المعالجات العامة تشكل غالبية الإنتاج (١٥٨) مادة بنسبة (٤٠٪) من حجم الإنتاج الكلى فى المجال . وأن الدراسات المقارنة فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات لم تحظ بالتأليف فيها إلا بنسبة ضئيلة جداً من هذا الإنتاج .
- يلاحظ قلة التأليف وندرته فى موضوعى المهنة وتقييم برامج تعليم وتأهيل اختصاصيى المكتبات والمعلومات إذ بلغ ما نشر فيها ما نسبته (٥,٩٪) من حجم الإنتاج الكلى .

خامساً : التوصيات :

من هذه الدراسة يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات من شأنها الإسهام فى الارتقاء بالتعليم الأكاديمى لعلوم المكتبات والمعلومات :

١- دعوة المكتبيين العرب سواء من الأكاديميين أو المهنيين نحو التأليف فى الموضوعات التى تفيد وتثرى هذا القطاع الحيوى من الإنتاج الفكرى فى مجال المكتبات والمعلومات مثل : تقنيات التعليم ، تكنولوجيا الحاسبات الآلية ، تكنولوجيا الأتصال ، الدراسات المقارنة لخطط وبرامج أقسام المكتبات والمعلومات والمعايير .

٢- الأهتمام بموضوعات تقييم أداء أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات العربية للتعرف إلى كفاءة الدور الذى تقوم به هذه الأقسام ومدى إسهامها فى إعداد قوى بشرية قادرة على العمل فى المكتبات ومراكز المعلومات فى ضوء ما يشهده العصر من تقدم مذهل فى مجال المعلومات ووسائل الأتصال .

٣- أن تركز أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات والكليات والمعاهد العربية على التدريب العلمى والميدانى لاكتساب طلاب التخصص مهارات الإدارة والإعداد الفنى والتعامل مع تكنولوجيا المعلومات .

٤- توفير كافة الإمكانيات المادية والتجهيزات الآلية المعملية في أقسام المكتبات والمعلومات بجميع المؤسسات التعليمية العربية بما يسهم فى رفع كفاءة المعامل والتدريب الميدانى .

٥- التوسع فى ترجمة الأعمال الأجنبية والدراسات الصادرة عن الجمعيات المهنية خاصة فيما يتعلق بالمعايير باعتبارها وسيلة هامة لتقويم الأقسام العلمية وما تضمه من أعضاء هيئة تدريس ومعامل حديثة ومناهج وطرق تعليم وتدريب .

٦- تفعيل دور جمعيات المكتبات العربية وتوجيه الاهتمام بعقد المؤتمرات والندوات العلمية التى تهتم بهذا الموضوع .

٧- إصدار دليل شامل يضم مدارس وأقسام المكتبات والمعلومات فى العالم العربى للتعريف بهذه الأقسام ، وبرامجها وخططها ومناهجها الدراسية .

سادسا : توصيات بدراسات مستقبلية :

١- إجراء دراسة ببليومترية للإنتاج الفكرى الأجنبى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات للتعرف على واقع هذا الإنتاج من حيث كثافته العددية ونوعيات المواد المنشور بها ، ولغاته ، وموضوعاته ، وتوزيعه الزمنى والموضوعى .

٢- إعداد دراسات مقارنة عن الإنتاج الفكرى فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات بين إحدى الدول العربية وبعض الدول المتقدمة فى هذا المجال .

٣- الاهتمام بإجراء دراسات ببليومترية للإنتاج الفكرى العربى فى مجال التعليم المستمر أى برامج (الماجستير والدكتوراه) أو التربية المكتبية (تعليم المستفيد) أو التدريب أثناء الخدمة .

الهوامش

(١) Lawani , S.M . "Bibliometrics = Its theoretical foundations , method and applications". Libri . - 31 (4) Dec 81 . P 249

(٢) مجبل لازم مسلم المالكى . «القياس الببليوغرافى وتطبيقاته فى مجال المعلومات والمكتبات» .- **رسالة المكتبة (عمان ، الأردن)**. - مج ٣٢ ، ع٢ (حزيران ١٩٩٧م) . ص ٢٤ .

(٣) محمد جلال غندور . «مصطلح الببليومترى : دراسة تحليلية ؛ الجزء الأول» .- **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** .- س١٤ ، ع٣ ، ٤ (يوليو - أكتوبر ١٩٩٤م) . ص ١٣١

(٤) مجبل المالكى . مصدر سابق . ص ٢٥ .

(٥) أحمد نمراز . «الببليومتريقا : دراسة فى القياس الكمى للبيانات الببليوجرافية» .- **عالم الكتب** - . مج ٧، ع١ (رجب ١٤١٦هـ/ مارس ١٩٨٦م) . ص ٤٤

(٦) هشام عباس . «المجلات الأكاديمية فى المملكة العربية السعودية : دراسة ببليومترية على مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود» .- **عالم الكتب** .- مج ١١ ، ع٣ (محرم ١٤١١هـ/ أغسطس ١٩٩٠م) . ص ٣٣١

(٧) محمد أمين تركستانى . **الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات ؛ دراسة ببليومترية** / محمد أمين تركستانى ؛ أشرف أسامة السيد محمود .- جدة : م تركستانى ، ١٩٩١م . ص ١٨ .
أطروحة (ماجستير) - جامعة الملك عبدالعزيز. كلية الآداب والعلوم الإنسانية . قسم المكتبات والمعلومات .

(٨) حشمت قاسم . **دراسات فى علم المعلومات** .- القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤م . ص ١٣٤ .

(٩) أحمد تمراز . مصدر سابق . ص ٤٣

(١٠) أحمد بدر . **مناهج البحث فى علم المعلومات والمكتبات** .- الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٩٨م . ص ٢٤٣ .

(١١) عامر إبراهيم قنديلجى ، إيمان فاضل السامرائى . «الإحصاء الببليوغرافى (الببليومتركس) واستخداماته فى الدراسات العربية» .- **المجلة العربية للمعلومات** .- مج ١٨ ، ع١ (١٩٩٧م) . ص ٩٧

(١٢) عبدالرحمن فراج . «قانون براد فورد للتشتت؛ (١) مفاهيم أساسية» .- **عالم الكتب** .- مج ١٣ ، ع١ (رجب - شعبان ١٤١٢هـ/ يناير - فبراير ١٩٩٢م). ص ١١

(١٣) أبو بكر الهوش . «قانون براد فورد للتشتت وعلم المعلومات» .- **المجلة العربية للمعلومات** .- مج ١٤ ، ع١ (١٩٩٣م) . ص ١٠٧ .

(١٤) عبدالرحمن فراج . «قانون فورد للتشتت ؛ (٢) تطبيقية ، ومجالات الإفادة فيه» .- **عالم الكتب** .- مج ١٣ ، ع٢ (رمضان ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م) . ص ص ١٥١ - ١٥٣ .

(١٥) مجبل المالكى . مصدر سابق . ص ٤٠ .

(١٦) عامر إبراهيم قنديلجى . مصدر سابق . ص ١٠١ .

(١٧) أحمد تمراز . مصدر سابق . ص ٤٨.

(١٨) مجبل المالكى . مصدر سابق . ص ٤١ .

(١٩) أحمد تمراز . مصدر سابق . ص ٤٨ .

(٢٠) أسامة السيد محمود . **المكتبات والمعلومات فى الدول المتقدمة والنامية : الاتجاهات ، العلاقات ، المؤسسات ، الانتاج الفكرى** . - القاهرة : العربى للنشر ، ١٩٨٧م . ص ١٠٦

(٢١) محمد فتحى عبدالهادى ، أسامة السيد محمود . **دراسات فى تعليم المكتبات والمعلومات** .- القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٥م . ص ص ١٥-١٦

(٢٢) نفس المصدر . ص ٣٨

(٢٣) نفس المصدر . ص ١٧

(٢٤) نفس المصدر . ص ٢٠

(٢٥) عبداللطيف صوفى . «نحو سياسة عربية موجدة للتعليم فى علوم المكتبات والمعلومات» .- فى : **نحو إستراتجية لدخول النتاج الفكرى المكتوب باللغة العربية فى الفضاء الالكترونى : وقائع المؤتمر (١١) للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات القاهرة ١٢-١٦/٨/٢٠٠١م** ؛ أشراف وحيد قدورة .- تونس : الاتحاد العربى؛ الرياض : مكتبة الملك عبدالعزيز العامة ، ٢٠٠١م . ص ص ٢٠٥ - ٢١٥

(٢٦) عبدالرحمن العكرش ، سمير حمادة . **خصائص الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات ١٨٧٠-١٩٩٠ : دراسة ببليومترية** .- الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٩٩٤م . ص ص ١٣ - ١٦

(٢٧) محمد فتحى عبدالهادى . «الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات العامة بين الكم والكيف» .- **المجلة العربية للمعلومات** .-

مـــــج ٥ ، ع٢ (١٩٤٨م) . ص ص ١٢٤-١٥٩

(٢٨) ..... «دراسة تحليلية للإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات الصادرة عام ١٩٨٧» .- **عالم الكتب** .- مج ١١ ، ع١ (رجب ١٤١٠هـ) . ص ص ٢٠ - ٢٧

(٢٩) ناصر محمد السويدان ، أيمن الغفيلى . «الإنتاج الفكرى عن التصنيف فى الدوريات العربية : دراسة تحليلية» . - **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** .- س ١٠ ، ع٢ (١٩٩٠م) . ص ص ٢٤ - ٧٦ .

(٣٠) نعمات مصطفى . «الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات الجامعية والمعهدية» .- **عالم الكتب** .- مج ١٢ ، ع ٣ (محرم ١٤١٢هـ / أغسطس ١٩٩١م) . ص ص ٣١٧ - ٣٣٢

(٣١) حورية مشالى . «خصائص الإنتاج الفكرى السعودى فى مجال المكتبات والمعلومات ١٩٤٨ - ١٩٨٥م : دراسة ببليومترية» . - عالم الكتب .- مج ١٣ ، ع١ (رجب ١٤١٢هـ) . ص ص ٢ - ٩

(٣٢) Mohammad S. Ashoor and Abd Ussattar chaudhry. "Puelication patterns of sciens working in Saudi Arabia". - **The International Information and Library Review**. - vol . 25 , no . 1. MARCH 1993). PP 61 - 71

(٣٣) Samir N. Hamade. "Characteristics of the Literature Used by Arab Authors in library and information science : a Bibliomrtric study". - **The International Information and Library** Review. - vol 26 , no. 3 (sep 1994). pp 139 - 150

(٣٤) سمير نجم حمادة . «خصائص النشر العلمى للباحثين العرب فى العلوم الإجتماعية» .- **مجلة جامعة الملك سعود : الآداب (١)** .- مج ٦ (١٩٩٤م) . ص ص ٢٧٣ - ٣٠١

(٣٥) عبدالرحمن العكرش ، سمير نجم . مصدر صادق . ٢٠٥ ص

(٣٦) فاتن سعيد بامفلح . **الإنتاج الفكرى الدولى فى مجال المكتبات والمعلومات ١٩٨٦ - ١٩٩٠م : دراسة ببليومترية** / فاتن بامفلح إشراف أسامة السيد محمود .- جدة : ف بامفلح ، ١٩٩٤م . ١١٩ ص .
أطروحة (ماجستير) - جامعة الملك عبدالعزيز. كلية الآداب والعلوم الإنسانية . قسم المكتبات والمعلومات .

(٣٧) محمد فتحى عبدالهادى . «الإنتاج الفكرى العربى فى رؤوس الموضوعات : دراسة تحليلة» .- **دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات** .- س ١ ، ع١ (يناير ١٩٩٦م) . ص ص ٩٨ - ١٢٥

(٣٨) إياد خالد الطباع . «النتاج الفكرى العربى المطبوع من الكتب منذ نشأة الطباعة وحتى نهاية القرن التاسع عشر : دراسة ببليومترية .-

الأتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات .- مج ٤ ، ع ٨ (يوليه ١٩٩٧م) . ص ص ١١ - ٤٨

(٣٩) منى عبداللطيف . «البحوث الزراعية فى المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية» . - **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** . - مج ٥ ، ع ١٠ (يوليو ١٩٩٨م) . ص ص ٥٧ - ٧٤

(٤٠) زينب محفوظ . **الإنتاج الفكرى المصرى المعاصر لعلوم السياسة والاقتصاد : دراسة ببليومترية** / زينب محفوظ ؛ إشراف عبدالستار الحلوجى . - القاهرة: ز . محفوظ ، ١٩٩٨م . ٣١٩ ص
أطروحة (دكتوراه) .- جامعة القاهرة . كلية الآداب . قسم المكتبات والوثائق والمعلومات .

(٤١) عبداللطيف سمرقندى . «الإنتاج الفكرى لأعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة أم القرى : دراسة تحليلية ببليومترية» .- **عالم الكتب** . - مج ٢٠ ، ع٤ (محرم - صفر ١٤٢٠هـ/ مايو - يونيو ١٩٩٩م) . ص ص ٢٩٦ - ٣٢١

(٤٢) محمد أمين مرغلانى . «النشر العملى فى جامعة الملك عبدالعزيز : دراسة إحصائية تحليلية ببليومترية» .- **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية** . - مج ٦ ، ع١ (المحرم - جمادى الآخرة ١٤١٢هـ/ أبريل-سبتمبر ٢٠٠٠م) . ص ص ١٠٨ - ١٩٦

(٤٣) مصطفى حسام الدين . «تأهيل وتدريب المكتبيين واختصاصيى المعلومات : سمات الإنتاج الفكرى العربى في الموضوع . - **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** .- مج ٧ ، ع١٤ (يوليو ٢٠٠٠م) . ص ص ٦٩ - ٧٧

(٤٤) أسامة السيد محمود . «الإنتاج الفكرى المصرى فى المكتبات والمعلومات ١٨٨٢ - ١٩٩٥م : دراسة فى السمات والخصائص» . - **الاتجاهـات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** . - مج ٧ ع١٤ (يوليو ٢٠٠٠م) . ص ص ١٥٥ - ١٧٥

(٤٥) محمد فتحى عبدالهادى . «الإنترنت وخدمات المكتبات والمعلومات : دراسة تحليلية فى ضوء الإنتاج الفكرى العربى» ، - المجلة العربية للمعلومات .- مج ٢٢ ، ع٢ (٢٠٠١م) . ص ص ٩٧ - ١٣٦

(٤٦) Kirby, S.R. "Reviewing Unitd States History monographs : A bibliometric survey." **Collection Building**. - 11 (2) 1991. pp 13 - 18

(٤٧) Thillainayagan, V. "Intertion information communication and education : a critical survery. - **Herald of Library Science**. - 35 (3-4) jul - oct 96 . pp 213 - 218

(٤٨) Huanwen, C. "A bibliometric study of library and information research in china". - **Journal of Information, communication and library science**. - 4 (1) fall 1997 . pp 38 - 51

(٤٩) سيد حسب الله ، أحمد محمد الشامى . **الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات : إنجليزى – عربى** .– القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠١م . مج ١ ، ص ٣٢٩

(٥٠) نفس المصدر . مج ٢ ، ص ١٤٦٤

(٥١) ثروت الغلبان . «تعليم المكتبات والمعلومات فى مصر : الموقف عند نهاية القرن» .– **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** .– مج ٧ ، ع ١٤ (يوليو ٢٠٠٠م) . ص ٩٠

* حسب الحصر البيليوجرافى الذى قام به محمد فتحى عبدالهادى .

** يمثل الإنتاج الفكرى العربى فى مجال التدريب والتعليم المستمر (٢١٣) مادة أى بنسبة (٣٥,١٪) من مجموع ما ألف فى قطاع تأهيل وتدريب المكتبيين واختصاصيى المعلومات .

(٥٢) حورية مشالى . مصدر سابق . ص٤

(٥٣) محمد فتحى عبدالهادى ، أسامة السيد محمود . دراسات فى تعليم ... مصدر سابق . ص ١٢٠

*** لم يتضمن هذا العدد المترجمين والمراجعين للنوعيات المختلفة من الإنتاج الفكرى العربى فى مجال الدراسة .

التطور التاريخى
لتعليم أخصائي المكتبات والمعلومات

فايزة دسوقى أحمد
مدرس المكتبات والوثائق المساعد
جامعة القاهرة – كلية الآداب (فرع بنى سويف)
fayzadesokky@yahoo.com

تمهيد :

شهد تعليم المكتبات والمعلومات الكثير من التطورات ، ويستعرض هذا المقال التطور التاريخى لتعليم أخصائيى المكتبات والمعلومات حتى منتصف القرن التاسع عشر فى العالم . ثم التطور بعد منتصف القرن التاسع عشر (وهى الفترة التى شهدت إنشاء أول مدرسة لتعليم المكتبات) خارج الوطن العربى وداخله .

أولاً : إعداد أمناء المكتبات حتى منتصف القرن التاسع عشر :

«لتخصص المكتبات والمعلومات كأى تخصص آخر جانبان . أولهما الجانب الميدانى وهو الذى يمكن أن يوصف ويحدد ليصبح موضوع التخصص فيما بعد ، وثانيهما الجانب الأكاديمى الذى يتمثل فى قضاياه ومسائله ، وفى مناقشات المتخصصين وكتاباتهم فى هذه المسائل وتلك القضايا ... وغالباً ما يسبق ظهور الجانب الميدانى ظهور الجانب الأكاديمى»[1] .

وعلى هذا نجد أن المؤسسات التى كانت تلحق عادة بقصور الحكام أو الملوك أو المعابد الدينية ويتم الاحتفاظ فيها بالوثائق والأوعية الثقافية والعلمية ، كان يتولى أمرها القادة الثقافيين أو الإداريين أو الدينيين المقربين إلى الحكام أو الملوك ، وكان عملهم يقتصر على حفظ الوثائق والسجلات وتقديم المشورة إلى من يطلبها إذا لزم الأمر . ومع الوصول إلى أواخر العصور اليونانية والرومانية ووجود مكتبات هامة ، مثل : مكتبة الإسكندرية كانت واجبات الأمناء تنحصر فى تجميع الوثائق والمخطوطات وتنظيمها وإعداد بعض الفهارس والببليوجرافيا عنها ، وإصلاح وترميم هذه الوثائق ، كما ظهرت فئة جديدة من العاملين بالمكتبة تقوم بالأعمال الكتابية لمساعدة أمناء المكتبات ، وكان يتم اختيار هذه الفئة من العبيد . واستمر هذا النظام خلال ازدهار الحضارة الإسلامية ، وكان إعداد الأمناء ومساعدتهم يقتصر على الخبرة العملية والميدانية المكتسبة خلال العمل داخل المكتبة .

وأدى ظهور الطباعة مع نهاية القرن الخامس عشر الميلادى إلى زيادة أعداد أوعية المعلومات وتميزها بمزايا عديدة مثل رخص الثمن وسهولة الحمل ومرونة الاستخدام مما أدى إلى زيادة مقتنيات المكتبات ، كما دفعت الثورة الصناعية الأوربية حركة التعليم إلى الأمام مما أدى إلى زيادة أعداد المكتبات المدرسية والجامعية والمتخصصة والعامة ، وزيادة أعداد المترددين على المكتبات ، وكان من نتائج ذلك :

١ - زيادة أعداد أمناء المكتبات العاملين فى هذه المكتبات .

٢ - ظهور مسئوليات جديدة لهم منها :

- تجميع الكتب والدوريات والاشتراك فى بناء وتصميم مبانى المكتبات .
- ظهور الحاجة إلى تدريب مهنى لأمناء المكتبات فى شكل دورات أكثر طولاً من التدريب العملى الميدانى الذى كان معروفاً فى ذلك الوقت .

ومع بداية القرن التاسع عشر علت أصوات كثيرة تدعو إلى إنشاء معاهد خاصة يتم فيها تعليم أمناء المكتبات[٢] .

ثانيا : تعليم أخصائيي المكتبات والمعلومات منذ منتصف القرن التاسع عشر :

ونتناول هنا تعليم أخصائيى المكتبات والمعلومات فى بعض الدول خارج الوطن العربى ، وبعض الدول داخل الوطن العربى .

١ - تطور تعليم اخصائيى المكتبات والمعلومات خارج الوطن العربى :

يتناول هذا الجزء تطور تعليم أخصائيى المكتبات والمعلومات فى أمريكا ، وبريطانيا ، واليابان، وروسيا ، والبرازيل ، والنرويج ، وفرنسا .

١- امريكا:

بدأ أول برنامج رسمى لتعليم المكتبات فى الولايات المتحدة ، وذلك عندما فتح "Melvil Dewey" مدرسة "School of Library Economy" فى جامعة كولومبيا عام ١٨٨٧[٣] .

وقد شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين تعاقب سريع وملحوظ فى افتتاح كليات وأقسام للمكتبات حتى أنها بلغت عشر مدارس وكليات فى عشر جامعات مختلفة حتى عام ١٩١٧ ، وكانت مدة هذه البرامج تتراوح ما بين سنة أكاديمية أو فصلين دراسيين وما بين عامين دراسيين أو أربعة فصول وكلها على مستوى الدرجة الجامعية الأولى ما عدا واحدة كانت على مستوى الدبلوم المتوسط، ورغم اختلاف المقررات الدراسية فيما بين هذه البرامج ، إلا أن أبرز المقررات التى كانت موجودة فى ذلك الوقت كانت مقدمة المكتبات والفهرسة والتصنيف والببليوجرافيا والمراجع واختيار الكتب وإدارة المكتبات ومناهج البحث وتاريخ المكتبات[٤] .

وحتى تكون البرامج التى يتم تدريسها فى الكليات والمدارس ذات فاعلية وكفاءة وأكثر إشباعاً لاحتياجات المكتبات ، أخذت جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) على عاتقها مسئولية اعتماد برامج تعليم المكتبات منذ عام ١٩٢٥ وكان ذلك

يتم فى البداية من خلال لجنتهَا المعروفة باسم Board of Education for Librarianship (BEL) ، ثم بعد ذلك أصبح يتم من خلال لجنتها المعروفة باسم Committee on Accredition (COA) منذ عام ١٩٥٦ . ولقد قدمت معايير عام ١٩٢٥ الذى أعدتها Minimum Standards for Library Schools واعتمدها مجلس جمعية المكتبات الأمريكية ، أربعة أنواع مختلفة من البرامج تتراوح من مستوى الطلاب الصغار إلى برنامج متطور للخريجين . وكانت هذه المعايير تشبه المعايير الأخرى التى وضعتها (ALA) فى هذا الوقت ؛ حيث كانت تركز على الجوانب الكمية ، فكانت تصف على سبيل المثال الحد الأدنى المطلوب من أعضاء هيئة التدريس ، والحد الأدنى من المتطلبات للقبول ، والمنهج النموذجى الذى يتم تدريسه . وكانت قائمة البرامج المعتمدة ، التى تشتمل على هذه العناصر ، تنشر سنوياً بواسطة لجنة (BEL) بعنوان : Minimum Requirements for Library School وتمثل هذه الوثيقة التحول من التركيز عل الجوانب الكمية إلى الجوانب النوعية . كما تم تقليل أنواع مدارس المكتبات فيها إلى ثلاثة بدلاً من أربعة وكان النوع الثالث من المدارس عبارة عن مدارس تشتمل على سنة واحدة للتدريب على المكتبات داخل كليات الطلاب ذات السنوات الأربع . والنوع الثانى كان يتطلب الحصول على درجة البكالوريوس للالتحاق بها . والنوع الأول كان يقدم برنامج متقدم للخريجين ويؤدى إلى درجة عليا أو أكثر فى علم المكتبات .

ومع حلول عام ١٩٥٦ تم استبدال الـ (BEL) بـ Committee on Accredition (COA) وكان إصدار الوثيقة التى تحمل عنوان Standards and Guide for Undergraduate Programs in Librarianship عام ١٩٥٨ من أوائل أعمال هذه اللجنة . وكانت هذه الوثيقة تركز على المشكلات المتعلقة بمشكلات قبل التخرج[٥]

ثم صدرت طبعة أخرى من المعايير بعنوان Standards for Accreditation عام ١٩٧٢[٦] . «وتتناول هذه المعايير شروط كمية ونوعية لأعضاء هيئة التدريس وشروط تتعلق بنوعيات ومؤهلات الطلاب ومدة الدراسة والحد الأدنى للمقررات الدراسية لدرجة الماجستير والحد الأدنى للمقررات فى البرنامج وأنواع المقررات ومحتوياتها والمعامل ومصادر المعلومات وإمكانيات الحاسبات الإلكترونية التى ينبغى توافرها والمساحات المكانية للمكاتب الإدارية والأساتذة والفصول الدراسية والمعامل والمكتبات وعدد الأفراد فى الوظائف الإدارية ، وقد ظلت هذه المعايير سارية المفعول حتى ظهرت النسخة المعدلة الحديثة منها عام ١٩٩٢ ، التى بدأ تطبيقها من يناير ١٩٩٣ ، وحددت فيها أهداف البرامج التعليمية بشكل أفضل من المعايير السابقة»[٧] .

ب - بريطانيا:

بالرغم من أن جمعية المكتبات البريطانية تنظم تدريس علم المكتبات وتشرف عليه منذ أن تأسست School of Librarianship عام ١٨٧٧[١] ، إلا أن التعليم الرسمى للمكتبات فى المملكة المتحدة لم يبدأ إلا مع إنشاء عام ١٩١٩ . ولقد استمر إشراف University College, London (UCL) فى

جمعية المكتبات البريطانية على تعليم المكتبات حتى بعد إنشاء هذه الكلية .

ولقد حدثت تغييرات كبيرة فى تعليم المكتبات فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . حيث بدأت الدراسة لدرجة الماجستير تسيطر على تعليم المكتبات فى الولايات المتحدة ، أما بريطانيا فلقد رأت ضرورة إنشاء المزيد من مدارس المكتبات التى تعد الطلاب لاجتياز الاختبارات التى تضعها جمعية المكتبات البريطانية .

وفى منتصف الستينيات حاولت مدارس المكتبات فى الكليات وضع مناهج خاصة بها وحاولت الحصول على الاعتماد والتصديق من جمعية المكتبات البريطانية . ومع ظهور عدد جديد من المدارس فى الجامعات مثل جامعة Sheffield وStrathclyde ,Loughborough فى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ، اكتملت عملية نقل تعليم المكتبات إلى السياق الأكاديمى مثلها فى ذلك مثل الولايات المتحدة وغيرها من الدول التى اتبعت النظام الأمريكى .

وكانت مدارس المكتبات تعتمد فى البداية على تدريس العمل المرجعى ، والفهرسة والتصنيف، وإدارة المكتبات . وما زال الوضع كما هو مع حدوث تغيير فى معالجتها بسبب وجود التغيرات السياسية والاجتماعية والمالية والتكنولوجية[٩] .

ج - اليابان :

كانت مكتبة "Tokyo Library" أول مكتبة حديثة فى اليابان حيث أنشئت عام ١٨٧٢ . وكان يتم تدريب الأمناء لهذه المكتبة فى دول خارج اليابان . وفى عام ١٨٩٨ بدأت "Mankichi Wada" مدير Tokyo Imperial University فى الإشارة إلى أهمية تعليم المكتبات : ولقد نشرت مديرية التعليم فى اليابان كتاب دراسى لإنشاء المكتبات بعنوان "Tanaka's Library Administion" عام ١٩٠٠ . ونتيجة لنشر هذا الكتاب تم إنشاء ٥٥ مكتبة فى جميع أنحاء اليابان من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٣ . وتم إنشاء جمعية محلية للمكتبات فى منطقتى Kyoto, Osaka وبدأ إصدار جريدتها فى نفس العام . وبدأت الأنشطة المكتبة فى جذب انتباه العامة .

ونتيجة لهذه التغيرات ، خططت جمعية المكتبات اليابانية Japan Library Association (JLA) لتقديم أول دورة تدريبية قصيرة لها عام ١٩٠٣ . وكان المنهج فى هذه الدورة يركز على إدارة المكتبات ، والفهرسة ، والتصنيف ، وتاريخ المكتبات ، والببليوجرافيا النقدية ، بالإضافة إلى بعض المحاضرات التى كانت تعطى عن الإحصائيات، والمكتبات الأكاديمية ، وتاريخ الإنتاج الفكرى اليابانى ، والمكتبات الحكومية ، والمكتبات الأوروبية والأمريكية . وأقيمت هذه الدورة لمدة أسبوعين بمعدل ٣ ساعات كل ليلة وحصل ٣٧ مشترك فيها على دبلومة فى المكتبات .

ونتيجة لنجاح هذه الدورة طلب المكتبيون من وزارة التربية أن تتبنى دورات تدريبية قصيرة للمكتبيين وأن يكون تعليم أمناء المكتبات إحدى الوظائف الأساسية لوزارة التربية . ونتيجة للجهود المستمرة للمكتبيين فى هذا الاتجاه قامت وزارة

التعليم بإعداد دورات تدريبية قصيرة فى عام ١٩٠٨، و١٩١٩ بينما قامت جمعية المكتبات اليابانية بإعداد دورة فى عام ١٩١٦ . وفى الفترة من نهاية العشرينات حتى ١٩٤٥ ، ونتيجة لزيادة التوتر فى الوضع الاقتصادى والسياسى والعسكرى فى الدولة ، قامت وزارة التعلم بإعداد عدة دورات تدريبية قصيرة عدة مرات من أجل نشر سياسة الدولة بين الجمهور من خلال الخدمات المكتبية وأنشطة أمناء المكتبات . كما قامت جمعيات المكتبات المحلية وجمعية المكتبات اليابانية بإعداد دورات تدريبية محلية قصيرة لمدة يوم أو يومان ، وشجعت أمناء المكتبات المحلية فيها .

وبالإضافة إلى جهود أمناء المكتبات فى المطالبة بإعداد الدورات التدريبية القصيرة فى أماكن مختلفة فإنهم كانوا يؤكدون دائماً على حاجتهم إلى مدرسة وطنية للمكتبات ، ولقد بدأت جمعية المكتبات اليابانية فى نشر دوريتها المعنونة بـ [Japanese] Library Journal فى عام ١٩٠٧ ، وكانت تذكر ضرورة تعليم المكتبيين والحاجة إلى إنشاء مدرسة وطنية للمكتبات فى كل إصدار لها تقريباً . إلا أن هذه الجهود لم تحقق الأهداف المرجوة منها ولم تنشأ مدرسة للمكتبات وفى عام ١٩١٨ خطط Kazu Norisugi رئيس Social Education Section بوزارة التعليم لإنشاء مدرسة للمكتبيين ، إلا أن الإدارة العليا للوزارة لم توافق على ذلك . لذا فكر Kazu فى زيادة قوته الإدارية بإنشاء مدرسة رسمية . وأخيراً قرر إعداد دورة تدريبية قصيرة بشكل مستمر كأحد المشروعات التى يقوم بها القسم الذى يرأسه . وانضم آخرون إلى Kazu فى هذا التخطيط ، وتم افتتاح الدورة فى يونيو ١٩٢١ ، وكانت توفر دورة لمدة عام كامل لخريجى المدارس الثانوية ، وكان مدرسو هذه الدورات من أعضاء هيئة تدريس جامعة Tokyo Imperial University ومن موظفى Imperial Library . وبالرغم من عدم وجود هيئة تدريس أساسية تعمل لكل الوقت حتى عام ١٩٤٧ فإن خريجى هذه الدورات كانوا يعاملون معاملة خريجى Tokyo Imperial University . وكان المنهج يتضمن إدارة المكتبات ، والفهرسة ، والتصنيف ، والببليوجرافيا النقدية ، وتاريخ المكتبات، واللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإنسانيات والعلوم الطبيعية . وقامت هذه الدورات بتخريج ٥٤١ خريجاً فى الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٤٤ ، وعمل هؤلاء الخريجين كأمناء للمكتبات فى فترة ما بعد ١٩٤٥.

وفى عام ١٩٥٣ صدر قانون المكتبات المدرسية School Library الذى أوضح الشروط الواجب توافرها فى مدرسى المكتبات والمناهج الدراسية . ووفقا لهذا القانون تم تنفيذ تعليم المكتبات فى الكليات (ذات الدراسة لمدة أربع سنوات وسنتين) والجامعات . ولقد صدرت «معايير المكتبات» فى اليابان عام ١٩٥٤ وتم مراجعتها فى عام ١٩٧٧ لتحمل عنوان : «معايير تعليم المكتبات وعلم المعلومات» . وبعد صدور هذه المعايير المراجعة قامت الحكومة اليابانية، بإنشاء مدرسة للمكتبات واستمر إعداد أمناء المكتبات فى اليابان فى تقدم مستمر حتى تم افتتاح جامعة المكتبات وعلم المعلومات University of Library and Information Science فى إبريل من عام ١٩٨٠. وكان هدف هذه الجامعة هو إعداد

مهنيين قادرين على العمل فى المكتبات ومراكز المعلومات وعلى القيام بالدراسات النظرية والعملية فى مجال المكتبات وعلم المعلومات . ولقد قامت الجامعة بافتتاح مقرر خاص لمدة عام واحد للتدريب المهنى لخريجى الكليات ذات الأربع سنوات والجامعات الأخرى . كما تم افتتاح برنامج للماجستير فى إبريل من عام ١٩٨٤ . ومن أهم المقررات الدراسية التى يتم تدريسها فى الجامعات ما يلى :

١ - دراسات تمهيدية :

- الإنسانيات (المنطق ، واللغة اليابانية ، والإنتاج الفكرى اليابانى ، والفلسفة ، وتاريخ التبادل الثقافى والفنى ، ...) .
- العلوم الاجتماعية (العلوم السياسية ، والإدارة العامة ، علم الاجتماع ، الاقتصاد ، إدارة الأعمال ، ...) .
- العلوم الطبيعية (الرياضيات ، الإحصائيات ، الفيزياء ، الكيمياء ، علوم الحياة ، ...) .
- اللغات الأجنبية (اللغة الإنجليزية ، الألمانية ، الفرنسية ، الروسية ، الصينية) .

٢ - دراسات أساسية :

- المكتبات وعلم المعلومات (تاريخ المكتبات وعلم المعلومات ، تنظيم وإدارة المعلومات ، تاريخ المكتبات ، الببليوجرافيا النقدية ، طرق البحث فى المكتبات وعلم المعلومات ، ...) .
- المكتبة والمجتمع (بيئة المكتبة ومركز المعلومات، توزيع المعلومات الأكاديمية ، استخدام نظم المعلومات ، نظم المكتبات والمعلومات ، الاتصال ، توزيع المعلومات ، تقنيات النشر ، توزيع المطبوعات ، حقوق التأليف : خلفية تاريخية معاصرة ، مبانى المكتبات ، أثاث المكتبات ، العلاقة بين المعلومات والمجتمع ...) .
- أوعية المعلومات (مقارنة بين أوعية المعلومات ، تنظيم أوعية المعلومات ، الخدمات المرجعية) .
- تنظيم المعلومات (تنظيم المعلومات ، استرجاع المعلومات ، الفهرسة والتصنيف ، تنظيم المطبوعات الدورية ، تنظيم الأوعية الحديثة ، معالجة الكتب النادرة ، معالجة المواد الأرشيفية ، التكشيف والاستخلاص ، لغات استرجاع المعلومات ، إنتاج المعلومات الببليوجرافية ، إدارة قواعد البيانات ، ...) .
- نظام المعلومات (نظام المعلومات ، تحليل النظم، إدارة المكتبات ومراكز المعلومات ، إدارة مكتبات الأطفال ، نظام الكمبيوتر ، معالجة اللغة الطبيعية ، لغات البرمجة ، أتمتة المكتبات، التعاون المكتبى ، شبكة الكمبيوتر ، الإدخال والإخراج ، الوظائف الذكية ، المصغرات، حفظ وصيانة المواد المكتبية ، علم المتاحف ، الرسائل العلمية ، ...)[١٠] .

د - روسيا :

لم يكن هناك نظام لتعليم المكتبات فى روسيا قبل ١٩١٣ . فلقد نمت المكتبات فى روسيا بشكل كبير مع بداية القرن وكان هناك نقص حاد فى أمناء المكتبات المؤهلين ، لذا بدأت

Sheniavsky University في موسكو فى تقديم أول حلقات تعليمية روسية للمكتبات فى عام ١٩١٣ . وأمكن من خلال هذه الدورات التى كانت تستغرق ثلاثة أو أربعة أسابيع تدريب حوالى ١٠٠٠ موظف فى المكتبات حتى عام ١٩١٧ .

وفى عام ١٩١٨ تم تنظيم حلقة نقاش قصيرة فى سان بيترسبرج . وبعد اندلاع الحرب الأهلية بعد هذا العام توقف ذلك الجهد . وظل تعليم المكتبات متاحاً فقط من خلال Petrograd Institute of Adult Education والتى تغير اسمها فيما بعد الحرب إلى Krupskaia Institute of Culture وبعد انتهاء الحرب الأهلية فى عام ١٩٢٠ ، بدأت مهنة المكتبات فى روسيا تحظى باهتمام شديد ، وذلك لأن روح الماركسية كانت تؤكد على ضرورة الكتب والمكتبات كأدوات لا غنى عنها لإعادة تعليم السكان أخلاقياً وسياسياً . وبالرغم من أن تعليم المكتبات أثناء هذه الفترة قد فشل فى إشباع احتياجات أمناء المكتبات المهنيين ، إلا أن المجال قد لاقى تصديقاً واعترافاً كموضوع أكاديمى وأصبح جزءاً من التعليم السوفيتى بعد الثانوى . وفي عام ١٩٢٥ تطلب تعليم المكتبات المزيد من التوسع . وفى فترة الثلاثينيات اهتمت الحكومة بتطوير المكتبات العلمية والصناعية والفنية Technical كما توسعت فى تعليم المكتبات . وفى منتصف ذلك العقد وصل إجمالى عدد الطلاب السنوى إلى حوالى ١٠٠٠ طالب .

ومع نهاية فترة الثلاثينيات كان بناء تعليم المكتبات قد اكتمل وكان يتكون من اتجاهين ، الأول تعليم المكتبات فى المستوى ما بعد الثانوى ، والثانى تعليم المكتبات فى المستوى الجامعى . كما تم وضع معايير للمناهج الأساسية فى كلا من الاتجاهين وتم نشر الكتب الدراسية الأساسية لكليهما .

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم إنشاء المزيد من المعاهد فى روسيا وغيرها من جمهوريات الاتحاد. ولقد وصل عدد مدارس المكتبات فى الاتحاد. (١٦) مدرسة فى عام ١٩٧٦ . وكان كل منها بمثابة كلية لعلم المكتبات . بالإضافة إلى الجامعات المحلية التى أنشأت أقساماً لتعليم المكتبات . وكنتيجة لذلك تم تخريج حوالى ٦,٠٠٠ أمين مكتبة و١٥,٠٠٠ فنى مكتبة فى ذلك العام . وكانت كليات المكتبات توفر برنامج دراسى لمدة أربع سنوات. أما المدارس فكانت تقدم برنامج يستغرق سنة أو سنتان . وكانت المناهج تعدل من حين لآخر حتى تتناسب مع احتياجات الأمناء . وكان نصف هذه المناهج يغطى موضوعات مثل : العلوم ، والإنسانيات والعلوم الاجتماعية والفلسفة الماركسية، أما النصف الأخر فكان يغطى الموضوعات المرتبطة بمجال المكتبات . وكانت مدارس المكتبات تعلم المهارات الأساسية المطلوبة لإنجاز الوظائف والمهام فى المكتبات الريفية أو المكتبات الصغيرة أو المكتبات المدرسية أما الكليات فإنها كانت تعلم الطلاب حتى يكونوا قادرين على العمل فى مكتبات المدن الكبيرة والمكتبات الأكاديمية .

ولقد شهدت فترة منتصف السبعينيات دخول الأتمتة وتكنولوجيا المعلومات الأخرى إلى المكتبات الكبيرة فى الدولة . ولقد حاول تعليم المكتبات

الروسى الاستجابة لهذا التغيرات قدر الإمكان . وتشتمل كليات المكتبات اليوم على مقررات عن أتمتة المكتبات فى مناهجها ، ولكن بسبب نقص أجهزتها الإلكترونية فإنها ما تزال تخرج طلابا ليس لديهم مهارات الأتمتة الكافية لمتطلبات مكتبات البحث الكبيرة والمكتبات الجامعية .

أما بالنسبة لتعليم المعلومات فى روسيا ، فلقد ظهر مع إنشاء كلية المعلومات العلمية فى جامعة Moscow State University عـام ١٩٦٤ ، ولكنها كانت تركز أساساً على الموضوعات الرياضية والعلمية أكثر من تركيزها على الموضوعات المرتبطة بمجال المكتبات . أما تعليم مهارات استرجاع الوثائق فلقد بدأ فى روسيا فى بداية الستينيات . حيث بدأ تقديم دورات لتحسين قدره الموظفين على معالجة الوثيقة في بعض مكتبات البحث الكبيرة والمراكز الببليوجرافية فى الدولة عام ١٩٦٢ . وفى عام ١٩٧١ تم إنشاء Institute for the Raising of Qualifications of Information System Employees بـواسـطـة State Committee for Science and Technology وكان الهدف من إنشاء هذا المعهد هو تدريس تنظيم ، ومعالجة ، واقتصاديات ، وتخطيط نظم التوثيق ، بالإضافة إلى أتمته العمليات الببليوجرافية. ولقد شهد هذا التعليم تطورات كبيرة فيما بعد . وفى فترة السبعينات كانت المعاهد تخرج طلاباً متخصصين أساساً فى مجالين من المكتبات هما : العمل فى المكتبات البحثية والأكاديمية ، والعمل فى مكتبات الأطفال والمكتبات العامة الصغيرة . وفى الثمانينيات تم توسيع مناهجها لتشمل التخصص فى المكتبات العلمية والتقنية والزراعية.

وفى ١٩٩٠ تم تنظيم نظام تعليم المكتبات فى روسيا فى ثلاثة مستويات منفصلة :

المستوى الأول : يوجد فى تعليم المكتبات الذى تقدمه المدارس ، ويوجد فى روسيا أكثر من ١٣٠ مدرسة من هذا النوع ، وتخرج حوالى ٢٠,٠٠٠ طالب سنوياً . وهى لا تشترط إكمال فترة المدرسة الثانوية التى تستغرق (١٠) سنوات للقبول ، وفترة التعليم فيها تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وتقدم عدداً متساو من المقررات العامة فى غير المكتبات والمقررات المتخصصة فى مجال المكتبات .

المستوى الثانى : يوجد فى كليات المكتبات ومعاهد الثقافة ، وأقسام علم المكتبات فى الجامعات. وكان يوجد (٢٩) وحدة منها فى الاتحاد السوفيتى قبل تفككه عام ١٩٩١ . وكانت تشترط عند قبول الطلاب اجتيازهم للمرحلة الثانوية واختبار دخول تعده هذه الوحدات لهم . ومدة الدراسة بها كانت أربع سنوات ، بالإضافة إلى سنة اختيارية خامسة تقدم للطلاب المتفوقين الراغبين فى إعداد أبحاث ودراسات عليا . والفرق بين هذه المؤسسات والمدارس يكمن فى أن المؤسسات تركز أساسا على المجالات النظرية بينما تركز المدارس على إمداد طلابها بالخبرة العملية .

أما المستوى الثالث : من التعليم الروسى للمكتبات فكان يتكون من تعليم ما بعد التخرج الذى تقدمه عدة مؤسسات (موسكو وسان بيترسبرج) و Library of the Academy of Sciences وكان الهدف منها تقديم الدراسات للحصول على درجة الدكتوراه ، وكان يشترط

فيمن يلتحق بها أن يكون حاصلا على تعليم ما بعد الثانوى وأن يكون لديه ثلاث سنوات خبرة عملية على الأقل فى مجال المكتبات . وكان يطلب منهم أخذ دورة فى علم التدريس ، واجتياز اختبارات فى لغة أجنبية وفى الفلسفة ، وفى الموضوعات التى تخصصوا فيها فى مجال المكتبات.

ولقد حظيت مشكلات تعليم المكتبات فى روسيا بالمزيد من المناقشة فى السنوات السابقة. ومن أهم المشكلات التى نوقشت ، عدم وجود توازن بين أعداد طلاب المكتبات من الذكور والإناث ، ووجود نقص فى الخلفية الفكرية للطلاب بالرغم من إكمالهم للمرحلة الثانوية ، وتفاوت جودة التعليم فى بعض المعاهد الصغيرة ، ووجود نسبة كبيرة من خريجى المكتبات لا يرغبون فى الاستمرار فى مهنة المكتبات بعد تخرجهم ، وتركيز كليات تعليم المكتبات على تدريب طلابها للعمل كأمناء مكتبات فى المكتبات العامة ومكتبات الأطفال أكثر من تدريبهم على العمل فى المكتبات العلمية والتقنية . ويتطلب تطوير تعليم المكتبات فى روسيا توفير المعدات والأجهزة التقنية ، وخاصة الحاسبات الآلية والكتب الدراسية[١١] .

هـ - البرازيل :

بدأ التعليم الرسمى للمكتبات فى البرازيل كمقرر قصير قدمته المكتبة الوطنية فى «ريودى جانيرو» عام ١٩١٥ . ولقد كان التأثير الأوروبى واضحاً فى هذا المقرر مثله فى ذلك مثل المجالات الأخرى . وظل هذا الوضع قائماً حتى العشرينات حيث بدأ التأثير الأمريكى يظهر فى كل مجالات الحياة البرازيلية ولقد تم تنظيم أول مقرر وفقا للنظام الأمريكى عام ١٩٢٩ فى Institute Mackenzie بمدينة «ساوباولو» . ولم يعد هذا المقرر موجوداً إلا أنه يعد الأساس – مع بعض التغيرات – لكل الدورات منذ ١٩٤٠ .

وفى عام ١٩٦٢ ، كانت توجد (١٠) مدارس لعلم المكتبات تقع فى مناطق مختلفة من الدولة ، لذا قررت وزارة التعليم من خلال مجلسها الفيدرالى للتعليم (CFE) تأسيس منهج أساسى . ومن أهم الموضوعات التى كانت تدرس فى هذا المنهج : تاريخ الكتب والمكتبات ، وتنظيم وإدارة المكتبات ، الفهرسة والتصنيف ، والتوثيق ، والببليوجرافيا والمراجع ، وتاريخ الفنون ، وتاريخ الإنتاج الفكرى ، ومقدمة فى الدراسات التاريخية والاجتماعية ، وتاريخ العلم والفلسفة . مع السماح بإضافة موضوعات قليلة أخرى وفقاً للاحتياجات والخصائص المحلية .

وفى عام ١٩٨٢ قام (CFE) بوضع منهج أساسى جديد . والموضوعات فى هذا المنهج مقسمة إلى ثلاثة مجالات رئيسية هى :

١ – **أساسيات ، وتشمل** : الاتصال الاجتماعى ، والأوجه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبرازيل ، وعلم النفس الاجتماعى .

٢ – **الموضوعات المساعدة** ، وهى تقدم الوسائل الأساسية لأداء العمل المكتبى مثل المنطق ، واللغة البرتغالية ، وطرق البحث .

٣ – **الموضوعات المهنية** ، وتشمل ستة موضوعات رئيسية هى: المعلومات ، والمكتبات والمستفيدون، وإنتاج المعرفة المسجلة ، تنمية المقتنيات ، والضبط الببليوجرافى ، وبث المعلومات ، وإدارة المكتبات .

وبعد الانتهاء من المرحلة الجامعية الأولى يكون أمام أمناء المكتبات الفرصة للتعليم المستمر من خلال المقررات التجديدية refresher والمتخصصة ويتم تنظيم هذه الدورات بواسطة المؤسسات الأكاديمية والمهنية ، والحصول على هذه الدورات لا يمنح درجة علمية . كما تقدم مدارس المكتبات والجمعيات المكتبية الإقليمية دورات تجديدية فى مناطق كثيرة ومجالات متعددة فى علم المعلومات . ومن أهم هذه الجمعيات (IBICT) التى أنشئت فى «ريو دى جانيرو» عام ١٩٧٠ وتقدم جهوداً كبيرة بالمدن بالرئيسية فى العديد من الولايات ، ومن أهم الموضوعات التى تقدمها فى دوراتها : إدارة نظم المعلومات ، ومعالجة المعلومات ، والمعلومات التكنولوجية ، والاتصال فى المعلومات العلمية والتكنولوجية ، وتقييم النظم .

أما الدورات المتخصصة فيتم تقديمها بشكل دائم فى الدولة . فمنذ ١٩٥٥ تقدم IBICT فى «ريو دى جانيرو» برنامجاً فى المكتبات المتخصصة بعنوان Scientific Documentation Course (SDC) ، فى Universidade Joao Pessoa و Universidade Federal do Paraiba فى Federal do Parana Curitba دورات فى خدمات المكتبات للمستفيدين وتنظيم Associacao dos Bibliotecarios do Distrito Federal فى Brasilia دورات فى إدارة المكتبات .

وكل مدرسة لها حرية وضع المنهج الخاص بها بشرط الحصول على التصديق النهائى من وزارة التعليم . والدورات مفتوحة أمام الطلاب من كل المناطق . وبالرغم من هذه الجهود فإن إعداد أمناء المكتبات لا يؤهلهم للتعامل مع المعلومات نفسها بل يؤهلهم للتعامل فقط مع الوثائق . وبرغم وجود العديد من المشاكل فإن مدارس المكتبات تلعب دوراً هاماً فى تطوير المكتبات البرازيلية ، خاصة بعد الاقتراح الأخير الذى وضعه مدرسو المكتبات ووضعوا أنفسهم فيه فى وضع التحدى لإعداد جيل جديد من المهنيين واع بمسئوليته الاجتماعية داخل الدول النامية[١٢] .

ز - النرويج :

يرجع تاريخ المدرسة النرويجية للمكتبات وعلم المعلومات إلى عام ١٩٤٠ . واندمجت مع (١٩) كلية مهنية أخرى فى منطقة أوسلو داخل Oslo College عام ١٩٩٤ . ثم أصبحت الآن جزءاً من كلية الإعلام والمكتبات وعلم المعلومات .

والدراسة فى هذه الكلية لمدة ثلاثة سنوات ، ويتم تعليم :

- طلاب الفرقة الأولى : كيفية عمل الكمبيوتر ، والشبكات المحلية والعالمية ، ونظم التشغيل (MS - DOS/ Windows) .
- طلاب الفرقة الثانية : كيفية إنتاج وتوزيع الوثائق الرقمية على الإنترنت وذلك من خلال تعريفهم بالوثائق الرقمية، وتكنولوجيا العميل / الخادم Clinent / Servant والبرمجة .
- طلاب الفرقة الثالثة : كيفية استخدام قواعد البيانات[١٣] .

ح - فرنسا:

تختلف فرنسا عن دول العالم الغربى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا فى مجال تعليم المكتبات والمعلومات لفترة طويلة . فبالرغم من إنشاء فرنسا للمدرسة العليا للوثائق عام ١٨٢١ . إلا أن التعليم الرسمى للمكتبات لم يبدأ إلا فى عام ١٩٤٥ ، وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية معالجة ودراسة مشكلات التعليم المهنى للمكتبات على مستوى وطنى ، حيث أنشأت وزارة التربية الفرنسية «إدارة المكتبات» ، وقامت هذه الإدارة بتطوير التعليم المهنى وإنشاء المعاهد التعليمية لهذا الغرض[١٤] . ويمكن تقسيم المعاهد التى تقوم بتدريس المكتبات والمعلومات فى فرنسا إلى عدة فئات من أهمها :

١ - **المراكز الإقليمية** : وهى مراكز تمنح شهادة للأفراد الذين يريدون العمل كمساعدى أمناء مكتبات أو لأمناء المكتبات وذلك لمدة سنة واحدة كما يلى :

- بعد شهادة البكالوريا لإعداد مساعدى أمناء المكتبات .
- بعد الليسانس لإعداد أمناء المكتبات .

٢ - **المعاهد الجامعية للتكنولوجيا** : وتقوم هذه المعاهد بإعداد المهنيين فى المعلومات بعد البكالوريا ، وذلك بعد عملية اختيار صعبة . ومدة الدراسة بهذه المعاهد سنتين .

٣ - **المدارس المهنية** : ومن أهمها المدرسة الوطنية العليا لأمناء المكتبات التى أنشئت عام ١٩٦٣ . وهى مدرسة تقليدية تهدف إلى تعليم وتدريب أمناء المكتبات . وهذه المدرسة تقوم بتدريب الطلاب بعد حصولهم على الليسانس وبعد اجتياز امتحان منافسة وقبول ، وتتميز هذه المدرسة بصعوبة الالتحاق بها والدليل على ذلك تقدم (١,٠٣٩) طالب للامتحان لم يقبل منهم إلا (٢٢) طالبا فقط . ويعتبر الطلاب بعد قبولهم فى هذه المدرسة موظفين، وسيعملون بصفة أساسية كموظفين فى مكتبات الدولة ، وتقبل المدرسة أيضاً الطلاب الذين سيعملون فى القطاع الخاص ، ويستمر التدريب فى هذه المدرسة لمدة سنة واحدة ، تمنح المدرسة الطالب بعدها الدبلوم العالم للمكتبات[١٥] .

ومن أهم المشكلات التى تعترض تعليم المكتبات فى فرنسا :

- تشابه البرامج التعليمية على مختلف المستويات ، وعدم وجود سياسة وطنية جادة للتعليم والتدريب فى مجال المعلومات .
- قضية الإعداد والقبول للطلاب لم تجد حلاً مناسبا ، وهى غير مستقرة كما هو الحال بالنسبة لمجالات أخرى كالطب أو الهندسة.
- عدم وجود الإمكانيات المادية اللازمة للحصول على التجهيزات المتقدمة والبرامج الخاصة بالحاسبات الضرورية لإعداد الطلاب .
- معظم المقررات المقدمة حالياً هى مقررات قصيرة (سنة أو سنتين) كمقررات تكميلية ، وهى برامج تعتبر هامشية وليس لها علاقة بالأنشطة الأخرى كالبحث واستمرارية التعليم والاستشارات الفنية[١٦] .

٢ - تطور تعليم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى :

«حظيت المكتبات طوال التاريخ العربى بالعناية والرعاية ، وكان القادة والشيوخ والمؤلفين والمترجمين يتولون رعايتها وتعددت وظائفهم فكانوا يقومون بتجميع المخطوطات والبرديات ثم الكتب وحفظها وتنظيمها بل وقراءتها وترجمتها من الفارسية واليونانية والهندية إلى العربية . وكانت المهارات المطلوبة للقيام بهذه الوظائف تكتسب بالممارسة والمران العملى ، وكانت الخبرات والمهارات العملية المكتسبة تنقل من جيل إلى جيل آخر للمحافظة على نظام العمل فى تلك المكتبات .

واستمر هذا الوضع إلى بدايات القرن العشرين. حتى شهدت الدولة العربية فى الربع الأول من القرن العشرين حركة إرسال البعثات إلى إنجلترا وفرنسا وألمانيا لحضور دورات تدريبية قصيرة يعود بعدها المبعوثون لتولى مناصب قيادية فى مكتباتهم ثم ينقلوا الخبرات التى اكتسبوها إلى زملائهم الجدد أو الذين لم تتح لهم فرصة السفر والتدريب بالخارج .

واستمر إعداد العاملين فى المكتبات العربية بهذا الشكل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ومع نهاية الأربعينيات بدأت مرحلة جديدة من مراحل إعداد هؤلاء العاملين ، وتتمثل هذه المرحلة فى تولى مؤسسات أكاديمية كالجامعات أو حكومية كوزارات التربية والتعليم أو مهنية كبعض الجمعيات المتخصصة وخاصة الوطنية والجامعية ، مسئولية عقد دورات تدريبية كان يتولى التدريس فيها أمناء مكتبات أجانب من الولايات المتحدة وإنجلترا وخاصة فى مصر والعراق والأردن ، أو فرنسيين فى المغرب ولبنان ، وهناك إشارات إلى هذه الدورات التى عقدت اعتبارا من عام ١٩٤٤ فى الجامعة الشعبية بمصر ، ومنذ عام ١٩٥٣ بالمكتبة المركزية بالعراق ووزارة التربية والتعليم بالأردن من عام ١٩٥٨ ، وبعدها فى الكويت والسودان وتونس والجزائر»[١٧] .

ومع بداية الخمسينيات بدأت مرحلة جديدة فى الإعداد المهنى لأمناء المكتبات حيث تم افتتاح أقسام أكاديمية لتعليم المكتبات والمعلومات ، ويوضح الجدول (١) تطور إنشاء أقسام المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى .

ويتضح أيضاً من الجدول أن مصر هى أول دولة عربية يتم إنشاء قسم للمكتبات بها ثم تبعتها باقى الدول العربية ، كما يلاحظ من الجدول أن فترة السبعينيات هى أكثر فترة شهدت إنشاء المزيد من أقسام المكتبات فى الوطن العربى ، ويدل ذلك على زيادة الوعى بأهمية تعليم المكتبات ، وذلك لسد احتياجات المكتبات من الأمناء المؤهلين .

وبعد استعراض التطور التاريخى لتعليم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى بصفة عامة نتناول الآن تطور تعليم المكتبات فى بعض الدول العربية بشىء من التفصيل ، وهذه الدول هى مصر ، والسودان ، والسعودية ، والأردن ، وتونس ، وسوريا ، وسلطنة عمان .

١ - مصر :

نتيجة لجهود «الجمعية المصرية للمكتبات» التى تأسست عام ١٩٤٤ ، نظمت «الجامعة الشعبية» التى عرفت باسم «جامعة الثقافة الحرة»

جدول رقم (١)
تطور إنشاء أقسام المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى

م	الدولة	تاريخ إنشاء أول قسم للمكتبات والمعلومات بها
١	مصر	١٩٥١
٢	السودان	١٩٦٦
٣	العراق	١٩٧٠
٤	السعودية	١٩٧٣
٥	المغرب	١٧٤
٦	الجزائر	١٩٧٥
٧	الأردن	١٩٧٦
٨	ليبيا	١٩٧٦
٩	قطر	١٩٧٨
١٠	تونس[١٨]	١٩٧٩
١١	سوريا[١٩]	١٩٨٣

فيما بعد عدداً من المحاضرات المسائية لمستويين من العاملين فى المكتبات ، الأول بعد الإعدادية ولمدة عام ، والثانى لمدة عام بعد الثانوية العامة ، وكان ذلك فى أواخر الأربعينيات .

وظل الموضوع هكذا حتى صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١ فى ١٧ يناير ١٩٥١ ، والذى نص على إنشاء معهد الوثائق والمكتبات فى جامعة القاهرة (فؤاد الأول فى ذلك الحين) . ولقد نص القانون فى مادته الأولى على الهدف من إنشاء المعهد ورسالته الأساسية وهى «دراسة الوثائق الخطية والعلوم المتصلة بتاريخ مصر والعمل على تشجيع الدراسات الفنية والعملية المتعلقة بها ولدراسة فن المكتبات وإعداد المتخصصين فيها» .

وظل معهد الوثائق والمكتبات معهداً مستقلاً يتبع إدارة جامعة القاهرة مباشرة حتى صدر القانون رقم ٦١١ لسنة ١٩٥٤ الذى قضى بإدماجه فى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، حيث أصبح قسماً من أقسامها العلمية ، وأصبحت الدراسة فيه صباحية بعد أن كانت مسائية فى المعهد السابق لتتلاءم مع ظروف الطلاب الملتحقين به ، ومعظمهم كان من الموظفين العاملين ، أما بعد صدور القانون الأخير فقد أقبل على الالتحاق بالقسم الجديد الحاصلون على الثانوية العامة فى أعداد متزايدة .

وفى عام ١٩٥٦ أعيد النظر فى قانون تنظيم

الجامعات المصرية وتم إصدار القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات المصرية . ولقد أعيد توزيع مواد الدراسة فى قسم المكتبات وفقاً لهذا القانون على السنوات الأربع وأضيفت بعض مواد الوثائق وحددت بعض مواد المكتبات تحديداً أدق .

وفى عام ١٩٥٩ صدرت لائحة جديدة طبقت منذ العام الدراسى ١٩٦٠/٥٩ ، وتم إدخال العديد من التغييرات على القسم وفقاً لهذه اللائحة من أهمها تطوير الدراسة بالقسم وتقسيم السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين ، وإدخال مقررات جديدة مثل (المكتبة والمجتمع ، والإجراءات المكتبية ، والمخطوط العربى) ، وإدخال مقررات عن التدريب العملى أثناء الدراسة والتدريب العملى فى فترة عطلة الصيف فى المكتبات ودور الوثائق ، وإنشاء دبلوم للوثائق مدة سنة واحدة .

وفى عام ١٩٦٣ أعد القسم مشروعاً لتطوير الدراسة به ، وألغى نظام الفصلين منذ بداية العام الدراسى ١٩٦٤/٦٣ .

ولقد تم فصل دراسة الوثائق عن دراسة المكتبات وفقا للقرار الجمهورى رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ . ولقد أصبحت دراسة الوثائق على مستوى الدراسات العليا ابتداء من العام الدراسى ١٩٧٠/٦٩ والدراسة للمكتبات على مستوى الليسانس من السنة الثانية ، واقتصرت على علوم المكتبات وبعض العلوم المساعدة ، وأصبح اسم القسم «قسم المكتبات والوثائق» ولقد تم تطوير الدراسة فى هذا القسم بصورة مستمرة وفقاً لعديد من اللوائح مثل لائحة ١٩٧٥ ولائحة ١٩٨٤ .

وظل هذا القسم هو القسم الوحيد بمصر لدراسة المكتبات والوثائق حتى عام ١٩٨١ حيث تم افتتاح عدد كبير من الأقسام بدءاً من العام الجامعى ١٩٨٢/٨١[٢٠] .

ويوضح الجدول التالى تطور إنشاء أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات فى الجامعات المصرية .

ويلاحظ من الجدول أن فترة التسعينيات شهدت إنشاء نسبة كبيرة من أقسام المكتبات والمعلومات فى جمهورية مصر العربية ، ويدل ذلك على زيادة الاهتمام بتأهيل أمناء المكتبات فى مصر.

وعلى كل فلقد أثبتت الدراسات وجود مشكلات كثيرة تعترض تعليم المكتبات والمعلومات فى مصر ، من أهمها :

- عدم توافر الإمكانيات والتجهيزات اللازمة للتعليم مثل : المعامل والمكتبات المتخصصة والحاسبات الآلية .
- مزاحمة الوثائق للمكتبات والمعلومات فى أقسام تعليم المكتبات والمعلومات .
- الاهتمام بتدريس الجوانب النظرية الفلسفية ، أكثر من الجوانب التطبيقية العملية مما يؤدى إلى وجود نقص فى إكساب المهارة العملية للطالب .
- تبقى مناهج أقسام المكتبات والمعلومات فى مصر فترات طويلة دون تقنية وتطوير ، والمفروض أن يعاد النظر فيها كل خمس

جدول رقم (٢)

تطور إنشاء أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات في الجامعات المصرية[٢١]

م	الاسم الرسمي للقسم	الجهة التابع لها القسم	تاريخ الإنشاء
١	المكتبات والوثائق والمعلومات	كلية الآداب – جامعة القاهرة	١٩٥١
٢	المكتبات والمعلومات	كلية الآداب – جامعة الإسكندرية	١٩٨١
٣	شعبة المكتبات والوسائل التعليمية	كلية التربية – جامعة حلوان	١٩٨٢
٤	المكتبات والوثائق	كلية الآداب بنى سويف – فرع جامعة القاهرة	١٩٨٥
٥	الوثائق والمكتبات	كلية الآداب – جامعة طنطا	١٩٨٦
٦	قسم المكتبات	كلية الآداب – جامعة المنوفية	١٩٩٠
٧	المكتبات والوثائق	كلية اللغة العربية بأسيوط – جامعة الأزهر	١٩٩١
٨	الوثائق والمكتبات	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة الأزهر	١٩٩١
٩	المكتبات والمعلومات وتكنولوجيا التعليم	كلية التربية بالقاهرة – جامعة الأزهر	١٩٩١
١٠	الوثائق والمكتبات	كلية اللغة العربية شبين الكوم – الأزهر	١٩٩٣
١١	المكتبات والمعلومات	كلية آداب سوهاج – جامعة جنوب الوادى	١٩٩٥
١٢	المكتبات والمعلومات	كلية الآداب – جامعة حلوان	١٩٩٥
١٣	المكتبات والوثائق والمعلومات	كلية الآداب – جامعة المنيا	١٩٩٧
١٤	المكتبات والوثائق والمعلومات	كلية الآداب – جامعة أسيوط	١٩٩٧
١٥	المكتبات والمعلومات	كلية الآداب بنها – جامعة الزقازيق	١٩٩٧
١٦	المكتبات والمعلومات	كلية الآداب – جامعة عين شمس	١٩٩٩

سنوات على الأكثر مع تنقيحات موضوعية كلما دعت الضرورة[٢٢] .

ب - السودان :

تم إنشاء قسم لدراسة المكتبات والأرشيف بجامعة أم درمان الإسلامية وذلك فى العام الجامعى ١٩٦٧/٦٦ . وكانت الدراسة فى المرحلة الجامعية الأولى تتكون من أربع سنوات . وكان يتم تدريس مقررات عامة فى الإنسانيات والعلوم الاجتماعية لطلاب الفرقة الأولى . أما طالب الفرقة الثانية والثالثة والرابعة فكان يتم تدريس المقررات الخاصة بالمكتبات والأرشيف لهم[٢٣] .

ج - السعودية :

«أخذ معهد الإدارة العامة زمام المبادرة فى عقد البرامج التدريبية لموظفى المكتبات فى الأجهزة الحكومية انطلاقا من أحد الأهداف الرئيسية للمعهد والتى تتمثل فى تنمية قدرات العاملين فى

مجال المكتبات فى الأجهزة الحكومية وتطوير مهاراتهم بهدف رفع مستوى إدارة المكتبات وتنظيمها فنياً لتفى بالأغراض التى أنشئت من أجلها»[٢٤] .

ولقد اقتصرت جميع الدراسات الخاصة بالمكتبات فى المملكة على ما يقوم به معهد الإدارة العامة من برامج تدريبية إلى أن افتتح أول قسم للمكتبات فى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز[٢٥] . ونتناول فيما يلى تطور إنشاء أقسام المكتبات فى المملكة العربية السعودية :

١ – قسم المكتبات والمعلومات – جامعة الملك عبدالعزيز :

كان قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبدالعزيز هو أول قسم للمكتبات يتم إنشائه بجامعات المملكة بحيث أنشئ فى العام الدراسى ١٩٧٤/١٩٧٣ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية . وقد كانت الدراسة فيه حسب نظام السنوات الدراسية ، ثم تحولت إلى نظام الساعات المعتمدة[٢٦] . ولقد بدأ القسم فى عام ١٩٧٨ برنامجا لدراسة الماجستير بغرض إعداد اختصاصيين يتولون مسئولية القيادة والتطوير بالمكتبات ومراكز المعلومات فى المملكة[٢٧] .

٢ – قسم المكتبات والمعلومات – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية :

أنشئ القسم فى العام الجامعى ١٩٧٥/٧٤ بكلية اللغة العربية ثم نقل إلى كلية العلوم الاجتماعية فى عام ١٩٨١/١٩٨٠ . ويتبع القسم نظام السنوات الدراسية حيث تقسم السنة إلى فصلين دراسيين . ويوجد بالقسم برنامج لدراسة الماجستير مدته سنة دراسية[٢٨] ، ولقد تم افتتاح هذا البرنامج مع بدايات العام الجامعى ١٩٨٣/١٩٨٢[٢٩] .

٣ – قسم المكتبات – وكالة الرئاسة لكليات البنات :

يوجد القسم فى كلية الآداب بوكالة الرئاسة لكليات البنات ، ويتبع القسم نظام السنوات الدراسية ، مثل قسم المكتبات بجامعة الإمام .

٤ – قسم علوم المكتبات والمعلومات – جامعة الملك سعود :

بدأت الدراسة بالقسم عام ١٩٨٧/١٩٨٦ ، وتسير الدراسة به حسب نظام الساعات المعتمدة . ويضم القسم شعبتين : شعبة المكتبات وشعبة المعلومات .

٥ – قسم المكتبات والمعلومات – جامعة أم القرى :

بدأت الدراسة بهذا القسم فى العام الجامعى ١٩٨٨/١٩٨٧ ويتبع القسم كلية العلوم الاجتماعية[٣٠] .

ولقد تم تقييم أداء هذه الأقسام فى رسالة علمية للحصول على درجة الدكتوراه ، وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها :

- أدلة أقسام المكتبات والمعلومات التى توضح أهداف برامجها غير متوافرة بشكل كاف خاصة فى أقسام الطالبات . كما أن اهتمام الطلاب بأهداف برامج أقسامهم يبدو ضئيلاً ، حيث إنهم لم يدركوا أثرها فى العملية التعليمية .
- حققت أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات والكليات السعودية جزءاً طيباً من

هدفها فى إعداد العناصر البشرية المؤهلة للقيام بمسئوليات التعليم الجامعى والعالى .

- الصلاحيات المخولة لمجالس الأقسام لا تمارس بالقدر الكافى ، كما أنها غير مناسبة لطموحات القسم . كما أن اختيار رؤساء الأقسام يتم طبقا لمعايير مختلفة عن القدرة الإدارية والقيادية ، ولا يساعد هذا على تطوير الأقسام .

- تظهر الخطط الدراسية المتعاقبة لأقسام المكتبات والمعلومات السعودية اتجاها متزايداً نحو إضافة مقررات فى التقنية الحديثة وتطبيقاتها فى المكتبات ومراكز المعلومات ، من أجل إكساب الطلاب المهارات التى تمكنهم من استخدام تلك التقنيات .

- هناك تفاوت كبير بين الإمكانات المساندة للبرامج التعليمية المتاحة للطلاب وللطالبات من حيث قوة المجموعات المتخصصة الموجودة فى المكتبات المركزية ، والخدمات المرجعية المقدمة فى تلك المكتبات ، وتجهيزات المعامل بتلك الأقسام[٣١] .

د - الأردن :

«بدأ تدريس تخصص أمناء المكتبات فى المعاهد الحكومية كما كانت تسمى آنذاك وفى معهد المعلمين بالذات سنة ١٩٦٥[٣٢] حيث تخرج الفوج الأول سنة ١٩٦٧ وكان عدد طلاب هذا الفوج ٢٧ طالباً»[٣٣] .

ومع بداية العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ أقرت وزارة التعليم العالى تخصص «المصادر التعليمية والمكتبات» ورخصت بتدريسه فى كليات المجتمع بدلا من تخصصات ثلاث حسب المناهج القديمة وهى تخصصات : أمناء المكتبات ، علم المكتبات والتوثيق ، وتكنولوجيا التعليم[٣٣] . ومن أهم الملاحظات الهامة حول هذا التخصص :

١ - قام بوضع المناهج الدراسية الجديدة مجموعة من المتخصصين المؤهلين فى علم المكتبات وتكنولوجيا التعليم فى الأردن ، حيث يحمل معظمهم شهادة الدكتوراه أو الماجستير ويعملون فى حقل التدريس أو العمل الإدارى، وهذه نقطة إيجابية لصالح التخصص الجديد . ورغم ذلك وجهت بعض الانتقادات لواضعى الخطط الجديدة منها ، غياب التنسيق والتشاور بينهم ، عدم صياغة الأهداف لكل مادة صياغة سلوكية والاكتفاء بعبارات عامة ، عدم اشتراك مدرسى تخصص المكتبات العاملين فى الميدان فى وضع الخطط أو الأخذ برأيهم فى بعض الوحدات الدراسية .

٢ - إدارك واضعى الخطط لأهمية الجانب العملى حيث خصص لها وقت أكبر من عدد الساعات النظرية .

٣ - نتيجة لعملية الدمج بين مواد المكتبات وتكنولوجيا التعليم تم دمج بعض مواد المكتبات وحذف لبعضها الآخر ، وضغط الساعات المقررة لمواد معينة ، واستحداث لمواد لم تكن موجودة من قبل .

٤ - إضافة مواد عن الحاسب الآلى ولغات البرمجة[٣٤] .

هـ - تونس:

ظهر التأهيل الفنى فى علم المكتبات بتونس عام ١٩٦٤(*) ، حيث بدأت أول تجربة بمعهد على «باش حانية» وكانت الدراسة تستغرق ستة أشهر يحصل الطالب بعدها على شهادة الكفاءة المهنية . ثم نظمت المكتبة الوطنية فى مركز تكوين المكتبيين دورات تدريبية منذ عام ١٩٦٥ . ولقد رأت سلطة الإشراف أن هذه الدورات القصيرة لا توفر الطاقة البشرية المطلوبة ولا الكفاءة الفنية ، فأنشأت قسماً فى المدرسة القومية للإدارة لدراسة علوم المكتبات فى الفترة ما بين ١٩٦٩ - ١٩٧٩ ، إلا أنها اكتفت بتكوين المعاونين للمكتبات وفى عام ١٩٧٩ ظهرت الدراسة الجامعية فى معهد الصحافة وعلوم الأخبار التى تؤدى إلى نيل شهادة الإجازة فى التوثيق والمكتبات، ويعتبر إنشاء قسم المكتبات فى هذا المعهد تحولاً نوعياً ، لأن التدريس الجامعى لتخصيص المكتبات جعل له مستوى أكاديمى وعلمى كباقى التخصصات العلمية والأكاديمية الأخرى . وتأكد هذا الاتجاه عندما افتتح المعهد الأعلى للتوثيق عام ١٩٨١ حيث استقل التخصص عن الدراسات الأكاديمية الأخرى وتم الاعتراف بعلوم التوثيق والمعلومات كتعليم له مناهج ومواضيع مستقلة ، ويعتبر هذا كسباً عظيماً للمهنة حيث أخذ بعين الاعتبار خصوصية المهنة واختلافها عن الوظائف الإدارية والمهن الأخرى . إلا أن إنشاء هذا المعهد أدى إلى الازدواجية فى التدريس مع معهد الصحافة وأدى إلى التشتت فى الجهود والخبرات بينهما ، بالإضافة إلى عدم وجود التنسيق والتجانس فى الخطوط والمناهج التعليمية . وبعد مرور سبع سنوات على هذا الازدواج ، رأت سلطة الإشراف ضرورة القضاء على هذه المشكلة لذا قامت بدمج المرحلة الثانية فى المعهد الأعلى للتوثيق وأبقت على المرحلة الثالثة فى معهد الصحافة وعلوم الأخبار(٣٥) .

جـ - سوريا:

كان من غير المعقول الاستمرار فى الاعتماد على المكتبيين الذين تخرجوا فى جامعة القاهرة وفى الجامعات الأجنبية ، وعدم إنشاء قسم أو كلية لتعليم المكتبات فى سوريا ، لذا صدر مرسوماً جمهورياً عام ١٩٨٤ يقضى بإنشاء قسم للمكتبات فى جامعة دمشق . ولقد ألحق القسم منذ إنشائه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية فى جامعة دمشق ، وبدأ فى قبول الطلاب منذ العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤(*) ، وتعتمد الدراسة فيه على النظام الفصلى فى السنوات الأربع .

وكان الهدف من إنشاء هذا القسم :

- توفير الكوادر المكتبية المتخصصة التى تلبى حاجة المكتبات المتنوعة .
- تأمين الخدمات المكتبية الفنية فى المكتبات كالتزويد والفهرسة وغيرها .
- اختيار الكتب والمواد الثقافية اللازمة بناء على أسس صحيحة مبنية على معرفة بالحاجات الحقيقية للمستفيدين .
- إصدار الدوريات والكتيبات والنشرات والأدلة، وتسهيل خدمات البحث وتنشيط العملية الثقافية(٣٦) .

(*) يختلف هذا التاريخ عما ورد فى الجدول رقم (١) ؟!

ز - سلطنة عمان :

بدأ معهد الإدارة العامة فى مزاولة نشاطه التدريبى فى مجال المكتبات عام ١٩٧٩ عن طريق البرامج التدريبية القصيرة والندوات ، وذلك لتدريب العاملين فى المكتبات العمانية . واستمر الوضع هكذا حتى أنشئ قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب عند افتتاحها فى العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ . ويلتحق الطلاب بهذا القسم بعد حصولهم على الثانوية العامة ، ونظام الدراسة المستخدم به هو نظام الساعات المعتمدة . ويسعى القسم إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التكوين المهنى لأخصائى المكتبات والمعلومات بما يجعلهم قادرين على تنظيم وإدارة المكتبات ومراكز المعلومات بكفاءة ، مع مراعاة قيم المجتمع وعاداته وتقاليده .
- التنمية المستمرة لخبرات أخصائى المكتبات والمعلومات عن طريق الدورات التدريبية والمقررات الدراسية الجديدة التى تواكب التطورات الحديثة فى تخصص المكتبات والمعلومات .
- المساهمة فى خدمة المكتبات ومراكز المعلومات فى المجتمع العمانى عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وإجراء الدراسات والبحوث الميدانية وتقديم الاستشارات .
- إمداد طلاب التخصصات الأخرى بالجامعة بالمعرفة والخبرات التى تساعدهم على حسن استخدام مصادر المعلومات والمكتبات فى الدراسة والبحث عن طريق طرح بعض المقررات الاختيارية الملائمة[٣٧] .

الهوامش :

(١) سعد محمد الهجرسى ، أقسام المكتبات فى البلاد العربية : تحليل منهجى لمتطلبات الإنشاء والتطوير . ـ **مكتبة الإدارة** . مج ١٤ ، ع٢ (يناير ، ١٩٨٧) . ص ٦ .

(٢) محمد فتحى عبدالهادى ، أسامة السيد محمود ، **دراسات فى تعليم المكتبات والمعلومات** . ـ القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٥ . ص ص ١٤ - ١٥ .

(3) Barron, Danial D. "Distance Education In United States Library and Infomation Science Eduction". In: ***Encyclopedia of Library and Information Science*** . – New York: Marcle Dekker, Inc., 1993. V. 52. P. 72.

(٤) محمد فتحى عبدالهادى ، أسامة السيد محمود . مصدر سابق ، ص ص ١٥ - ١٦ .

(5) Biidlack, Russell E. "Accredition of Library Education". In: ***Encyclopedia of Library and Information Science*** . – New York: Marcle Dekker, Inc., 1993. V. 52. PP. 9 - 10.

(6) Ibid. P. 12.

(٧) محمد فتحى عبدالهادى ، أسامة السيد محمود ، مصدر سابق . ص ١٦ .

(٨) عبد الله الشريف ، المناهج والبرامج الدراسية فى علم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى . ـ **المجلة العربية للمعلومات** . مج ٣ ، ع ، ٢ (١٩٨٢) . ص ٦٣ .

(9) Feather, John. "Library Education". In: ***International Encyclopedia of information and Library Science*** . _ London; New York; Routledge, 1997. P. 265.

(10) Takeuchi, Satrou. "Education For Library and Information Science In Japan".: In: ***Encyclopedia of Library and Information Science*** . – New York: Marcle Dekker, Inc., 1983. V. 36. PP. 244 - 266.

(11) Raymond, Boris. "Education For Librarianship in Russia" In: ***Encyclopedia of Library and Information Science*** . – New York: Marcle Dekker, Inc., 1994. V. 54. PP. 183 - 186.

(12) Vieria, Anna Da Soledade. "Library Education In Brazil". In: ***Encyclopedia of Library and Information Science*** . – New York: Marcle Dekker, Inc., 1993. V. 43. PP. 32 - 36.

(13) Faculty of Journalism. Library and Information Science: ***The Academic Year 1999/2000.*** [Norway]: Oslo College., 1999. Passim.

(١٤) ناريمان إسماعيل متولى . التطورات الحديثة فى تعليم المهنيين فى المعلومات فى فرنسا . ـ **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** . مج ٢ ، ع ٣ (يناير ، ١٩٩٥) . ص ص ١٤٦ – ١٤٧ .

(١٥) المصدر السابق . ص ص ١٥٠٠ – ١٥٢ .

(١٦) المصدر السابق . ص ص ١٥٩ – ١٦١ .

(١٧) محمد فتحى عبدالهادى ، أسامة السيد محمد . مصدر سابق . ص ص ١٨ – ١٩ .

(١٨) عبدالله الشريف . مصدر سابق . ص ص ٦٤ – ٦٥ .

(١٩) عبداللطيف صوفى . التكوين الجامعى فى علوم المكتبات والمعلومات على مشارف القرن الحادى والعشرين . ـ **المجلة العربية للمعلومات** . مج ١٨ ، ع ٢ (١٩٩٧) . ص ص ٢٩ – ٣٣ .

(٢١) ثروت يوسف الغلبان . تعليم المكتبات والمعلومات فى مصر : الموقف عند نهاية القرن . ـ **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** . مج ٧ ، ع ١٧ (يوليو ، ٢٠٠٠) . ص ٩٠ .

(٢٢) شعبان عبدالعزيز خليفة . **التطورات الدولية فى الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وأخصائيى المعلومات وأثرها على مدارس المكتبات والمعلومات فى مصر** . ـ القاهرة : الهيئة

العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، ١٩٩٧ . ص ص ١١ - ١٢ .

(٢٣) شعبان عبدالعزيز خليفة . تعليم المكتبات فى المملكة العربية السعودية . ـ **مكتبة الإدارة** . مج ١٣ ، ع ١ (أكتوبر ، ١٩٨٥) ، ص ٦١ .

(٢٥) المصدر السابق . ص ٦٧ .

(٢٦) عجلان بن محمد العجلان . تعليم التقنيات المتصلة بالحاسبات فى أقسام المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية . ـ **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** . س ١١ ، ع ٤ (أكتوبر ، ١٩٩١) . ص ١٢ .

(٢٧) عبدالله بن عيسى . برامج الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير فى المكتبات والمعلومات : دراسة مقارنة بين الجامعات السعودية والأمريكية . ـ **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** . مج ٧ ، ع ١٧ (يوليو ٢٠٠٠) . ص ١٢٩ .

(٢٨) عجلان بن محمد العجلان . مصدر سابق . ص ١٥ .

(٢٩) عبد الله بن محمد العجلان . مصدر سابق . ص ص ١٥ - ١٦ .

(٣٠) إيمان عبد العزيز باناجه . تقويم أداء أقسام المكتبات والمعلومات فى جامعات المملكة العربية السعودية . ـ **دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات** . ع ٣ (١٩٩٧) . ص ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٣٢) السيد إسماعيل عوض . تدريس علم المكتبات فى الأردن : واقع وتطلعات . ـ **رسالة المكتبة** (عمان ، الأردن) . مج ٢١ ، ع٣ (يونيو / سبتمبر ١٩٨٦) . ص ٣٩ .

(٣٣) فاروق منصور . تخصص المصادر التعليمية والمكتبات فى كليات المجتمع . ـ **رسالة المكتبة** (عمان ، الأردن) . مج ٢٥ ، ع ١ (مارس ، ١٩٩٠) . ص ٥٠ .

(٣٤) يونس الخاروف . مواد مناهج المكتبات / تخصص المصادر التعليمية والمكتبات بكليات المجتمع الأردنية : دراسة نقدية مقارنة . ـ **رسالة المكتبة** (عمان ، الأردن) . مج ٢٥ ، ع ١ (مارس ، ١٩٩٠) . ص ص ٢٢ - ٢٣ .

(٣٥) أحمد الكسيبى . تطور تكنولوچيا المعلومات وواقع تدريس علوم المعلومات فى تونس . ـ **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** . مج ٢ ، ع ٣ (يناير ١٩٩٥) . ص ص ١٧٥ - ١٧٦ .

(٣٦) عماد عبدالعليم . تدريس علم المكتبات فى سوريا : تجربة جامعة دمشق خلال عشر سنوات . ـ **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات** . مج ٢، ع ٣ (يناير ، ١٩٩٥) . ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٣٧) محمد فتحى عبدالهادى ، أسامة السيد محمود . مصدر سابق . ص ص ١٥٤ - ١٥٦ .

Library Education (Theory V.S. Practice)

Dr. Amgad Elgohary
Lecturer, Department of Librarianship,
Information, and Archires,
Elmenia University

Introduction :

Although there are numerous studies, conferences, and journal issues devoted to the topic of library education, extensive debate remain regarding both the purpose and effectiveness of library education as a tool in helping prepare entry-level professional librarians. A major part of the debate is the question of whether, in general, library schools are meeting the demands of the job market for librarians and information specialists. The essence of the debate consists of the following elements : (a) the issue of theory versus practice in library education, (b) the expected output of the library schools, and (c) the emerging diversified employment market for library school graduates. This paper discusses this debate, the nature of library and information science as a profession, and the concept of competency-based education.

Roots of the debate :

The debate between educators and practitioners regarding theory versus practice goes back to the creation of the first program of library education in 1876 by Melvil Dewey at Columbia University. During the first part of the last century, Williamson (1923) represented the importance of this issue in his report, in which he called for more university-level education for librarians. In addition, many research reports examined this issue during the 1930s and 1940s, noting an overemphasis on techniques and methods in library school curricula and calling for the teaching of more theory (i.e. Munn, 1936; Danton, 1946 as cited in Woodworth, Packard, Robinson, & Sabia, 1994).

The main cause of the debate is that, for the most part, educators and practitioners have different views and values regarding the knowledge, skills, and attitudes appropriately acquired during the professional education period. The difference between the goals of educators and the goals of practitioners reflect this disparity. The main goal of educators is to produce graduates able to understand the fundamental issues, concepts, and theories that guide the different operations within libraries and information institutions. On the other hand, practitioners are looking at the educational system within library schools as a sort of factory whose output is to do a certain type of work and handle specific responsibilities.

It is worth noting that such a debate is not limited to the LIS field, but also occurs in many other disciplines in which students are taught to work in a service-based profession, such as law. Moreover, the rapid changes in the information environment of different types of libraries, such as the academic library, are acting as another stimulus to the debate. Changes in how people perceive the value of information and how they access, evaluate, and use it have led to changes in the skills required of information professionals in different information environments. These changes include not only adding new skills but also replacing the traditional core skills with other essential skills such as those needed to deal with intellectual property, economics, and privacy of information (Myers, 1995). In other words, changes in users' needs and their information seeking behaviors have influenced employers' needs and expectations for new graduates. These expectations underestimates, most of the time, the importance of teaching theory at library schools. Such expectations are concerned with communication skills, technical skills, and business skills intended to fulfill user's needs.

To avoid the negative consequences of accepting employers' views unquestioningly, Stuart (1998) emphasized the importance of structuring curriculum so that it has "intellectual orientation to skills and methods, both technical and behavioral, before there can be an effective application of those skills; without that a person is simply performing a set of routines, not truly professional practitioners" (p. 245). This might mean that library schools have the responsibility for education and not for training, which is the opposite of what practitioners are requesting. In other words, library schools should emphasize

the "process" rather than the "procedures", which employers are expecting from the new graduates (Smith & Warner, 1990). However, as shown in Figure 1, there are some practitioners as well as some educators who understand the importance of providing both theory and skills-based curricula and how theyh are both essential for entry-level librarians.

White (1983) attributed this debate to the difference between education and training : "You practitioners don't necessarily want us educators to educate your new hires, you want us to train them" (p. 520). According to Shera (1972), "The professional schools must possess a program of study that has intellectual content, that presents a definite theoretical structure from which emerges a corpus of scholarship, and is organized in a systematic way" (p. 347).

In this context, Woodsworth and Westerman (1995) argued that education is associated with preparing students for careers, while training is adequate to obtaining a job. At this point, the question that underlines this debate becomes, do library schools prepare students for a career or for a job ? Also, are the students enrolled in library and information studies schools looking for careers or are they looking for jobs ? Furthermore, Moran (2001) attributed the genesis of this debate to the moving of the MLIS degree from libraries to universities after the Williamson report in 1923. Other authors attributed the source of the debate to the disagreements among the directors of libraries and information organizations on the appropriate skills, educational background, and knowledge these students should have in order to meet employers' expectations (Moore, 1987; White & Paris, 1985). It is worth noting that the location of library schools in universities, with universities placing high value on theory, required LIS schools to concentrate on teaching theory and made it more difficult to achieve a balance with practice.

Although the debate regarding theory and practice still exists, there are not many research reports that discuss the

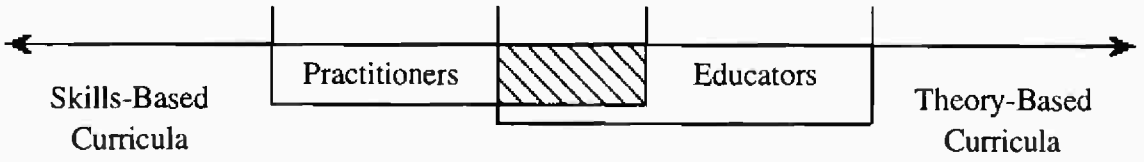

Figure 1 : Educators and Practitioners Views of Library Curricula.

perceptions of new graduates and employers regarding this point. Most of the literature in this area is based on personal opinions.

Ryans (1980) surveyed 60 heads of cataloging departments at university libraries to obtain their perceptions regarding teaching theory in cataloging courses. Respondents believed in the importance of theory as an element for teaching cataloging. However, they believed that theory should be combined with practical aspects of cataloging to prepare a qualified cataloger. In addition, if a school has only one course in cataloging, which is the case in some schools, practitioners recommended that such a course should have more practical than theoretical content.

This debate in not limited to North America. Traill in 1990 (as cited in Clayden. 1995) reported similar debate in Australia. As in the US, employers in Australia were concerned with practical skills rather than theoretical foundations. On ther other hand, Clayden's study (1995) showed different results. The study used a nominal group technique to compare the opinions of Australia's cataloguers, educators, and graduate students regarding theory vs. practice in teaching cataloging. Surprisingly, the study revealed a consensus among the educators and practitioners concerning the priority of teaching the philosophies and theories that underline cataloging and classification.

Unlike practitioners, library educators do believe in the priority of theory in library education programs and its significance in producing graduates who can successfully work in different settings. Currently, some library schools prepare students to be dynamic librarians who can cope with and perform required assignments at different types of libraries. Moreover, many educators believe that library education should focus on equipping students with the appropriate theoretical foundations and leave the details of practice to be obtained through on-the-job training (Intner, 1989; Moran, 2001).

The appropriate way to do this is by integrating theory and practice within a library curriculum — in other words, to focus on theory that can help graduates in their careers.

In this context, Derr (1983) argued that applied theory helps students to become competent practitioners. He identified three types of integration (pp. 197-198) :

1. Teaching of applied theory. In this vein, applied theory "provides practitioners with procedures for

performing professional tasks in such a way that the goal of the profession can be achieved".

2. Application of applied theory to analysis of specific settings. In this type, hypothesized procedures relating to the performance of particular tasks are developed.
3. Use of applied theory in special settings. In this level the hypothesized procedures can be used to "develop skills in the performance of certain tasks".

Although there is great debate regarding the issue of theory and practice in library education, there are few attempts to perform integration of both in library programs. This lack can be attributed to the following reasons :

1. Lack of a reward system that encourages faculties to focus on teaching both theory and practice and to supervise students' field practice.
2. Such integration will require significant changes in library curricula, which faculties do not advocate (Morehead, 1980).

The debate over theory vs. practice is endless and will increase in the future for various reasons. A main factor is the rapid change in technology, which influences employers' needs and expectations for new graduates. In addition, changes in users' information needs and seeking behaviors, as a response to changes in the information environment, force practitioners to call for more practical than theoretical qualifications.

The nature of education in the university forces the emphasis on teaching broad principles and builds on a theoretical basis. On the contrary, employer expectations for new graduates in different professional fields, such as law and librarianship, forces educators in these fields to emphasize the practical aspects of the curricula. The issue of theory vs. practice led to the discussion of what is a profession and the status of librarianship as a profession.

Library and Information Science as a Profession :

Although there is no consensus on the definition of the term profession, there is some agreement regarding its constraints. Abbott (1989) defined a profession as "exclusive occupational groups applying somewhat abstracted knowledge to particular cases" (p. 8). This definition identifies the application of abstracted knowledge as a basis for having a profession. In addition to that, there are other characteristics that differentiate a

profession from a semi-profession. Examples of these characteristics include high income, high educational requirements and licensure (Goode, 1969). Goode argued that people in semi-professions are forced to accept less than what they want. In order to reach a professional level, such occupations try to obtain higher prestige, power and income. However, he argued that occupations such as nursing and librarianship would never reach professional status because of deficiencies of professional traits such as homogeneity of membership of occupation and lack of abstracted knowledge.

Although individuals in some occupations such as librarianship have commitments to the knowledge and services they provide, society still views it as a clerical or administrative occupation rather than a profession. Reasons for this might include the perceived value of librarians in the society, their income, their educational requirements, and the ignorance of people regarding the actual work that librarians are performing inside libraries (Nilsen & McKechnie, 2002). Furthermore, the organizations in which librarians and information specialists are working are considered by some people as semi-professional organization.

Etzioni (1969) differentiated between two main types of organization : full-fledged professional organizations, such as universities and research centers, and semi-professional organizations, such as libraries. A main difference relates to the type of authority that has been implemented in the organization.

The implementation of professional authority in the professional organization differentiates it from a semi-professional organization, which is concerned with administrative matters. Professional authority is based on professional knowledge and it is not controlled by external supervision. On the other hand, administrative authority is based on the level of power associated with higher or lower rank in the organization's hierarchy. In addition to the type of authority, professional organizations are concerned with the production and the application of knowledge rather than the individual communication skills required by semi-professional organizations.

In general, Abbot (1989) argued that there are both internal and external sources that affect the system of a profession. In terms of external forces, technology and organizations affect the reform of the system more than other sources. Technology can help in creating and expanding the professional authority

'jurisdiction' rapidly. For example, librarianship was affected by the invention of microfilm in the late 1920's. Microfilm improved, in a positive way, the organization of and access to knowledge at libraries. However, microfilm required more advanced technical knowledge and skills for cataloguers and reference librarians. Also, the use of computers during the 1950's and 1960's has affected information access and the librarians' required knowledge and skills. At the same time, technology can be considered as destroying professional authority, especially for a heavily technology based profession such as librarianship.

In addition to the external sources, the internal development of knowledge is another factor in reshaping the system of a profession. In terms of librarianship, the Library of Congress set cataloging rules early in the twentieth century in an attempt to simplify and standardize work at different types of libraries. However, these rules were not appropriate to some work environments such as public libraries that used the Dewey Decimal Classification or developed their own schemes. Meanwhile, private corporations, such as H.W. Wilson and R.R. Bowker, were founded in the late nineteenth century to help libraries in organizing and providing access to the growing body of knowledge.

The differences among types of libraries, the development of professional organizations such as the American Library Association (ALA), with different types of library and function divisions, and the changing of user needs have affected librarians' required knowledge and skills. These changes are the result of rapid technological change and the shift of the central theme of the profession from organization-based to user-based, as well as the internal changes of work in specific type of libraries.

For these reason there is a trend to apply the competency-based education at library and information schools. The following part discusses the concept of competency-based education and it implementation, and the methods of identifying competencies.

Competency-Based Education (CBE) : A Conceptual Framework

The development of competency-based education (CBE) can be tracked to the late eighteenth century. It was associated with the debate over high school education in America at that time. This debate centered on expanding student enrollment and

ensuring the provision of a high quality education.

The emergence of technological complexities in work environments and increasing international competition as a result of the industrial revolution can be considered factors in developing universities in the U.S. in the nineteenth century. The curricula of these universities focuse on imparting practical skills in the workplace (Harris, Guthrie, Hobart, & Lundberg, 1995).

By the 1950s, however, the societal need for competency-based education in the American higher education system increased, especially after the Second World War. This movement developed in response to the need for proficient citizens who could do something based on the outcome of their higher education.

Competency-based education emphasizes equality in student admissions as well as equality in the results of the educational system. Societal movements in the 1960s and 1970s, such as the civil rights and women's liberation movements, have played an important role in the movement toward thinking and applying this approach within the American higher education system (Grant, et al., 1979).

The movement in the United States toward CBE, particularly in the 1960s, can be attributed to the shift of expectations for college students and increasing demands for accountability in education. In addition, the emergence of federally-funded programmatic educational research and development centers, after the Second World War, have increased the demand for a model such as CBE that focuses on the quality of education (Hall & Jones, 1976). Moreover, factors such as an increase of economic emphasis and increase in the number of low-quality teachers in the USA in the 1960s influenced the progression of the competency-based education during that period of time (Tuxworth, 1989).

The development of certain concepts in the 1970s, such as "mastery learning", "criticism reference testing", and "minimum competency testing" have strengthened the movement of the competency-based approach at different educational levels. Mastery learning puts emphases on the demonstration of knowledge and skills that meet the requirements of entry-level positions in a particular occupation. Criterion reference testing and minimum competency testing are tools used to ensure that an individual's skills and knowledge are

adequate to meet the required standard performance for an entry-level position.

There are differences among researchers regarding a single definition of CBE. These differences reveal the interdisciplinary nature of this approach and how it is related to the context in which it applies.

One of the most-cited definitions of CBE is that was developed by Grant and others (1979), which defines it as "a form of education that derives a curriculum from an analysis of a prospective or actual role in a modern society, and that attempts to clarify progress on the basis of demonstrated performance in some or all aspects of this role" (p. 5). This definition emphasizes the importance of the analysis of the role as an element in developing the curriculum.

On the other hand, other definitions focus on the nature of CBE as an instructional strategy that can take different forms based on the context in which it is applied. Houston and Howsam (1972) identified the central features of this approach by defining it as :

> a simple, straightforward concept with the following central characteristics : (a) specification of learner objectives in behavioral terms; (b) specification of the means for determining whether performance meets the indicated criterion level; (c) provision for one or more modes of instruction pertinent to the objectives, through which the learning objectives may take place; (d) public sharing of the objectives, criteria, means of assessment, and alternative activities; (e) assessment of the learning experience in terms of competency criteria; and (f) placement on the learner of the accountability for meeting the criteria. (pp. 5-6).

In the same, vein, Harris et al. (1995) associated the following features with the CBE approach : "(a) a specification of learning outcomes in measurable terms, (b) the prior determination of these outcomes throughout the analysis of the areas and context in which they are to be demonstrated, (c) the measurement of these outcomes as being the criteria of success of the learning process, (d) a learning process that emphasizes the attaining of the specified outcomes to the stated standard rather than the length of the time or mode of learning, and (e) the recognition of prior learning by crediting that learning rather than demanding a repetition of it". (p. 30).

In order to reform the construction of the educational system, the CBE approach asks two main questions :

1) What should students learn ? and, 2) How can we best serve them ? The advocates of this approach believe that by appropriately answering these questions, institutions and the students they serve will become more efficient and effective.

The competency-based approach relies on translating competencies into a curriculum in order to equip future employees with the required knowledge and skills. In their pioneering study of competencies for information professionals, Griffith and King (1986) identified the three main components of competencies as :

1. Knowledge, which refers to being familiar with or acquainted with something.
2. Skills, which refers to the ability to implement or apply the knowledge. Boyatzis (as cited in Evers & Rush, 1998) defined skills as "the ability to demonstrate a system and sequence of behavior that are functionally related to attaining a performance goal" (p. 24), and
3. Attitude, which refers to the emotional approach to something.

However, some authors have argued that not all of these components should be provided to develop a competency and that one or more of them would be acceptable to provide individual competencies.

The above discussion of CBE definitions and the components of competencies leads to four main issues : 1) the methods of definition of competency and other related terms, 2) identifying required competencies, and 3) the implementation of the competency approach.

Definition of Competency :

A major problem with the CBE is the use of imprecise definitions in referring to competency. To clarify this issue, a recent study by the U.S. Department of Education (1999) developed a conceptual learning model, see Figure 2.

As shown above, traits and characteristics constitute the foundation of the learning process. Because these characteristics vary by individual, student abilities, skills, and knowledge throughout the learning experience are also varied. At the second stage, the interaction of skills, abilities, and knowledge throughout the interactive learning experience results in competencies, which constitutes the third stage of the pyramid. Thereafter, based on the demonstration of the acquired competencies, the CBE approach can be assessed.

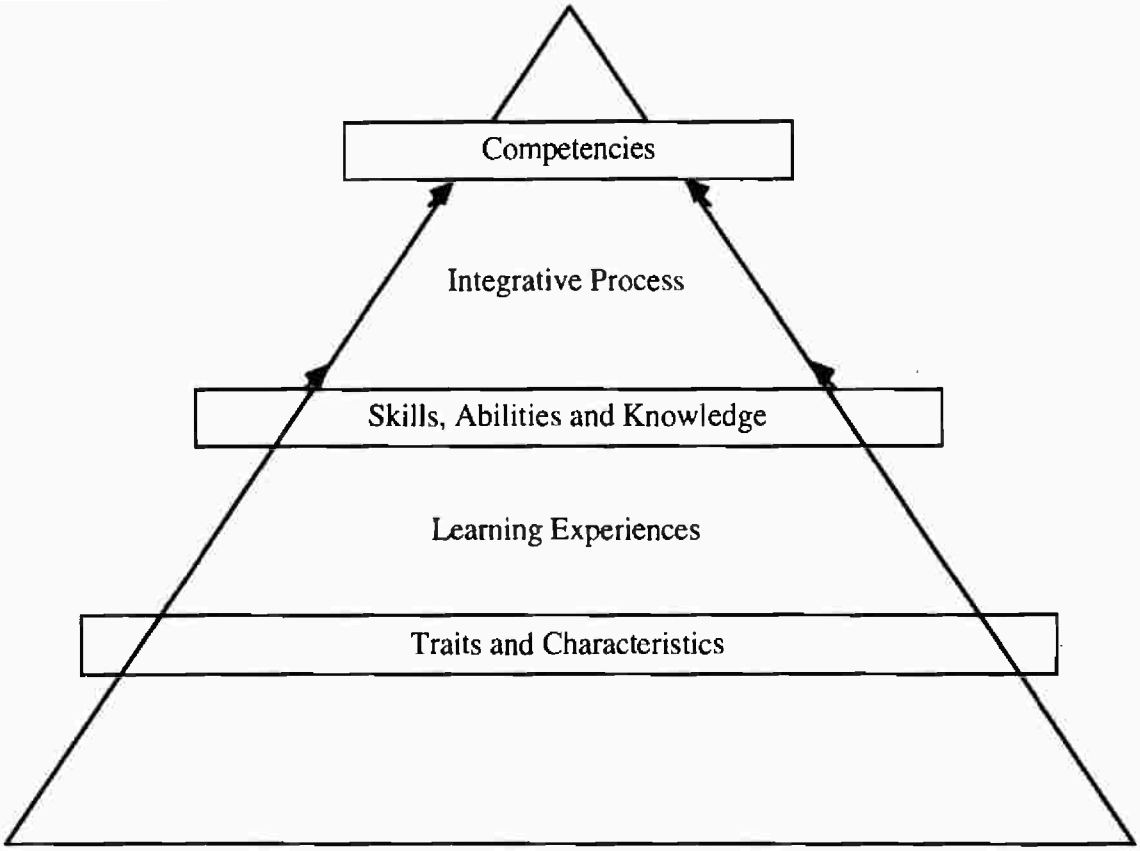

Figure 2 : Conceptual Learning Model.
Source : U.S. Department of Education, 1999.

In this context, competency is defined as "the result of integrative processes in which skills, abilities, and knowledge interact to form bundles which have currency in relation to the task for which they are assembled" (U.S. Department of Education, 1999).

In the context of a learning continuum, Hall and Janes (1976) identified competency as a "statement that describes the observational demonstration of a composite of the specific skills" (p. 29). In the context of a learning model, competencies are preceded by the general goals of the educational program and followed by sub competencies that are more specific in order to achieve the specific objectives of the program, see Figure 3.

Goals ⟶ Competencies ⟶ Sub-competencies ⟶ Objectives

Figure 3 : Competency Continuum.

From a different view, the Mayer report by the Australian Education Counsels and Ministers for Vocational Education (as cited in Harris, Guthrie, Horbart. & Lundberg, 1995) differentiates between the term competency, which focuses on learning outcomes, and employment-related competencies that refer to the required competencies to enter a particular employment successfully. The latter type are those with which this study will be concerned. They can be identified by analysis of the job and employer perceptions regarding the essential competencies that should be acquired by future entry-level employees.

Implementation of CBE :

Although there are many societal and economic reasons for educational institutions to apply the CBE approach, there are also accompanying challenges and concerns about the process. Voorhees (2001) identified four main areas or categories for evaluating the competency approach. These categories entail challenges and concerns for the implementation of CBE. They can be summarized as follows :

1. Faculty preparation; that is, "have faculty been oriented to shift from teacher centered delivery to student centered performance" (p. 91) ?
2. Model preparation. This category deals with the relation between the proposed model and the institution mission, as well as the validity and reliability of the model.
3. Student advisement. In this category, the institution should be questioning the students' orientation toward shifting to the competency-based paradigm. In other words, it should question the ability of students regarding the shift of the institution toward the competency-based approach in the learning process.
4. Administration. This category is concerned with the commitment at the administrative level and the availability of related resources in order to implement the competency model.

Methods of Identifying Competencies

The methods of identifying the required competencies include, but are not limited to, panel review task analysis, literature review, and job analysis. Job analysis is widely used in professional fields such as librarianship to define the required competencies for entry-level librarians.

Task analysis is a method that can be used to identify the required set of

competencies for a person to acquire at a particular job. It helps in describing what competencies are need to be demonstrated by a professional in order to effectively perform his / her work.

Task analysis could be divided into three main types as following :

1. Topic analysis, which concerns the analysis of intellectual tasks that should be performed by a professional.
2. Job analysis, which concerns the analysis of required physical skills.
3. Skill analysis, which includes in-depth analysis of required physical skills and focuses on the way in which a particular job is accomplished. It is differentiated from job analysis, as it is also concerned with how a task is done (Davis, 1973).

The job and skill analyses are mainly based on the description of the work environment. This description includes analysis of the organizational system within which the job is performed. In this case, the analyst breaks down a particular job into many duties, then breaks down duties into tasks, task elements, and finally into acts, which consist of a "basic movement that must be repeated if it is interrupted" (Davis, 1973, p. 39) (see Figure 4).

This process should not be isolated from the factors within the work environment, such as technology, that can affect a particular job. Based on that analysis, the analyst ultimately should be able to :

1. Describe the task that student has to learn.
2. Isolate the required behaviors.
3. Identify the condition under which the behavior occurs.
4. Determine a criterion of acceptable performance. (Davis, 1973, p. 36).

In general, the selection of a particular method is based on social and economic factors that govern the educational institution in which the desired competencies will be applied.

Conclusion :

Librarians and information specialists, especially those who work in a research environments, have faced dramatic changes during the past two decades. These changes are due to the changes in users' behaviors, and the technological revolution that have affected most of the information organizations. On the other hand, Curriculum development is a problem-solving activity that can have more than one correct solution. Conducting a systematic revision based

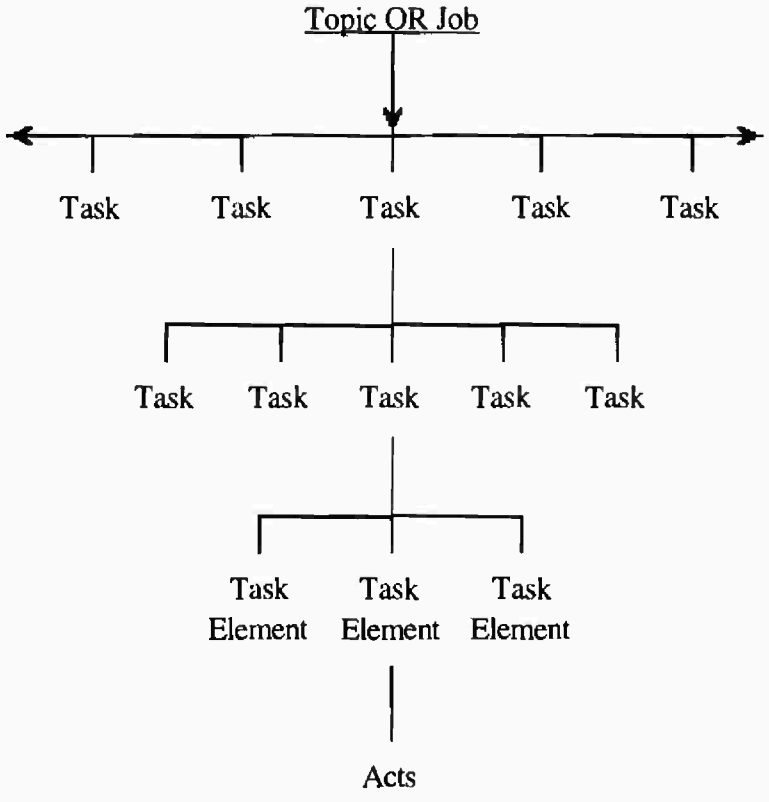

Figure 4 : The Hierarchy of Behavioral Levels in Task Analysis.
Source : Davis, 1973.

on analyzing market demands for information professionals in different library and information settings is essential for library schools, as a part of the system of the profession of librarianship, to identify the current required knowledge and skills of librarians and how library schools can meet these demands. Revision will aid library schools to close the gap between schools' output and practitioners' needs.

The schools' analyses of the environment of research libraries will affect the decisions about which knowledge and skills should be added to the curriculum. These analyses focus not only on employer needs and expectations, but should also include the perceptions to entry-level librarians. Because those librarians will judge the value of the library school from which they graduated based on the extent to which it equips them with the required competencies to work as research librarians. The findings of these analyses should be translated into curricular enhancement. Because

competencies are changeable over time, this process must be a continuous one.

Curricular design is a cycle that occurs on a regular basis because of changes in the nature of the needs for research librarians, see Figure 5.

Based on the above figure, the goals of a library school will affect the design of the curriculum and will affect decisions about which areas of knowledge and skills will be added to that curriculum. This model can be used for preparing potential librarians to work in different types of library and information organizations.

For this reason it is important to have competencies research studies that define the required market demands for different types of librarians and information specialists and transfer these demands to the curricula.

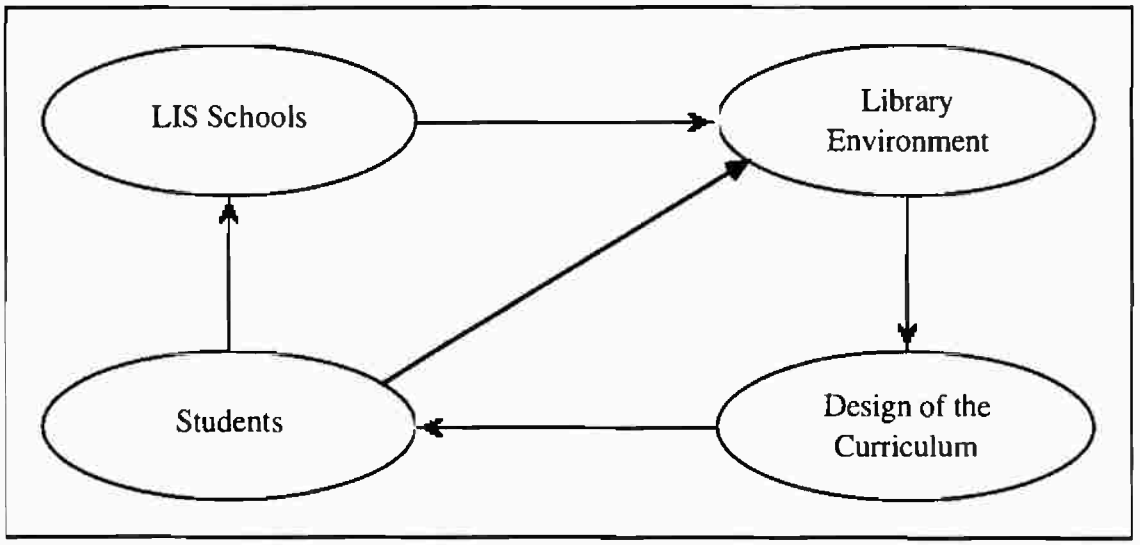

Figure 4 : Revising Librarians' Education.

References :

Abbott, A. (1988). *The System of profession : An essay on the division of expert labor*. Chicago : University of Chicago Press.

Clayden, J. (1995). Theory versus practice in cataloging education. *Journal of Education for Library and Information Science*, 36 (3), 230-238.

Davis, I.K. (1973). *Competency based learning : Technology, management, and design*. New York : McGraw-Hill Book Company.

Derr, R. (1983). The integration of theory and practice in professional programs. *Journal of Education for Librarianship*, 23 (3), 193-250.

Etzioni, A. (1969). Preface. In A. Etzioni (Ed.), *The semi-professions and their organization : Teachers, nurses, social workers*. New York : The Free Press.

Evers, F.T., & Rush, J.C. (1998). *The bases of competence : Skills for lifelong learning and employability*. San Francisco, California : Jossey-Bass.

Goode, W.J. (1969). The theoretical limits of professionalization. In A. Etzioni (Ed.), *The semi-professions and their organization : Teachers, nurses, social workers*. New York : The Free Press.

Grant, G., et al. (1979). *On competence : A critical analysis of competence-based reforms in higher education*. San Francisco : Jossey-Bass Publishers.

Hall, G., & Jones, H. (1976). *Competency-based education : A process for the improvement for education*. New Jersey : Englewood Cliffs.

Harris, R.; Guthrie, H.; Horbart, B. & Lundberg, D. (1995). *Competency-based education and training : Between a rock and a whirlpool*. South Melbourne, Australia : Macmillan Education.

Houston, W.R. & Howsam, R.B. (1972). *Competency based teacher education : Progress, problems, and prospects*. Chicago : Science Research Association.

Intner, S. (1989). Theory into practice : Making the transition. *Technicalities*, 9 (7).

Moore, N. (1987). The emerging employment market for librarians and information workers in the UK. *Journal of Librarianship*, 19 (1), 31-40.

Moran, B.B. (2001). Practitioners vs. LIS educators : Time to reconnect. *Library Journal*, 126 (18), 52-55.

Morehead, J. (1980). *Theory and practice in library education*. Colorado : Libraries Unlimited, Inc.

Nilsen, K., & McKechnie, L.E. (2002). Behind closed doors : An exploratory study of the perceptions of librarians and the hidden intellectual work of collection development in Canadian public libraries. *Library Quarterly*, 72 (3), 294-325.

Rayns, C. (1980). Cataloging administrators' views on cataloging education. *Library Resources & Technical Services*, 24 (4), 343-351.

Shera, J. (1972). *The foundations of education for librarianship*. New York : Baker and Hayes, Inc.

Smith, N. & Warner, H.L. (1989). Educating future librarians : The library school perspective at Brigham Young University. *Journal of Library Administration*, 11 (3-4), 37-44.

Stueart, R.D. (1998). Preparing information professionals for the next century. *Education for Information*, 16, 243-251.

Tuxworth, E. (1989). Competency based education and training : Background and *origins. In J. Burke (Ed.), Competency based education and training*. London : Falmer Press.

U.S. Department of Education. (1999). *Data Ramifications of Competency-Based Initiatives Interim Report of the Working Group*. Retrieved June 27, 2002, from http://nces.ed.gov/npec/papers.cbi0.asp.

White, H. (1983). Defining basic competencies. *American Libraries*, 14, 519-525.

White, H., & Paris, M. (1985). Employer preferences and the library education curriculum. *Library Quarterly*, 55 (1), 1-33.

Williamson, C. (1923). *Training for library services*. New York : D.B. Updike.

Woodsworth, A., Packard, R., Robinson, M. & Sabia, J. (1994). *The future of education for librarianship : Looking forward from the past*. Washington, D.C.: Council on Library Resources.

العـروض والمراجعـات

الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات فى مصر : دراسة ببليومترية(*)

عرض

د. محمد إبراهيم حسن محمد

مدرس المكتبات والمعلومات
جامعة المنيا – كلية الآداب

تمهيد :

كانت الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس أكثر النقاط المحورية التى حظيت بالاهتمام من جانب المسئولين عن التعليم العالى ، فمما لاشك فيه أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية كانوا الأكثر تفهماً واستجابة وتقديراً لأهمية تقييم الإنتاجية العلمية ، لما لها من قدرة فائقة على تبادل نتائج البحوث ، وتحقيق التواصل بين الباحثين والعلماء ، بالإضافة إلى أن أنشطة البحث والنشر هى المحك الأساسى الذى يستند إليه قرار ترقية أعضاء هيئة التدريس ، فحصول عضو هيئة التدريس على درجة علمية يجب أن يترجم إلى إسهام واضح فى تقدم الأسس النظرية لكلا الجانبين ؛ الأكاديمى والمهنى للتخصص . وبناءً على ذلك تناولت دراسات عديدة أنشطة البحث العلمى والنشر الخاص بأعضاء هيئة التدريس فى العديد من التخصصات الموضوعية على المستويين الفردى والمؤسسى .

ويعتبر علم المكتبات والمعلومات واحداً من تلك التخصصات الأكاديمية التى تسهم أصحابها بما يقدمونه من إنتاج علمى فى النهضة الفكرية بما يعين على الرقى والتقدم الإنسانى ويمهد الطريق أمام الباحثين وراء المعرفة التى تنير للبشرية سبيلها ، ويقدم لنا تراثاً إنسانياً يتوارثه العلماء والباحثون ، ومن ثم امتد الاهتمام منذ فترة الأربعينيات من القرن العشرين بإنتاجية أعضاء هيئة التدريس بكليات وأقسام المكتبات وعلم المعلومات على المستويين الفردى والمؤسسى . وينطبق على تخصص المكتبات والمعلومات ما ينطبق على التخصصات الأخرى من حيث التباين الذى يكتنف مستويات الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس ، ويختلف الباحثون

(*) محمد إبراهيم حسن محمد . الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات فى مصر : دراسة ببليومترية / إشراف محمد فتحى عبدالهادى ، محمد جلال سيد محمد غندور .– بنى سويف : جامعة القاهرة ، كلية الآداب ببنى سويف ، قسم المكتبات والمعلومات ، ٢٠٠٣ .– ٣١٢ ورقة .– أطروحة (دكتوراه) .

فى تحديدها للعوامل التى تؤثر فى الإنتاجية العلمية، عوامل أساسية هى :

* عوامل شخصية – نفسية
* عوامل أكاديمية
* عوامل اجتماعية

١/ اهمية الدراسة ومبرراتها:

إن الإنتاجية العلمية لأساتذة الجامعات فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر لها من الأهمية ما يبرر دراسة منظومتها ، لما لها من أهمية حيوية تتصل بالدور الذى يضطلع به الأساتذة الأكاديميون فى قيادة الحركة الفكرية والتعليمية والبحثية للمجتمع المصرى ، ومحاولة حل المشكلات التى يعانى منها المجتمع ، ورفع الكفاية الإنتاجية لأفراده ، واستثمارهم يتكافأ مع ما ينفق من أموال على العلم والبحث العلمى .

وتكمن أهمية الدراسة فى كونها أول دراسة تفصيلية شاملة لإنتاجية أعضاء هيئة التدريس العلمية بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية منذ تعيين أول عضو هيئة تدريس فى التخصص بالجامعات المصرية فى ١٩٥١ وهو أ.د/ أحمد أنور عبدالرحمن عمر حتى نهاية عام ٢٠٠٠ ؛ ذلك لأنه لم تظهر حتى الآن عناية كافية بالنظام الإنتاجى لمؤسساتنا العلمية فى تخصص المكتبات والمعلومات ، كما أنه ليس لدينا مقياس أو طريقة محددة لقياس درجة نشاط علمائنا ، والأوزان النسبية لمعايير الإنتاجية العلمية ، بل يمكن القول بأن المعلومات عن إنتاجية المتخصصين فى المكتبات والمعلومات المصرية قليلة .

وتتيح الدراسة من خلال تتبع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس التعرف على مدى اقتراب أعضاء هيئة التدريس فى تخصص المكتبات والمعلومات من النموذج الأكاديمى Academic Norm ، والذى يقضى بضرورة اضطلاعهم بنفس المسئوليات ، ومشاركة فى ذات الأنشطة – لاسيّما البحث – التى يضطلع بها ويشارك فيها غيرهم من أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات الآخرى ، كما أن الدراسة الحالية تسهم فى تحديد التقدم الذى وصلنا إليه فى التخصص .

ويمكن للباحث أن يورد مبررات الدراسة فيما يلى :

١- تقييم الأقسام العلمية بشكل يتيح تصنيفها طبقاً لمعايير موضوعية .

٢- تقديم معلومات قد تكون مفيدة لأعضاء هيئة التدريس ، وكذلك الأقسام العلمية التى ترغب فى تطوير أدائها .

٣- اتاحة معلومات قد تسهم فى تقديم الإدارات العليا بالجامعات دعماً أفضل يتناسب وإنتاجية الأقسام العلمية .

٤- الإسهام فى تطوير تعليم المكتبات والمعلومات فى مصر من خلال المنافسة بين الأقسام العلمية .

٥- أن تعكس هذه الدراسة مسئولية أعضاء هيئة التدريس فى علم المكتبات والمعلومات تجاه المهنة والطلاب والجامعات التى ينتمون إليها والمجتمع والبيئة بوجه عام .

٢/ مشكلة الدراسة :

تتركز مشكلة الدراسة فى محاولة التعرف على الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ، ودورها فى تقييم الأداء الأكاديمى لهؤلاء الأعضاء من خلال التحليل الببليومترى لهذه الإنتاجية بما تنطوى عليه من خصائص وسمات موضوعية، ونوعية ، وزمنية ، ولغوية ، وجغرافية . كما تسعى الدراسة إيضاً إلى التعرف على اتجاهات تأليف ونشر هذه الإنتاجية فى إطار سياقاتها الفردية من جهة والمؤسسية من جهة أخرى ، ودور الأعضاء فى الإشراف العلمى على الأطروحات الجامعية ، والعوامل والمتغيرات المؤثرة فى هذه الإنتاجية: كالعمر ، والنوع، والدرجة العلمية ، والخبرة الأكاديمية ... وغيرها من العوامل والمتغيرات .

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية :

١- ما حجم إنتاجية أعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية وما معدلات نموها ؟

٢- ما هى خصائص وسمات الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ؟

٣- ما هى اتجاهات التأليف لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ؟

٤- ما هى اتجاهات النشر لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ؟

٥- ما هى الإنتاجية العلمية لأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ؟

٦- ما حجم إنتاجية أعضاء هيئة التدريس من الإشراف العلمى على الأطروحات الأكاديمية ؟

٧- ما طبيعة العوامل والظروف الحاكمة للإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس فى تخصص المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ؟

٣/ حدود الدراسة :

تتناول الدراسة الإنتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات المصرية والذى يدخل فى دائرة علوم المكتبات والمعلومات بحيث تغطى الأشكال التالية : الأطروحات سواء التى أعدّها الأعضاء أو تلك التى أشرف الأعضاء على إعدادها – المفردات ، مقالات الدوريات – بحوث المؤتمرات – أجزاء من كتب – التقارير .

أما عن الحدود الزمنية فقد تناولت الدراسة الإنتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين (١٩٥١ – ٢٠٠٠) . هذا وقد ركزت الدراسة على الإنتاج العلمى الصادر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وهى إجمالى اللغات التى استخدمت فى إعداد هذا الإنتاج . وتمتد الحدود الجغرافية لتغطى إنتاج الأعضاء الصادر فى ٢٥ دولة .

٤/ منهج الدراسة وادوات جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على منهج القياس

الببليوجرافى الذى يتطلب إعداد قائمة ببليوجرافية تحصر وتسجل وتصف أشكال وسائل الاتصال المكتوب التى توافر عليها الأعضاء ؛ تمهيداً لإجراء التحليلات الإحصائية ومن ثم الخروج بمؤشرات تساعد فى استخلاص خصائص الإنتاجية العلمية للأعضاء . بالإضافة إلى ذلك تم الإستعانة ببرنامج (SPSS) وذلك لدراسة أثر العوامل والمتغيرات المختلفة على إنتاجية الأعضاء .

ولتطبيق منهج الدراسة ، فقد اعتمد الباحث على أدوات تمثلت فى الآتى :

* استمارات جمع البيانات .
* السير الذاتية .
* القوائم الببليوجرافية العامة والخاصة .
* الأعمال ذات الطابع التجميعى .
* أدوات حصر الرسائل الجامعية .
* الوثائق التذكارية .

٥/ مجتمع الدراسة :

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة شملت جميع الأساتذة وعددهم (٩) أعضاء ، وجميع الأساتذة المساعدين وعددهم (١٧) عضواً ، بينما اقتصرت على المدرسين الذين مرّ ثلاث سنوات على الأقل على حصولهم على الدكتوراه ، وفى ضوء ما تقدم ؛ اقتصرت الدراسة على المدرسين الحاصلين على درجة الدكتوراه عام ١٩٩٧ نظراً لأن الحدود الزمنية للدراسة تقف عند عام ٢٠٠٠ ، وبلغ عدد هؤلاء المدرسين (٢٠) عضواً .

وشملت الدراسة الأعضاء الأحياء والمتوفين ممن توافرت بهم الخصائص السابقة حيث بلغ عدد الأعضاء الأحياء (٤٢) عضواً بينما بلغ عدد الأعضاء الراحلين (٤) ، وذلك لتحقيق شمول التغطية من جهة ، وللتعرف على خصائص الإنتاجية العلمية لبعض أعضاء هيئة التدريس الذين انقطعت صلتهم بالتخصص من جهة أخرى .

٦/ فصول الدراسة :

تنقسم الدراسة بالإضافة إلى المقدمة المنهجية والخاتمة إلى ستة فصول بحيث يميط الفصل الأول اللثام عن الإنتاجية العلمية كأداة لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بكليات ومدارس وأقسام المكتبات والمعلومات ، ومن ثم يُعرّف بمفهوم الإنتاجية العلمية ، ومؤشراتها ، وطرق قياسها ، والعوامل المؤثرة فيها وأخيراً مقارنتها بنشاطى التدريس والتوجيه من جهة ، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة من جهة أخرى ، وذلك فيما يتصل بتقييم الأداء الأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية فى تخصص المكتبات والمعلومات .

ويقدم الفصل الثانى مراجعة علمية وتحليل للدراسات السابقة فى موضوع الإنتاجية العلمية فى تخصص المكتبات والمعلومات عامة ، وإنتاجية أعضاء هيئة التدريس باللغتين العربية والإنجليزية .

أما الفصل الثالث من هذه الدراسة فيتناول الملامح العامة للإنتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ، وذلك بهدف التعرف على الخصائص والسمات التى يتسم بها هذا الإنتاج ، من أجل الخروج بمؤشرات تبين اتجاهات الإنتاج العلمى للأعضاء ؛ النوعية ، والموضوعية ، والزمنية ، واللغوية ، والجغرافية .

وينقسم الفصل الرابع إلى قسمين : يتناول القسم الأول اتجاهات التأليف لدى أعضاء هيئة التدريس من حيث حجم الإنتاجية ، وسمات إنتاجية الأعضاء الأغزر إنتاجية ، وعمر العطاء العلمى للأعضاء ، وتوزيع الإنتاجية العلمية بين التأليف والترجمة من جهة ، وبين التأليف الفردى والمشترك من جهة أخرى ، ويتناول القسم الثانى : اتجاهات نشر الإنتاجية العلمية كل على حدة .

ويتعرض الفصل الخامس فى قسمه الأول إلى الإنتاجية العلمية لأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ؛ ذلك أن أنشطة البحث والنشر التى يضطلع بها أعضاء هيئة التدريس هى المعيار الأساسى فى الحكم على برنامج تعليم علوم المكتبات والمعلومات وبالتالى يتناول هذا القسم أعضاء هيئة التدريس من حيث انتماءاتهم المؤسسية، وحجم انتاجية كل قسم علمى ، والتوزيع النوعى لهذه الإنتاجية ، وتحديد الأعضاء الأغزر إنتاجية بكل قسم على حدة . بينما يتناول القسم الثانى من الفصل جهود أعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية من حيث الإشراف العلمى على الأطروحات ويستعرض هذا القسم عدد المشرفين وحالات الإشراف ، وأثر كل «من الدرجة العلمية والنوع على إنتاجية الإشراف ، ونمط الإشراف (فردى / مشترك) ، وأخيراً توزيع الأطروحات التى أشرف عليها الأعضاء على الكليات والأقسام التى أجازتها .

ويعرض الفصل السادس لأثر العوامل والمتغيرات المختلفة على إنتاجية هيئة التدريس المسجلين بالدراسة ، ومن ثم يقيس (١٧) متغيراً وأثر كل منها على الإنتاجية العلمية ؛ هذه المتغيرات هى : العمر ، والنوع ، والدرجة العلمية ، والخبرة الأكاديمية، والتخصص فى المرحلة الجامعية الأولى، وجامعة التخرج فى المرحلة الجامعية الأولى ، والجامعة التى حصل منها الأعضاء على الماجستير ، والجامعة التى حصل منها الأعضاء على الدكتوراه ، والدولة التى حصل منها الأعضاء على الدكتوراه ، والمدة بين الدرجة الجامعية الأولى والدكتوراه ، وفترات الإعارة للعمل بالخارج ، وعدد الأعضاء بالقسم الأكاديمى ، والإشراف العلمى على الأطروحات ، والمناصب الإدارية ، وعضوية المجالس واللجان ، والدورات والمنح والمهمات العلمية ، والتقدير العلمى .

البحث ومناهجه فى علم المكتبات والمعلومات(*)

عرض وتحليل

ليلى سيد سميع

مدرس المكتبات والمعلومات والمساعد

جامعة القاهرة – كلية الآداب

يعتبر البحث العلمى ركناً أساسياً من أركان علم المكتبات والمعلومات إذ يقع عليه الدور الأكبر فى إرساء أسس هذا العلم ونظريته وفلسفته ، وبيان دوره فى خدمة المجتمع والمساهمة فى التغلب على المشكلات والصعوبات التى تواجه العاملين فى المجال، وعلى الرغم من أهمية البحث العلمى وتعدد فئات المشتغلين به ، إلا أن هناك ندرة فى الكتابات العربية المتخصصة عن استخدام مناهج البحث فى دراسات المكتبات والمعلومات ومن هنا تأتى أهمية هذا العمل الذى بين أيدينا .

ويكتسب هذا الكتاب أهميته من بعدين أساسيين أولهما كما أوضحنا منذ قليل يتعلق بأهمية الموضوع نفسه ، أما البعد الثانى فيتعلق بمؤلف الكتاب ، حيث يعد الدكتور فتحى عبدالهادى – صاحب هذا العمل – من أجدر الذين يستطيعون أن يدلوا بدلوهم فى هذا الموضوع بما له من خبرة ورحلة طويلة مع البحث العلمى بدءاً من السنة التمهيدية للماجستير مروراً بالإشراف على أطروحات الماجستير والدكتوراه ومناقشة العديد من الأطروحات فضلاً عن تحكيم العديد من البحوث العلمية للنشر فى المجال بالإضافة إلى تحكيم البحوث العلمية للترقى وأيضاً تدريس مقرر «طرق البحث ومناهجه» فى عديد من الجامعات المصرية والعربية .

يهدف الكتاب إلى وضع إطار شامل وحديث للبحث ومناهجه فى علم المكتبات والمعلومات ، مستنداً فى ذلك إلى الخبرة العلمية والعملية فضلاً عن قراءات للأعمال المتخصصة فى المجال . ويشتمل الكتاب على سبعة فصول نعرض لها فيما يلى :

(*) محمد فتحى عبد الهادى . البحث ومناهجه فى علم المكتبات والمعلومات . ـ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣ . ـ ٢٥٤ ص ؛ ٢٤ سم . ـ (علم المكتبات والمعلومات المعاصر) .

الفصل الأول : الإطار العام لعلم المكتبات :

وفيه يقوم المؤلف بالتعريف بمجال المكتبات والمعلومات والهدف منه وموضوعاته وعلاقاته وارتباطاته بالمجالات الأخرى ، وذلك حتى يدرك الباحث عند اختياره لموضوع بحثه أبعاد المجال والعلاقة بينه وبين المجالات الأخرى ذات الصلة وبالتالى يحدد بدقة موقع نقطة البحث ضمن المجال ، يلى ذلك عرض التقسيمات المختلفة لدراسات المكتبات والمعلومات من خلال عدة مصادر أهمها التصنيف المتبع فى تنظيم محتويات نشرة مستخلصات علم المعلومات ، محتويات البرامج الدراسية بأقسام المكتبات والمعلومات . وفى النهاية يستخلص لنا المؤلف تصوراً لتقسيم دراسات المكتبات والمعلومات يجمع شتات ما سبق من محاولات .

الفصل الثانى : البحث فى علم المكتبات والمعلومات

ويتناول المبادئ الأولية للبحث من خلال تناول مجموعة موضوعات أساسية تبدأ بتحديد **المقصود بالبحث** والخطوات الأساسية فيه مع عرض لنشأة البحوث الأكاديمية فى مجال المكتبات والمعلومات ، ثم ينتقل المؤلف إلى القيام بالبحث فى مجال المكتبات والمعلومات ، يلى ذلك الحديث عن **أنواع البحوث وأنماطها** ويتضمن العرض التقسيمات المختلفة للبحوث . ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن **شروط البحث الجيد ومتطلباته** ويدرج فيها المؤلف أربعة شروط أساسية ينبغى توافرها فى الرسائل المقدمة لدرجتى الماجستير والدكتوراة مع عرض لبعض المشكلات فى هذا الصدد فيما يتعلق بالباحث العربى . بعد ذلك يأتى الحديث عن **القائمون بالبحث فى مجال المكتبات والمعلومات** وفيه عرض للفئات التى تهتم بإجراء البحوث فى المجال ويسجل المؤلف بعض الملاحظات العامة المتعلقة بفئات الباحثين وإنتاجيتهم فى مجال المكتبات والمعلومات فى العالم العربى .

ويختتم الفصل بالحديث عن **موضوعات البحوث والمصادر المختلفة لتمويلها** .

الفصل الثالث : اختيار الموضوع وإعداد مخطط البحث

يوضح لنا المؤلف أولا **طريقة اختيار الموضوع** ومن هو الشخص الأقدر على الاختيار (المشرف أم الطالب؟) مع عرض للمصادر التى تساعد على اختيار موضوع البحث من أدلة الرسائل الجامعية فى المجال والببليوجرافيات وأهل الخبرة ، ثم يعرج المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن **إعداد مخطط البحث** ؛ باعتباره من أهم عناصر البحث لما له من أهمية فى وضع صورة أمام الباحث لما سيقوم به من عمل فى إعداد البحث ، مع التأكيد على ضرورة التأنى فى إعداد المخطط وضرورة تحديد عنوان البحث بدقة بالغة مع عرض لنماذج من عناوين البحوث المسجلة لدرجتى الماجستير والدكتوراه . يذكر لنا المؤلف بعد ذلك العناصر الرئيسة التى يشتمل عليها مخطط البحث إجمالا ثم يتناول بالتفصيل كل عنصر منها **مع عرض لمجموعة من النماذج من مخططات الماجستير والدكتوراه المسجلة بأقسام المكتبات بالجامعات المصرية** سواء فيما يتعلق بأهداف البحث وتساؤلاته أو مشكلة البحث وفروضه ومجال البحث وحدوده ومنهج البحث وأدواته .

الفصل الرابع : مناهج البحث الرئيسية فى دراسات المكتبات والمعلومات :

ويتضمن هذا الفصل مناهج أو طرق البحث الرئيسية التى تستخدم فى مجال المكتبات والمعلومات ، وهى كما يذكر لنا المؤلف مقتبسة أو مأخوذة أساساً من مجالات علمية أخرى ، وإن كان أغلبها مأخوذ من قطاع العلوم الاجتماعية ومع هذا فقد جرى تطويعها لكى تتلاءم مع بحوث ودراسات المكتبات والمعلومات ويبدأ المؤلف بعرض **المنهج التاريخى** فيعرف به وبأهميته ثم يحدثنا عن أنواع البحث التاريخى ومصادر المعلومات التاريخية ثم خطوات البحوث التاريخى وبعض الصعوبات التى تواجه الباحث فى هذا النوع من البحوث . يلى ذلك **المنهج المسحى** مع التعريف به وبأهميته وأنواع البحث المسحية الميدانية وفئاتها وخطوط البحث المسحى من خلال الحديث عن صياغة الأهداف واختيار أساليب جمع البيانات وكيفية اختيار العينة وتحليل وتفسير البيانات ، **مع عرض مفصل لأنواع العينات وأمثلة توضيحية لكل نوع وكيفية اختيار العينة بطريقة علمية صحيحة** وأخيراً مميزات المسوح الميدانية وعيوبها . ومن المناهج المستخدمة كذلك **منهج دراسة الحالة** ويتناول فيه المؤلف كذلك التعريف والأهمية – الخطوات – المميزات والعيوب ويختتم الفصل بعرض **للمنهج التجريبى** من حيث التعريف والأهمية مع شرح مفصل لمراحلة الرئيسية بدايةً بالملاحظة ثم وضع الفروض العلمية مع تعريف للفرض العلمى والشروط التى ينبغى توافرها فيه وكيفية تحقيق الفروض والتجريب من خلال عرض لأحد المناهج المتبعة للتثبت من صحة الفروض من خلال أمثلة توضيحية لكل طريقة من طرق التثبت من صحة الفروض ، ثم نأتى بعد ذلك المرحلة الثالثة وهى مرحلة التصميم التجريبى وتتضمن أهم الوسائل المستخدمة فى ذلك مثل : (التجربة القبلية – التجربة القبلية البعدية .... إلخ ذلك من الوسائل) .

الفصل الخامس : مناهج البحث الاخري فى دراسات المكتبات والمعلومات :

ويشتمل على عرض لمجموعات من المناهج والطرق الأخرى التى تستخدم فى بعض الدراسات والبحوث المكتبية والمعلوماتية ومنها : **البحث التقييمى** ويتبع المؤلف نفس المنهج فى عرض المنهج من حيث التعريف والأهمية والأنواع والخطوات والأدوات وكذلك الحال بالنسبة **لتحليل المحتوى وطريقة دلفى والمكتبيات المقارنة والقياسات الببليوجرافية** مع عرض مفصل لخطوات الدراسة الببليوجرافية والقوانين المستخدمة فيها .

الفصل السادس : ادوات ووسائل جمع البيانات وتحليلها :

ويبدأ الفصل بعرض للأدوات والوسائل الرئيسية لجمع البيانات والمعلومات ومنها الملاحظة ثم المقابلة والمصادر وقائمة المراجعة والاستبيان ، ويتناول المؤلف كل أداة بالشرح المفصل من حيث التعريف والأهمية وخطوات إجرائها مع إدراج النماذج التطبيقية خاصة فى طريقة إعداد الاستبيان يلى ذلك الحديث عن مرحلة تحليل البيانات وكيفية القيام بالتحليل الإحصائى للبيانات من خلال **التحليل** الإحصائى

الوصفى - أو الاحصاء الاستدلالى (سواء البارامترى - أو غير البارامترى) مع الأمثلة التطبيقية والجداول والرسوم البيانية . يأتى بعد ذلك الحديث عن التحليل الإحصائى بمساعدة الحاسب وأخيرا كيفية تحليل البيانات غير الكمية .

الفصل السابع : كتابة البحث ونشره :

ويتناول المؤلف فى هذا الفصل كيفية كتابة البحث فى صورته النهائية يستهلها بمجموعة من القواعد والإرشادات العامة للباحثين عند صياغة البحث ، يلى ذلك الحديث عن كيفية الاعتماد على المصادر المختلفة وكيفية تسجيل الاستشهادات المرجعية الخاصة بكل نوع من أنواع المصادر (الكتب - مقالات - الدوريات - الفصول من كتب) الدراسات المنشورة بالموسوعات أو دائرة المعارف - الدراسات المقدمة إلى مؤتمرات - الأطروحات الجامعية - مواد الإنترنت) بعد ذلك ينتقل المؤلف إلى الحديث عن أقسام البحث فى صورته المكتملة .

ويختتم المؤلف فصله بجزئية هامة تتعلق بنشر البحوث والسبل المختلفة لنشرها بالإضافة إلى هذه الفصول يقدم لنا المؤلف **قائمة المصادر** العربية والإنجليزية ، وأخيراً يورد لنا ملحقا لنموذج استبيان.

وكما نرى يتميز الكتاب بشمولية التغطية لكافة جوانب الموضوع ، كما يتميز بأسلوبه الواضح والتتابع المنطقى للمحتويات فضلا عن حداثه معلوماته وكما رأينا فالكتاب مزود بالكثير من الأمثلة والنماذج التطبيقية من المصادر الأساسية بالنسبة للدراسيين والمشتغلين بالبحث العلمى فى تخصص المكتبات والمعلومات فى العالم العربى .

وهو موجه أساساً إلى طلاب الدراسات العليا لدرجتى الماجستير والدكتوراه ، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات فضلا عن الباحثين بمراكز البحوث وبعض أخصائى المكتبات والمعلومات بمرافق المعلومات .

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات عبر خمسين عاماً
(١٩٥١ - ٢٠٠٠)
كتاب تذكارى

عرض وتحليل
د. نعمات مصطفى
أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد
جامعة القاهرة – كلية الآداب

فى مناسبة العيد الذهبى لتخصص المكتبات والوثائق عقد قسم المكتبات والوقائق والمعلومات ومركزب بحوث ونظم وخدمات المعلومات بمقر القسم بكلية الآداب مؤتمراً يحمل عنوان «خمسون عاماً على تخصص المكتبات والوثائق والمعلومات» ، أصدر القسم هذا الكتاب التذكارى الذى قامت على نشره المكتبة الأكاديمية بالقاهرة . ولعل هذه المناسبة الجليلة فى عمر التخصص قد عدت بما تعبر عن الوفاء والعرفان بالجميل لرواد التخصص من الراحلين حينما تصدر هذا الكتاب التذكاري إهداءً «إلى روح كل أساتذة القسم الراحلين الذين أفنوا حياتهم فى سبيل تنمية تخصص المكتبات والوثائق والمعلومات فى مصر والوطن العربى» فجاء هذا التعبير عرفاناً وولاءً ووفاءً لرموز العطاء الراحلين ووصفاً حميداً لرموز العطاء الحاليين .

قام بإعداد هذا الكتاب التذكارى فريق عمل متميز بقيادة الدكتور مصطفى أمين حسام الدين فكان هذا دليل على دقة العمل وحسن تبويبه . كما قام بمراجعة الكتاب التذكارى أساتذة التخصص الأجلاء بالقسم من الجيلين الأول والثانى حيث بعد هؤلاء المجموعة التى عاصرت التخصص فى بدايته وعايشوه على مراحل تطوره على مدى خمسين عاماً فجاءت البيانات الواردة فى هذا الكتاب التذكارى سجلاً تاريخياً معاصراً موثقاً لتخصص المكتبات والوثائق والمعلومات .

قدم لهذا الكتاب التذكارى بإختصار – كل من عميد كلية الآداب – أ. د. أحمد حسن إبراهيم ، ورئيس قسم المكتبات والوثائق والمعلومات أ.د. مصطفى أبوشعيشع .

قُسم الكتاب التذكارى للتخصص ولقسم المكتبات والوثائق والمعلومات إلى أربعة أقسام رئيسية، وقسم خامس ضم الملاحق الخاصة بنشأة القسم وتطوره بدءاً من المرسوم الملكى الصادر فى ١٩٥١ بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات فى جامعة فؤاد الأول بموجب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١ وحتى القرار الوزارى رقم ١٠٢١ فى نوفمبر سنة ١٩٨٤ وكلها تشتمل على لوائح تطوير برامج الدراسة بالقسم فى مرحلتى الليسانس والدراسات العليا من الدبلومات والماجستير والدكتوراه لتخصص القسمين الرئيسيين

المكتبات والوثائق . اشتمل القسم الخامس على سبعة ملاحق وفق تطور المقررات الدراسية وبرامج الدراسة حتى لائحة ١٩٨٤ .

اشتمل القسم الأول من الكتاب التذكارى على عرض تاريخى لمراحل نشأة القسم وتطوره موضحاً تاريخ القسم (المعهد) فى عام ١٩٥١ ثم تناول بعد العرض التاريخى رؤساء مجالس القسم منذ ذلك التاريخ وحتى رئيس مجلس القسم للدورة الحالية (٢٠٠٠-٢٠٠٣) ثم تناول هذا القسم بعد ذلك ذكر الدرجات العلمية التى يمنحها القسم حالياً وكذلك إمكاناته من معامل ومكتبة ، كما أورد بعد ذلك العلاقات التعاونية للقسم وعلاقاته الخارجية بالأقسام المناظرة بالجامعات الأخرى داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها وخاصة فى أقطار الوطن العربى وان كانت هذه الجزئية لم يعط حقها من التعبير عما قام به أعضاء القسم الراحلين والحاليين فى سبيل تأسيس أقسام المكتبات والمعلومات فى أقطار الوطن العربى ومتابعة الإشراف والتعاون معها ، فحيث أن هذا الكتاب تأريخ للقسم والتخصص والقائمين به على مدى خمسين عاماً فكان الأجدى والأوفق أن يوفى هذا الجزء حقه .

ورد كذلك فى هذا الجزء أنشطة القسم وطلابه من حيث إسهام القسم فى عضوية مجالس إدارات المكتبات الوطنية والمكتبات الكبرى ، وكذلك الأعمال الاستشارية وتقديم الخبرة الفنية فى التقنيات الحديثة ، كما أشار بإيجاز لعلاقة قسم المكتبات وأساتذته بمركز النشر بجامعة القاهرة ومركز بحوث نظم وخدمات المعلومات بكلية الآداب. كما أشار هذا الجزء بنشاط القسم فى تنمية دور الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات حيث كان القسم مقراً دائماً للجمعية منذ إعادة إشهارها سنة ١٩٨٦ إلي حين انتقالها إلي مقرها الحالى فى سنة ١٩٩٨ . كما وردت الإشارة فى هذا الجزء إلى الدور الذى يقوم به القسم فى التخطيط والإعداد والتنظيم لبرامج التعليم المستمر لبعض أجهزة الدولة . وقبل أن ينتهى هذا الجزء التأريخى ببرامج الدراسة الحالية للقسم عرض للمؤتمرات والندوات التى عقدها القسم منفرداً أو بالمشاركة مع جهات أخرى على خلال العقد الأخير من القرن العشرين .

أعطى هذا الجزء الأول من الكتاب التذكارى بياناً دقيقاً بالمقررات الدراسية فقط الجارى العمليات إلي هذا العام الأكاديمى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وذلك بالنسبة لمستوى درجة الليسانس بسنواتها الأربع وكذلك الدبلومات ودرجتى الماجستير والدكتوراه لكل من شعبة المكتبات والوثائق والمعلومات .

ولم يفت لجنة إعداد هذا الكتاب التذكارى أن تنهى هذا الجزء بالبرنامج الدراسى المقترح للقسم بكافة مستوياته وشعبه المتخصصة وهو المشروع التى تمت الموافقة عليه وسوف يصبح اللائحة القادمة لبرامج الدراسة فى القسم فى أوائل ومنتصف عقده السادس .

أما القسم الخاص بالسيرة الذاتية والآثار العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالقسم فهو بحق الدرة التى تعكس ثقل هذا التخصص وأهميته بالنسبة لمصر خاصة وللعالم العربى عامة . فقد شغلت صفحات هذا الجزء الـ ١٩٨ ما يقرب من مائتى صفحة من البيانات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس المتفرغين العاملين الحاليين والراحلين وكذلك المدرسين والمساعدين والمعيدين . شملت هذه البيانات مؤهلاتهم والوظائف التى شغلوها وتدرجوا فيها داخل القسم أو فى أقسام أخرى وجهات أخرى

وكذلك والهيئات واللجان العلمية التى شاركوا فيها وكذلك عضوية الجمعيات والجوائز وشهادات التقدير ومظاهر التكريم التى نالها الأعضاء ، ثم الإنتاج العلمى الذى أثمر عنهم . وقد تم تجميع بيانات هذا الجزء بموجب استمارة بيانات قام الأعضاء الحاليون باستكمال بياناتها ومراجعتها بأنفسهم الأمر الذى يجعل كل ما جاء بهذا القسم من بيانات هى مسئوليتهم الخاصة وبمراجعتهم . وهذا الجزء وما ورد فيه من بيانات هو تعبير دقيق عن شخصية قسم المكتبات والوثائق والمعلومات وبيان لهويته . كما أن هذا الجزء وما يضمه من بيانات ذاتية عن أعضاء هيئة التدريس الحاليين لهو معيار لقوة التخصص على مدى سنواته الخمسين .

بدأ الترتيب لهذا الجزء الأساتذة المتفرغون وفق سنة بدأ التفرغ ثم ورد ترتيب الأساتذة العاملين وفق درجتهم الوظيفية مبتدأ بالأساتذة ثم الأساتذة المساعدين ثم المدرسين ثم المدرسين المساعدين وأخيراً المعيدين . واستمر الترتيب وفق الأقدمية للدرجة الوظيفية داخل كل درجة وظيفية .

أما الجزء الثالث من هذا الكتاب التذكارى فقد تناول الطلاب والخريجيين حيث بدأ بعدد من الجداول الإحصائية توضيح تطور أعداد الخريجين منذ الدفعات الأولى لتخرجهم من مرحلة الليسانس وكذلك الماجستير والدكتوراه . ولم يفت الكتاب التذكارى وهو يؤرخ لخمسين عاماً من التخصص داخل قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بعد هذا الإحصاء العددى العام ، عدداً من القوائم المتميزة . فجاءت القائمة الأولى معبرة عن إسهام القسم ودوره الرائد فى التخصص ونشأته فى الكثير من دول العالم العربى حيث شملت هذه القائمة أسماء خريجى القسم من الطلبة الوافدين من الأقطار العربية خلال الفترة من ١٩٦٤ إلى ٢٠٠٠ مرتبة تاريخياً وفق سنة التخرج موضحاً الدولة الوافد منها الخريج . والجدير بالذكر فى هذه القائمة بأنها تضم إلى جانب جميع الأقطار العربية المتحدثة باللغة العربية ، خريجيين من الغرب وافدين من دول غير عربية مثل هولندا ، وزائير ، واريتريا والهند . كما سجل الكتاب الذهبى للتخصص قائمة خريجيين من الوافدين من الأقطار العربية وغير العربية من الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه .

أما قائمة الشرف التى سجلت أسماء المتفوقين من خريجى القسم على مدى تاريخه الطويل منذ تخرج أول دفعة منه فى العام الجامعى ١٩٥٤/١٩٥٣ وحتى عام ٢٠٠٠ ، فقد شغلت هذه القائمة ١٧ صفحة يستطيع المتصفح لهذه القائمة أن يتعرف على أسماء من أصبحوا أعضاء هيئة التدريس بالقسم أو الأسماء التى احتلت المناصب العامة القيادية فى جمهورية مصر العربية وخارجه فى الأقطار العربية ، حيث تغطى القائمة سنة التخرج والتخصص الذى يتضح منه السنوات الذى بدأ وظل فيها التخصص – المكتبات والوثائق، وبدء إفراد المعلومات كأحدث تطور للتخصص فى ظل تكنولوجيا المعلومات المتقدمة .

ونظراً لأن التخصص يعتز بمن ينتمى إليه فقد خص الكتاب الذهبى الشخصيات العامة بقائمة سجلت أسماء هذه الشخصيات العامة مرتبة وفق سنة التخرج والوظيفة أو الوظائف العامة التي تحتلها الشخصية سواء كانت وظيفة داخل مصر فى أجهزة الدولة الحكومية أو غير الحكومية أو فى وظائف عامة خارج مصر فى هيئات حكومية أو أكاديمية أو دولية .

وأخيراً فإن قائمة أعضاء هيئة التدريس بالقسم

ممن حصلوا على جوائز لهى إضافة تحسب للجنة إعداد الكتاب التذكاري فى حرصهم على إلقاء الضوء على أصحاب التخصص وما يحصلون عليه من تقدير مادى أو أدبى أو معنوى ، إلا أنه إحقاقاً للحق فإن هذه النخبة من أعضاء هيئة التدريس من أصحاب التقدير والجوائز إنما تمثل الأعضاء الذين رأسوا القسم منذ منتصف السبعينيات وحتى وقت إعداد هذا الكتاب التذكارى وربما لتميز هذه الفترة من عمر التخصص وانتشاره إلى الأقطار العربية على أيدى أصحاب التخصص فى قسم المكتبات والوثائق والمعلومات ، ربما يكون المبرر الأقوى وربما الوحيد الذى يبرر إفراد هذه القائمة لهذه النخبة من الأعضاء الأجلاء إن المتصفح بالجزء الخاص بالسيرة الذاتية لأعضاء هيئة التدريس بالقسم يمكنه أن يستخرج من بينها عدداً لا بأس به ممن استحقوا التقدير وكرموا لما قدموه وأسهموا به فى دعم التخصص وتنميته وانتشاره .

أما القسم الرابع والأخير فى صلب الكتاب التذكارى للقسم فقد تضمن رصيد قسم المكتبات والوثائق والمعلومات من الرسائل الجامعية فى ترتيب تاريخى مبتدأ بالرسائل الجامعية التى احتذت بالفعل طوال عمر القسم المديد بدءاً برسائل الماجستير ثم رسائل الدكتوراه . تلى ذلك وبنفس الترتيب الرسائل التى مازالت قيد البحث يوم صدور هذا الكتاب التذكارى وبنفس الكيفية لكل من الرسائل قيد البحث للماجستير ورسائل قيد البحث للدكتوراه . ثم سار الترتيب الهجائى بعناوين الرسائل داخل نفس العام الواحد . معطياً بيانات ببليوجرافية كاملة – بعد العنوان – منتهياً بتخصص الرسالة سواء كان المكتبات أم الوثائق أم مؤخراً فى رسائل قيد البحث المعلومات . والجدير بالذكر أن أول رسالة أجازها القسم كانت الدكتوراه فى سنة ١٩٦٠ ، وأول رسالة للماجستير كانت فى سنة ١٩٦١ .

انتهى الكتاب التذكارى بقسم خاص بالملاحق يضم كل القوانين المنشئة والمطورة للقسم ولوائحه الداخلية بدءاً بالقانون الملكى الذى صدر فى عام ١٩٥١ بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات فى جامعة فؤاد الأول (آنذاك) واللائحة الأساسية للمعهد . ضم هذا القسم ٧ ملاحق توضع فى شكل جداول المقررات الدراسية والساعات التدريسية والتدريبية ولوائح تطوير الدراسة بالقسم بتخصصاته وشعبه ومستوياته فى مراحل الليسانس والدبلومات والماجستير والدكتوراه .

هذا القسم الخامس هو التوثيق العلمى لما ورد فى الجزء الأول من الكتاب التذكارى ويضم مادة وثائقية لدراسى تاريخ التخصص بخاصة والتعليم العالى بعامة فى جمهورية مصر العربية .

الكتاب كله وثيقة كاملة بالمكان والزمان والأشخاص الذى بدأوا التخصص وتولوه وتعهدوه بالتنمية والتطوير والانتشار على مدى خمسين عاماً. وهو مرجع متخصص للمكتبيين ودراسى المكتبات والوثائق والمعلومات فى الدراسات المقارنة والدراسات التاريخية . فتحية كلها إكبار إلى صاحب فكرة إصدار الكتاب التذكارى ، ومن أعدوه وأشرفوا عليه وتحية لكل من يتصفحه ويتأمله بالدراسة والبحث .

الندوة العربية حول التكوين الجامعى
فى مجال علم المكتبات والمعلومات(*)

عرض وتحليل
د. أمانى رفعت
مدرس المكتبات والمعلومات
جامعة القاهرة – كلية الآداب

مقدمة :

يشهد العالم اليوم مرحلة جديدة فى تاريخ البشرية تم الإجماع على تسميتها بعصر المعلومات الذى أصبحت فيه المعارف تشكل القاعدة الأساسية لبناء وتطوير المجتمعات . وقد أدى تراكم المعارف إلى تشكيل سوق عالمية للمعلومات سعيا لتشكيل كونى جديد تسوده الشمولية ، مما وضع العالم العربى أمام تحديات تستدعى التفكير فى الوسائل والمناهج التى ينبغى أن توظف للسعى نحو تشكيل قوة إقليمية يمكن أن تفرض وجودها فى النظام الكونى الجديد. وذلك لا يمكن تحقيقه فى الواقع دون الاعتناء بقطاع المعلومات الذى يشكل اللبنة – الأساسية لتحقيق أى مشروع تعاونى بين دول المنطقة .

ومن هذا المنطلق احتضنت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية التابعة لجامعة الجزائر ندوة عربية حول موضوع «التكوين فى مجال المكتبات والمعلومات» أشرف على تنظيمها قسم علم المكتبات والتوثيق خلال الفترة الممتدة بين ١٨ – ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ .

وقد تمثل الهدف من هذه الندوة فى التفكير لايجاد صيغ التعاون بين الدول العربية لتطوير التكوين تمهيداً لوضع قاعدة صلبة ومشتركة بإمكانها أن ترتقى بأنظمة المعلومات العربية .

وقد شارك فى إثراء فعاليات هذه الندوة ثمانية عشر من كبار أساتذة الجامعات العربية والجزائرية تناولوا فيها مختلف جوانب التكوين فى المحاور التالية :

المحور الأول : التكوين فى مجال المكتبات والمعلومات فى البلدان العربية بين الماضى والحاضر.

(*) الندوة العربية حول التكوين الجامعى فى مجال علم المكتبات والمعلومات ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم المكتبات والتوثيق . – الجزائر : الجامعة ، [٢٠٠٠] . – ٤٠٠ ص .

المحور الثانى : وسائل التكوين .

المحور الثالث : وضعية البحث فى علم المكتبات والمعلومات .

المحور الرابع : التعاون وتبادل الخبرات .

ويستعرض العمل الذى بين أيدينا ستة عشر بحثا من البحوث التى قدمت فى هذه الندوة ، فضلاً عن البيان الختامى والتوصيات .

ويستهل هذا العمل بتقديم للدكتور اعراب عبدالحميد رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر أشار من خلاله إلى الهدف من هذه الندوة إلى محاورها الأربعة . ثم يبدأ بالبحث المقدم من الدكتور عماد عبدالوهاب الصباغ بجامعة قطر عن **تعليم المعلومات فى جامعات الخليج العربى**. وقد ناقش من خلاله واقع تعليم المعلومات فى جامعات الخليج العربية والتطورات الحديثة فى تعليم المعلومات، والتوجهات العالمية فى هذا السياق ، كمحاولة لوضع نموذج مهيكل لتعليم المعلومات فى الجامعات الخليجية على مستوى الدراسات الجامعية الأولية والدراسات العليا .

أما البحث الثانى فلأستاذنا الدكتور شعبان خليفة ويدور حول **الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وأخصائى المعلومات فى مصر** . وقد استعرض من خلاله تاريخ إدخال عملية الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وأخصائى المعلومات إلى المستوى الأكاديمى الجامعى والتطورات الدولية فى الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وأخصائى المعلومات وأثرها على مدارس المكتبات والمعلومات ونظم الإعداد المهنى ومحتوياتها والتطبيقات فى الإعداد المهنى ثم اختتم البحث بنظرة على الإعداد المهنى فى مصر .

ثم يأتى البحث الثالث للأستاذ حروش موسى عن **دور الجمعيات المهنية فى التكوين الجامعى** . وقد تناول من خلاله أهداف التكوين والمؤسسات الأكاديمية المتخصصة فى التكوين ودور الجمعيات المهنية فى التكوين الجامعى .

وحول التكوين والبرامج التكوينية فى مجال المكتبات والمعلومات قدم الأستاذ عز الدين بودربان بحثه مستعرضاً من خلاله بعض جوانب التكوين من تعاريف وأسباب وأهداف كما ناقش شروط ومستويات ومراحل وضع البرنامج التكوينى وبعض عوائق التطبيق .

والبحث الخامس للدكتورة إيمان السامرائى عن **المعلوماتية وتأثيرها فى تدريب علم المكتبات فى الأردن والعراق** وقد أعطت من خلاله تصوراً شاملاً عن تطور تدريس علم المكتبات والمعلومات فى العراق والأردن ، كما عرضت مفهوم علم المعلومات وتداخله مع علم المكتبات وانعكاسات ذلك على أقسام المكتبات فى البلدين .

وفى بحث للأستاذ كمال بطوش حول **التكوين بأقسام المكتبات بالجزائر بين ثورة المعلومات وحتمية التجديد** تم إلقاء الضوء على جوانب التكوين خاصة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ، وإبراز جوانب النقص فيها وما يجب توفره فى التكوين المكتبى لخدمة المجتمع الأكاديمى فى ظل

التطورات التكنولوجية التى تشهدها مهمة المكتبات، مع استعراض البرامج والمقررات التكوينية فى علم المكتبات .

أما الدكتور ناصر السويدان فقد قدم بحثا حول **التدريب العملى فى تخصص المكتبات والمعلومات** تناول من خلاله أهمية التدريب العملى وطرق ومستويات هذا التدريب مبرزاً دور المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والتجارية فى التعليم والتدريب ، كما تطرق للمعمل الببليوجرافى ومتطلباته لتعليم علم المكتبات فى الوطن العربى مع التركيز على واقع التدريب العملى فى أقسام المكتبات السعودية.

ثم تتوالى البحوث فيأتى بحث الدكتور محمد أحمد السنبانى عن **برامج تدريب علم المكتبات والمعلومات وتقنيات المعلومات فى اليمن** . ثم بحث الدكتور زكى الوردى عن **مقترحات التطوير لبرامج تدريس علوم المكتبات والمعلومات فى اليمن** ثم البحث الذى قدمه الأستاذ حامة مصطفى عن **تدريب وحدات الإعلام الآلى بين النظرى والتطبيقى.**

ونصل بعد ذلك للبحث الذى قدمه أستاذنا الدكتور محمد فتحى عبدالهادى عن **وضعية البحث فى علم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى** والذى هدف من خلاله إلى التعرف على وضعية البحث فى علم المكتبات والمعلومات فى عالمنا العربى من أجل اكتشاف أوجه القوة ومواطن الضعف ومحاولة تقديم بعض الخطوط الإرشادية لكى يكون للبحث دوره الفاعل فى رسوخ هذا العلم وتقدم فى عالمنا العربى . وقد استعرض من خلاله البحث فى مجال المكتبات والمعلومات وأغراضه القائمون بالبحث فى مجال المكتبات والمعلومات ، موضوعات البحوث ، مناهج البحث فى دراسات المعلومات والمكتبات ، تمويل البحوث ونشرها .

ويتطرق الدكتور رابح علاهم لنفس الموضوع الذى تناوله أستاذنا الفاضل الدكتور محمد فتحى عبدالهادى ولكن مع اقتصار تناوله على قسم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر من ناحية ، ومناقشته من الجانب الإحصائى من الناحية الأخرى.

وتقدم الأستاذة حياة لعوج بحثا عن **التكوين فى المكتبة الوطنية الجزائرية** تستعرض من خلاله مجالات التدريب التى استفاد منها موظفو المكتبة الوطنية الجزائرية فى التسعينيات ، كما تناقش من خلاله تدريب الطلبة الجامعيين وموظفى مكتبات الوطن ومراكز التوثيق الأخرى والتعاون التقنى والثقافى بين المكتبات ومراكز التوثيق العربية والأجنبية .

ويناقش الدكتور اعراب عبدالحميد **التعاون العربى فى مجال المكتبات والمعلومات** . ويستعرض من خلال بحثه المجالات التى يمكن التعاون وتبادل الخبرات فيها بين دول المنطقة فى مجال المكتبات والمعلومات وكذا الإجراءات العملية التى ينبغى اتخاذها لبلوغ هذه الغاية .

ثم يستعرض العمل الذى بين أيدينا بحثا للأستاذ حركانى وهيبة عن **العلاقة بين التكوين**

والتمهين ، وبحثا آخر للأستاذ حسين باى أحمد عن **تطور برامج التكوين فى علم المكتبات والمعلومات** : مستوى الليسانس .

وينتهى العمل بالبيان الختامى والتوصيات التى قدمت فى هذه الندوة ، ومن أبرزها التوصية بالتأثير على أقسام المكتبات والمعلومات بزيادة الاهتمام بالتدريب والتطبيق العملى من حيث توفير المستلزمات المادية وزيادة عدد الساعات ، وكذلك التوصية بتقويم أقسام علوم المكتبات والمعلومات لمناهجها الدراسية بصفة دورية ، وأن تسهل على إكساب الطلبة الخبرات والمهارات الخاصة باستخدام الحاسب والتقنيات الأخرى فى مجال المكتبات والمعلومات .

وأخيراً فإن هذا العمل يعد بحق إثراءً للمكتبة العربية ، وإضافة مثمرة لرصيد الإنتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات ، وزاداً للمتخصصين فى المجال يؤمل أن يستفاد به .

التكوين العالى فى علوم المكتبات والمعلومات

أهدافه ، أنواعه ، واتجاهاته الحديثة(*)

عرض وتحليل

د. محمد سالم غنيم

مدرس المكتبات والمعلومات

جامعة القاهرة – كلية الآداب

مقدمة :

يتجه هذا العالم فى الحقبة المعاصرة وبصورة سريعة نحو إقامة نظام عالمى جديد يقوم على التقنيات متسارعة التقدم ، والثورة المعلوماتية الفائقة، التى تحتاج إلى كوادر ذات مستويات عالية من التكوين والتدريب ، قادرة على التطوير والتغيير بما يناسب العصر . قد اتاحت الثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة للمكتبات ومرافق المعلومات إمكانات واسعة جداً للوصول إلى أوعية المعلومات ، كما أفادت تلك المرافق من استخدام وسائط التخزين الحديثة وعلى رأسها الوسائط الممغنطة ، والأقراص المدمجة .. كما أتاحت تقنيات الاتصال المباشر اتاحته العديد من الوثائق تحت تصرف المستفيدين عبر نظم إلكترونية ملائمة.. وهى اليوم تتحرك للانتقال من (الحاسوب فى المكتبة) إلى (المكتبة فى الحاسوب) .. وصولاً إلى المكتبة الرقمية Digital Library ، والمكتبة الافتراضية Virtual Library .

وعلى هذا تواجه مكتبات اليوم أكثر فى أى وقت مضى تغييرات عميقة فى وظائفها ومنطلقاتها، وأساليبها ، فى ضوء الاحتياجات المحددة للمستفيدين منها .

ومن خلال هذه التطورات السريعة والمتلاحقة تغيرت صورة المكتبيين ومهامهم ، وبدأت تتجه نحو السيبرانية ، بل أن مهنتهم أخذت فى التحول من مكتبيين Librarians إلى سيبرانيين Cyberarians بسبب طبيعة أعمالهم ومهامهم الجديدة ، التى تواكب هذه التطورات سالفة الذكر ، كمستشارين للمعلومات ، وموجهين نحو مصادرها الإلكترونية ، وسبل البحث فيها ، والقيام بمهام البث الانتقائى للمعلومات ، وتحليلها ، وتنظيم الملفات الآلية .. إلى غير ذلك من الأعمال التى تتطلب معرفة معمقة

(*) عبداللطيف صوفى . التكوين العالى فى علوم المكتبات والمعلومات : أهدافه ، أنواعه ، واتجاهاته الحديثة . – قسنطينة : جامعة منتورى ، مخبر تكنولوجيا المعلومات ، ٢٠٠٢ . – ١٨٣ ص .

بالتقنيات الحديثة وطرق استخدامها فى المكتبات ومراكز المعلومات .

ويقف التكوين العالى للمكتبيين فى مواجهة هذه التطورات والتغيرات ، إذ تجد أقسام المكتبات بالجامعات نفسها مضطرة لإعادة النظر فى منطلقاتها، وأهدافها ، ومناهجها ، ووسائلها ، وطرق التدريس فيها ، حتى تواكب ذلك كله ، وحتى يتمكن الخريجون من مواجهة التحديات التى تواجه مهنتهم . لذلك لابد من تغيير أهداف التكوين ، وأنواعه ، ومستوياته ، وجعلها مسايرة لمطالب العصر، مع إعطاء التدريبات العملية القدر الأعظم من الاهتمام . فعلم المكتبات والمعلومات اليوم هو علم تطبيقى أكثر من أى شىء آخر . وهو فى هذا المجال بحاجة إلى تكوين فى عدة مستويات واتجاهات ، يتضمن تحديثاً فى الأهداف والمحتوى والتنظيم والموارد البشرية ، والتجهيزات المعتمدة ، ووضع خطط تدريب مرنة واعية فعالة تدعم جميع المستويات الكيفية للدارسين ، وتمكنهم من مواكبة سوق العمل ، ذلك لأن التكوين العادى الاستاتيكى، لم يعد يحقق مطالب هذه السوق المتغيرة باستمرار (الديناميكية) .

أذن لابد من إعادة النظر فى نظام الشهادات الممنوحة ، فضلاً عن تحديث جوانب الدراسة ، لنكون أكثر ارتباطاً بوظائف المهنة فى الوقت الحالى، وإدخال فروع جديدة تخص اقتصاديات المعلومات ، وطرق الوصول إلى المعلومات عبر شبكات المعلومات ، وتصميم المواقع ، وتربية المستفيدين ، وتقييم مصادر المعلومات الإلكترونية ، وإنشاء الفهارس الآلية ، ووضع مخططات مستقبلية حول قضايا المعلومات .. إلى غير ذلك من المهام العملية والإدارية الحديثة ، التى تدعم التكوين بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

من هذا المنظور يعالج هذا الكتاب هذه الموضوعات .. وغيرها من الأمور التى تتصل بالتكوين الجامعى ، وما بعد الجامعى ، ويناقش ذلك فى أربعة فصول . يدرس الأول منها : **التكوين الجامعى فى علوم المكتبات والمعلومات فى مطلع الألفية الثالثة** ، يوضح المؤلف فيه جوانب النقص والقصور فى برامج التكوين العربية ، وأسس التكوين فضلاً عن سبل تطويره ، كما يدرس موضوع التكوين وفق الحاجات ومطلب العصر ، ومحتوى التكوين وبرامجه الحديثة ، مع تقديم نماذج عن هذه البرامج مأخوذة من معاهد المكتبات الألمانية .

أما **الفصل الثانى** : فيعالج قضية **الاتجاهات الحديثة فى هذا التكوين** موضحاً أننا نعيش الآن ثورة تواكب ثورة تكنولوجيا المعلومات الجديدة كمكتبيين . ويبحث هذا الفصل موضوع التكوين المستمر نظراً لأهميته فى عصر المعلومات ، والتغييرات الثورية التى يعيشها ، كذا التكوين عن بعد ، ومحتويات المناهج ، وأخيراً يوضح ضرورة الاهتمام باللغة الوطنية واللغات الأجنبية وعلى رأسها الإنجليزية ، لأنها لغة العصر والعلم(**) .

بينما يقدم **الفصل الثالث قضية السياسة العربية الموحدة للتكوين الجامعى فى علوم المكتبات**

(**) على حد تعبير المؤلف . ولكننا نختلف معه حيث يمكن لأى لغة أن تحتل مكانها كلغة للعصر والعلم بقدر إسهام أبناءها فى الحركة العلمية المعاصرة .

والمعلومات ، أو على الأقل سياسة متقاربة بقصد تطوير هذا التكوين ، وتسهيل تبادل الخبرات والأساتذة . ويعالج هذا الفصل موضوع التكوين وتحديات المجتمع الرقمى ، وتكنولوجيا المعلومات ، وأهداف التكوين ، ثم يسلط الضوء على مشكلات هذا النوع من التكوين فى الجامعات العربية ، وهى مشكلات متشابهة . وأخيراً يوضح هذا الفصل منطلقات التكوين ، ومؤهلات اختصاصى المكتبات والمعلومات فى مجتمع المعلومات ، ويقدم مقترحات مفيدة لتطويره وتحسينه بقصد جعله يواكب العصر مستعداً لمتغيرات المستقبل .

ثم يقدم فى **الفصل الرابع** دراسة تتناول **مراكز خدمات المكتبات والمعلومات** وهى مراكز نصبو إلى إنشائها فى البلاد العربية لتكون مراكز استشارات ، تقدم النصح والإرشاد على المستويات الوطنية لكل ما من شأنه تطوير المكتبات وتقييم النظم ، واعتماد التقنيات الحديثة فيها .

والجدير بالذكر أن الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب هى بحوث قدمها المؤلف إلى ثلاثة مؤتمرات عربية أقامها الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم) حول تطوير المكتبات والمعلومات فى بلادنا العربية ، انتظم الأول منها فى مدينة نابل بتونس خلال شهر نوفمبر ١٩٩٩ . والثانى انتظم خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٠ بالقاهرة ، أما الثالث فقد عقد فى الشارقة خلال نوفمبر ٢٠٠١ . وقد وجد المؤلف أنه من المفيد جمع هذه الدراسات الثلاث بين دفتى كتاب ، ونشرها بين المتخصصين والمهتمين بهذا التخصص تعميماً للفائدة . ونحن إذ نشكر للمؤلف هذا الضيع ، فنحن نعلم جيداً مدى صعوبة التأليف فى هذا الموضوع ، كما نعلم أيضاً صعوبة الحصول على المواد التى تنشر كأوراق طائرة فى مؤتمرات علمية .

ملفات الأعداد العشرة الأخيرة

العـدد (١١) نحو تكنولوجيا معلومـــات عربية

العـدد (١٢) مصادر المعلومات الإلكترونية وتأثيرها علي مجتمع المعلومـــات

العـدد (١٣) بيئة المعلومات علي أعتاب قرن جديد

العـدد (١٤) مهنة المكتبات والمعلومات في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل

العـدد (١٥) المعالجـــة الفـــنية للمعلومـــات :آفـاق جديـــدة

العـدد (١٦) الأرشيف والوثائق بين الواقع وطموحات المستقبل

العـدد (١٧) المكتبات الإلكـــترونية وتكنولـــوجيا المعلومـات

العـدد (١٨) الإنترنت والبيئة الرقمية

العـدد (١٩) مكتبة الاسكندريـــــــة

العـدد (٢٠) المكتبات العامة الحديثة ودورها في خدمة المجتمع

والآن

العـدد (٢١) البحث والتعليم في مجال المكتبات والمعلومات فى عالم متغير

والعدد القادم إن شاء الله تعالى

العـدد (٢٢) الأبعاد المتعددة لمجتمع المعلومات

رقم الإيداع : ٦٥٣٤

مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨